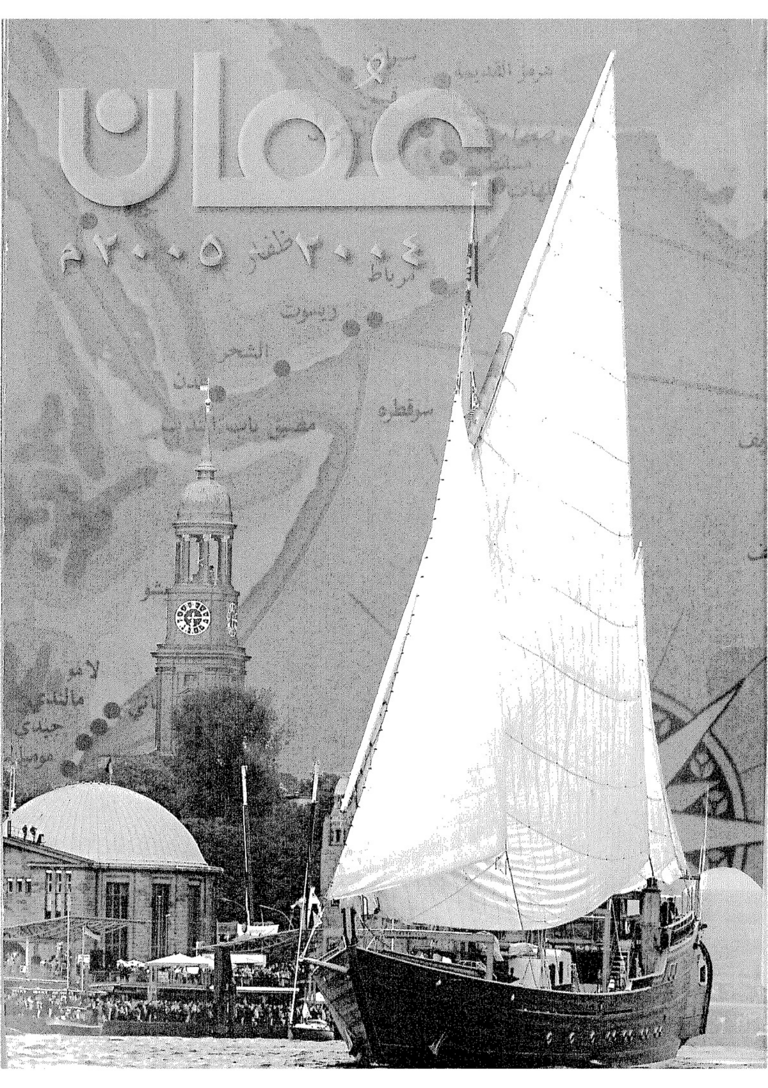

عمان
٢٠٠٤ ظفار ٢٠٠٥م
مرباط
ريسوت
الشحر
سقطرى

صورة الغلاف الأول:

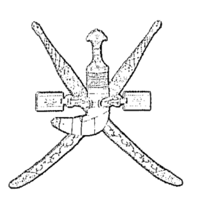
السفينة السلطانية «زينة البحار» سفينة شراعية خشبية ذات ٣ صاريات ومزودة بأشرعة عربية مثلثة الشكل بالاضافة إلى محرك (ديزل كهربائي). بنيت في ولاية صلالة ودخلت الخدمة في عام ١٩٨٨م. يتكون طاقمها من البحارة العمانيين وتبلغ السرعة القصوى لها ١١,٥ عقدة، طولها الكلي ٦١ متراً ووزنها ٥٣٩,٧ طناً، وفي صورة الغلاف تظهر السفينة أثناء مشاركتها في مايو المنصرم في احتفالات الذكرى (٨١٥) لتأسيس ميناء هامبورج بألمانيا الذي افتتح على نهر الألب في ٧ مايو ١١٨٩م.

صورة الغلاف الثاني:

سفينة البحرية السلطانية العمانية «شباب عمان» وتصنف بأنها واحدة من أكبر السفن الشراعية في العالم التي مازالت صالحة للملاحة، وقد بنيت في مدينة بيكي باسكتلندا عام ١٩٧١م من خشب البلوط المكسو بخشب الاركس الاسكتلندي والواح ظهر المركب من الصنوبر الاورغوني، ويبلغ ارتفاعها ٣٠ متراً، وطولها ٥٢ متراً وعرضها ٨,٥ متراً، والمساحة الاجمالية للاشرعة ٢٨١ متراً مربعاً ووزنها ٤٨٤ طناً. وخصصت السفينة للتدريب على الملاحة التقليدية.

وقد ابحرت السفينة منذ التحاقها الاف الأميال وإلى أكثر من ثلاثين دولة منها دول الخليج العربي والولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا وفرنسا ودول البحر الكاريبي ودول حوض البحر المتوسط وشمال البلطيق واليابان . واستراليا ودول شرقي آسيا والعديد من الدول الأخرى الشقيقة والصديقة مؤكدة أمجاد التاريخ العماني البحري ولتعيد إلى الاذهان الدور المشهود الذي اضطلع به العمانيون في توطيد أواصر العلاقات منذ أقدم العصور.

وخلال مشاركاتها العديدة حصلت سفينة «شباب عمان» على العديد من الجوائز منها فوزها بجائزة «كاتي سارك ٩٧» للمرة الثانية على التوالي في سابقة هي الأولى من نوعها في تاريخ جمعية التدريب الشراعي الدولية وفي الغلاف تظهر السفينة أثناء مشاركتها عام ١٩٨٦م في العرض البحري الذي اقيم بمناسبة الذكرى المئوية الأولى لتنصيب تمثال الحرية في نيويورك.



عُمان

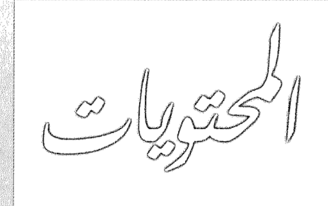
٢٠٠٤ - ٢٠٠٥م

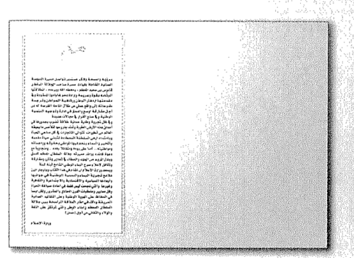
إصدار
وزارة الإعلام
سلطنة عُمان
مسقط
١٤٢٥ هـ / ٢٠٠٤م

بسم الله الرحمن الرحيم

إن الذين آمنوا
وعملوا الصالحات
إنا لا نضيع أجر
من أحسن عملا

صدق الله العظيم


المحتويات

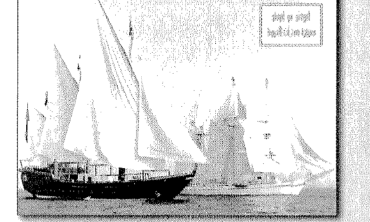






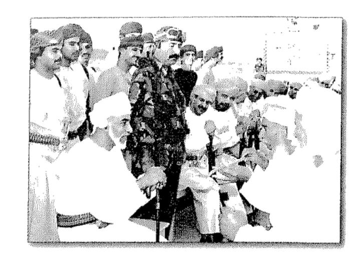
















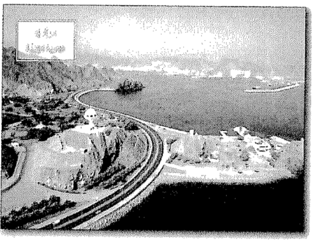




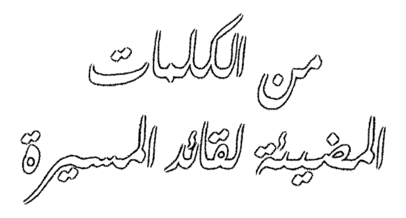










لقد اردنا منذ البداية ان تكون لعمان تجربتها الخاصة في ميدان العمل الديمقراطي ومشاركة المواطنين في صنع القرارات الوطنية وهي تجربة يتم بناؤها لبنة لبنة على أسس ثابتة من واقع الحياة العمانية ومعطيات العصر الذي نعيشه.

ونحن واثقون تمام الثقة من انكم رجالاً ونساءً سوف تسهمون في نمو هذه التجربة العمانية وترسيخ جذورها واعلاء بنيانها من خلال العمل الجاد المتسم بالمسؤولية والحكمة والذي لا يراد به الا رفعة الوطن وخدمة المواطنين.

وإذا كان الحاضر بفضل الله زاهراً مفعماً بالخير فإن من واجبنا الا ننسى ان المستقبل هو الذي ينبغي ان يكون مدار تفكيرنا وتخطيطنا ذلك لان الأهداف كبيرة والتحديات كثيرة والدرب طويل ومن ثم فلابد لنا من ان نتسلح بالعلم والعمل والإرادة الصلبة والدعاء إلى الله بالتوفيق.

وإذ نحث الشباب العماني على الاستفادة من فرص التعليم والتدريب والعمل المتاحة فإننا نود أن يستخلص الجميع من دعوتنا المتكررة إلى العناية بالموارد البشرية - تعليماً وتدريباً وتوظيفاً - مدى اهتمامنا بهذا الموضوع الحيوي الذي نعتبره الركن الأساسي لبناء المستقبل والحافز الأكبر للنجاح في بلوغ الغايات التي نسعى إليها والأهداف التي نصبو إلى تحقيقها.

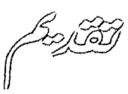
اننا نؤكد على ضرورة منح السياحة أولوية في برامج التنمية المستقبلية. فهذا القطاع يتميز بامكانيات كبيرة للنمو والاسهام الفعال في تحقيق التنويع الاقتصادي لما يزخر به هذا البلد العزيز من مقومات سياحية.. ومن هذا المنطلق ينبغي اعداد استراتيجية جديدة لتطوير هذا القطاع لتمكينه من الوقوف على قدميه في سوق عالمية تتسم بالمنافسة الشديدة.

ان الوطنية السلبية لا تكفي وحب الوطن والاخلاص له يجب ان يتخذ شكل العمل الدائب والمستمر الذي يتوجب على كل رجل وامرأة القيام به.

ان الظلم ظلمات ونحن ضد الظلم والظلام ومع العدل والنور والوئام ولن تهنأ البشرية ولن تكتب لها الطمأنينة الا باقامتها ميزان العدل واحترامها لكل ما يكفل للإنسان حقوقه المشروعة وفي مقدمتها حقه في الكرامة وعدم الاذلال وحقه في الحرية والاستقلال.

قابوس بن سعيد





بـرؤيـة واضحـة وفكـر مسـتـنير تـواصل مسيرة الـنهضـة العمانيـة الشاملة بقيادة حضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم - يحفظه الله ويرعاه - انطلاقتها الـوثّابـه بـقـوة وعـزيـمـة وإرادة نحـو غـايـا تـهـا المنشـودة وفي مقدمتها ازدهار الوطن ورفاهية المواطن وترجمة طموحاته إلى واقع عملي من خلال اتاحة الفرصة له من أجل مشاركة اوسع واعمق في إدارة وتوجيه التنمية الوطنية وفي صنع القرار في مجالات عديدة.

وفي ظل تجربة وطنية عمانية خلاقة تضرب بجذورها في أعماق هذه الارض الطيبة وتمتد بفروعها لتلامس ما يعيشه العالم من تطورات، تتوالى الإنجازات في كل مناحي الحياة وبامتداد ارض السلطنة المعطاءة لتبني حياة مفعمة بـالخيـر والنمـاء ينـعم فيـهـا المواطـن بـحقـوقـه وواجبـا تـه ومواطنيته.. آمنا على يومه ومتفائلاً بغده.. ومتجاوباً مع دعـوة قـائـده ورائـد مسيـرتـه جلالـة السلطان المعظم للعمل وبـذل المزيـد مـن الجهـد والعـطـاء في تـعـاون وتـآزر ومشـاركـة وتكافل لاعلاء صرح البناء الوطني الشامخ لبنة لبنة.

ويسعد وزارة الإعلام ان تقدم في هذا الكتاب وبايجاز ابـرز ملامح تـجـربـة البـنـاء والتنمية الوطنية في جوانبها وأبعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وغيرها، والتي نجحت ليس فقط في اعادة صياغة الحياة وفق معايير ومتطلبات القرن الحادي والعشرين ولكن ايضاً في الحفاظ على الهوية الوطنية وعلى التقاليد العمانية العـريـقـة وذلك في اطار العلاقـة الـراسخـة بيـن جلالـة السلطان المعظم وأبناء الوطن والتي ترتكز على الثقة والولاء والتفاني من أجل (عُمان).

وزارة الإعـلام


قابوس
القائد

دخل التاريخ العماني مرحلة جديدة ومجيدة دشنها حضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم - يحفظه الله ويرعاه - في الثالث والعشرين من يوليو عام ١٩٧٠م. وإذ تمثل مسيرة النهضة العمانية الحديثة بقيادة جلالته امتداداً واستمراراً للتاريخ العماني العريق الضارب في عمق الزمن، فإنها تمثل كذلك استجابة عمانية لتحديات الواقع بابعاده المختلفة في أواخر الستينيات من القرن الماضي من ناحية، والطريق الواعد للانتقال بعمان وطناً ودولة ومجتمعاً إلى آفاق القرن الحادي والعشرين من ناحية ثانية.

وفي ظل رؤية واضحة وأهداف وأولويات محددة انبثقت من الفكر المستنير لجلالة السلطان المعظم واحاطته بجوهر الخبرة التاريخية لعمان دولة ومجتمعاً على امتداد حقب التاريخ المختلفة، تحددت ملامح ومسارات البناء الوطني التي صاغها جلالته - يحفظه الله ويرعاه - في بساطة ودقة وعمق بالغ منذ بزوغ شمس النهضة المباركة والتي جسدتها كلماته السامية: «انه بدون التعاون بين الحكومة والشعب لن نستطيع ان نبني بلادنا بالسرعة الضرورية للخروج من التخلف الذي عانت منه هذه المدة الطويلة. إن الحكومة والشعب كالجسد الواحد إذا لم يقم عضو منه بواجبه اختلت بقية الاجزاء في ذلك الجسد».

ومما له دلالة عميقة ان جلالة القائد المفدى جعل العلاقة بين الحكومة والمواطنين أكثر من علاقة تعاون ومشاركة لتكون علاقة ارتباط عضوي ومسؤولية مشتركة يضطلع فيها المواطن العماني بدوره في صياغة التنمية الوطنية وتوجيهها وتحقيق أهدافها بكل ما يعنيه ذلك من ثقة في قدرات المواطن العماني، رجلاً كان أم امرأة، وطاقاته الكبيرة للقيام بذلك ويقيننا ايضاً بأن «الأمم لا تبنى الا بسواعد أهلها» وان بناء الوطن وتوفير الحياة المرفهة والعيش الكريم «لا يمكن تحقيقها الا عن طريق مشاركة ابناء الشعب في تحمل اعباء المسؤولية ومهمة البناء .. وسوف نعمل جادين على تثبيت حكم ديمقراطي عادل في بلادنا في اطار واقعنا العماني العربي وحسب تقاليد وعادات مجتمعنا جاعلين نصب اعيننا تعاليم الإسلام الذي ينير لنا السبيل دائماً».

لم تكن البدايات سهلة أو يسيرة في عام ١٩٧٠م، وخلال سنوات السبعينات من القرن الماضي، فقد كان ضروريا البدء من نقطة الصفر في العديد من المجالات، وفي ظل تحديات داخلية عديدة وأوضاع اقليمية ودولية مؤثرة، وبالتالي تبلور الخيار الوطني في الارتباط الوثيق بتراب الوطن والمزاوجة وبنجاح بين تقاليد المجتمع العماني والحفاظ على شخصيته المميزة وبين الأخذ بكل إيجابي يعززه الفكر الإنساني في تطوره السريع والمتواصل ويكون ملائماً ومفيداً في تحقيق الأهداف والأولويات الوطنية. وعلى ذلك تم ومنذ البداية استبعاد مبدأ التقليد ونقل تجارب الآخرين لصالح بناء التجربة الوطنية على أسس عمانية صلبة والتطور بها مرحلة بعد مرحلة وبشكل متدرج يتجاوب مع طموحات المواطن العماني ومتطلبات التقدم على طريق النمو والازدهار.

جدير بالذكر أن جلالة القائد المفدى أكد في خطابه في افتتاح الفترة الثالثة لمجلس عمان في ٢٠٠٣/١٠/٢١ على إنه «لقد اردنا منذ البداية أن تكون لعمان تجربتها الخاصة في ميدان العمل الديمقراطي ومشاركة المواطنين في صنع القرارات الوطنية وهي تجربة يتم بناؤها لبنة لبنة على أسس ثابتة من واقع الحياة العمانية ومعطيات العصر الذي

(الصفحة السابقة)
الحوار المفتوح بين القائد المفدى وشعبه الوفي ضمن الجولات السنوية التي يقوم بها جلالة السلطان المعظم في كافة ربوع السلطنة.

نعيشه يشهد على ذلك ما سبق اتخاذه من خطوات متدرجة في هذا المضمار آخرها منح حق الانتخاب لجميع المواطنين رجالاً ونساءً ممن تتوافر فيهم الشروط القانونية».

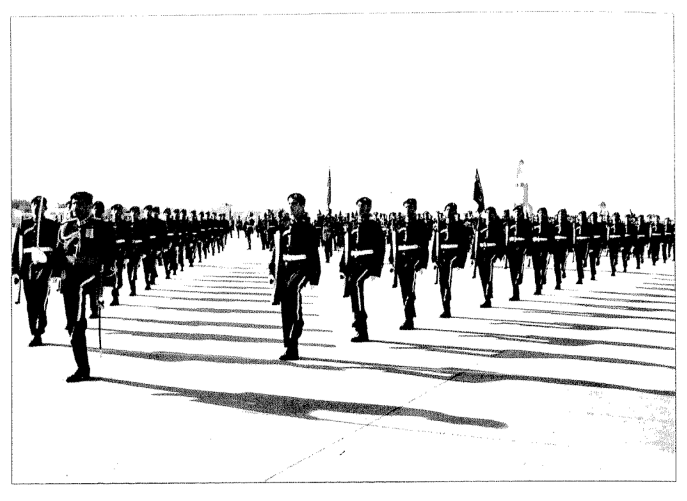
وفي حين شكل تحقيق الأمن والإستقرار وتمتين الوحدة الوطنية وتعميق الترابط والتماسك والتساند بين ابناء الشعب العماني الوفي في إطار الأسرة الواحدة ركيزة أساسية لجهود التنمية الوطنية منذ بداية السبعينيات من القرن الماضي، فإنه ترافق مع ذلك ايضاً العمل بكل السبل وبأقصى الطاقات المتاحة من أجل تعليم وتدريب واعداد المواطن العماني ليقوم بدوره المنشود. بدأ ذلك منذ بداية مسيرة النهضة المباركة باعتبار ان الثروة البشرية والمواطن العماني هو أغلى ثروات الوطن وانه جدير باعداده وتطوير قدراته لبناء الحاضر والاعداد للمستقبل. وقد أكد جلالته على أن «يستخلص الجميع من دعوتنا المتكررة إلى العناية بالموارد البشرية - تعليماً وتدريباً وتوظيفاً - مدى اهتمامنا بهذا الموضوع الحيوي الذي نعتبره الركن الأساسي لبناء المستقبل والحافز الأكبر للنجاح في بلوغ الغايات التي نسعى إليها والأهداف التي نصبو إلى تحقيقها».

لم تكن المرأة العمانية بعيدة عن ذلك بل كانت موضع اهتمام واسع ومتواصل منذ البداية، ومن ثم لم تكن مصادفة ان تكون المرأة العمانية في موقع الريادة على مستوى دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في التمتع بحقوقها السياسية بما في ذلك عضوية مجلس الدولة وحق الانتخاب والترشيح لعضوية مجلس الشورى وشغل مختلف الوظائف في الجهاز الإداري للدولة وكذلك عضوية مجلس الوزراء فقد تم تعيين الدكتورة راوية بنت سعود بن أحمد البوسعيديه وزيراً للتعليم العالي بموجب المرسوم السلطاني رقم ٢٠٠٤/٢٨ الصادر في ٢٠٠٤/٣/٨، وكذلك انشاء وزارة للسياحة وتعيين راجحة بنت عبدالأمير بن علي وزيراً للسياحة بموجب المرسوم السلطاني رقم ٢٠٠٤/٦١ الصادر في ٢٠٠٤/٦/٩، وأيضاً تم تعيين الدكتورة شريفة بنت خلفان بن ناصر اليحيائية وزيراً للتنمية الإجتماعية بموجب المرسوم السلطاني رقم ٢٠٠٤/١١٣ الصادر في ٢٠٠٤/١٠/٢٠، كما تشغل الشيخة عائشة بنت خلفان بن جميل السيابية منصب رئيس الهيئة العامة للصناعات الحرفية بمرتبة وزير وذلك بموجب المرسوم السلطاني رقم ٢٠٠٣/٢٤ في ٢٠٠٣/٣/٣، وإلى جانب نساء يشغلن مناصب وكيل الوزارة وأخرى في منصب السفير، فإن المرأة ممثلة في عضوية مجلس إدارة غرفة وتجارة صناعة عمان ومجلس رجال الأعمال والمجلس البلدي في مسقط وتشغل نحو ١٢٪ من الوظائف العليا في الدولة.

وقد دعا جلالة السلطان المعظم المرأة العمانية «في كل مكان في القرية والمدينة.. في الحضر والبادية.. في السهل والجبل.. ان تشمر عن ساعد الجد وان تسهم في حركة التنمية الاقتصادية والاجتماعية.. كل حسب قدرتها وطاقتها وخبرتها ومهارتها وموقعها في المجتمع، فالوطن بحاجة إلى كل السواعد من أجل مواصلة التقدم والنماء والإستقرار والرخاء». وإلى جانب الدور التطوعي الملموس للمرأة العمانية من خلال ٣٩ جمعية للمرأة العمانية في مختلف مناطق السلطنة، ثم عقد «ملتقى المرأة - مشاركة وقيادة» بمشاركة نحو ٢٠٠ امرأة عمانية في ٢٠٠٤/٤/١٢ لتفعيل الدور الاجتماعي والاقتصادي للمرأة بما في ذلك مجال الأعمال والمشروعات الصغيرة.

وفي حين تم انشاء وتطوير هياكل وأجهزة ومؤسسات الدولة العصرية إدارية وتنفيذية، وفي مجال الشورى والسلطة القضائية كذلك، فإن النظام الأساسي للدولة



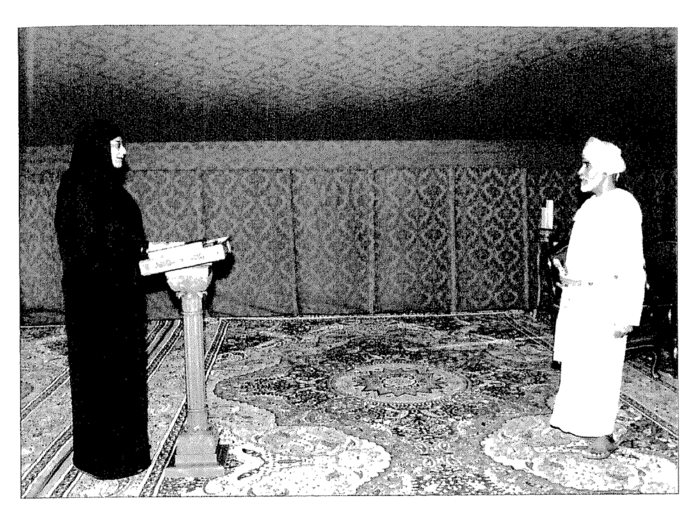


جلالة القائد الأعلى للقوات المسلحة يشهد العرض العسكري الذي اقيم بمناسبة العيد الوطني الثالث والثلاثين المجيد.

كفل كل الضمانات ليتمتع المواطن العماني بحقوقه وليمارس واجباته في اطار يقوم على المساواة والعدل وسيادة القانون ومن ثم المشاركة في صنع القرار وجهود التنمية سواء من خلال مؤسسات الشورى العمانية أو من خلال الأجهزة المحلية في الولايات والتي تضطلع بدور حيوي في إدارة مصالح المواطنين في مختلف المناطق.

وفي هذا الإطار سجلت تجربة الشورى العمانية خطوة بالغة الأهمية على صعيد التطور الديمقراطي وذلك من خلال انتخابات الفترة الخامسة لمجلس الشورى (٢٠٠٤ - ٢٠٠٧) وهي الانتخابات العامة التي جرت في الرابع من أكتوبر ٢٠٠٣ بمشاركة كل المواطنين الذين بلغوا سن الحادية والعشرين وتتوفر فيهم الشروط القانونية رجالاً ونساءً بما في ذلك الجاليات العمانية في عدد من الدول الشقيقة لانتخاب ممثلي الولايات في مجلس الشورى وعددهم ٨٣ عضواً. وهي الانتخابات التي جرت بشفافية كاملة وتنافس شريف بين المرشحين ومشاركة ملموسة من جانب الناخبين وباستخدام الحاسب الآلي ووفق تنظيم شامل استفاد من تجارب الانتخابات السابقة وخبرتها.

جدير بالذكر انه في الوقت الذي تم فيه تعديل بعض بنود نظام مجلسي الدولة والشورى وذلك بموجب المرسوم السلطاني رقم ٢٠٠٣/٧٤ في ١٩ أكتوبر ٢٠٠٣ لاعطاء دفعة كبيرة للشورى العمانية وتفعيل اداء مجلسي الدولة والشورى ومد فترة العضوية في كل من المجلسين إلى أربع سنوات قابلة للتجديد، فإن جلالة القائد المفدى أكد مجدداً على «ترسيخ منهج الشورى العمانية وتطويره بما يلبي مصلحة الوطن ويستجيب لتطلعات المواطنين» وهو ما انعكس بشكل ملموس على أداء مجلسي الدولة والشورى منذ



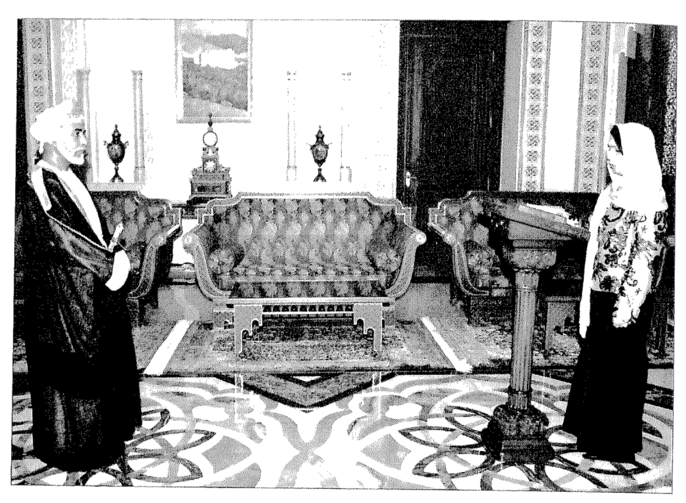
أمام المقام السامي لجلالة السلطان المعظم معالي الدكتورة راوية البوسعيدية تؤدي القسم بمناسبة تعيينها وزيرا للتعليم العالي.

بداية الفترة الثالثة لمجلس الدولة والفترة الخامسة لمجلس الشورى، وذلك في إطار نقلة نوعية تعزز مشاركة المواطنين في صنع القرار وتوجيه التنمية الوطنية حيث أكد جلالة السلطان المعظم على أهمية وحيوية الدور الذي يضطلع به اعضاء المجلسين وعلى مسؤوليتهم في دعم هذه التجربة «لكي تؤتي التجربة ثمارها الطيبة» ومن هنا تعود إلى المواطنين مسؤولية كبيرة في تفعيل الشورى العمانية والآفاق الرحبة أمامها.

الفهم المشترك وحشد الطاقات الوطنية

في الوقت الذي حققت فيه مسيرة النهضة المباركة استكمال مختلف مؤسسات الدولة العصرية في مختلف المجالات، وتوفرت كوادر وطنية مؤهلة ومدربة وقادرة على القيام بدورها الوطني في ظل إطار قانوني وسياسي يحدده النظام الأساسي للدولة ويحميه القضاء العادل ويقظة قوات السلطان المسلحة وشرطة عمان السلطانية، يحرص حضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم على تحقيق أكبر درجة ممكنة من الفهم المشترك بين مختلف مؤسسات الدولة التشريعية والتنفيذية، وكذلك بين الحكومة والقطاع الخاص وذلك باعتبار ان «الفهم المشترك والفكر المستنير هما الركيزتان الاساسيتان للنهوض بعمان وخدمة أهلها على أسس سليمة».

وبينما يمثل الفكر المستنير سمة من سمات القيادة الحكيمة لجلالة السلطان المعظم، فإن الفهم المشترك ينبثق من مشاركة المواطنين ومختلف المؤسسات في المجتمع في بلورة الرؤية التي يعبر عنها جلالة السلطان المعظم وترجمتها إلى خطط وبرامج



ومعالي راجحة بنت عبد الأمير تؤدي القسم أمام المقام السامي لجلالة السلطان المعظم بمناسبة تعيينها وزيرا للسياحة.

عملية في إطار أولويات الوطن وأهدافه وإمكاناته المتاحة كذلك.

ومن أجل تحقيق ذلك وجه جلالته بعقد لقاءات مفتوحة بين مجلس الوزراء ومجلس الدولة ومجلس الشورى بكامل اعضائهم، خاصة مع كل فترة من فترات مجلسي الدولة والشورى، بالإضافة إلى عقد اجتماعات تنسيقية بين مجلس الوزراء وكل من مكتب مجلس الدولة ومكتب مجلس الشورى كل على حدة فضلاً عن وجود لجنة وزارية تنسيقية للتنسيق بين مجلس الوزراء وكل من مجلس الدولة ومجلس الشورى وذلك لتحقيق أكبر قدر ممكن من التنسيق بين السلطتين التنفيذية والتشريعية والتعميق وتوسيع مساحة الفهم المشترك لمختلف القضايا الوطنية وهو ما يسهل في الواقع اداء مختلف المؤسسات ويحشد طاقاتها على صعيد واحد. وقد اشار جلالته إلى أنه «لا يمكن لامة من الأمم أن تدرك غايتها إذا لم تعمل يداً واحدة من أجل بناء مستقبلها وتنمية قدراتها وإمكاناتها».

وفي هذا الإطار أيضاً حرص جلالة القائد المفدى على إتاحة الفرصة للقطاع الخاص للقيام بدوره الوطني والأسهام في الجهود الوطنية في مختلف المجالات بما في ذلك إيجاد المزيد من فرص العمل والتعمين وارتياد مجالات الإستثمار في قطاعات مختلفة. وقد أشاد جلالته باستجابة القطاع الخاص العماني وكذلك «بمساهمة القطاع الخاص في برامج التعليم والتدريب وصقل المهارات واعداد الكوادر العمانية المؤهلة، وتشجيع بوجه خاص اتجاه هذا القطاع إلى إنشاء الكليات والجامعات في مختلف مناطق السلطنة من أجل توفير أكبر قدر من فرص التعليم العالي في هذا الوطن».

وفي حين أثمر حشد الطاقات الوطنية والفهم المشترك في تحقيق ما يعيشه الوطن

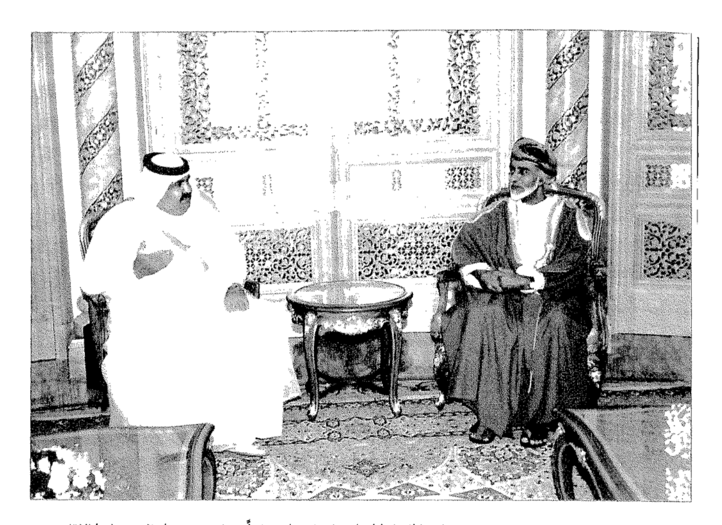


حديث اخوي بين جلالة السلطان المعظم وصاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة.

والمواطن من تقدم وازدهار، فإن العناية بالمستقبل والتخطيط له تشغل دوماً إهتمام جلالة القائد المفدى، ومن ثم لم تكن مصادفة أن يتم وضع الرؤية المستقبلية للاقتصاد العماني حتى عام ٢٠٢٠م في عام ١٩٩٥ ويبدأ تنفيذها اعتباراً من عام ١٩٩٦ عبر سلسلة من خطط التنمية الخمسية حيث كانت الخطة الخمسية الخامسة (١٩٩٦ - ٢٠٠٠) هي الأولى في تنفيذ الرؤية المستقبلية، وسيراً على هذا النهج أكد جلالة القائد المفدى «إنه إذا كان الحاضر بفضل الله زاهراً مفعماً بالخير، فإن من واجبنا ألا ننسى إن المستقبل هو الذي ينبغي أن يكون مدار تفكيرنا وتخطيطنا ذلك لأن الأهداف كبيرة والتحديات كثيرة والدرب طويل ومن ثم فلابد لنا ان نتسلح بالعلم والعمل والإرادة الصلبة والدعاء إلى الله بالتوفيق». وبذلك حدد جلالته السبيل لمستقبل أفضل تنطلق إليه المسيرة المباركة بقيادته الحكيمة لتحقق النجاح تلو النجاح في خطاها ومراحلها المتتابعة. وقد أكد جلالته على أنه «عندما تسلمنا مسؤولية السير ببلدنا إلى السنوات التي تنتظرنا وكرسنا حياتنا لهذه الغاية عاهدتكم بأن فجراً جديداً سيطل على عمان، فجراً يعطي شعبنا حياة جديدة وأملاً جديداً للمستقبل. وبعون الله ورعايته وفينا بذلك العهد ونحن نقف على اعتاب عهد جديد آخر يتطلب منا أن نظهر عزمنا واصرارنا على مواجهة تحدياته».

جهود متواصلة لتحقيق السلام وإدانة الأرهاب:

لأن السياسة الخارجية ترتبط في العادة بالسياسة الداخلية باعتبار انهما ينبعان



جلالة السلطان المعظم يلتقي بأخيه سمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني أمير دولة قطر.

من رؤية جلالة السلطان المعظم لعمان وطناً ودولة ولدورها في محيطها الإقليمي والدولي وللأهداف والأولويات الوطنية، فإنه من الطبيعي أن ينعكس نجاح السياسات الداخلية وما يتحقق من تطور وتقدم وازدهار في كل انحاء هذه الأرض الطيبة على سياسات السلطنة ومواقفها وعلاقاتها مع الدول الشقيقة والصديقة وعلى دورها وتحركاتها في مختلف الهيئات والمنظمات الدولية وجهودها للإسهام في تحقيق أكبر قدر من السلام والأمن والإستقرار خليجياً وعربياً ودولياً كذلك.

وبينما آمن جلالته «بنهج السلام»، «سلام الأقوياء الذين يعدون للأمر عدته»، وبأهمية وضرورة العمل من أجل بناء عالم أفضل يسوده الأمن والأمان والطمأنينة والسلام لكل دول وشعوب العالم وتختفي فيه مظاهر الظلم والعنف والأرهاب أياً كان نوعه، وأياً كانت مسمياته، فإن المبادئ والأسس التي وضعها جلالته لسياسة السلطنة الخارجية ارتكزت على الحوار وتوثيق علاقات الصداقة مع مختلف الدول والشعوب الشقيقة والصديقة واحترام السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى والتعاون بحسن نية عبر المنظمات الدولية وعلى المستوى الثنائي لبناء واقع أفضل وحل مختلف المنازعات بالطرق السلمية ومن خلال الحوار وبالتالي إزالة أسباب الكراهية والضغينة بين الشعوب.

ولعل هذا هو ما يفسر إتساع وإمتداد علاقات السلطنة إلى كل انحاء العالم، واستعادة عمان لصلاتها وحوارها الحضاري وتفاعلها النشط مع مختلف الشعوب حيث تحظى بثقة وتقدير ملموسين ومن ثم تحولت علاقات السلطنة إلى مصدر اضافي



لتعزيز جهودها الوطنية على صعيد التنمية والبناء.

وبينما أكد جلالة السلطان المعظم على أن «سياستنا الخارجية معلومة للجميع، فنحن دائماً إلى جانب الحق والعدالة والصداقة والسلام وندعو إلى التعايش بين الأمم وإلى التفاهم بين الحضارات وإلى استئصال أسباب الكراهية والضغينة التي تتولد في نفوس من يعانون الظلم وعدم المساواة» فإن البعد الحضاري في سياسة السلطنة تجسد كذلك من خلال تأكيد جلالته على أن «الظلم ظلمات ونحن ضد الظلم والظلام ومع العدل والنور والوئام. ولن تهنأ البشرية ولن تكتب لها الطمأنينة إلا باقامتها ميزان العدل واحترامها لكل ما يكفل للإنسان حقوقه المشروعة وفي مقدمتها حقه في الكرامة وعدم الاذلال وحقه في الحرية والاستقلال».

بهذه الرؤية الحضارية والإنسانية الشاملة تعاملت السلطنة مع كل قضاياها وفي كل جوانب علاقاتها وهو ما أدى ليس فقط إلى بناء علاقات صداقة وعلاقات طيبة مع الدول الأخرى، ولكن ايضاً إلى تقدير رفيع المستوى لجلالة القائد المفدى ولمواقفه وسياساته وذلك على المستويين الرسمي والشعبي حيث يحرص العديد من القادة على تبادل وجهات النظر والتعرف على رأي جلالته ورؤيته للتطورات الخليجية والعربية والدولية.

في هذا الإطار استطاع جلالة السلطان المعظم بحكمة ودراية أن يتوصل إلى إتفاقيات دولية لتحديد وترسيم حدود السلطنة مع كل جيرانها ومن ثم تحويل هذه الحدود إلى معابر خير وجسور مودة وصداقة وتعاون مع الأشقاء والأصدقاء وتقديم نموذج يحتذى به في هذا المجال - وعلى سبيل المثال - فقد تم التوقيع على محاضر التصديق على إتفاقية الحدود بين السلطنة ودولة الإمارات العربية المتحدة الشقيقة (بين شرق العقيدات والدارة) في ١١ أكتوبر ٢٠٠٣م.

جدير بالذكر أنه إستمراراً للإسهام العماني النشط في دعم وتعميق وتطوير التعاون والتكامل بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية من ناحية وتقديراً من جانب دول المجلس لذلك وافق المجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية على إنشاء مقر دائم للهيئة الإستشارية للمجلس الأعلى في مسقط وقد باشرت الهيئة الإستشارية أعمالها بالفعل من هذا المقر اعتباراً من ٢١ أكتوبر ٢٠٠٣ وهو ما يعطي دفعة للعمل الخليجي المشترك.

وإلى جانب المشاركة العمانية الفعالة في اجتماعات مجلس التعاون لدول الخليج العربية وسعياً للوصول بالتكامل الخليجي إلى ما يتجاوب وطموحات ابناء دول المجلس، تحرص السلطنة على تطوير علاقاتها بشكل أوسع وأعمق سواء على المستوى الثنائي أو على المستوى الجماعي على الصعيد العربي والعمل كذلك على دعم جامعة الدول العربية ومساندة جهود تطويرها وإعادة هيكلتها لتستطيع أن تقوم بدورها المأمول ليس فقط على الصعيد السياسي ولكن أيضاً على أساس صعيد التعاون والتكامل الاقتصادي العربي وفي مختلف المجالات غير السياسية التي اصبحت أكثر أهمية بكثير من المجالات الأخرى.

جلالة السلطان المعظم يرحب بأخيه جلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك البحرين.

وبينما أكدت السلطنة دوماً، وتحت مختلف الظروف، أهمية وضرورة العمل باخلاص لتحقيق أفضل مناخ ممكن للعلاقات بين الاشقاء والحفاظ على العلاقات



في إطار التواصل المستمر بين الزعيمين جلالة السلطان المعظم يستقبل أخاه فخامة الرئيس المصري حسني مبارك.

بينها قوية وصريحة وقادرة على تجاوز أية خلافات أو منازعات عبر الحوار وفي إطار مبدأ لا ضرر ولا ضرار، فإنه ليس مصادفة ان تتسم العلاقات بين السلطنة وشقيقاتها بأنها علاقات وطيدة ومتنامية في مختلف المجالات.

تجدر الاشارة إلى إنه في حين نددت السلطنة بالممارسات الاسرائيلية البشعة ضد الفلسطينيين والتي تصل إلى حد ارهاب الدولة، كما عملت كعادتها على مساندة القضية الفلسطينية في مختلف المحافل الدولية وتقديم المساعدات للشعب الفلسطيني الشقيق. فقد أكد جلالة السلطان المعظم في خطابه في افتتاح الفترة الثالثة لمجلس عمان في ٢١ أكتوبر ٢٠٠٣ «فنحن ندعو بقوة إلى إقامة دولة فلسطينية ذات سيادة قابلة للاستمرارية في أقرب فرصة وإلى استعادة الدول العربية اراضيها وسيادتها وإلى السلام والأمن والإستقرار في كل أرجاء العالم».

من جانب آخر استمرت السلطنة في التأكيد على موقفها الداعي لتخفيف معاناة الشعب العراقي الشقيق وإلى أهمية وضرورة الحفاظ على وحدة اراضي وشعب العراق ومنح الأمم المتحدة دوراً كبيراً لتأمين انتقال السيادة إلى الحكومة العراقية المؤقتة ومساعدتها في اعادة الإعمار والعمل على استعادة الأمن والإستقرار تدريجياً في العراق بعد انتقال السلطة في ٣٠ يونيو ٢٠٠٤ وقدمت – السلطنة – من أجل ذلك كل ما يمكنها من مساندة سياسية ومعنوية ومادية كذلك وعلى مختلف المستويات أيضاً.

وعلى المستوى الدولي، تحظى سياسات السلطنة ومواقفها بكثير من الإحترام والتقدير سواء على المستوى الثنائي أو على صعيد الهيئات والمنظمات الإقليمية والدولية.



وجلالته يحفظه الله يستقبل أخاه جلالة الملك عبدالله الثاني ملك المملكة الأردنية الهاشمية.

وفي هذا الإطار تعمل السلطنة على تعزيز وتوسيع نطاق علاقاتها وتعاونها المثمر مع دول رابطة الدول المطلة على المحيط الهندي التي ساهمت السلطنة بنشاط في انشائها عام ١٩٩٧ لتحقيق المصالح المشتركة، كما لا تدخر السلطنة وسعاً من أجل الإسهام في مختلف الجهود الخيرة لتحقيق وتعزيز السلام والأمن والإستقرار خليجياً وعربياً وإقليمياً ودولياً وذلك عبر الحرص على المشاركة في مختلف المؤتمرات الخليجية والعربية والإسلامية وغيرها، ودعم أنشطة وجهود الأمم المتحدة والمنظمات المتخصصة التابعة لها ومنها منظمة اليونسكو ومنظمة الصحة العالمية وغيرها لتحقيق المزيد من التعاون والفهم المتبادل بين دول وشعوب العالم لجعل العالم مكاناً أفضل لهذا الجيل والأجيال القادمة.

ونظراً لخطورة ظاهرة الإرهاب فقد أدانت السلطنة الإرهاب بكل صنوفه وأشكاله وأيا كانت الجهة التي تمارسه وذلك منذ وقت مبكر وقبل أحداث الحادي عشر من سبتمبر عام ٢٠٠١ ضد الولايات المتحدة بسنوات عديدة، حيث أكد جلالة السلطان المعظم على ان الارهاب «اعتداء على السلام الذي تنشده البشرية وتسعى إليه وعلى الإستقرار والأمن الدوليين اللذين نعمل مع الأمم الأخرى على توطيدها وترسيخها. ومن هذا المنطلق فإننا وكما كنا دائماً خلال مسيرتنا المباركة ندين الارهاب ونستنكره وندعو إلى التصدي له ومعالجة أسبابه».

وفي إطار هذه الرؤية الواضحة تنطلق جهود السلطنة في هذا المجال سواء بالتعاون مع الجهود الجماعية لمكافحة الإرهاب إقليمياً ودولياً، أو من خلال السعي الذاتي



جلالة السلطان المعظم يلتقي بأخيه فخامة الرئيس السوداني عمر البشير في حصن الشموخ أثناء الزيارة التي قام بها الى السلطنة.

والدؤوب إلى تقديم الصورة الصحيحة للثقافة العربية والإسلامية إلى الشعوب الأخرى في العالم وذلك بدعم النشاط العلمي والأكاديمي في عدد من الجامعات الغربية لدراسة الثقافة العربية والإسلامية وفهمها بشكل موضوعي من ناحية وتوسيع نطاق التواصل مع مراكز الابحاث والجامعات الأخرى حيث يستضيف مركز السلطان قابوس للثقافة الإسلامية – ضمن جامع السلطان قابوس الأكبر – العديد من المفكرين المرموقين والمتخصصين في الدراسات العربية والإسلامية من الولايات المتحدة وأوربا لعقد الندوات واجراء الحوارات فيه من ناحية ثانية.

جدير بالذكر أنه تم تدشين كرسي استاذية في العلاقات الدولية باسم جلالة السلطان قابوس بن سعيد في جامعة هارفارد الامريكية الشهيرة في السابع من إبريل ٢٠٠٤، كما تم انشاء «كرسي سلطان عمان للدراسات العربية والإسلامية» في جامعة ملبورن الاسترالية المرموقة في مارس ٢٠٠٣ ليشكل كل منهما إضافة أخرى للجهد العماني الذي يرعاه جلالة السلطان المفدى لتعزيز التفاهم الحضاري بين الشعوب.

ومما له دلالة عميقة أن جلالة السلطان المعظم أكد على أن السبيل الذي يقود البشرية إلى تحقيق ما تصبو إليه من أمن واستقرار وطمأنينة يتحقق من خلال إحترام حقوق الإنسان المشروعة في الحرية والكرامة والاستقلال ومن خلال العدل وتجنب الظلم، فقد أوضح جلالته «إن الظلم ظلمات ونحن ضد الظلم والظلام ومع العدل والنور والوئام، ولن تهنأ البشرية ولن تكتب لها الطمأنينة الا باقامتها ميزان العدل واحترامها لكل ما يكفل للإنسان حقوقه المشروعة وفي مقدمتها حقه في الكرامة وعدم

الاذلال وحقه في الحرية والاستقلال». وفي هذا الإطار تحافظ السلطنة على علاقات الصداقة مع جميع دول العالم على أساس التعاون الأمثل والإحترام المتبادل.

إن النشاط السياسي والدبلوماسي الواسع والمتواصل الذي تقوم به السلطنة سواء عبر المؤتمرات واللقاءات التي تشارك فيها أو على المستوى الثنائي يعكس بوضوح التقدير الذي يحظى به جلالة السلطان المعظم وسياساته الحكيمة على كافة المستويات وهو ما تعبر عن جانب منه الزيارات العديدة المتبادلة بين السلطنة والدول الشقيقة والصديقة وتبادل وجهات النظر على مستوى القمة والمستويات الأخرى، للاطلاع على رؤية جلالته وتقييمه لمختلف التطورات الإقليمية والدولية.

وتجدر الإشارة إلى إنه خلال العام الماضي ٢٠٠٣ زار السلطنة كل من الملك عبدالله الثاني عاهل الاردن، والرئيس السنغالي عبدالله واد، وديك تشيني نائب الرئيس الأمريكي، والأمير تشارلز ولي عهد بريطانيا، وحسن حبيبي نائب الرئيس الإيراني، وعبدالحليم خدام نائب الرئيس السوري، والرئيس السابق لجمهورية جنوب افريقيا نيلسون مانديلا.

وخلال هذا العام ٢٠٠٤ زار السلطنة ايضاً كل من الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة ملك البحرين، والشيخ حمد بن خليفة آل ثاني أمير دولة قطر، والرئيس المصري محمد حسني مبارك، والرئيس السوداني عمر حسن البشير وولي عهد بلجيكا صاحب السمو الملكي الأمير أندرو دوك يورك، ونائب الرئيس التنزاني، ورئيس وزراء الاردن فيصل الفايز.

ومن جانبه قام حضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم خلال العام الماضي ٢٠٠٣ بزيارات إلى كل من دولة الإمارات العربية المتحدة، ودولة قطر، وجمهورية مصر العربية، والمملكة الاردنية الهاشمية والجمهورية الفرنسية، حيث تم بحث مختلف القضايا ذات الإهتمام المشترك بين السلطنة وكل من هذه الدول الشقيقة والصديقة وبما يخدم المصالح المتبادلة ويعزز جهود وفرص السلام والأمن والإستقرار في هذه المنطقة الحيوية.

الجولات السلطانية السنوية.. ومشاركة أوسع للمواطنين

في الوقت الذي تتيح فيه مؤسسات الشورى العمانية مشاركة واسعة للمواطنين في صنع القرار وصياغة وتوجيه التنمية الوطنية من خلال مجلس الدولة ومجلس الشورى ومجلس عمان، فإن الجولات السنوية التي يقوم بها جلالة السلطان المعظم في الولايات والتي تعد صيغة عمانية فريدة ومميزة لجلالة السلطان المعظم منذ انطلاق مسيرة النهضة المباركة في اطار العلاقة الخاصة والمباشرة مع المواطنين على امتداد هذه الارض الطيبة، اصبحت بحكم انتظامها، واستمراريتها، وامتدادها لعدة أسابيع سنوياً، وشمولها كذلك لمختلف مناطق وولايات السلطنة اصبحت بمثابة صيغة عمانية أخرى لتوسيع وترسيخ مشاركة المواطنين في عملية صنع القرار وإدارة التنمية الوطنية من خلال تيسير هذه المشاركة أمام المواطنين وعبر حوارهم المباشر مع جلالة القائد المفدى وطرح مختلف القضايا والموضوعات التي تهم المواطن بصراحة كاملة ودون أية قيود.

ولعل ما يميز الجولات السنوية أيضاً أنها تؤكد وتجدد العلاقة المباشرة بين المواطن

العماني وقيادته الحكيمة دون قيود أو مسافات، وتسهم بشكل فعال في تحقيق الفهم المشترك والرؤية الأوضح والتفاعل الأعمق بين قطاعات المجتمع ومؤسساته المختلفة تنفيذية وتشريعية حيث يحرص جلالة القائد المفدى على الإستماع إلى آراء ووجهات نظر المواطنين حول مختلف القضايا التي يطرحونها.

وفي حين يطرح جلالة السلطان المعظم خلال الجولة السنوية في الولايات بعض القضايا التنموية ذات الأولوية إجتماعياً واقتصادياً كقضايا التعمين وتشغيل الشباب وتنويع مصادر الدخل القومي، وتشجيع استخدام الموارد الوطنية ودور القطاع الخاص، وكل ما يهم المواطن العماني بما في ذلك حتى غلاء المهور، فإن الجولة السنوية توفر الفرصة كذلك لتفقد مشروعات التنمية وأحوال المواطنين في مختلف المناطق والوقوف على مطالب واحتياجات المواطنين وذلك من خلال مجموعة الوزراء والمستشارين الذين يرافقون جلالة السلطان المعظم خلال الجولة ويجمعون مطالبهم واحتياجاتهم تمهيداً للبت فيها والذي يكون فورياً في بعض الأحيان.

وبينما تبدأ الجولة السلطانية السنوية من مسقط لتمر بمختلف مناطق السلطنة وتنتهي في صلالة بمحافظة ظفار حيث يقطع جلالته السلطنة من اقصاها إلى اقصاها للالتقاء بأبنائه حيث يقيمون، فإن السيوح التي يتوقف فيها جلالته حيث يقام المخيم السلطاني تتحول إلى مراكز نشطة يلتقي فيها جلالته مع اعضاء مجلسي الدولة والشورى والشيوخ والوجهاء والاعيان والمواطنين من مختلف الولايات المحيطة بالمخيم السلطاني، كما يستقبل جلالته في المخيم السلطاني أيضاً القادة وكبار المسؤولين من الدول الشقيقة والصديقة الذين يزورون السلطنة.

جدير بالذكر أن الجولة السلطانية السنوية في الولايات والتي يتطلع إليها المواطنون في مختلف المناطق من أجل الإلتقاء بجلالة القائد المفدى في إطار برلمان عمان السنوي المفتوح، ومن أجل التعبير عن مدى الحب والولاء والعرفان الذي يكنونه لجلالته، ولتجديد البيعة للمضي قدماً خلف قيادة جلالته الحكيمة، اصبحت - الجولة السنوية - بحكم فعالياتها مناسبة وطنية بالغة الأهمية تنموياً واقتصادياً وسياسياً واجتماعياً كذلك سواء في متابعة إهتمامات المواطنين ومشروعات التنمية أو في اعطاء المثل والقدوة من جانب جلالته - يحفظه الله ويرعاه - للمسؤولين على مختلف المستويات في الإهتمام العميق والمباشر بالمواطن العماني والحرص على الاستماع إليه وتفقد حياته حيث يقيم وبذل كل ما يمكن من جهد لجعل حياته أفضل.

وقد اشار جلالته إلى أن «الهدف من هذه الزيارة لنراكم ونتحدث معكم ونسمعكم وفي نفس الوقت لتقوم حكومتنا بواجبها في هذه النواحي عندما يقفون على الأمور مباشرة ويتحدثون إليكم وإلى الآخرين من الناس يتلمسون الأمور التي هي محل إهتمام والتي يجب أن نقوم بواجبنا نحوها».

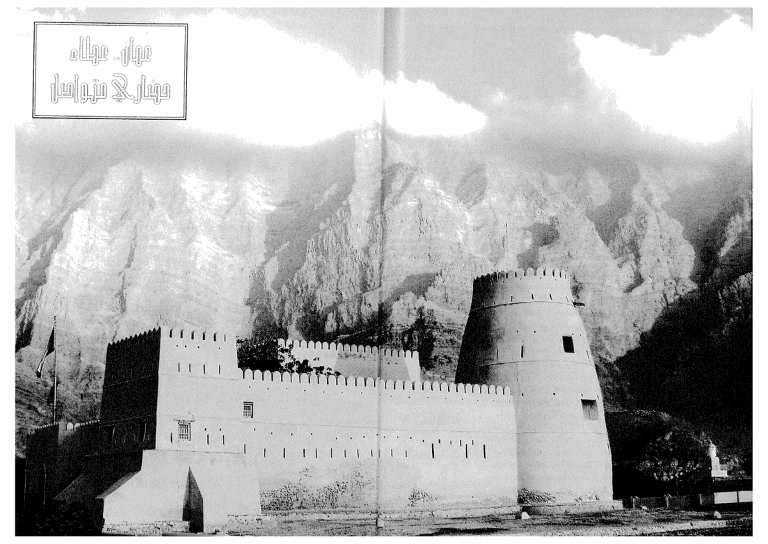
ومع الوضع في الاعتبار حرص المواطنين في مختلف الولايات والمناطق على التعبير عن تقديرهم وولائهم لجلالة السلطان المعظم وترحيبهم بتشريف جلالته لولاياتهم، فإن الطابع التنموي للجولات السلطانية السنوية يتجلى بوضوح سواء في حديث جلالته للمواطنين، أو في توجيهات جلالته بتنفيذ العديد من المشروعات التنموية خاصة مشروعات الطرق الداخلية والكهرباء والاتصالات في الولايات المختلفة وفق احتياجاتها



جلالة السلطان المعظم يحفظه الله يصغي باهتمام لأحد المواطنين اثناء جولة جلالته السنوية الكريمة.

وذلك إلى جانب ما تتضمنه الموازنة العامة للدولة من مشروعات في هذا المجال، كما شهدت الجولة السنوية للعام الماضي ٢٠٠٣ انعقاد الندوة الثانية لتشغيل القوى العاملة الوطنية وذلك بالمخيم السلطاني بسيح اليحمدي بولاية إبرا في فبراير ٢٠٠٣ برعاية معالي عبدالعزيز بن محمد الرواس مستشار جلالة السلطان للشؤون الثقافية وبمشاركة واسعة من برنامج سند ومن الوزارات المعنية والقطاع الخاص والمواطنين ولا تزال توصياتها تشكل أساساً للكثير من عمليات التدريب والتأهيل وبرامج التعمين في عدد من القطاعات وما يقوم به برنامج سند في هذا المجال بشكل علمي متواصل.

ومع انتظام واستمرار الجولة السلطانية السنوية في الولايات، فإن عدم الإعلان عنها أحياناً لا يحول دون شعور المواطنين في الولايات بها حيث يحيطون بالمخيم السلطاني في كل سيح يحل به، كما انه من المعروف أن جلالة القائد المفدى يقوم بجولات أخرى عديدة إلى جانب الجولات السنوية وذلك للقيام بزيارات ميدانية أو لتفقد بعض المشروعات ومواقع العمل، أو للإلتقاء بالمواطنين وتبادل الأحاديث معهم دون سابق اعداد وكذلك مشاركتهم احتفالاتهم بمختلف المناسبات. وقد أدى جلالته صلاة عيد الفطر للعام الهجري ١٤٢٤ في مسجد السلطان قابوس في صحار. وعبر هذه العلاقة العميقة والوثيقة بين جلالة القائد المفدى والمواطنين تنطلق مسيرة التنمية والعطاء بقيادة جلالته ومشاركة أبناء الوطن لصنع الرخاء وتحقيق غد أفضل للوطن والمواطن فطموحات جلالته لعمان لا تتوقف عند حد.



عمان.. عطاء حضاري متواصل

شكلت عمان على امتداد التاريخ مركزاً حضارياً نشطاً تفاعل منذ القدم مع مراكز الحضارة في العالم القديم. وبينما كانت عمان واحدة من المراكز الحيوية على طريق الحرير بين الشرق والغرب فإنها كانت كذلك مركزاً تجارياً وبحرياً مزدهراً في المحيط الهندي حتى النصف الثاني من القرن التاسع عشر. ومن ثم امتدت علاقاتها إلى مختلف القوى الدولية منذ وقت مبكر، وتفاعلت بقوة مع محيطها الخليجي والعربي والدولي باعتبارها مركزاً للتواصل الحضاري مع الشعوب الاخرى.

من هذه الارضية الحضارية انطلقت مسيرة النهضة العمانية الحديثة وهي تتمتع بمقومات القوة الضرورية لبناء حاضر مزدهر يربط بين الماضي العريق والمستقبل المشرق. وفي مقدمة هذه المقومات القيادة التاريخية الواعية، والشعب العماني الذي صنع حضارته بيده والموقع ذو الاهمية الحيوية في تفاعل عميق بين إرادة الانسان، قيادة وشعبا، وأهمية المكان، وبما يجعل العطاء الحضاري العماني متواصلاً ومتجدداً في الحاضر كما في الماضي وكما سيكون في المستقبل.

(الصفحة السابقة) القلاع والحصون شواهد على أمجاد وعظمة الحاضر (قلعة بخاء بمحافظة مسندم)

التاريخ .. تواصل حضاري واسع :

عمان دولة قديمة قدم التاريخ ذاته، أسهمت في مراحل تاريخية عديدة بنصيب حضاري وافر، كما كانت في فترات أخرى قوة بحرية سياسية مؤثرة، امتدت علاقاتها وصلاتها إلى الصين، والولايات المتحدة وبريطانيا، وفرنسا في مراحل تاريخية مبكرة، واستقبل سفراؤها باحترام في عواصم تلك الدول وغيرها قبل قرون من الزمن.

ان الجسر الأساسي الذي يمتد عبر حقب التاريخ المختلفة، والذي يربط النهضة العمانية الحديثة بمراحل الازدهار التاريخية لعمان. يتمثل في قدرة القيادة على تحقيق الوحدة الوطنية، وبناء القوة الذاتية، وإقامة اقتصاد قوي على أساس من الامن والاستقرار وإدارة السياسة العمانية بحنكة ودراية على كافة المستويات.

وبينما تشير الدراسات التاريخية إلى الصلات العديدة بين الحضارة العمانية وحضارة الشرق القديم في

بعض الفخاريات المكتشفة والتي تعود بأصولها إلى عصر أم النار.

الصين والهند وبلاد ما بين النهرين فضلا عن الصلات مع حضارات شرق البحر المتوسط ووادي النيل وشمال افريقيا، فإن الدور الذي اضطلعت به عمان في نشر الدعوة الاسلامية منذ دخولها طواعية إلى الاسلام في عهد الرسول عليه الصلاة والسلام أوسع بكثير من مما هو معروف في كثير من الدوائر، باستثناء الدوائر العلمية المتخصصة.

لقد مثل التاريخ العماني سلسلة متصلة الحلقات أسوة بتاريخ الأمم والشعوب ذات الحضارة والدور التاريخي الذي يمر بمراحل مختلفة ، وبينما تمكنت عمان خلال حكم اليعاربة الذي بدأ عام ١٦٢٤م من طرد البرتغاليين من السواحل العمانية ، والخليج العربي والمحيط الهندي ، فإن الدولة (البوسعيدية) التي بدأت على يد مؤسسها الامام أحمد بن سعيد عام ١٧٤٤م، والتي يمثل جلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم - يحفظه الله - إمتداداً لها استطاعت على مدى أكثر من قرنين ونصف القرن أن تضع عمان في مصاف الدول القوية والمؤثرة، وذلك باستثناء بعض مراحل الضعف أو العزلة أو الخلافات الداخلية ، والتي كانت تؤدي إلى نوع من الانكفاء الذاتي والاحباط لأسباب عديدة محلية واقليمية ودولية وهو ما وضعت مسيرة النهضة المباركة حداً له.

معالم من ميناء سمهرم في خور روري بولاية طاقة بمحافظة ظفار الذي اشتهر بتصدير اللبان العماني إلى بلدان العالم.

أسماء عمان :

عرفت عمان في المراحل التاريخية المختلفة بأكثر من اسم ومن أبرز اسمائها (مجان) و(مزون) و(عمان) حيث يرتبط كل منها ببعد حضاري أو تاريخي محدد. فإسم

(مجان) ارتبط بما إشتهرت به من صناعة السفن وصهر النحاس حسب لغة السومريين حيث كانت تربطهم بعمان صلات تجارية وبحرية عديدة، وكان السومريون يطلقون عليها في لوحاتهم (أرض مجان). اما إسم (مزون) فإنه إرتبط بوفرة الموارد المائية في عمان في فترات تاريخية سابقة وذلك بالقياس إلى البلدان العربية المجاورة لها. وكلمة (مزون) مشتقة من كلمة (المزن) وهي السحاب والماء الغزير المتدفق. ولعل هذا يفسر قيام وازدهار الزراعة في عمان منذ القدم وما صاحبها من حضارة أيضا. وبالنسبة لإسم (عمان) فإنه ورد في هجرة القبائل العربية من مكان يطلق عليه عمان في اليمن ، كما قيل انها سميت بعمان نسبة إلى عمان بن ابراهيم الخليل عليه السلام، وقيل كذلك انها سميت بهذا الاسم نسبة إلى عمان بن سبأ بن يغثان بن ابراهيم.

وكانت عمان في القديم موطنا للقبائل العربية التي قدمت إليها وسكن بعضها السهول واشتغلت بالزراعة والصيد، واستقر البعض الآخر في المناطق الداخلية والصحراوية واشتغلت بالرعي وتربية الماشية.

المساهمة في نشر الاسلام :

كانت عمان من أوائل البلدان التي اعتنقت الدين الاسلامي طواعية في عهد الرسول عليه الصلاة والسلام. فقد بعث عليه السلام عمرو بن العاص إلى (جيفر) و (عبد) ابني الجلندى بن المستكبر - ملكي عمان آنذاك - يدعوهما إلى الاسلام فاستجابت عمان بقيادة ابني الجلندى. وأصبحت منذ ذلك التاريخ واحدة من القلاع الحصينة للإسلام والتي ساعدت على انتشاره في كثير من المناطق خاصة في شرق ووسط أفريقيا.

وخلال السنوات الأولى للدعوة الاسلامية ساهمت عمان بدور بارز في حروب الردة التي ظهرت بعد وفاة الرسول عليه الصلاة والسلام. كما شاركت في الفتوحات الاسلامية العظيمة براً وبحراً خاصة في العراق وفارس وبلاد السند، بالإضافة إلى المشاركة في الفتوحات الاسلامية لعدد من البلاد الأخرى في المنطقة وخارجها. على ان الاسهام الأبرز لعمان تمثل في الواقع في قيامها عبر نشاطها التجاري والبحري الكبير في شرق افريقيا، خاصة خلال القرن التاسع عشر بالتعريف بالإسلام ونشره في كثير من مناطق الساحل الشرقي لأفريقيا وإلى مناطق وسط افريقيا التي وصل إليها العمانيون ، كما حمل العمانيون الاسلام معهم كذلك إلى الصين والموانئ الآسيوية التي تعاملوا معها . وفي نفس الوقت يمثل الاسلام والقيم الاسلامية رابطاً قوياً بين العمانيين يحافظون عليه ويتمسكون به ويلتفون حوله.

ضريح بيبي مريم بمدينة قلهات التاريخية في ولاية صور، الذي يعود تاريخه إلى القرن الرابع عشر الميلادي.

قلاع وحصون شاهدة على الحضارة العمانية وعطاءاتها في مسيرة التاريخ الإنساني (برج الدوحة بمطرح).

اليعاربة وطرد البرتغاليين :

في أوائل القرن السادس عشر، وتحديداً في عام ١٥٠٧ استطاع البرتغاليون أن يسيطروا على أجزاء كبيرة من السواحل العمانية وذلك بعد مقاومة شديدة من العمانيين، وبرغم طبيعة الأوضاع الداخلية في عمان في ذلك الوقت، إلا ان البرتغاليين

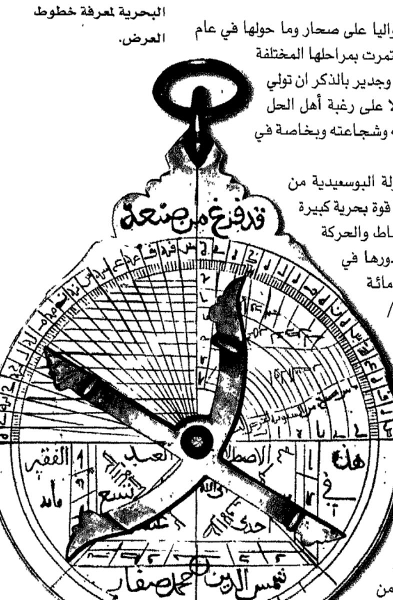
أو غيرهم لم يستطيعوا تجاوز بعض المناطق الساحلية المحدودة وظلت مناطق الداخل في عمان بمثابة العمق الاستراتيجي الذي انطلقت منه، ومن بعض المناطق الساحلية كصحار حملات المقاومة الوطنية العمانية، حتى تم التخلص من الاحتلال البرتغالي بعد نحو قرن ونصف القرن.

يمثل تولي الامام ناصر بن مرشد إماماً على عمان في عام ١٦٢٤ بداية حكم اليعاربة، وقد تمكن الامام ناصر بن مرشد من خلال توحيد البلاد تحت قيادته للمرة الاولى منذ سنوات عديدة ، وعبر تجهيز اسطول بحري قوي، تمكن من تقليص نفوذ البرتغاليين وتحرير بعض المدن الساحلية منهم، وقد واصل الامام سلطان بن سيف هذه المهمة الجليلة في مطاردة البرتغاليين حتى تمكن من تحرير مسقط عام ١٦٥٠ وهو ما كان إيذاناً بأفول نجم البرتغاليين في منطقة الخليج ككل. جدير بالذكر أن القوات العمانية طاردت البرتغاليين إلى سواحل الهند وشرق أفريقيا.

أداة الاصطرلاب التي كانت تستخدم قديماً في الملاحة البحرية لمعرفة خطوط العرض.

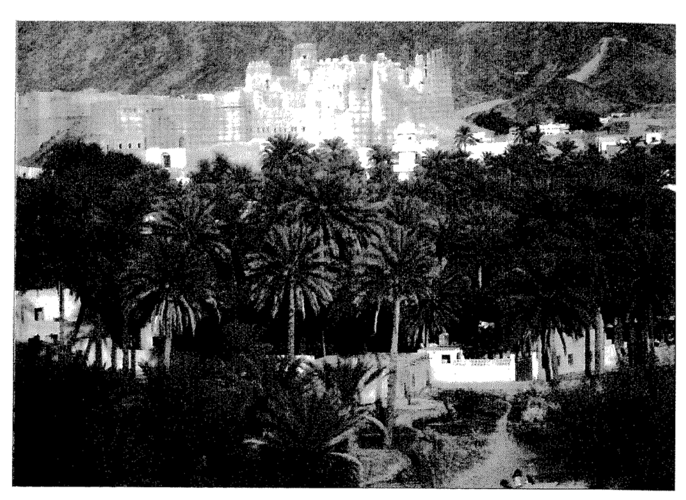
البوسعيد .. (من التحرير إلى بناء الدولة العصرية) :

تمثل مبايعة الامام احمد بن سعيد الذي كان واليا على صحار وما حولها في عام ١٧٤٤م بداية لحقبة جديدة في التاريخ العماني، استمرت بمراحلها المختلفة على امتداد اكثر من قرنين ونصف القرن حتى الآن. وجدير بالذكر ان تولي الامام احمد بن سعيد الامامة في عمان جاء نزولا على رغبة أهل الحل والعقد في عمان في ذلك الوقت بالنظر لمواقفه وشجاعته وبخاصة في تخليص البلاد من الغزاة الفرس.



تمكن الامام احمد بن سعيد الذي اسس الدولة البوسعيدية من اعادة توحيد البلاد ، واخماد الفتن الداخلية، وانشاء قوة بحرية كبيرة إلى جانب اسطول تجاري ضخم. وهو ما أعاد النشاط والحركة التجارية إلى السواحل العمانية . كما أعاد لعمان دورها في المنطقة، وليس أدل على ذلك من أنه أرسل نحو مائة مركب تقودها السفينة الضخمة - الطراد / (الرحماني) في عام ١٧٧٥م إلى شمال الخليج لفك الحصار الذي ضربه الفرس حول البصرة في ذلك الوقت بعد استنجاد والي بغداد ، وتمكن من فك الحصار.

وبعد ان توفي الامام احمد بن سعيد في الرستاق سنة ١١٩٨هـ / ١٧٨٣م والتي كانت عاصمة له، خلفه عدد من الائمة والسلاطين البارزين الذين حافظوا على استمرار حكم أسرة البوسعيد ، وفي عهد حفيده حمد (١١٩٩هـ /١٧٨٤م- ١٢٠٦ هـ /١٧٩٢م) انتقلت العاصمة من الرستاق إلى مسقط لتستقر فيها حتى الآن. إذ كان من



قلعة بهلاء التي يرجع تاريخ بنائها إلى عصر ما قبل الإسلام ولاهميتها التاريخية ادرجتها منظمة اليونسكو ضمن قائمة التراث العالمي.

المفروغ منه أن الشعور العميق لدى العمانيين بالانتماء إلى أرض عمانية واحدة تترابط معاً بقوة أبنائها في مواجهة أية تحديات خارجية ظل يمثل حقيقة متصلة عبر كل مراحل التاريخ العماني، فإن استمرار أسرة البوسعيد في الحكم منذ منتصف القرن الثامن عشر وحتى الآن قدم في الواقع سياجاً آخر لدعم الوحدة الوطنية العمانية خاصة في مراحل محددة بلغت ذروتها في عهد السيد سعيد بن سلطان (١٨٠٤م - ١٨٥٦م) ثم في عهد جلالة السلطان المعظم باني نهضة عمان الحديثة. وبغض النظر عن بعض فترات الضعف والانكماش التي حدثت، إلا ان هذه الحقبة قد أثمرت عددا من الانجازات الهامة في مسيرة عمان التاريخية لعل من أبرزها مايلي :-

- التخلص من كل صور ومظاهر الاحتلال والنفوذ الاجنبي.
- بناء امبراطورية عمانية كبيرة امتدت لتشمل مناطق عديدة في شرق افريقيا خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر، وقد فرضت هذه الامبراطورية وجودها البحري في المحيط الهندي وأقامت علاقات سياسية متوازنة مع القوى العظمى في ذلك الوقت خاصة بريطانيا وفرنسا بالإضافة إلى الولايات المتحدة.
- التغلب على مختلف التحديات الداخلية والاقليمية وإرساء أساس قوي لعلاقات متوازنة خليجياً واقليمياً ودولياً اتاح للسلطنة الحفاظ على مصالحها الوطنية.
- بناء دولة عصرية مزدهرة تمثل الام بالنسبة لكل أبنائها.
- وقبل ذلك وبعده تحقيق استمرارية ووحدة التاريخ العماني.

الجغرافيا وأهمية المكان :

إذا كانت الجغرافيا في جوهرها تقوم على حتميات الموقع والتضاريس وامتدادات الحدود ساحلية كانت أو برية، الا انها في الجانب الاخر منها تمثل حوار الطبيعة والامكانات المتاحة وكيفية التعامل الانساني معها ليس فقط للتغلب على مشكلاتها ولكن لتحويلها إلى عناصر قوة.

وتمتلك سلطنة عمان موقعا استراتيجيا بالغ الأهمية كان له دوما صدى قوي في سياساتها وخياراتها وأسلوبها في التعامل مع كثير من القضايا والتطورات.

تقع سلطنة عُمان في أقصى الجنوب الشرقي لشبه الجزيرة العربية وتمتد بين خطي عرض ١٦,٤٠ و٢٦,٢٠ درجة شمالا وبين خطي طول ٥١,٥٠ و٥٩,٤٠ درجة شرقا، وتطل على ساحل يمتد أكثر من ١٧٠٠ كيلومتر يبدأ من أقصى الجنوب الشرقي حيث بحر العرب ومدخل المحيط الهندي، ممتدا إلى خليج عمان حتى ينتهي عند مسندم شمالا، ليطل على مضيق هرمز الاستراتيجي حيث مدخل الخليج العربي.

وترتبط حدود عمان مع الجمهورية اليمنية من الجنوب الغربي ومع المملكة العربية السعودية غربا، ودولة الإمارات العربية المتحدة شمالا. ويتبعها عدد من الجزر الصغيرة في خليج عمان ومضيق هرمز مثل جزيرة سلامة وبناتها، وفي بحر العرب مثل جزيرة مصيرة ومجموعة جزر الحلانيات.

وتقع عمان شمال مدار السرطان وجنوبه فتنتمي بذلك إلى المناطق الحارة الجافة ولها بجنوبها امتدادات للمناخ الاستوائي.

ومن هذا الموقع تسيطر سلطنة عمان على أقدم وأهم الطرق التجارية البحرية في العالم وهو الطريق البحري بين الخليج العربي والمحيط الهندي، ومن هذا الموقع أيضا اتصلت طرق القوافل عبر شبه الجزيرة العربية لتربط ما بين غربها وشرقها وشمالها وجنوبها. وتبلغ مساحة سلطنة عمان ٣٠٩,٥٠٠ كيلومتر مربع.

تتميز جغرافية عمان بوجود سلسلة جبال الحجر التي تمتد من منطقة رؤوس الجبال في رأس مسندم (حيث يقع مضيق هرمز بوابة الخليج العربي) إلى رأس الحد أقصى امتداد للجزيرة العربية من جنوبها الشرقي في المحيط الهندي، وذلك على شكل قوس عظيم يتجه من الشمال الشرقي للبلاد إلى جنوبها الغربي، ويصل أقصى ارتفاع له ٣٠٠٠ متر في منطقة الجبل الاخضر.

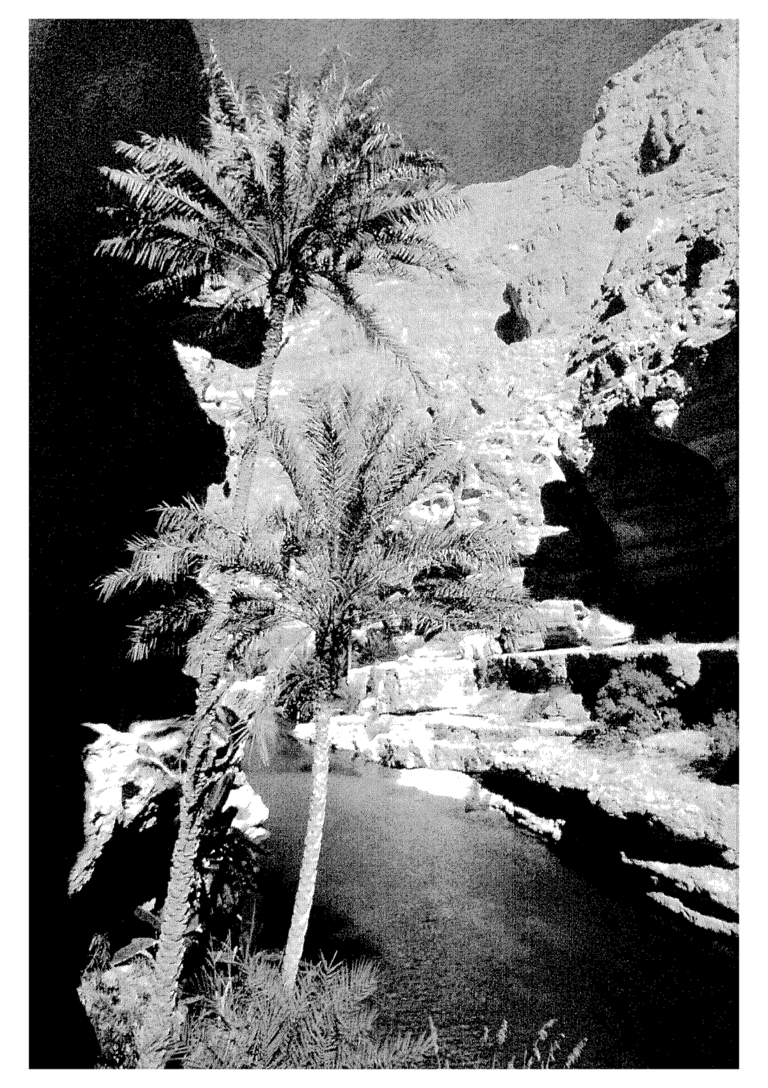
وفي محافظة مسندم ترتفع الجبال إلى ١٨٠٠ متر فوق سطح البحر، حيث يقع مضيق هرمز بين الساحلين العماني والايراني لكن الجزء الصالح منه للملاحة يقع بالقرب من الساحل العماني.

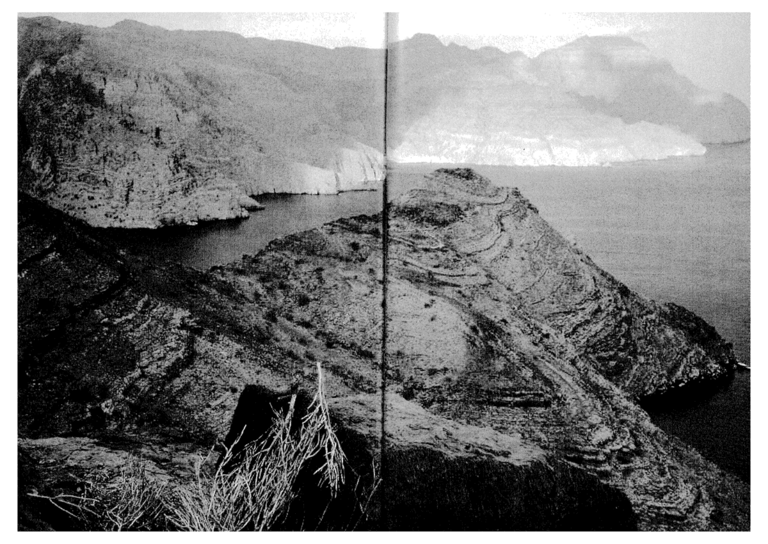
ويشبه العمانيون سلسلة جبال الحجر بالعمود الفقري للانسان فيسمون المنطقة التي تقع على خليج عمان بالباطنة، والمنطقة التي تقع إلى الغرب من المرتفعات بالظاهرة، فالباطنة هي الشاطئ الساحلي الذي شكلته الوديان الهابطة من الجبال ويتراوح اتساعه ما بين ١٥ و٨٠ كيلومترا، كما يتجاوز طوله ٣٠٠ كيلومتر، وهي المنطقة الزراعية الرئيسية في السلطنة، حيث البساتين التي ترويها المياه الجوفية، وهي تمتد شمالا من مسقط حتى حدود دولة الامارات العربية المتحدة، ولهذا فهي اكثر مناطق السلطنة سكانا وتقع فيها عدد من الولايات مثل بركاء والمصنعة والسويق والخابورة

(صفحة ٣٨، ٣٩)
جمال الطبيعة في السلطنة يرسم لوحة رائعة ... المياه والجبال واصيل الغروب بمحافظة مسندم.

(صفحة ٤٠، ٤١)
رمال الصحراء الخلابة لمحبي السياحة الصحراوية في رمال الشرقية.

وادي ضيقة في محافظة مسقط الذي يعد من المواقع السياحية الجذابة.













جمال الطبيعة على شواطئ المغسيل بولاية صلالة.

بسيطة، وفي بعض المواسم يغطي البحر خمسة كيلومترات من أراضيها ، ويعتمد سكانها في حياتهم على صيد الأسماك.

وعلى ساحل بحر العرب تمتد سلطنة عمان مسافة ٥٦٠ كيلومترا، تغمر الأمطار الموسمية حوالي مائة وثلاثين كيلومترا منها، تضم سهلا ساحليا بعرض لا يزيد عن ثمانية كيلومترات ، تقع فيه مدينة صلالة ، وغيرها من الولايات مثل مرباط وسدح ورخيوت وضلكوت، وتزخر الشواطئ الساحلية بمحافظة ظفار بثروة سمكية هائلة في مقدمتها سمك السردين الذي يستخدم الفائض منه علفا للحيوانات وسمادا للمزروعات. أما منطقة جبال ظفار فتمتد من الشرق إلى الغرب بطول حوالي ٤٠٠ كيلومترا قبالة جزر الحلانيات إلى الحدود مع الجمهورية اليمنية، وبها مناطق جبلية تشكل سلسلة واحدة متصلة أبرزها جبل سمحان في الشرق وجبال القمر في الغرب ، ولا يزيد عرض هذه الجبال عن ٢٣ كيلومترا، وأقصى ارتفاع له ٢٥٠٠ متر، وهناك ٧٥ كيلومترا من هذه الجبال تكسوها الخضرة بدءاً من يونيو إلى سبتمبر من كل عام - فصل الخريف - إذ تتميز هذه المنطقة عن بقية مناطق الجزيرة العربية بهبوب الرياح الموسمية عليها الآتية من الجنوب الغربي في فصل الخريف، الذي تتحول فيه محافظة ظفار إلى مصيف بسبب هطول الأمطار وانتشار المراعي، كما تنمو على بعض أجزائها أشجار اللبان التي كانت لها تجارة رائجة اشتهرت بها هذه المنطقة، وكانت مصدر ثروتها في العصور القديمة كما تتفجر منها عيون تتدفق بالماء على مدار العام.

المحافظات والمناطق والولايات :

يعد التقسيم الاداري للسلطنة من الملامح المميزة للدولة العصرية فقبل عام ١٩٧٠م لم يكن هناك مثل هذا التقسيم الاداري الواضح والشامل الذي يعزز في النهاية جهود التنمية الوطنية.

يضم التقسيم الاداري لسلطنة عمان ثلاث محافظات هي: محافظات مسقط وظفار ومسندم حيث تمثل كل منها أهمية خاصة إدارية وجغرافية واقتصادية وعلى نحو متكامل مع المناطق الخمس الأخرى وهي مناطق: الباطنة، والظاهرة، والداخلية، والشرقية، والوسطى. وتضم كل من هذه المحافظات والمناطق عددا من الولايات يصل مجموعها الكلي إلى ٥٩ ولاية. وتعنى وزارة الداخلية بالاشراف على كل من محافظة مسندم والمناطق الاخرى حيث يقوم محافظ مسندم والولاة في ولاياتها وولايات المناطق الأخرى – والي بكل ولاية – بتسيير الادارة المحلية والعمل كهمزة وصل بين الحكومة ومؤسساتها المختلفة وبين المواطنين.

ومن أبرز سمات التنمية العُمانية انها استطاعت عبر الخطط المتتابعة ان تحقق تكاملا وتوازنا إلى حد كبير في توزيع ثمار التنمية إلى كل محافظات ومناطق السلطنة، حيث انتشرت المشروعات العملاقة والمناطق الصناعية من مسقط إلى صلالة، ومن صور إلي صحار، ومن نزوى حتى مسندم، ومن عبري حتى هيما في تكامل يسير في اطار الأولويات الوطنية واحتياجات كل منطقة، وحتى احتفالات البلاد بالمناسبات الوطنية والدينية وفي مقدمتها العيد الوطني المجيد يتم الاحتفال به في مناطق السلطنة المختلفة.

محافظة مسقط :

محافظة مسقط هي بمثابة المنطقة المركزية للبلاد سياسيا واقتصاديا واداريا ففيها تقع مدينة مسقط عاصمة السلطنة ومقر الحكم ومركز الجهاز الاداري للدولة، كما تمثل محافظة مسقط مركزاً رئيسياً حيويا للنشاط الاقتصادي والتجاري سواء على المستوى المحلي او في علاقات السلطنة مع الدول الأخرى.

تقع محافظة مسقط على خليج عُمان في الجزء الجنوبي من ساحل الباطنة، وتتصل من الشرق بجبال الحجر الشرقي والمنطقة الشرقية، ومن الغرب بمنطقة الباطنة ومن الجنوب بالمنطقة الداخلية، وتعد محافظة مسقط أكثر مناطق السلطنة كثافة بالسكان اذ يبلغ عدد سكانها ٦٣٢,٠٧٣ نسمة وفقا لتعداد عام ٢٠٠٣م. وتتكون من ست ولايات هي: ولايات مسقط ومطرح وبوشر والسيب والعامرات وقريات. ويدير كل ولاية (والي) يعينه محافظ مسقط.

والمحافظة كجهاز اداري يعنى بخدمة المواطنين داخل حدودها الادارية، ويدير شؤون محافظة مسقط معالي وزير الدولة ومحافظ مسقط الذي يعينه جلالة السلطان المعظم.

محافظة ظفار :

تكتسب محافظة ظفار أهمية تاريخية ومكانة خاصة في التاريخ العُماني الحديث

(صفحة ٤٨، ٤٩)
صورة (بانورامية) لمدينة مسقط العامرة حيث جمال الحدائق الطبيعية والمظاهر التنموية الحديثة.

والقديم على السواء. فمن صلالة (مدينة الأصالة والمجد) انبلج فجر النهضة العُمانية الحديثة بقيادة حضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم (ذلك الفجر الصادق الذي شق بضيائه حجب الظلام ومضى ينشر البشر ويزرع الحياة ويزيل آثار دهر طويل من الجمود أعاق حركة الوطن وبدد طاقاته.. من هذه الربوع بدأت المسيرة المباركة أولى خطواتها في مضمار البناء والتعمير والتحديث والتطوير).

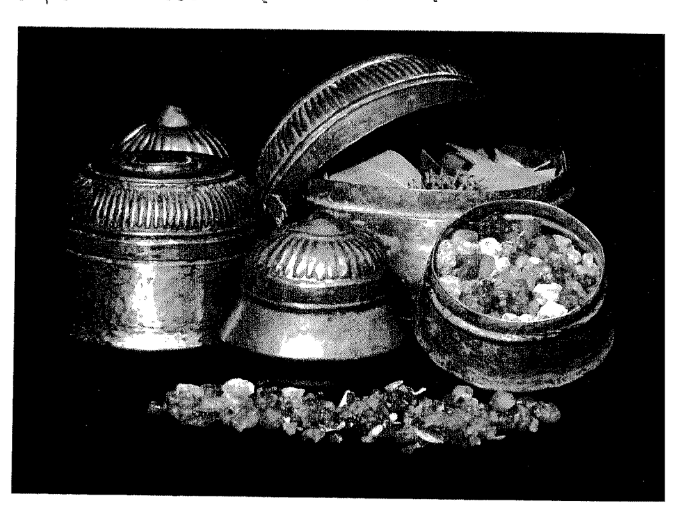
وكما كانت محافظة ظفار، أرض اللبان والبخور في الجزيرة العربية بوابة عُمان الضخمة على المحيط الهندي ومعبر القوافل في جنوب شبه الجزيرة العربية ، فإنها كانت كذلك بوابة عُمان إلى التقدم والتطور والازدهار في ظل النهضة العُمانية الحديثة.

تقع محافظة ظفار في أقصى جنوب سلطنة عُمان، وتبعد مدينة صلالة عن مسقط بنحو ١٠٠٠ كيلومتر، وتتصل محافظة ظفار من الغرب بالمنطقة الوسطى ومن الجنوب الشرقي والجنوب ببحر العرب، ومن الغرب والجنوب الغربي بالحدود مع الجمهورية اليمنية ومن الشمال والشمال الغربي بصحراء الربع الخالي.

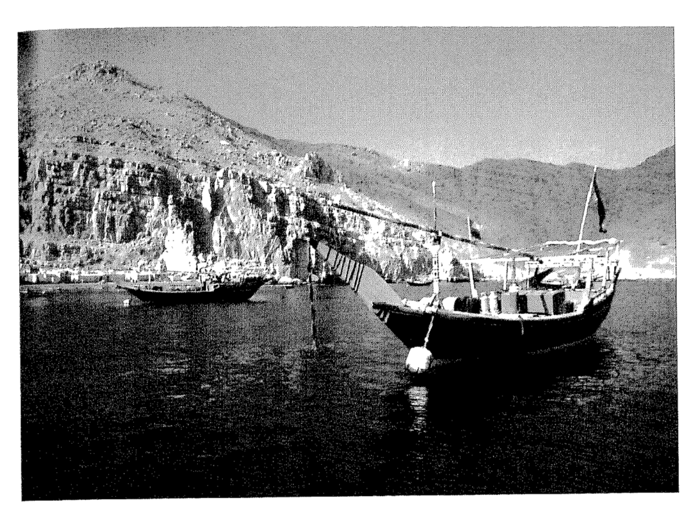
وتضم محافظة ظفار ٩ ولايات هي ولايات صلالة، وثمريت، وطاقة، ومرباط وسدح، ورخيوت، وضلكوت، ومقشن، وشليم وجزر الحلانيات ويبلغ عدد سكانها ٢١٥,٦٩٠ نسمة وفقا لتعداد عام ٢٠٠٣م.

وفي اطار مشروعات التنمية التي تشهدها كل ولايات محافظة ظفار تم تنفيذ

شكل اللبان العماني جسراً للتواصل بين حضارات العالم القديم منذ أكثر من ٧ آلاف سنة حيث كان يصدر إلى مختلف بلدان العالم وخاصة روما القديمة.







السفينة والبحر توأمان لتاريخ حافل بالعراقة وحاضر زاهر معطاء (كمزار/مسندم).

العديد من المشروعات التنموية بها، وتوفير كل الخدمات الضرورية للتجمعات السكانية في الجبل والبادية، بما في ذلك اقامة مراكز التطوير الحضرية في تلك المناطق. وقد افتتحت عام ١٩٩٩م مرافق مركز المزيونة الحدودي والمنطقة التجارية الحرة بها وكذلك طريق شحن / الغيظة الذي يربط بين السلطنة والجمهورية اليمنية. كما يشكل ميناء صلالة معلماً اقتصادياً وتنموياً بارزاً إلى جانب مشروعات تطوير السياحة بها.

محافظة مسندم :-

تحظى محافظة مسندم بأهمية استراتيجية بالغة حيث تطل مسندم على مضيق هرمز الذي يعد أكثر الممرات المائية الدولية أهمية بالنسبة لصادرات النفط والتجارة سواء على مستوى المنطقة او على المستوى الدولي، إذ يمر من خلاله نحو ٩٠٪ من صادرات دول الخليج من النفط إلى العالم الخارجي . كما انه يعد البوابة الشرقية لحركة التجارة والملاحة من وإلى الدول المطلة على الخليج.

تقع محافظة مسندم في أقصى شمال سلطنة عُمان وتطل على البوابة التي تربط بين الخليج وبين البحار المفتوحة في خليج عُمان والمحيط الهندي. وتضم محافظة مسندم أربع ولايات هي ولايات خصب وبخا ودبا البيعة، ومدحا ويبلغ عدد سكانها ٢٨,٣٧٨ نسمة وفقا لتعداد عام ٢٠٠٣م.

وخلال مسيرة النهضة المباركة تم انجاز العديد من المشروعات التنموية

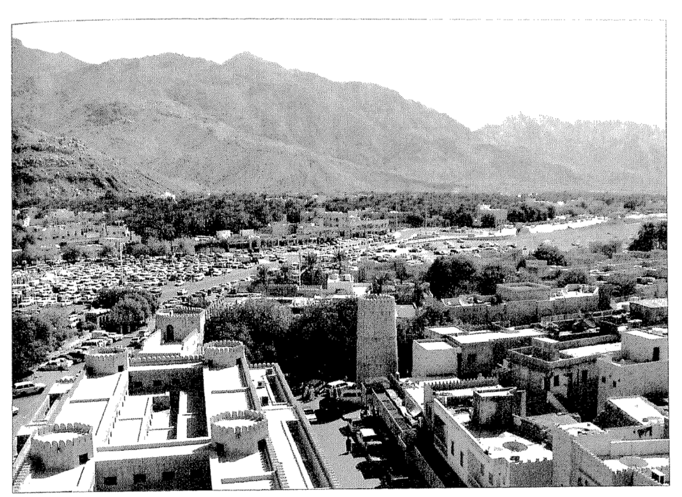


نهضة عمرانية شملت جميع ولايات السلطنة من أجل خدمة ورفاهية المواطن (ولاية صحار).

خاصة في المجالات الصحية والتعليمية وخدمات المياه والكهرباء والطرق والصرف الصحي، فضلا عن المشروعات الاقتصادية والاستثمارية حيث يجري الاعداد لإنشاء منطقة صناعية تقوم على استغلال الامكانات المتاحة في المحافظة.

منطقة الباطنة :

تعتبر منطقة الباطنة، والتي تعرف كذلك باسم (ساحل الباطنة) وتمتد كشريط ساحلي بين البحر والجبل، من أهم مناطق السلطنة جغرافيا واقتصاديا، فإلى جانب انها تضم أكبر عدد من الولايات التي تندرج ضمن منطقة واحدة (١٢ ولاية) فإنها تمتلك موقعا جغرافيا بالغ الحيوية يمتد على الساحل الجنوبي لخليج عُمان، وكانت دوما نافذة بحرية عُمانية ربطت عُمان بالدول الأخرى عبر النشاط البحري والتجاري العُماني في الخليج والمحيط الهندي. كما تتميز منطقة الباطنة بإمكانات اقتصادية تتمثل في انها تضم اكبر سهول السلطنة الزراعية (سهل الباطنة) وتتنوع بها الخامات المعدنية التي تم البدء في استغلالها لاقامة عدة صناعات ثقيلة حيوية، ويمثل ميناء صحار الذي يجري العمل به واحدا من المشروعات الاقتصادية العملاقة في السلطنة ، كما انها تضم اكبر التجمعات السكانية بعد محافظة مسقط حيث يصل عدد سكان منطقة الباطنة إلى ٦٥٣,٥٠٥ نسمة وفقا لتعداد عام ٢٠٠٣م.



ولاية نزوى عراقة التاريخ وانجازات من عطاءات النهضة الحديثة.

تضم منطقة الباطنة ١٢ ولاية هي ولايات صحار، والرستاق، وشناص، وصحم، ولوى، والخابورة، والسويق، ونخل، ووادي المعاول، والعوابي، والمصنعة، وبركاء. وتمتد منطقة الباطنة بطول ساحل خليج عُمان من «خطمة ملاحة» شمالا إلى ولاية بركاء جنوبا، وتنحصر بين خليج عُمان شرقا وبين سفوح جبال الحجر الغربي غربا، ويصل عرض السهل الساحلي إلى نحو ٢٥ كيلومترا، وبحكم موقعها وامكاناتها الاقتصادية وكثافتها السكانية فإنها لعبت دورا مؤثرا على امتداد التاريخ العُماني.

وفي حين تحققت العديد من الانجازات في مجال الخدمات والطرق والاتصالات والتخطيط العمراني وعلى نحو يتواكب مع تطور الحياة الاقتصادية والاجتماعية في منطقة الباطنة ، فإنه تم العناية كذلك بتجميل وتخطيط المدن وتطوير المواقع السياحية فيها بما في ذلك العيون الطبيعية كعين (الكسفة) بالرستاق وعين (الثوارة) بولاية نخل وهما من أشهر عيون المياه المعدنية الحارة بالسلطنة بالإضافة إلى الحدائق العامة الكبيرة.

منطقة الظاهرة :

منطقة الظاهرة من المناطق الغنية بامكانياتها الزراعية والسياحية والتاريخية، وقد حققت تطورا كبيرا وملموسا خلال سنوات النهضة العُمانية الحديثة بقيادة جلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم وفي كل المجالات.

ومنطقة الظاهرة عبارة عن سهل شبه صحراوي ينحدر من السفوح الجنوبية لجبال الحجر الغربي في اتجاه صحراء الربع الخالي، وتفصله جبال الكور عن داخلية عُمان من ناحية الشرق، كما تتصل بصحراء الربع الخالي من ناحية الغرب وبالمنطقة الوسطى من ناحية الجنوب. وعرفت هذه المنطقة قديما باسم (توام) و(الجو). تضم منطقة الظاهرة خمس ولايات هي البريمي، وعبري ومحضة، وينقل، وضنك. ويبلغ عدد سكانها ٢٠٧,٠١٥ نسمة وفقا لتعداد عام ٢٠٠٣م وتتميز بالنشاط الزراعي وبموقعها الذي يتصل بالمناطق الأخرى في شبه الجزيرة العربية عبر طرق القوافل الممتدة منذ قرون.

جدير بالذكر ان منطقة الظاهرة تضم العديد من حقول النفط والغاز، وحظيت بنصيب وافر من المنجزات والمشروعات، ويجري الآن الإعداد لإنشاء منطقة صناعية بولاية البريمي التي شهدت عملية اعادة تخطيط وتطوير ضخمة.

المنطقة الداخلية :

تعتبر المنطقة الداخلية بتاريخها واسهامها الحضاري وبموقعها وطوبوغرافيتها واحدة من أهم مناطق السلطنة، فهي بمثابة العمق الاستراتيجي للسلطنة. اذ انها تتكون من الهضبة الكبرى الواقعة في وسط البلاد حيث يوجد الجبل الأخضر الذي تنحدر من سفوحه هذه الهضبة في اتجاه الصحراء جنوبا. وتمثل المنطقة الداخلية مركز اتصال بالمناطق الأخرى، فهي تتصل من الشرق بالمنطقة الشرقية، ومن الغرب بمنطقة الظاهرة، ومن الجنوب بالمنطقة الوسطى ومن الشمال بمحافظة مسقط ومنطقة الباطنة.

وتتميز المنطقة الداخلية ليس فقط بكونها من المناطق الزراعية الرئيسية في البلاد، ولكن ايضا بدورها ومكانتها البارزة في التاريخ العُماني. وتضم ثمان ولايات هي ولايات نزوى وسمائل وبهلاء وأدم والحمراء ومنح وازكي وبدبد، ويبلغ عدد سكانها ٢٦٧,١٤٠ نسمة وفقاً لتعداد عام ٢٠٠٣م.

تجدر الإشارة إلى ان المنطقة الداخلية تحققت بها نقلة ضخمة ليس فقط في مجال الخدمات الصحية والتعليمية والعُمرانية ولكن ايضا في مجال الطرق والصناعة والاتصالات وغيرها. فإلى جانب افتتاح المستشفى المرجعي في نزوى عام ١٩٩٨م، تم إعادة تخطيط مدينة نزوى وتطوير مرافقها ، بما في ذلك محاور الطرق الرئيسية واستكمال المرحلة الثانية من ازدواجية (طريق الرسيل - نزوى)، كما بدأ تطوير المنطقة الصناعية، وزيادة قدرة محطة كهرباء منح، كما توجد في نزوى أكاديمية السلطان قابوس لعلوم الشرطة، كما سيقام بها معهد القضاء العالي ليتكامل مع كلية الشريعة والقانون بمسقط في تخريج رجال القضاء والمتخصصين في مجال القانون.

المنطقـة الشرقيـة :

تمثل المنطقة الشرقية الواجهة الشمالية الشرقية لسلطنة عُمان ، وهي تطل على بحر العرب من ناحية الشرق وتشمل الجانب الداخلي لجبال الحجر الشرقي والتي تتصل بها من ناحية الشمال، كما تتصل برمال الشرقية من ناحية الجنوب وبالمنطقة الداخلية من ناحية الغرب.

وتضم المنطقة الشرقية احدى عشرة ولاية وهي ولايات: صور وابراء والمضيبي، وبدية، والقابل، ودماء والطائيين، والكامل والوافي وجعلان بني بو علي، وجعلان بني بو حسن، ووادي بني خالد، وجزيرة مصيرة، ويبلغ عدد سكان المنطقة الشرقية ٣١٣,٧٦١ نسمة وفقاً لتعداد عام ٢٠٠٣م.

شهد شهر ابريل ١٩٩٩م تدشين مشروع الغاز الطبيعي المسال في قلهات وتصدير أول شحنة من الغاز المسال إلى كوريا ويجري العمل لزيادة طاقته الإنتاجية، كما بدأ الإعداد لإنشاء مصنع سماد اليوريا والامونيا، وإنشاء المرحلة الأولى من المنطقة الصناعية في صور والتي ستكون منطقة للصناعات الصغيرة والمتوسطة.

المنطقـة الوسطـى :

ولاية صور بوابة عمان الشرقية وملتقى تاريخي للطرق البحرية.

تقع المنطقة الوسطى جنوب منطقتي الداخلية والظاهرة، وتطل من الشرق على بحر العرب ومن الغرب على صحراء الربع الخالي، وتتصل جنوبا بمحافظة ظفار، وتتميز المنطقة بوجود عدد كبير من حقول انتاج النفط والغاز بها ، وكذلك بمناخها المعتدل طوال العام.

تضم المنطقة الوسطى أربع ولايات يقع ثلاث منها على ساحل بحر العرب هي ولايات محوت، والدقم، والجازر في حين تقع الولاية الرابعة، وهي ولاية هيما في الداخل. ويبلغ عدد سكان المنطقة الوسطى ٢٢,٩٨٣ نسمة وفقاً لتعداد عام ٢٠٠٣م.

تحظى المنطقة الوسطى باهتمام كبير من جانب حكومة صاحب الجلالة لتطويرها والنهوض بها وتوفير مختلف الخدمات الأساسية بها. ونظرا لقلة عدد السكان وانتشارهم في تجمعات صغيرة، يتم تزويد المنطقة بمياه الشرب النقية من خلال محطات تحلية المياه المخصصة لهذا الغرض، فضلا عن العناية بالطرق خاصة المحورية منها مثل طريق نزوى. هيما - ثمريت، وطريق سناو - محوت بطول ١٩٠ كيلومترا وطريق محوت - الدقم. وتجدر الاشارة إلى ان المنطقة الوسطى احتلت المرتبة الثانية بعد محافظة مسندم بالنسبة لنصيب الفرد فيها من المصروفات الانمائية خلال خطة التنمية الخمسية الخامسة ١٩٩٦-٢٠٠٠م.

وتتواصل عمليات تطوير المنطقة الوسطى حيث تم افتتاح العديد من مشروعات المياه والكهرباء والطرق وموانيء الصيد والخدمات الصحية والتعليمية. ومن ثم تتغير الحياة وتسير تلك المنطقة بخطى سريعة نحو مزيد من التقدم والرفاهية اسوة بما يجري على امتداد أرض عُمان الطيبة في ظل مسيرة النهضة العُمانية الحديثة التي يقودها جلالة السلطان قابوس المعظم.

جمال الطبيعة الصحراوية في المنطقة الوسطى.



مؤسسات الدولة العصرية

صاحب التطور الاقتصادي والاجتماعي والسياسي الذي تعيشه السلطنة في ظل النهضة المباركة تطور آخر هو تشييد وترسيخ البناء المؤسسي للدولة العصرية الذي يسمح ليس فقط بمواكبة ودفع حركة التقدم في كل المجالات، ولكن يتيح كذلك مشاركة واسعة وعميقة للمواطن في صياغة وتوجيه التنمية الوطنية عبر مؤسسات الدولة المختلفة وعلى نحو يتوافق مع مصلحة الوطن وطموحات المواطن.

وبينما افتقر الهيكل التنظيمي للدولة حتى عام ١٩٧٠ إلى الوضوح والدقة وعدم القدرة على مواكبة العصر، فانه شكل في ظل النهضة المباركة ركيزة أساسية لصيغة عمانية متميزة للحكم تقوم على مشاركة المواطن وحكم القانون وعلى التحديد الدقيق للاختصاصات لكل السلطات والهيئات والمؤسسات وبما يحقق التناغم بينها جميعاً. وبذلك تحقق ما وعد به جلالة السلطان المعظم في البيان التاريخي الأول يوم ٢٣ يوليو ١٩٧٠م من (أنى أعدكم أول ما أفرضه على نفسي أن أبدأ بأسرع ما يمكن أن أجعل الحكومة عصرية).

النظام الأساسي للدولة :

يمثل النظام الأساسي للدولة الصادر في ١٩٩٦/١١/٦ والمكون من ٨١ مادة الإطار القانوني المرجعي الذي يحكم عمل السلطات المختلفة ويفصل بينها حيث تستمد منه أجهزة الدولة المختلفة أسس ونطاق عملها ، كما أنه يوفر أقصى حماية وضمانات للحفاظ على حرية الفرد وكرامته وحقوقه وعلى نحو يكرس حكم القانون على أرفع المستويات المعروفة دولياً. فقد حددت هذه الوثيقة التاريخية نظام الحكم في الدولة والمبادئ الموجهة لسياستها في المجالات المختلفة كما بينت الحقوق والواجبات العامة، وفصلت الأحكام الخاصة لرئيس الدولة ومجلس الوزراء والقضاء واشارت إلى المجالس المتخصصة والشؤون المالية ومجلس عمان.

نص النظام الأساسي للدولة في مادته الأولى على أن (سلطنة عمان دولة عربية إسلامية مستقلة ذات سيادة تامة عاصمتها مسقط)، كما نصت المادة الثانية منه على أن (دين الدولة الإسلام والشريعة الإسلامية هي أساس التشريع). ويقوم الحكم في السلطنة على أساس العدل والشورى والمساواة. وللمواطنين حق المشاركة في الشؤون العامة وفقاً للقانون، وفقاً لما جاء في المادة التاسعة.

حدد الباب الأول من النظام الأساسي للدولة كيفية وخطوات تولي الحكم. ونصت المادة الخامسة منه على ان (نظام الحكم سلطاني وراثي في الذكور من ذرية السيد تركي بن سعيد بن سلطان ويشترط فيمن يختار لولاية الحكم من بينهم ان يكون مسلماً رشيداً عاقلاً وأبناً شرعياً لأبوين عمانيين مسلمين).

(صفحة ٥٦، ٥٧)
حي الوزارات في ولاية بوشر بمحافظة مسقط.

الهيكل التنظيمي للدولة :

يتكون الهيكل التنظيمي للدولة من جلالة السلطان والمؤسسات والمجالس والهيئات التالية :

أولاً : حضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم:

جلالة السلطان المعظم هو رأس الدولة ورئيسها والسلطة العليا والنهائية لها وهو القائد الأعلى للقوات المسلحة، ذاته مصونة لا تمس، واحترامه واجب وامره مطاع وهو رمز الوحدة الوطنية والساهر على رعايتها وحمايتها، وقد حددت المادة (٤٢) من النظام الأساسي للدولة المهام التي يقوم بها جلالته.

ثانياً : مجلس الوزراء :

مجلس الوزراء يعاون جلالة السلطان المعظم في رسم السياسة العامة للدولة وتنفيذها ، وهو الهيئة المنوط بها تنفيذ السياسة العامة للدولة. وفي هذا الاطار فإنه يتولى بوجه خاص رفع التوصيات إلى السلطان في الأمور الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والتنفيذية والادارية التي تهم الحكومة بما في ذلك اقتراح مشروعات القوانين والمراسيم، رعاية مصالح المواطنين وضمان توفير الخدمات الضرورية لهم ورفع مستواهم الاقتصادي والصحي والثقافي، وتحديد الأهداف والسياسات العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والادارية واقتراح الوسائل والاجراءات اللازمة لتنفيذها والتي تكفل حسن استخدام الموارد المالية والاقتصادية والبشرية، ومناقشة خطط التنمية التي تعدها الجهات المختصة ورفعها إلى السلطان للاعتماد ومتابعة تنفيذها، مناقشة اقتراحات الوزارات في مجال تنفيذ اختصاصاتها واتخاذ التوصيات والقرارات المناسبة في شأنها، الاشراف على سير الجهاز الاداري للدولة ومتابعة ادائه لواجباته والتنسيق فيما بين وحداته، الاشراف العام على تنفيذ القوانين والمراسيم واللوائح والقرارات والمعاهدات والاتفاقيات واحكام المحاكم بما يضمن الالتزام بها. واية اختصاصات اخرى يخوله إياها السلطان او تخول له بمقتضى احكام القانون، ولمجلس الوزراء أمانة عامة لمعاونته على أداء أعماله. ويتولى معالي السيد حمود بن فيصل بن سعيد منصب الأمين العام لمجلس الوزراء.

جدير بالذكر ان المادة ٥٣ من النظام الاساسي للدولة تضمنت انه «لا يجوز لأعضاء مجلس الوزراء ان يجمعوا بين مناصبهم الوزارية ورئاسة أو عضوية مجلس ادارة اية شركة مساهمة عامة».

ويتشكل مجلس الوزراء برئاسة جلالة السلطان المعظم وعضوية :-

صاحب السمو السيد ثويني بن شهاب آل سعيد
الممثل الخاص لجلالة السلطان المعظم
صاحب السمو السيد فهد بن محمود آل سعيد
نائب رئيس الوزراء لشؤون مجلس الوزراء
صاحب السمو السيد هيثم بن طارق آل سعيد
وزير التراث والثقافة
معالي السيد علي بن حمود البوسعيدي
وزير ديوان البلاط السلطاني
معالي الفريق أول علي بن ماجد المعمري
وزير المكتب السلطاني
معالي السيد بدر بن سعود بن حارب
الوزير المسؤول عن شؤون الدفاع
معالي السيد سعود بن إبراهيم البوسعيدي
وزير الداخلية
معالي يوسف بن علوي بن عبدالله
الوزير المسؤول عن الشؤون الخارجية
معالي الشيخ محمد بن عبدالله الهنائي
وزير العدل
معالي أحمد بن عبدالنبي مكي
وزير الاقتصاد الوطني
نائب رئيس مجلس الشؤون المالية وموارد الطاقة
معالي السيد المعتصم بن حمود البوسعيدي
وزير الدولة ومحافظ مسقط
معالي الشيخ محمد بن علي القتبي
وزير الدولة ومحافظ ظفار
معالي الدكتور علي بن محمد بن موسى
وزير الصحة
معالي السيد حمود بن فيصل بن سعيد
الأمين العام لمجلس الوزراء
معالي مقبول بن علي بن سلطان
وزير التجارة والصناعة
معالي محمد بن علي العلوي
وزير الشؤون القانونية

معالي الشيخ هلال بن خالد المعولي
وزير الخدمة المدنية
معالي الشيخ عبدالله بن محمد السالمي
وزير الأوقاف والشؤون الدينية
معالي الدكتور محمد بن حمد الرمحي
وزير النفط والغاز
معالي الدكتور خميس بن مبارك العلوي
وزير الاسكان والكهرباء والمياه
معالي الشيخ سالم بن هلال الخليلي
وزير الزراعة والثروة السمكية

معالي حمد بن محمد الراشدي
وزير الإعلام
معالي يحيى بن سعود السليمي
وزير التربية والتعليم
معالي جمعه بن علي بن جمعه
وزير القوى العاملة
معالي الشيخ محمد بن عبدالله الحارثي
وزير النقل والاتصالات
معالي الدكتورة راوية بنت سعود البوسعيدية
وزير التعليم العالي

معالي الشيخ عبدالله بن سالم الرواس
وزير البلديات الاقليمية والبيئة وموارد المياه
معالي راجحة بنت عبدالأمير بن علي
وزير السياحة
معالي المهندس علي بن مسعود بن علي السنيدي
وزير الشؤون الرياضية
معالي الدكتورة شريفة بنت خلفان بن ناصر اليحيائية
وزير التنمية الاجتماعية

ثالثا : مجلس الدفاع :

اصدر جلالة السلطان قابوس المعظم المرسوم السلطاني رقم ٩٦/١٠٥ في ١٩٩٦/١٢/٢٨م بتشكيل مجلس الدفاع برئاسة جلالته وعضوية ثمان شخصيات بحكم مناصبهم. ويجتمع المجلس بدعوة من جلالة السلطان ويتولى النظر في الموضوعات المتعلقة بالمحافظة على سلامة السلطنة والدفاع عنها.

رابعاً: مجلس الأمن الوطني:

صدر المرسوم السلطاني رقم ٢٠٠٣/٦٣ في ٢٠٠٣/٩/٢٣ بشأن تعديل مسمى لجنة الأمن الوطني إلى مجلس الأمن الوطني، ويختص المجلس بالنظر في جميع المسائل المتعلقة بالأمن الوطني، ويعقد المجلس جلساته برئاسة جلالة السلطان في الحالات التي يراها جلالته. وفي غير ذلك يكون برئاسة وزير المكتب السلطاني وعضوية كل من: المفتش العام للشرطة والجمارك، رئيس جهاز الأمن الداخلي، رئيس أركان قوات السلطان المسلحة، ورئيس جهاز الاتصالات والتنسيق. ويجوز للمجلس طلب حضور من يراه من غير الاعضاء. ويكون للمجلس أمين عام من منتسبي المكتب السلطاني.

خامساً - مجلس الشؤون المالية وموارد الطاقة:

يتولى المجلس إعداد السياسة المالية للدولة وما يتصل بالنظام المالي والنقدي لها . وكذلك إعداد الموازنة العامة السنوية للدولة ودراسة الاعتمادات المالية لمشروعات التنمية وما يتصل بالاستثمارات الداخلية والخارجية وتمويلها وغير ذلك من الجوانب المرتبطة بالادخار والاستثمار والنواحي المالية والنقدية الأخرى. كما يعنى المجلس بشؤون موارد الطاقة من حيث العمل على تطوير مصادرها وتنمية مساهماتها في الاقتصاد الوطني وتحسين سبل استخدامها. ويعقد المجلس جلساته برئاسة جلالة السلطان المعظم او برئاسة نائب رئيس المجلس.

سادساً : المجلس الأعلى للقضاء:

يختص المجلس الأعلى للقضاء برسم السياسة العامة للقضاء ويكفل استقلاله ومتابعة تطويره، وله في سبيل ذلك الاشراف على حسن سير العمل بالمحاكم والادعاء العام، متابعة تطوير المحاكم وتيسير التقاضي وتقريبه للمتقاضين، النظر في الترشيحات التي ترفعها الجهات المختصة لشغل الوظائف القضائية بالتعيين او الترقية والتي ينص القانون على ان يكون شغلها بمرسوم سلطاني، وكذلك اقتراح مشروعات القوانين المتعلقة بالقضاء والنظر فيما ترفعه الجهات المختصة من هذه المشروعات وابداء ما يراه في هذا الشأن، إبداء الرأي في مشروعات اتفاقيات التعاون القضائي بين السلطنة والدول الأخرى، وأية موضوعات أخرى يرى جلالة السلطان عرضها على المجلس لدراستها وإبداء الرأي فيها .

سابعاً: اللجان العليا والمجالس الفرعية والهيئات العامة:

نصت المادة ٥٦ من النظام الاساسي للدولة على ان «تنشأ المجالس المتخصصة وتحدد صلاحيتها ويعين اعضاؤها بمقتضى مراسيم سلطانية». ويضم الجهاز الاداري للدولة عددا من اللجان العليا والمجالس المتخصصة الفرعية والهيئات العامة ، التي تتولى كل منها العمل او الاشراف على قطاع محدد لوضع رؤية متكاملة، والتنسيق مع الجهات الاخرى المعنية بما فيها الوزارات لتحقيق المصلحة العامة وبما يضمن انسياب وتنسيق العمل في الجهات التي تعمل في قطاع واحد، ويشارك في كل من اللجان او المجالس والهيئات عدد من الوزراء والشخصيات العاملة في مجالات ذات علاقة بها وفقا لطبيعة ونطاق عمل كل منها وفي اطار اختصاصها.

اللجنة العليا للمؤتمرات:

تتولى اللجنة العليا للمؤتمرات مهمة الإعداد والمتابعة والتنسيق بالنسبة لما يتصل بالمؤتمرات التي تشارك فيها السلطنة ، وخاصة المؤتمرات المرتبطة بمجلس التعاون لدول الخليج العربية، وذلك بالعمل والتنسيق مع الوزارات المعنية. ويرأس اللجنة العليا للمؤتمرات صاحب السمو السيد فهد بن محمود آل سعيد نائب رئيس الوزراء لشؤون مجلس الوزراء.

مجلس الخدمة المدنية :

يتولى مجلس الخدمة المدنية رسم السياسة العامة المتعلقة بالخدمة المدنية والنظر فيما يرتبط بذلك من قرارات وقوانين واجراءات تستهدف العمل على زيادة نسبة التعمين ورفع كفاءة الأداء في الجهاز الاداري للدولة. ويرأس المجلس معالي السيد وزير ديوان البلاط السلطاني.

اللجنة العليا لتخطيط المدن:

انشئت عام ١٩٨٥م وتتولى رسم وإعداد السياسات العامة لتخطيط المدن في ضوء خطط التنمية. تتركز صلاحيات اللجنة العليا لتخطيط المدن في متابعة تنفيذ برامج التخطيط المعتمدة وتطويرها، ووضع أسس تثمين العقارات المنزوع ملكيتها للمنفعة العامة طبقا للقانون، بالإضافة إلى العمل على تذليل أي معوقات عملية أو مالية تصادف اجراءات تنفيذ التخطيط المعتمد. ويرأس هذه اللجنة معالي وزير الاسكان والكهرباء والمياه.

مجلس التعليم العالي :

انشئ مجلس التعليم العالي في ١٩٩٨/٩/٢٧م بموجب المرسوم السلطاني رقم ٩٨/٦٥ ويترأسه معالي السيد وزير ديوان البلاط السلطاني ويضم المجلس في عضويته ١٥ عضوا، ويتولى وزير التعليم العالي منصب نائب الرئيس .

ويختص مجلس التعليم العالي برسم السياسة العامة للتعليم العالي، والبحث العلمي في الجامعات والمعاهد العليا، والعمل على توجيهه بما يتفق مع حاجات البلاد، وتيسير تحقيق الأهداف الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والعلمية للدولة، وتنظيم قبول الطلاب في الجامعات والمعاهد العليا، وتحديد اعدادهم بالتنسيق مع الجهات المختصة، والتنسيق بين الأقسام المتناظرة في مؤسسات التعليم العالي، وبحث واقتراح تعديل قوانين وأنظمة التعليم العالي في ضوء تطور السياسات العامة للدولة، ومراجعة مشروعات القوانين المتعلقة به، ودراسة ما يحال إلى المجلس من جانب جلالة السلطان المعظم او مجلس الوزراء من موضوعات وابداء الرأي فيها، والنظر كذلك فيما تعرضه عليه الجامعات والجهات الحكومية المختصة من مسائل، واعداد تقارير سنوية لمجلس الوزراء عن أوضاع التعليم العالي وتقديم التوصيات المناسبة في هذا الشأن.

مجلس التنسيق الاقتصادي:

مجلس التنسيق الاقتصادي هو مجلس حكومي انشئ بموجب المرسوم السلطاني رقم ٩٩/٩٤ الصادر في ٢٢ نوفمبر ١٩٩٩م.

ويختص مجلس التنسيق الاقتصادي بالنظر في جميع المسائل الاقتصادية، وما يعترض مسيرة التطور الاقتصادي من معوقات، واقتراح الحلول المناسبة لتنشيط الاقتصاد الوطني بوجه عام، وتذليل الصعوبات التي يواجهها القطاع الخاص. كما يختص بتمثيل الحكومة في الاجتماعات المشتركة التي تعقد مع مجلس رجال الأعمال وغير ذلك من المسائل والموضوعات التي يكلفه بها جلالة السلطان المعظم، ويكون للمجلس أمانة عامة بوزارة الاقتصاد الوطني تتولى عرض الموضوعات التي يختص بها المجلس ، وجمع البيانات والاحصائيات وإجراء الدراسات المتعلقة بهذه الموضوعات. ويرأس المجلس معالي السيد وزير ديوان البلاط السلطاني .

مجلس جامعة السلطان قابوس:

يعمل مجلس جامعة السلطان قابوس من أجل الحفاظ على مستوى التعليم الجامعي والارتقاء به وتحقيق اكبر تنسيق ممكن بين مجالات ومخرجات التعليم الجامعي وبين احتياجات خطة التنمية الوطنية من خريجي جامعة السلطان قابوس. ويرأس مجلس جامعة السلطان قابوس معالي وزير التعليم العالي.

مجلس المناقصات :

يتولى مجلس المناقصات مسؤولية فتح ودراسة عروض ترسية جميع المناقصات الحكومية على اختلاف أنواعها وقطاعاتها التي تزيد عن ٢٥٠ ألف ريال عماني بما فيها تلك الخاصة بتنفيذ المشروعات وشراء الاحتياجات. ويستثنى من ذلك عقود ومشروعات وحدات الدفاع او ما يرد باستثنائه نص في قانون ونظام المناقصات. ويسعى المجلس إلى ضمان تنفيذ المشروعات الحكومية وتوفير السلع والمستلزمات بأفضل المواصفات مع حسن وكفاءة

استخدام المال العام. وللمجلس كذلك متابعة تطورات تنفيذ كل من المشروعات المشار إليها حتى اكتمالها، والعمل على حل اية مشكلات تعترض تنفيذها وذلك في اطار صلاحياته، ويرأس المجلس معالي وزير النقل والاتصالات ، وخلال عام ٢٠٠٣م تم إسناد ٣٠٧ مناقصات بتكلفة فعلية بلغت مليار و١٢٢ مليونا و٣١٠ ألف و٣٥٠ ريال عماني كما تم طرح ١٧٠ مناقصة بتكلفة تقديرية اجمالية بلغت ٥٧٢ مليونا و٥١٢ ألفا و١٧٦ ريالاً عمانياً خلال عام ٢٠٠٣ ايضاً. وخلال الشهور الثلاثة الأولى من عام ٢٠٠٤ تم طرح ٣٤ مناقصة بتكلفة تقديرية بلغت ١٥٧ مليونا و٩٢٨ ألفا و٤١٦ ريالاً عمانياً. كما تم اسناد ٥٦ مناقصة بتكلفة بلغت ٧٩ مليوناً و٧٠٣ آلاف و٥٦٥ ريالاً عمانياً ويعكس حجم المناقصات المطروحة والمسندة حجم النشاط الكبير والمتزايد والمشروعات التي يتم تنفيذها في قطاعي الإنتاج والخدمات في السلطنة.

الهيئة العامة لسوق المال:

انشئت الهيئة العامة لسوق المال في اطار اعادة هيكلة سوق الأوراق المالية وفقا لقانون سوق رأس المال في سلطنة عمان الذي صدر بموجب المرسوم السلطاني رقم ٩٨/٨٠ في ٩ نوفمبر ١٩٩٨م . ويترأس معالي وزير التجارة والصناعة مجلس إدارة الهيئة العامة لسوق المال. وتضطلع الهيئة بدور رقابي لضمان اكبر قدر من الشفافية في أعمال سوق الأوراق المالية، واتخاذ كل ما من شأنه الارتقاء بكفاءة سوق المال، وحماية المستثمرين ، وتعميق ثقتهم في أعمال السوق خاصة وان الشركات المتعاملة في سوق مسقط للأوراق المالية تلتزم وفقا للمادة رقم (٥) من قانون سوق المال بتقديم تقارير دورية عن أنشطتها ونتائج أعمالها إلى الهيئة العامة لسوق المال تتضمن افصاحا عن مراكزها المالية . كما تقوم الهيئة بدور بالغ الأهمية في الاشراف على سوق مسقط للأوراق المالية، والعمل من أجل تنظيم ومراقبة إصدار الأوراق المالية وتداولها بما في ذلك اتخاذ ما تراه ضروريا من إجراءات أو قرارات لتحقيق مصالح المستثمرين والاقتصاد الوطني.

الهيئة العمانية للأعمال الخيرية :

تقوم الهيئة العمانية للأعمال الخيرية بمختلف الأعمال الخيرية التي من شأنها مساعدة المحتاجين داخل السلطنة وخارجها. قدمت الهيئة مساعدات للاجئي كوسوفو عام ١٩٩٩م، ولابناء الشعب الفلسطيني الشقيق على إمتداد الأعوام الأخيرة، كما تقدم الهيئة اسهاماتها في الحالات التي تستدعي المساعدة لمواجهة الكوارث او الحوادث الفردية او الجماعية، وتدعم الهيئة كذلك مشروعات وبرامج الرعاية الاجتماعية التي ترعى الطفولة والأيتام والمعوقين والعجزة وغيرها من الأعمال الخيرية. ويرأس الهيئة معالي وزير الشؤون القانونية.

جهاز الرقابة المالية للدولة:

تم إنشاء جهاز الرقابة المالية للدولة «كجهاز قائم بذاته» يتمتع

بالاستقلال المالي والاداري ليحل محل الأمانة العامة للرقابة المالية للدولة، وذلك بموجب المرسوم السلطاني رقم ٩٩/٩٥ الصادر في ٢٢ نوفمبر ١٩٩٩م. ويرأس جهاز الرقابة المالية للدولة معالي السيد عبدالله بن حمد بن سيف البوسعيدي .

الهيئة العامة للصناعات الحرفية:

انشئت الهيئة العامة للصناعات الحرفية بموجب المرسوم السلطاني رقم ٢٠٠٣/٢٤ في ٢٠٠٣/٣/٣م، تتمتع الهيئة بالشخصية الاعتبارية ويشرف عليها ديوان البلاط السلطاني . وتتولى الهيئة العناية بكل ما يتصل بالصناعات الحرفية بما يحافظ على استمرارها كجزء من المهن التقليدية العمانية وبما يسهم كذلك في تطويرها وجعلها صناعات إنتاجية قادرة على جذب مزيد من العاملين فيها . ويتولى إدارة الهيئة العامة للصناعات الحرفية مجلس برئاسة معالي الشيخة عائشة بنت خلفان بن جميل السيابية رئيسة الهيئة، وهي أول عمانية بدرجة وزير.

اللجنة الوطنية لتقنية المعلومات:

تم إنشاء اللجنة الوطنية لتقنية المعلومات بقرار من مجلس الوزراء عام ١٩٩٨م ، وذلك للإشراف على تنمية وتطوير قطاع تقنية المعلومات في السلطنة والإستفادة به في مختلف المجالات. ويترأس اللجنة معالي احمد بن عبدالنبي مكي وزير الاقتصاد الوطني نائب رئيس مجلس الشؤون المالية وموارد الطاقة. وقد شكلت اللجنة الوطنية لتقنية المعلومات فريق عمل فني يضم ممثلين عن الجهات المعنية، كما انشأت أمانة فنية بوزارة الاقتصاد الوطني.

جدير بالذكر أنه تم يوم ٧ مايو ٢٠٠٣م تدشين الاستراتيجية الوطنية لتقنية المعلومات. وفي ٢٠٠٣/٩/٢٧ تم افتتاح «واحة المعرفة مسقط» بمنطقة الرسيل الصناعية.

مجلس رجال الأعمال :

في إطار ما يوليه حضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس المعظم من أهمية لقيام القطاع الخاص بدور فعال في تنمية الاقتصاد الوطني أنشئ مجلس رجال الأعمال بموجب قرار ديواني رقم ٩٩/٣ اصدره معالي السيد وزير ديوان البلاط السلطاني في ٢٢ نوفمبر ١٩٩٩م. ويتكون مجلس رجال الأعمال من ١٦ عضوا بينهم امرأة واحدة. ويجوز زيادة عدد اعضاء المجلس بقرار ديواني، وقد اختار المجلس الشيخ يعقوب بن حمد الحارثي رئيسا له. ويختص مجلس رجال الأعمال بالتنسيق بين الحكومة والقطاع الخاص في كل ما من شأنه تنمية الاقتصاد الوطني ، وتطوير التجارة والصناعة والسياحة والاستثمار، وللمجلس في سبيل ذلك اقتراح سبل تشجيع الاستثمار وزيادة الفرص الاستثمارية المتاحة، وسبل تطوير القوى العاملة العمانية، وكذلك اقتراح سبل معالجة معوقات قطاع التجارة والصناعة

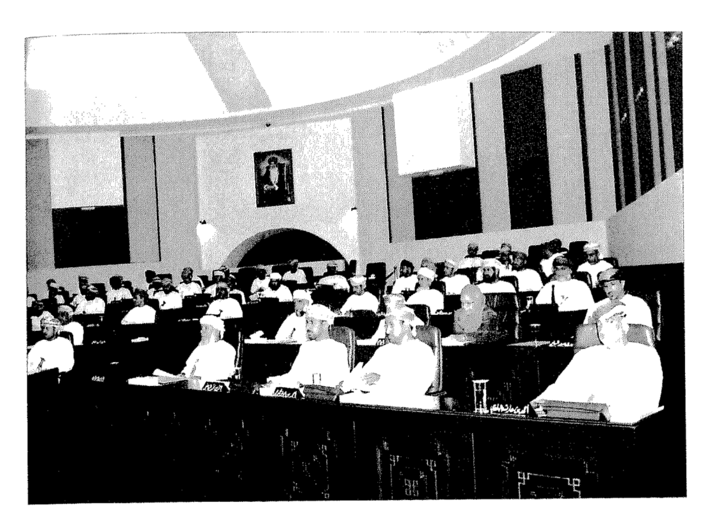


جهود حثيثة لاعداد كوادر عمانية مؤهلة في قطاع تقنية المعلومات الذي يشهد نمواً واسعاً في مختلف المجالات.

والسياحة وغيرها، والوسائل التي تساعد على توسيع قاعدة مشاركة المواطنين في الأنشطة الاقتصادية، وما يراه مناسبا لتطوير القوانين المتعلقة بالقطاعات المشار إليها، وابداء الرأي فيما تعرضه الحكومة من مشروعات وقوانين متعلقة بها. وتحال مقترحات وتوصيات المجلس إلى وزارة الاقتصاد الوطني. ومدة عضوية المجلس ثلاث سنوات يجوز تجديدها لمدة او مدد أخرى.

مجلس الاعتماد :

انشئ مجلس الاعتماد بموجب المرسوم السلطاني رقم ٢٠٠١/٧٤ الصادر في ٢٠٠١/٦/٢٧م للعمل في مجال التعليم العالي وبما يتكامل مع مجلس التعليم العالي ويختص مجلس الاعتماد بإعداد الدراسات والبحوث اللازمة حول متطلبات ومعايير اعتماد مؤسسات التعليم العالي واعتماد البرامج المطروحة بها. وكذلك وضع اسس هذا الاعتماد في ضوء السياسات التي يضعها مجلس التعليم العالي كما يضع الاجراءات اللازمة لتقويم ومراجعة اداء مؤسسات التعليم العالي. وقد تم اعادة تشكيل مجلس الاعتماد بموجب المرسوم السلطاني رقم ٢٠٠٢/٣٢ الصادر في ٢٠٠٢/٣/٢٧ برئاسة د. حمد ابن هاشم الذهب وعضوية عشرة اعضاء ويجتمع المجلس مرة كل اربعة اشهر.



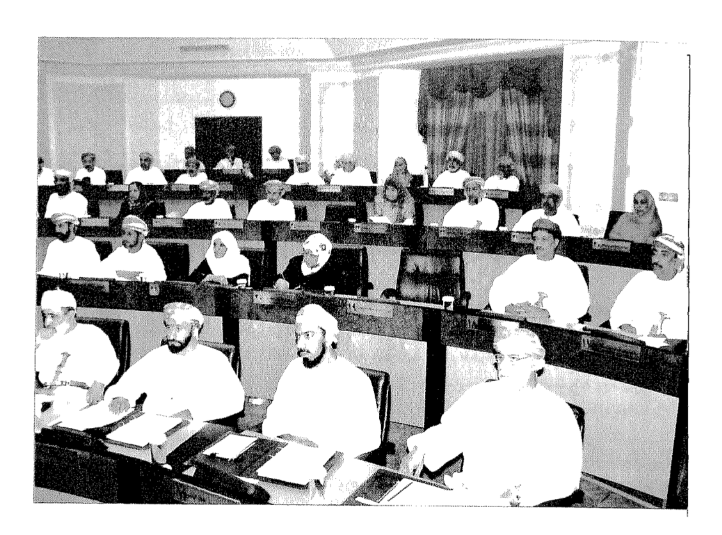
إحدى جلسات مجلس الشورى والذي يتم انتخاب اعضاءه بصورة مباشرة من قبل المواطنين مع حق ومشاركة المرأة في الترشيح والترشح.

الشورى العمانية

الانتخابات العامة وتوسيع الصلاحيات

تستند الشورى العمانية إلى تراث عماني خصب وعريق، وهي في استجابتها لتطور المجتمع وتقدمه خطت خطوات عديدة ومتتابعة منذ سبعينات القرن الماضي حيث تكاملت مؤسساتها وترسخت ممارستها وتبلورت في صيغة عمانية متميزة للمشاركة السياسية الفاعلة للمواطنين وذلك من خلال دور ومهام مؤسسات الشورى العمانية الثلاث وهي مجلس الدولة ومجلس الشورى ومجلس عمان التي نص عليها النظام الأساسي للدولة.

وبالرغم من تشكيل مجلس الشورى في فترته الرابعة (٢٠٠١/٢٠٠٣) بالانتخاب حيث فاز بعضوية المجلس الذين حصلوا على أعلى الأصوات في انتخابات عام ٢٠٠٠ التي شارك فيها نسبة ٢٥٪ من لهم حق التصويت، فان عام ٢٠٠٣ يظل ذات أهمية خاصة لما شهده من نقلة تاريخية تمثلت في ترسيخ قاعدة المشاركة في انتخابات ممثلي الولايات في مجلس الشورى لتشمل كل المواطنين العمانيين ممن بلغوا سن الحادية والعشرين ذكوراً وإناثاً ولهم حق التصويت. أدى الأخذ بنظام الانتخابات العامة. ومن ثم تمثل انتخابات مجلس الشورى لفترته الخامسة (٢٠٠٤/٢٠٠٧) التي جرت في الرابع من أكتوبر ٢٠٠٣ ممارسة وطنية تتوج تطور الشورى العمانية ومؤسساتها التالية:



إحدى جلسات مجلس الدولة الذي يكوّن مع مجلس الشورى (مجلس عُمان).

مجلس عمان

يتكون مجلس عمان وفقاً للمادة (٥٨) من النظام الأساسي للدولة من مجلس الدولة ومجلس الشورى. ويجتمع مجلس عمان بدعوة من جلالة السلطان قابوس المعظم ويصدر قراراته بالاغلبية. يفتتح جلالته فترة الانعقاد السنوي لمجلس عمان حيث يلقي جلالة السلطان قابوس المعظم خطاباً سنوياً شاملاً يتناول مختلف القضايا ذات الأهمية للعمل الوطني وأولوياته ومساراته التي تسترشد بها مختلف مؤسسات الدولة.

وفي ٢١ أكتوبر ٢٠٠٣ افتتح جلالته الفترة الثالثة لمجلس عمان وذلك بقاعة مجلس عمان بالخوير وقد أكد جلالته في خطابه على «ترسيخ منهج الشورى وتطويره بما يلبي مصلحة الوطن ويستجيب لتطلعات المواطنين» وعلى رعاية تجربة العمل الديمقراطي وتعاون الحكومة مع كل من مجلس الدولة ومجلس الشورى وأهمية وضرورة ان يقوم اعضاء المجلسين بالاسهام في نمو هذه التجربة العمانية وترسيخ جذورها واعلاء بنيانها من خلال العمل الجاد المتسم بالمسؤولية والحكمة والذي لا يراد به الا رفعة الوطن وخدمة المواطنين»، بالإضافة إلى ما يتصل بأهمية تنمية وتطوير الموارد البشرية كركن أساسي لبناء المستقبل ودور القطاع الخاص خاصة في مجال التعليم العالي، وعدد من القضايا الأخرى.

الكلمة السامية لحضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم - يحفظه الله - والتي القاها يوم ٢١ أكتوبر ٢٠٠٣ في افتتاح الفترة الثالثة لمجلس عمان والذي يضم مجلسي الدولة والشورى.

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات والصلاة والسلام على من جاء بالهدى ليخرج الناس من دياجير الظلمات وعلى آله وصحبه ما دامت الأرض والسماوات.

أعضاء مجلس عمان الكرام..

أيها المواطنون الاعزاء..

ها نحن نجتمع مرة أخرى بحمد الله وفضله مجددين عزمنا على ترسيخ منهج الشورى وتطويره بما يلبي مصلحة الوطن ويستجيب لتطلعات المواطنين. لقد أردنا منذ البداية أن تكون لعمان تجربتها الخاصة في ميدان العمل الديمقراطي ومشاركة المواطنين في صنع القرارات الوطنية وهي تجربة يتم بناؤها لبنة لبنة على أسس ثابتة من واقع الحياة العمانية ومعطيات العصر الذي نعيشه ويشهد على ذلك ما سبق اتخاذه من خطوات متدرجة في هذا المضمار آخرها منح حق الانتخاب لجميع المواطنين رجالاً ونساءً ممن تتوافر فيهم الشروط القانونية.

وإذا كنا من جانبنا نقدم الرعاية لهذه التجربة وإذا كانت حكومتنا من جانب آخر تقوم بواجبها نحو التعاون مع كل من مجلس الدولة ومجلس الشورى فإنه لابد من الاشارة إلى ان هناك بعداً هاماً آخر يجب ان يتحقق لكي تؤتي التجربة ثمارها الطيبة.

هذا البعد يتمثل في نشاطكم أنتم اعضاء المجلسين ومدى ما تقدمونه من دعم لهذه التجربة سواء عن طريق التوصيات والمقترحات العملية التي ترفعونها أو عن طريق التوعية المفيدة للمواطنين.

إن نجاح التجارب الإنسانية هو نتاج سعي متواصل وعزم وإرادة وشعور بالمسؤولية ولا يمكن لأمة من الأمم أن تدرك غايتها إذا لم تعمل يداً واحدة من أجل بناء مستقبلها وتنمية قدراتها وامكاناتها، ونحن واثقون تمام الثقة من أنكم جميعاً رجالاً ونساءً سوف تسهمون في نمو هذه التجربة العمانية وترسيخ جذورها وإعلاء بنيانها من خلال العمل الجاد المتسم بالمسؤولية والحكمة والذي لا يراد به الا رفعة الوطن وخدمة المواطنين.

أعضاء مجلس عمان الكرام..

أيها المواطنون الاعزاء..

لن نطيل عليكم في استعراض منجزات النهضة العمانية في شتى ميادين الحياة خلال الفترة الماضية غير إنه إذا كان الحاضر بفضل الله زاهراً مفعماً بالخير فان من واجبنا الا ننسى أن المستقبل هو الذي ينبغي أن يكون مدار تفكيرنا وتخطيطنا ذلك لأن الأهداف كبيرة والتحديات كثيرة والدرب طويل ومن ثم فلابد لنا من ان نتسلح بالعلم والعمل والإرادة الصلبة والدعاء إلى الله بالتوفيق.

ومن هذا المنطلق فإننا نولي أهمية كبرى في سياستنا الداخلية منذ بدء النهضة المباركة لتنمية الموارد البشرية وتطويرها بما يمكنها من خدمة المجتمع ورفع شأن الوطن ومن أجل ذلك فإننا نقدر الجهود التي تبذلها أجهزة الدولة المختلفة في هذا المجال. كما نشيد بمساهمة القطاع الخاص في برامج التعليم والتدريب وصقل المهارات واعداد الكوادر العمانية المؤهلة ونشجع بوجه خاص اتجاه هذا القطاع إلى إنشاء الكليات والجامعات في مختلف مناطق السلطنة من أجل توفير أكبر قدر من فرص التعليم العالي في هذا الوطن.

ونحن ندعو القائمين على هذه الجامعات إلى تيسير سبل الالتحاق بها أمام الشباب العماني كما ندعوهم إلى العناية بمناهجها الأكاديمية والعمل على تطويرها دائما بما يحقق لها المكانة العلمية المرموقة بين الجامعات ويزيد من اقبال الدارسين عليها ولا يفوتنا في هذا المقام أن نذكر إننا تابعنا خلال العامين الماضيين نشاط القطاع الخاص والجهد الذي يبذله في مجال توفير فرص العمل للمواطنين في مؤسساته وشركاته. وإذ نحث الشباب العماني على الاستفادة من فرص التعليم والتدريب والعمل المتاحة فإننا نود أن يستخلص الجميع من دعوتنا المتكررة إلى العناية بالموارد البشرية «تعليماً وتدريباً وتوظيفاً» مدى اهتمامنا بهذا الموضوع الحيوي الذي نعتبره الركن الأساسي لبناء المستقبل والحافز الأكبر للنجاح في بلوغ الغايات التي نسعى إليها والأهداف التي نصبو إلى تحقيقها.

كما لا يفوتنا التنويه إلى إننا قد أصدرنا في شهر يوليو من عام ٢٠٠١م مرسوماً سلطانياً باجراء تعداد عام للسكان والمساكن والمنشآت على أن يبدأ العد الفعلي في ديسمبر من العام الحالي ٢٠٠٣ وإننا إذ نؤكد على أهمية نتائج هذا التعداد بما يخدم الخطط التنموية المستقبلية للبلاد لندعو الجميع إلى التعاون التام مع القائمين عليه من خلال اعطاء المعلومات الدقيقة وتسهيل كل ما من شأنه انجاح الأهداف المرجوة من ذلك.

أما فيما يتعلق بالسياسة الخارجية فنحن ندعو بقوة إلى اقامة دولة فلسطينية ذات سيادة قابلة للاستمرارية في أقرب فرصة وإلى استعادة الدول العربية أراضيها وسيادتها وإلى السلام والأمن والاستقرار في كل أرجاء العالم. ان الظلم ظلمات ونحن ضد الظلم والظلام ومع العدل والنور والوئام. ولن تهنأ البشرية ولن تكتب لها الطمأنينة إلا بإقامتها ميزان العدل واحترامها لكل ما يكفل للإنسان حقوقه المشروعه وفي مقدمتها حقه في الكرامة وعدم الاذلال وحقه في الحرية والاستقلال.

«والحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله».

وفقكم الله وكتب لكم النجاح في عملكم.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.









(مبنى مجلس الدولة).

مجلس الدولة

مجلس الدولة هو أحد جناحي مجلس عمان، وهو مؤسسة شورية ذات شخصية اعتبارية ويتمتع بالاستقلال المالي والإداري ومقره محافظة مسقط. وبحكم تكوينه – مجلس الدولة – ومهامه واختصاصاته فإنه يضطلع بدور حيوي على صعيد التنمية الوطنية، وترسيخ وتعميق المشاركة بين الحكومة والمواطنين باعتباره «رافداً بالمشورة والرأي ولبنة أخرى قوية راسخة في بنيان المجتمع العماني».

عضوية مجلس الدولة

يتكون مجلس الدولة من خبرات عمانية رفيعة وذات كفاءة في مختلف المجالات. ويعين رئيس مجلس الدولة واعضائه بمرسوم سلطاني ولا يتجاوز عدد اعضائه عدد اعضاء مجلس الشورى، ويشترط ان يكون عضو مجلس الدولة عماني الجنسية بصفة أصلية وفقاً للقانون، والا يقل سنه عن ٤٠ سنة ميلادية، وان يكون من ذوي المكانة والسمعة الحسنة، ولا يجوز الجمع بين عضوية مجلس الدولة وعضوية مجلس الشورى أو الوظائف العامة. ويستثنى من ذلك العاملين في مجالات العلم والأدب والثقافة واساتذة الجامعات والكليات والمعاهد.

مدة عضوية المجلس اربع سنوات قابلة للتجديد. ويبلغ عدد اعضاء مجلس الدولة في عام ٢٠٠٤ (٥٧ عضواً منهم ثمان نساء) ويتولى رئاسة المجلس حاليا معالي الدكتور يحيى بن محفوظ المنذري.

أدوار انعقاد مجلس الدولة واختصاصاته

لمجلس الدولة دور انعقاد سنوي لا يقل عن ثمانية أشهر يعقد خلاله المجلس ما يقرره من جلسات لبحث ما يراه أو ما يحال إليه من موضوعات، كما يجوز لرئيس المجلس ان يدعو إلى عقد جلسات استثنائية إذا اقتضت الضرورة ذلك، ويتمتع مجلس الدولة بصلاحيات عديدة ابرزها اعداد الدراسات التي تسهم في تنفيذ خطط وبرامج التنمية، وفي التغلب على ما قد يواجهها من معوقات، وتقديم المقترحات لتشجيع الاستثمار وتحسين أداء الأجهزة الإدارية وتنمية الموارد البشرية، ومراجعة مشروعات القوانين قبل اتخاذ اجراءات اصدارها باستثناء القوانين التي تقتضي المصلحة العامة رفعها مباشرة إلى جلالة السلطان. كما يدرس المجلس ما يحيله إليه جلالة السلطان أو مجلس الوزراء من موضوعات وابداء الرأي فيها. ويقدم مجلس الدولة توصياته في شأن مشروعات القوانين المحالة إليه إلى مجلس الوزراء. كما يرفع رئيس المجلس تقريراً سنوياً إلى جلالة السلطان بنتائج أعمال المجلس.

يمارس مجلس الدولة مهامه وصلاحياته من خلال اجهزته الرئيسية الأربع وهي رئيس المجلس، ومكتب المجلس الذي يعد بمثابة القوة المحركة للمجلس ولأجهزته الأخرى كما يعقد مكتب المجلس اجتماعاً سنوياً مع مجلس الوزراء للتنسيق بين مجلس الوزراء ومجلس الدولة، ولجان المجلس التي تضم اربع لجان، بالإضافة إلى الأمانة العامة للمجلس.

وإلى جانب دراسة مجلس الدولة للعديد من مشروعات القوانين وللموضوعات المحالة إليه، فإن من ابرز الموضوعات التي يبحثها خلال عام ٢٠٠٤ موضوعات قطاع الإسكان، وواقع سوق العمل العماني وآفاق إيجاد فرص عمل جديدة، والتكافل الإجتماعي، وحوادث الطرق، وتوظيف البحث العلمي في تنمية الموارد البشرية وغيرها من الموضوعات المرتبطة بحياة المواطنين وتعزز من مشاركتهم في إدارة وتوجيه التنمية الوطنية.

مجلس الشورى

في ظل منهج الشورى وتطويره، وفي إطار تجربة عمان «الخاصة في ميدان العمل الديمقراطي ومشاركة المواطنين في صنع القرارات الوطنية وهي تجربة يتم بناؤها لبنة لبنة على أسس ثابتة من واقع الحياة العمانية ومعطيات العصر الذي نعيشه» حصلت المرأة العمانية على حقوقها السياسية كاملة بما في ذلك حق الانتخاب والترشيح لعضوية مجلس الشورى منذ سنوات عديدة، كما أخذت السلطنة بنظام المجلسين، أحدهما معين هو مجلس الدولة، والآخر منتخب من جانب المواطنين في انتخابات عامة هو مجلس الشورى.

وعلى ذلك فإن مجلس الشورى هو الجناح الآخر لمجلس عمان، وهو مؤسسة شورية منتخبة ذات شخصية اعتبارية ويتمتع بالاستقلال المالي والإداري ومقره محافظة مسقط، وبينما يتعزز الطابع النيابي لمجلس الشورى من خلال التكوين والمهام والاختصاصات وطبيعة الأداء، فإن مما له دلالة وأهمية كبيرة أن مجلس الشورى في فترته الخامسة (٢٠٠٤/٢٠٠٧) قد تم تشكيله عبر الانتخابات العامة بعد



(مبنى مجلس الشورى).

توسيع قاعدة المشاركة لتشمل كل المواطنين - رجالاً ونساءً - ممن بلغ سن الحادية والعشرين ويتمتع بحق التصويت والترشيح وفقاً للقانون، ومما يبعث على الاعتزاز ان انتخابات مجلس الشورى للفترة الخامسة التي جرت في ٤ أكتوبر ٢٠٠٣ في مختلف ولايات السلطنة قد شهدت اقبالاً ملحوظاً واتسمت بالشفافية وحسن التنظيم واستخدام الحاسب الآلي في عمليات التصويت للمرة الأولى في هذا المجال على المستوى الدولي وذلك بكوادر عمانية مدربة وذات كفاءة عالية، وبدون أي تدخل من الحكومة التي حرصت على توفير وتسهيل عملية الانتخابات واشراف القضاء عليها.

وبينما بلغ العدد الإجمالي لمن لهم حق التصويت ٨٢٢ ألف ناخب وناخبة، فإن نسبة المشاركة في عملية التصويت ممن تم تسجيلهم في قوائم الناخبين بلغت ٩ , ٧٤٪ وهي نسبة مشاركة كبيرة في أول انتخابات عامة في السلطنة. وقد تنافس في هذه الانتخابات ٥٠٦ مرشحين منهم ٤٩١ رجلاً و١٥ امرأة للتنافس على ٨٣ مقعداً وتم التصويت في ٩٣ مركزاً في ولايات السلطنة التسع والخمسين كما تم تنظيم انتخابات للجاليات العمانية في كل من دولة الإمارات العربية المتحدة والبحرين وقطر ومصر والأردن. وبالتالي تشكل هذه الانتخابات العامة علاقة مميزة على طريق التطور الديمقراطي وترسيخ الشورى العمانية وتجدر الإشارة إلى أن ٥٠ عضواً جديداً دخلوا المجلس لأول مرة في هذه الانتخابات أي بنسبة ٦٠٪ من عدد الأعضاء وهي نسبة تغيير كبيرة.

عضوية مجلس الشورى

يتكون مجلس الشورى من ممثلي ولايات السلطنة الذين ينتخبهم المواطنون في انتخابات عامة، ويمثل الولاية عضوين في المجلس إذا كان عدد سكانها ٣٠ ألف نسمة فأكثر، ويمثلها عضوا واحد إذا كان عدد سكانها يقل عن ٣٠ ألف نسمة ويفوز بعضوية المجلس الحاصلون على أكبر عدد من الأصوات وفق النتائج الرسمية التي يعلنها معالي وزير الداخلية رئيس اللجنة العليا للانتخابات. وعادة يتم تصنيف الولايات حسب عدد السكان وفق بيان يصدره وزير الداخلية. وقد بلغ عدد اعضاء مجلس الشورى في فترته الخامسة (٢٠٠٤/٢٠٠٧) ٨٣ عضواً منهم امرأتين.

وللترشيح لعضوية مجلس الشورى فإنه يشترط ان يكون المرشح عماني الجنسية بصفة أصلية طبقاً للقانون، وألا يقل سنه عن ٣٠ سنة ميلادية، وان يكون من ذوي المكانة والسمعة الحسنة في الولاية، والا يكون قد حكم عليه بعقوبة جناية أو في جريمة مخلة بالشرف أو الأمانة ما لم يكن قد رد إليه اعتباره، وان يكون على مستوى مقبول من الثقافة ولديه خبرة عملية مناسبة.

ومدة عضوية مجلس الشورى اربع سنوات قابلة للتجديد، طالما تتوفر في العضو صفات العضوية ويفوز بثقة الناخبين في الولاية التي يمثلها، ولا يجوز الجمع بين عضوية مجلس الشورى وعضوية مجلس الدولة أو الوظائف العامة وتمتد الفترة الخاصة لمجلس الشورى من تاريخ اعلان النتائج النهائية للانتخابات العامة - أي ٢٠٠٣/١٠/١٤ - حتى ٣٠ سبتمبر ٢٠٠٧. وبالنسبة لرئيس مجلس الشورى فإنه يتم تعيينه بمرسوم سلطاني ويتولى معالي الشيخ عبدالله بن علي القتبي رئاسة المجلس.

ادوار انعقاد مجلس الشورى واختصاصاته

تواكب مع الأخذ بنظام الانتخابات العامة لتشكيل مجلس الشورى للفترة الخامسة صدور المرسوم السلطاني رقم ٢٠٠٣/٧٤ في ٢٠٠٣/١٠/١٩ بادخال تعديلات على نظام مجلسي الدولة والشورى وهي تعديلات تعزز من الطبيعة النيابية لمجلس الشورى وتوسع اختصاصاته وتمنحه المزيد من الفعالية في ممارسة مهامه. وإلى جانب زيادة مدة فترة المجلس من ثلاث إلى أربع سنوات، وفتح المجال لتجديد العضوية طالما يحظى العضو بثقة الناخبين وتتوفر فيه شروط العضوية، فإنه تم الأخذ بأدوار الانعقاد السنوية التي يجب ان تمتد إلى ثمانية أشهر على الأقل كل عام، وهو ما يعطي مجلس الشورى فرصة كافية لبحث ومناقشة ما يطرح عليه من موضوعات أو ما يتناوله من مشروعات قوانين، كما انه ينقل مركز الثقل في عمل المجلس من أجهزة المجلس إلى المجلس ذاته من خلال جلساته العامة وهو ما يزيد كذلك من فعالية المجلس والارتقاء بادائه في مساعدة الحكومة في كل ما يهم المجتمع. ويجوز لرئيس المجلس ان يدعو إلى عقد جلسة استثنائية إذا اقتضت الضرورة ذلك.

يتمتع مجلس الشورى بصلاحيات عديدة تشريعية واقتصادية واجتماعية تمكنه من القيام بدوره المنشود في زيادة وتعميق مشاركة المواطنين في جهود التنمية سواء من خلال ادائه لمهامه أو من خلال توعية المواطنين. ومن ابرز صلاحيات المجلس مراجعة مشروعات القوانين التي تعدها الوزارات والجهات الحكومية قبل اتخاذ

اجراءات اصدارها باستثناء تلك التي تقتضي المصلحة العامة رفعها مباشرة إلى جلالة السلطان المعظم لاصدارها. ويحيل المجلس مشروعات القوانين التي يتولى مراجعتها مشفوعة بتوصياته، وكذلك ما يراه مناسباً في مجال تطوير القوانين الاقتصادية والاجتماعية النافذة إلى مجلس الوزراء. وبموجب المرسوم السلطاني رقم ٢٠٠٣/٧٤ فإنه تم توسيع صلاحيات مجلس الشورى في مجالات مراجعة مشروعات القوانين والمشاركة في الاعداد لمشروعات الخطط التنموية الخمسية والموازنات العامة للدولة التي تحيلها الحكومة إلى المجلس قبل اعتمادها واستصدارها في صورة تشريعات نافذة. كما ان للمجلس ابداء الرأي في ما تعرضه الحكومة عليه من موضوعات ويرفع مجلس الشورى توصياته إلى جلالة السلطان كما يرفع رئيس المجلس تقريراً إلى جلالته بنتائج أعمال المجلس سنوياً.

جدير بالذكر انه إلى جانب مشاركة المجلس في الاعداد لخطة التنمية الخمسية السادسة (٢٠٠١/٢٠٠٥) والمصادقة على الاطار العام لها، فإن دور المجلس يزداد أهمية ووضوحاً سواء في متابعة تنفيذ الخطة في المجالات المختلفة أو من خلال مناقشة مشروعات القوانين المحالة إليه ومراجعة القوانين النافذة لتكون أكثر استجابة وملاءمة للمرحلة التي يمر بها المجتمع تنموياً وإجتماعياً. ويمارس المجلس مهامه من خلال عدة أدوات وإجراءات وقواعد تنظيمية تم اقرارها بواسطة المجلس ومن أهمها الاسئلة، والرغبات، وطلبات المناقشة، والنظر في طلبات ومقترحات المواطنين حول المسائل العامة. وتسمح هذه الأدوات والإجراءات بالتواصل بين المجلس ومختلف الوزارات والمؤسسات الأخرى. كما توفر المناقشات العلنية التي يجريها المجلس مع من يستضيفهم من وزراء الخدمات نافذة يطل منها الرأي العام على ما يجري من انشطة في هذا المجال أو ذلك خاصة وان تلك المناقشات العلنية يتم بثها عبر وسائل الاعلام المختلفة.

وبينما يتم انتخاب نائبي رئيس المجلس وكذلك اعضاء مكتب المجلس من بين الاعضاء فانه يوجد بالمجلس خمس لجان دائمة هي اللجنة القانونية، واللجنة الاقتصادية، ولجنة الشؤون الصحية والإجتماعية، ولجنة التربية والتعليم والثقافة ولجنة الخدمات وتنمية المجتمعات المحلية، كما وافق المجلس على تشكيل لجنة خاصة لمراجعة السياسات والخطط والبرامج المعتمدة لتوظيف القوى العاملة الوطنية واقتراح الحلول العلمية والعملية التي تسهم في تشغيل القوى العاملة الوطنية، وذلك بالنظر للأهمية الكبيرة لتنمية الموارد البشرية. وسوف تنتهي هذه اللجنة التي شكلت في ابريل ٢٠٠٤ بانتهاء المهمة التي شكلت من أجلها.

ومن ابرز الموضوعات التي يبحثها المجلس ايضاً، موضوع الاخطاء الطبية، والاحتكار في سوق السيارات وخدماته والآثار المترتبة عليه، وموضوع الضمان الاجتماعي، وأوضاع الجامعات والكليات الخاصة ودورها في التعليم العالي، وكذلك التأهيل التربوي، وارتفاع وتباين فواتير الكهرباء والمسائل المرتبطة بها وهي جميعها موضوعات تهم المواطن وتمس حياته اليومية. ومما له دلالة عميقة ان جلالة السلطان المعظم أكد في خطابه في افتتاح الفترة الثالثة لمجلس عمان على أهمية الدور الذي يقوم به اعضاء مجلسي الدولة والشورى «في نمو هذه التجربة العمانية وترسيخ

جذورها واعلاء بنيانها من خلال العمل الجاد المتسم بالمسؤولية والحكمة والذي لا يراد به الا رفعة الوطن وخدمة المواطنين».

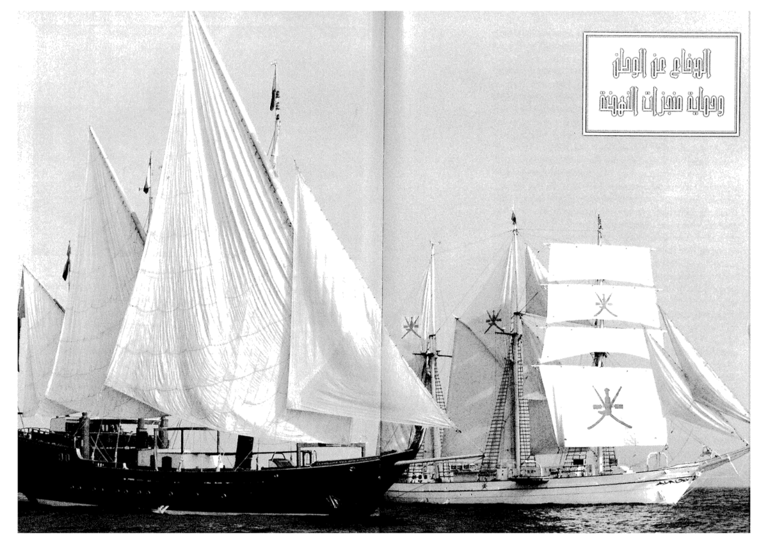
التنسيق بين مجلس الشورى والمؤسسات الأخرى

في إطار حرص جلالة السلطان قابوس المعظم على تحقيق «الفهم المشترك» والتناغم بين مختلف مؤسسات الدولة تشريعية وتنفيذية وغيرها لتتكامل كل الجهود لخدمة الوطن والمواطن، فإن جلالته يؤكد دوماً على أهمية وضرورة التعاون والتنسيق فيما بينها حيث اشار إلى إنه «وإذا كنا من جانبنا نقدم الرعاية لهذه التجربة وإذا كانت حكومتنا من جانب آخر تقوم بواجبها نحو التعاون مع كل من مجلس الدولة ومجلس الشورى فإنه لابد من الاشارة إلى أن هناك بعداً هاماً آخر يجب ان يتحقق لكي تؤتي التجربة ثمارها الطيبة. هذا البعد يتمثل في نشاطكم انتم اعضاء المجلسين ومدى ما تقدمونه من دعم لهذه التجربة».

وتحقيقاً لذلك تعقد لقاءات تضم كل اعضاء مجلس الوزراء ومجلس الدولة ومجلس الشورى بتوجيه من جلالة السلطان المعظم لتحقيق التواصل بين اعضاء تلك المؤسسات، كما شكل مجلس الوزراء لجنة وزارية للتنسيق بين مجلس الوزراء ومكتب مجلس الدولة، وبينه وبين مكتب مجلس الشورى كذلك، كما يعقد مجلس الوزراء اجتماعاً تنسيقياً مع مكتب مجلس الدولة، أو مع مكتب مجلس الشورى لتبادل وجهات النظر وبحث الموضوعات المطروحة وصولاً لأفضل السبل للتعامل معها سواء في مجال التعمين أو في مجال تنمية وتطوير الموارد البشرية، أو في مجال التعليم أو غيرها.

وفي حين تقدم الوحدات الحكومية والهيئات والمؤسسات المختلفة المعلومات والبيانات إلى مجلس الشورى وتتعاون مع لجانه في بحث ما تراه هذه اللجان من موضوعات، فإنه يمكن لمجلس الشورى ومجلس الدولة ان يعقدا اجتماعاً مشتركاً على مستوى مكتب كل منهما أو على مستويات أخرى لمناقشة موضوع محدد. ويختلف ذلك عن اجتماعهما بكامل اعضائهما في اطار مجلس عمان والذي يتم بدعوة من جلالة السلطان المعظم.

على الصعيد الخارجي يزداد نشاط مجلس الشورى واتصالاته ومشاركته في العديد من الاجتماعات الخليجية والعربية والدولية تعزيزاً لعلاقات السلطنة مع الدول الشقيقة والصديقة واسهاماً في الجهود البرلمانية المبذولة حيال مختلف القضايا المطروحة. وفي هذا الإطار شارك مجلس الشورى في الاجتماع التشاوري لرؤساء مجالس الشورى والوطني والأمة والنواب بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بالبحرين ١٠ - ١٢ ابريل ٢٠٠٤، كما شارك في أعمال الدورة الخامسة والاربعين لمجلس الاتحاد البرلماني العربي والمؤتمر الحادي عشر للاتحاد اللذين عقدا في دمشق من ٢٨ فبراير حتى ٢ مارس ٢٠٠٤، وشارك كذلك في اعمال الدورة السادسة لاتحاد مجالس الدول الاعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي في داكار من ٧ إلى ١٠ مارس ٢٠٠٤ وذلك على سبيل المثال هذا فضلا عن الزيارات المتبادلة للوفود البرلمانية بين السلطنة والعديد من الدول الشقيقة والصديقة والتي يشارك فيها مجلس الدولة كذلك والتي تسهم في التعريف بتطور الشورى العمانية وتعزز العلاقات مع المجالس النيابية في الدول الأخرى».


الدفاع عن الوطن
وحماية منجزات النهضة

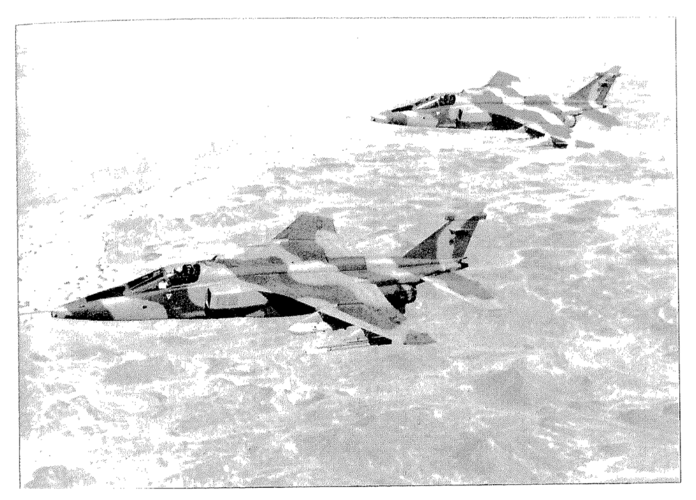
الجيش السلطاني العماني كفاءة عالية للدفاع عن مكتسبات النهضة الشامخة.

الجيش السلطاني العماني

حقق الجيش السلطاني العماني تطوراً كبيراً في التنظيم والتخطيط والتدريب والتسليح لمنظومة قطاعاته العسكرية على امتداد أرض عمان الطيبة وذلك وفق مخطط تدريبي شامل مبني على الدراسة المستفيضة من العلوم العسكرية وبما يتناسب مع متطلبات معركة الاسلحة المشتركة الحديثة، وبما يضعه كذلك في مصاف الجيوش الحديثة.

وبينما تعد مدرعات سلطان عمان سلاح مناورة فعال وتشكيلاً قتالياً متكاملاً بأسلحته ودباباته المتطورة وعناصره البشرية المؤهلة، تضطلع مدفعية سلطان عمان بتقديم نيران اسناد فعال في المعركة حيث وصلت إلى مستوى عال في مجال إدارة النيران والتكتيكات الحديثة ومجال مدفعية الميدان والدفاع الجوي.

من جانب آخر تقوم مظلات سلطان عمان بدور حيوي في ميادين المعركة والمهام الخاصة حيث تم ادخال عربات الاستطلاع الخفيفة والتسليح بقاذفات الصواريخ والاسلحة الفردية الأخرى مما يعزز من فعاليتها. وفي حين شهدت قوات الفرق تطوراً في مختلف الميادين بما في ذلك المنشآت والاتصالات والمرافق الخدمية للقيام بدورها المناط بها، فإن سلاح الاشارة الذي تم تزويده بأحدث المعدات يوفر ويؤمن شبكات الاتصالات السريعة والفعالة ونظم نقل البيانات والمعلومات بين القوات. كما تقوم هندسة قوات السلطان المسلحة بدور مؤثر في مساعدة القوات على القيام بمهامها وادوارها المحددة لها في أرض



سلاح الجو السلطاني العماني وقدرات قتالية فذّة لحماية سماء الوطن.

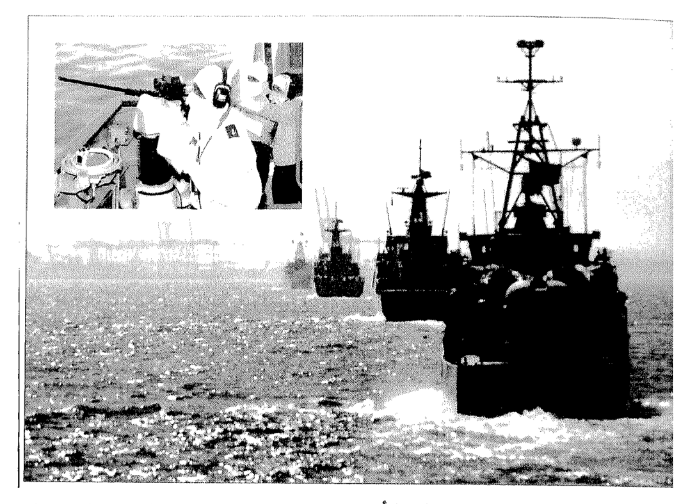
المعركة وخارجها كذلك.

وفي الوقت الذي يمثل التموين شريان الحياة للجيوش المقاتلة نظراً لمتطلبات معركة الاسلحة المشتركة، فإن الاسناد الهندسي الذي تقدمه هندسة الكهرباء والميكانيكا يعد ضرورياً للحفاظ على الصلاحية القتالية للمعدات وهو ما يقتضي تحديث الورش وتوفير الكوادر المؤهلة لها للقيام بدورها بما في ذلك الانقاذ الميداني والذي يشمل الالكترونيات الدقيقة كذلك. هذا فضلاً عما تقوم به الخدمات الطبية وحاميات الشرطة العسكرية بما يوفر لمنتسبي الجيش السلطاني العماني كل ما يساعدهم على القيام بدورهم الوطني والتضحية في سبيل ذلك بالغالي والنفيس.

سلاح الجو السلطاني العماني

يسعى سلاح الجو السلطاني العماني بشكل دائم ومتواصل إلى التحديث والتطوير سواء في اعداد كوادره أو في معداته مستفيداً من العلوم العسكرية والتقنية المتطورة، وهو ما أثمر في بناء قوة جوية قادرة على حماية اجواء السلطنة وبما يضعه على مستوى ما يجري على مسرح الاحداث في المنطقة والعالم كذلك.

وبفضل رعاية جلالة السلطان المعظم تم استبدال طائرات «الهنتر» بطائرات الهوك ١٠٠ للتدريب وطائرة الهوك ٢٠٠ الاعتراضية المزودة بأجهزة



البحرية السلطانية العمانية ودور بارز في حماية أمن واستقرار الوطن والمواطن.

حديثة بما فيها أجهزة الرؤية الليلية، كما تم تطوير طائرات الجاكوار لزيادة قدراتها، كما تم اقتناء الطائرة العمودية «سوبر لينكس ٣٠٠» وكذلك ادخال طائرات التدريب «سوبر موشاك» وطائرات «بي س- ١٩ م» للتدريب كذلك كما ستدخل طائرات اف ١٦ الخدمة قريباً. وذلك في اطار منظومة حديثة يجري تطويرها باستمرار من القواعد الجوية المجهزة بالمرافق وشبكات الانذار والاتصالات والدفاع الجوي بما يكفل قيامها بدورها بكفاءة عالية. وفي هذا الاطار تأتي قاعدة المصنعة الجوية التي دخلت المرحلة الأولى من انشائها في حيز التنفيذ لتلبي التوسع المنشود والأهداف المرجوة لتنمية السلاح حماية للوطن ومنجزاته.

وتجدر الإشارة إلى ان سلاح الجو السلطاني العماني يقوم بدور حيوي في خدمة البنية الاساسية على امتداد الوطن وخدمة المواطنين في المناطق النائية من خلال خدمات الطبيب الطائر وعمليات الانقاذ كلما دعت الحاجة إلى ذلك.

البحرية السلطانية العمانية

انطلاقاً من موروث بحري عماني عريق، وموقع استراتيجي بالغ الأهمية، وبادراك عميق لمختلف المتغيرات، حرص جلالة القائد الأعلى للقوات المسلحة على إنشاء سلاح بحري حديث يضم مختلف فئات السفن ذات التصاميم والتجهيزات التسليحية والتقنية المتطورة من ابرزها سفن القرويطات والسفن

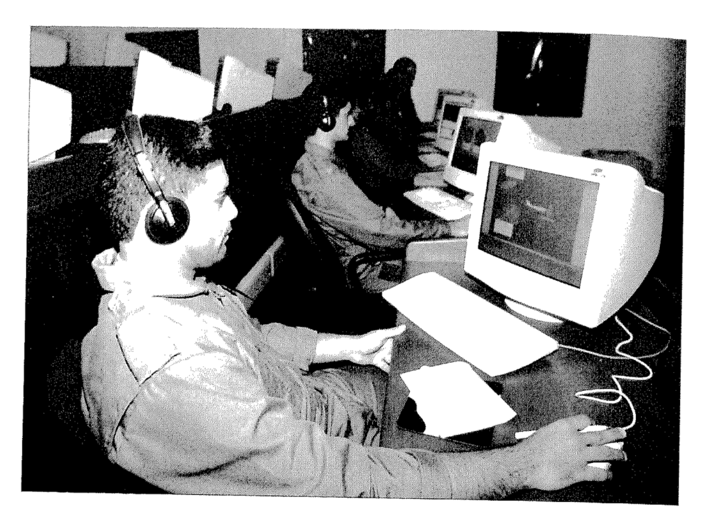


تمرينات مشتركة بين البحرية السلطانية العمانية وسلاح الجو السلطاني العماني.

الصاروخية السريعة، وسفن المدفعية وسفن الابرار الآلي والنقل البحري وسفن التدريب، تعمل من خلال عدد من القواعد البحرية الحديثة والمجهزة على أحدث المستويات هندسياً ولوجستياً وإدارياً وفنياً.

وبكفاءة عالية ومشهود لها تقوم البحرية السلطانية العمانية بمهام متعددة من ابرزها الحفاظ على سلامة الملاحة في المياه الاقليمية العمانية وتأمين الدوريات فيها وفي المنطقة الاقتصادية الخالصة واجراء المسح البحري الهيدروجرافي للشواطئ العمانية وتأمين النقل البحري لوحدات قوات السلطان المسلحة وكذلك القيام بعمليات البحث والانقاذ وتقديم العون للمواطنين في حالات الكوارث ومكافحة أعمال القرصنة والتهريب والهجرة غير المشروعة.

تعتبر قاعدة سعيد بن سلطان البحرية القاعدة الرئيسية للاسطول وهي مزودة بكل ما يفي باحتياجات البحرية السلطانية العمانية العملياتية والتدريبية واللوجستية وغيرها. وفي حين تجري البحرية السلطانية العمانية تمارين مختلفة مع اساطيل بحريات في العديد من الدول الشقيقة والصديقة، بما في ذلك دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، لتبادل الخبرات، تقوم سفن البحرية السلطانية العمانية بزيارات ودية لموانيء العديد من الدول الأخرى. وفي هذا المجال تلعب سفينة «شباب عمان» دوراً هاماً للتواصل مع شعوب العالم والتعريف بالسلطنة وحضارتها. وبينما زارت أكثر من ١٤٠ ميناء حول العالم، فإنها حصلت على المركز الأول في مسابقات دولية عدة للسفن الشراعية.



التأهيل والتدريب للإرتقاء بمستوى واداء أفراد قوات السلطان المسلحة على كافة المستويات وبأحدث الأدوات.

الحرس السلطاني العماني

يعد الحرس السلطاني العماني أحد الاسلحة الهامة في المنظومة العسكرية العمانية الحديثة، ويحظى كبقية اسلحة قوات السلطان المسلحة بالرعاية والاهتمام المباشر لجلالة القائد الأعلى حيث تم تطوير وتحديث قطاعاته ووحداته ليصل إلى مستوى عال من الكفاءة والقدرة القتالية لوحداته من المشاة والمدرعات والمدفعية المزودة بالمعدات والأجهزة الحديثة إلى جانب الوحدات التعليمية والفنية والإدارية.

وفي اطار تدريب واعداد منتسبي الحرس السلطاني العماني تقوم كلية الحرس التقنية بدور حيوي في هذا المجال، كما تم افتتاح مركز للدراسات العليا بالكلية لتدريس الدبلوم العالي المعادل للشهادة الجامعية في الهندسة العامة والحاسب الآلي. وبينما تضم مدرسة الاوركسترا السيمفونية السلطانية العمانية العديد من المواهب الشابة ذات الأداء المتميز حيث احرزت الفرق الموسيقية بالحرس المراكز الأولى في المحافل الدولية التي شاركت فيها، فإن فريقا الخوذات الحمراء والقفز الحر يقدمان عروضهما الرائعة في العديد من المناسبات، كما تشارك اسطبلات الحرس في العديد من المنافسات المحلية والدولية.



يد تبني ويد تحمل السلاح شعار تحمله وتقوم بتنفيذه قوات السلطان المسلحة.

الخدمات الهندسية

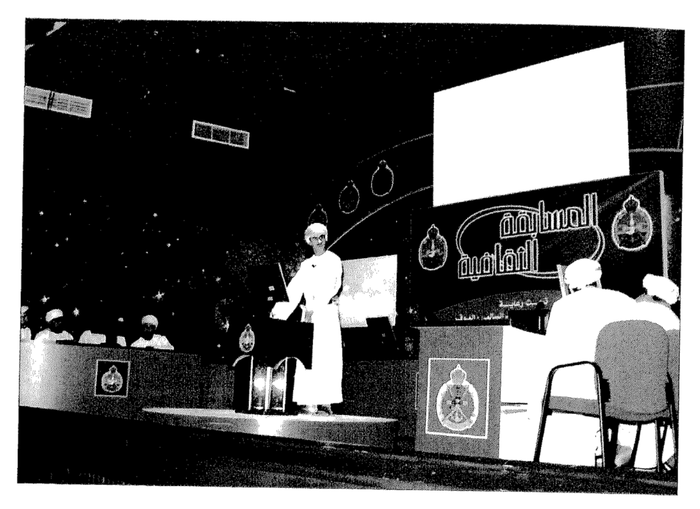
تقدم الخدمات الهندسية الدعم الهندسي للمشاريع الانشائية، بما في ذلك وضع التصاميم والاشراف عليها كما توفر الخدمات الضرورية خلال التمارين العسكرية التي تجريها قوات السلطان المسلحة بالاضافة إلى أعمال الانشاءات وصيانة الطرق الداخلية في المعسكرات والطرق في بعض المناطق الوعرة وتقديم المساعدات للمواطنين في القرى النائية.

الهيئة الوطنية للمساحة

تضطلع الهيئة الوطنية للمساحة، كجهاز مركزي، بإنتاج الخرائط العسكرية والمدنية والقيام بعمليات التصوير الجوي في جميع ارجاء السلطنة ووضع معايير المسوحات الطوبوغرافية وإدارة الارشيف الوطني للمواد الجغرافية وتوفير خرائط الطيران والمعلومات الجغرافية من خلال تشكيلة واسعة من وسائل التصميم والطبع والإنتاج مستعيناً بكوادره المتخصصة واجهزته المتطورة.

الخدمات الاجتماعية العسكرية

تحرص قوات السلطان المسلحة على الاهتمام بمنتسبيها وتأمين مستقبلهم وتحقيق الاستقرار الاجتماعي لهم ولاسرهم وذلك من خلال ما تقوم به مديرية



الرعاية والاهتمام للأنشطة المختلفة وتنظيم المسابقات الثقافية لمنتسبي قوات السلطان المسلحة.

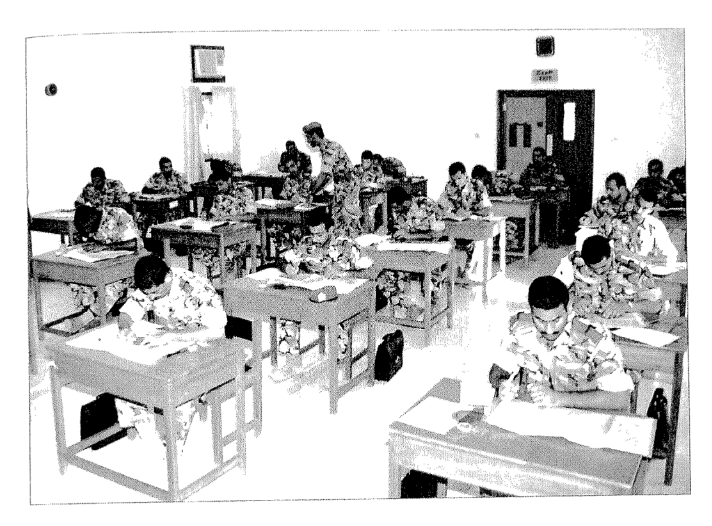
الخدمات الاجتماعية العسكرية من رعاية على كافة الاصعدة بما في ذلك ذوي الاحتياجات الخاصة واسر المصابين والشهداء والمتوفين والمتقاعدين وبما يكفل لهم حياة كريمة.

التوجيه المعنوي

يقوم التوجيه المعنوي برئاسة أركان قوات السلطان المسلحة بالتعريف بالانجازات العسكرية وتغطية مختلف الانشطة العسكرية والاجتماعية والثقافية على مستوى قوات السلطان المسلحة والحرس السلطاني العماني، بالاضافة إلى اصدار المجلة العسكرية الشهرية (جند عمان) واعداد وتقديم البرامج العسكرية الاذاعية والتلفزيونية بالتعاون مع وزارة الإعلام، وكذلك المشاركة في العديد من الفعاليات الاجتماعية والدينية لصالح منتسبي قوات السلطان المسلحة والحرس السلطاني العماني.

متحف قوات السلطان المسلحة

يمثل متحف قوات السلطان المسلحة بقلعة بيت الفلج ذاكرة العسكرية العمانية وتطورها حيث يضم المتحف في اجنحته المختلفة مجسمات واسلحة وصور ووثائق تؤرخ للأحداث التاريخية لقوات السلطان المسلحة وتبرز ادوارها الوطنية على مدى التاريخ العماني.



الاهتمام بالتعليم والتدريب المستمر لافراد القطاعات المختلفة للقوات المسلحة.

مركز الدراسات الدفاعية

مركز الدراسات الدفاعية هو مركز متخصص في دراسات الدفاع بمختلف جوانبها يسعى إلى مواكبة التطورات على الساحة العسكرية واستشراف التحديات المستقبلية، وبحث سبل التفاعل مع تلك التحديات ووضع خلاصة ابحاثه في خدمة قوات السلطان المسلحة.

التأهيل والتدريب وتقنية المعلومات

في اطار حرص قوات السلطان المسلحة على الارتقاء بمستوى الأداء على كافة المستويات وبأحدث الأدوات المتاحة تم انشاء إدارة خاصة للعناية بتوفير خدمات تقنية المعلومات والوصول بها إلى كافة الإدارات والأقسام وعلى مستوى كافة الاسلحة وتشكيلات قوات السلطان المسلحة. كما تم توفر العديد من المنشآت التعليمية والتدريبية لتأهيل الضباط والأفراد في مختلف اسلحة قوات السلطان المسلحة ومن أهمها «كلية القيادة والأركان» وكلية السلطان قابوس العسكرية، ومدرسة تدريب الضباط، ومدرسة التموين والإدارة بالجيش السلطاني العماني، وأكاديمية السلطان قابوس الجوية، ومدرسة الأركان الجوية، والكلية الفنية الجوية، وكتيبة تدريب قوات السلطان المسلحة، ومركز التدريب بالبحرية السلطانية العمانية، ومدرسة الاركان البحرية الصغرى، ومدرسة حرب الاسطول. وغيرها من المدارس التخصصية والمعاهد المنتشرة في كافة

وحدات وتشكيلات قوات السلطان المسلحة. وبينما تستقبل كلية القيادة والاركان ضباطا من الدول الشقيقة والصديقة للدراسة فيها، فإن قوات السلطان المسلحة توفد العديد من منتسبيها للدراسة العليا أو في دورات تخصصية بالخارج.

جدير بالذكر انه إلى جانب تنفيذ برامج وخطط التدريب والبيانات العملية لرفع الكفاءة القتالية لوحدات وتشكيلات قوات السلطان المسلحة، بما في ذلك التدريب على إدارة المعارك الحديثة بمختلف مراحلها وبكل مستوياتها، فإنه تم تنفيذ العديد من التمارين الجوية والبرية والبحرية، والتمارين المشتركة مع قوات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والدول الشقيقة والصديقة الأخرى حيث اثبت أفراد قوات السلطان المسلحة كفاءتهم العالية واستيعابهم للاسلحة الحديثة وتكتيكاتها.

دور تنموي ملموس

إلى جانب قيام قوات السلطان المسلحة بواجبها الوطني ومهامها المقدسة في حماية الوطن وصون مكتسبات النهضة المباركة، فإنها تسهم كذلك بدور ملموس على صعيد التنمية الوطنية في العديد من المجالات. وفي هذا الاطار يتم عقد دورات عسكرية تدريبية لطلبة المدارس الثانوية بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم لزيادة الوعي والمهارات العسكرية للشباب.

كما تقوم قوات السلطان المسلحة بشق الطرق في المناطق الجبلية الوعرة، ونقل المواطنين ومواد البناء والمؤن بواسطة الطائرات العمودية من وإلى المناطق التي يصعب الوصول إليها بالطرق البرية، وكذلك الأمداد بالمياه عن طريق السفن، وتقديم الخدمات الصحية للمواطنين في المناطق النائية بالتعاون مع الجهات المختصة الأخرى عن طريق الطبيب الطائر. إلى جانب الاسهام في مهام البحث والانقاذ عند حدوث الكوارث الطبيعية، وانقاذ الصيادين وتقديم الاسناد للسفن المنكوبة والمحافظة على البيئة.

وفي اطار رعايتها لمنتسبيها تهتم قوات السلطان المسلحة بالانشطة التربوية، وتوفير الوسائل والمنشآت الرياضية المختلفة للعناية باللياقة البدنية للأفراد، فإنه يتم تنظيم العديد من المسابقات والبطولات الرياضية العسكرية. ومن أهمها فريق قوات السلطان المسلحة والمنتخب الوطني للرماية اللذان حققا المراكز الأولى في العديد من البطولات الدولية، وكذلك الفريق الوطني للقفز الحر بمظلات سلطان عمان الذي حقق انجازات كبيرة، بالاضافة إلى مختلف الألعاب والرياضات والانشطة الثقافية الأخرى. وتجدر الاشارة إلى أن الفرق الموسيقية في قوات السلطان المسلحة والحرس السلطاني العماني لها حضورها الدائم في المناسبات الوطنية والمشاركات الدولية حيث تعد السلطنة هي الدولة العربية الوحيدة التي تشارك باستمرار في المسابقات الموسيقية العالمية.

شرطة عمان السلطانية:

في الوقت الذي تقوم فيه شرطة عمان السلطانية بدورها الوطني على أعلى مستويات الكفاءة وبمعايير اداء رفيعة، فإن ما يميزها ليس فقط الطابع الحضاري لها كجهاز يسهر على أمن الوطن والمواطن، ولكن أيضاً الشعور بالطمأنينة والثقة في تعامل المواطن معها حيث يحرص جلالة القائد المفدى على تحقيق الأمن والأمان في ربوع هذه الأرض الطيبة وتهيئة أفضل مناخ ممكن لاطلاق كل طاقات وقدرات المواطن العماني وتوجيهها نحو بناء الحاضر والمستقبل وعلى نحو يكفل للمواطن التمتع بكل حرياته وحقوقه التي كفلها النظام الأساسي للدولة.

وبينما انضمت الفتاة العمانية إلى شرطة عمان السلطانية في وقت مبكر منذ عام ١٩٧٢ فإن اعداد وتأهيل كوادر شرطة عمان السلطانية تحظى باهتمام عميق ومتواصل خاصة من جانب كلية الشرطة، وأكاديمية السلطان قابوس لعلوم الشرطة وهو ما اسهم في تحقيق نقلة نوعية كبيرة على مستوى الأداء والانجاز وما تقدمه من خدمات وتسهيلات للمواطن والمقيم على حد سواء وذلك بفضل رعاية جلالة القائد المفدى لها وتوفير كل ما يمكنها من تطوير قدراتها واداء مهامها بكفاءة واقتدار ومواكبة أحدث ما يتم التوصل إليه في العمل الشرطي بجوانبه المختلفة من ناحية والوفاء بمتطلبات الزيادة المضطردة في الحركة السياحية في السلطنة والتحديات التي يطرحها التطور المتواصل للمجتمع العماني الحديث من ناحية ثانية، وبما يجعل المواطن العماني «حارساً أميناً على مكتسبات الوطن ومنجزاته».

نظام حديث للأحوال المدنية:

يعد تدشين نظام الخدمة المدنية الجديد في الثالث من يناير ٢٠٠٤ اضافة نوعية لجهود التنمية الوطنية وذلك من خلال تطبيق نظام شامل ومتطور لاصدار بطاقات الهوية الشخصية الذكية والشهادات المتعلقة بواقعات الولادة والزواج والوفاة ومختلف واقعات شؤون حياة المواطنين وكذلك بطاقة الإقامة للوافدين وهو ما يشكل قاعدة بيانات ضخمة ومتكاملة ودقيقة في هذا المجال من جهة، واتباع أحدث الأساليب التقنية لتقديم خدمة متطورة للمواطن والمقيم من جهة أخرى.

وبينما اصدرت أول بطاقة وفق النظام الجديد باسم جلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم، فإنه تم البدء في اصدار البطاقات الجديدة للمواطنين اعتباراً من ٢٠٠٤/١/٤ في مراكز الأحوال المدنية في مختلف المحافظات والمناطق وفق الخطة المحددة لذلك، وتتميز البطاقة الشخصية الجديدة بأنها بطاقة متعددة الأغراض وذلك بحكم البيانات الأساسية التي تحتويها الشريحة الالكترونية حول صاحب البطاقة والتي تأتي من واقع سجله المدني بالإضافة إلى صورته وتوقيعه ومن ثم فإنه يمكن اعتماد البطاقة الشخصية في العديد من المعاملات خاصة في ظل الأخذ بالرقم المدني لكل فرد. وهو ما يفيد كذلك في عمليات التخطيط الأمني والاقتصادي والاجتماعي كذلك ولاسيما بعد تطبيق مشروع الحكومة الإلكترونية.

خدمة اسعاف متطورة على الطرق:

في ظل الارتفاع الملحوظ لحوادث السير وما يصاحبها من خسائر بشرية ومادية تكلف الاقتصاد الوطني الكثير، تحرص حكومة حضرة صاحب الجلالة على العمل بكل السبل للحد



مشاركة المرأة العمانية في كافة مواقع العمل، (مساهمتها وعملها في شرطة عمان السلطانية منذ عام ١٩٧٢م).

من حوادث السير وتقليل الخسائر المصاحبة لها خاصة في الأرواح.

وإلى جانب الجهود المبذولة لزيادة الوعي بالنسبة لمستخدمي الطرق ولزيادة الإلتزام بضوابط ومتطلبات السلامة على الطرق كذلك. فقد تم تدشين خدمات وحدة الاسعاف على الطرق وذلك في محافظة مسقط في ٢٠٠٤/٤/٥ وفي حين تمثل هذه الخطوة المرحلة الأولى من المشروع والتي تم خلالها استخدام ٣٠ سيارة اسعاف متطورة ومجهزة ضمن ستة مراكز في محافظة مسقط، فإنه سيتم توسيع المشروع ليشمل مختلف محافظات ومناطق السلطنة وفق خطة يتم تنفيذها على مراحل.

جدير بالذكر أن خدمة الاسعاف المتطورة هذه تقدم خدمة ما قبل المستشفى للمصابين في حوادث الطرق وهو ما يسهم في التقليل من ضحايا تلك الحوادث خاصة وان هذه الخدمة تم تصميمها لتصل سيارة الاسعاف إلى موقع الحادث خلال دقائق معدودة من جهة، كما تم تزويد هذه الخدمة بأطباء وممرضين عمانيين متخصصين في طب الطوارئ تم تدريبهم في الولايات المتحدة وتزويد سيارات الاسعاف بكل التجهيزات الضرورية والمتطورة لاداء وظيفتها من جهة أخرى.

جدير بالذكر ان خدمة وحدة الاسعاف تعد مكملة لمهام شرطة النجدة التي تضطلع بتقديم الخدمات الأمنية والمعونة والارشاد لمن يطلبها بمن في ذلك السائحين والزائرين وتحقيق التواجد الأمني في مختلف المناطق والأماكن السياحية وغيرها.

افتتاح المنافذ البرية وتسهيلات أكبر للسائحين:

وفي إطار تقديم المزيد من التسهيلات للسائحين للاسهام في تنشيط حركة السياحة



خدمة الإسعاف التي تم ادخالها حديثا بشرطة عمان السلطانية.

والحركة الاقتصادية في البلاد، تم افتتاح المنافذ البرية الجديدة في كل من الوجاجة ووادي الجزي وحفيت وذلك بعد تجديدها وتطويرها وتوسيعها وتزويدها بكل ما يساعدها على تلبية متطلبات الاعداد المتزايدة من السائحين والعابرين من المواطنين والمقيمين. ومن ثم تعد هذه المنافذ مراكز ومرافق متطورة امنياً وسياحياً واقتصادياً كذلك في اطار استراتيجية الوطن في هذه المجالات.

تجدر الاشارة إلى أن من ابرز التسهيلات التي تقدم للسائحين امكان دخول البلاد فرادى حيث تم الغاء شرط الدخول في مجموعات سياحية، كما تم زيادة عدد الدول المستفيدة من التأشيرات القصيرة التي تمنح من منافذ الدخول لتشمل كافة رجال الأعمال من جميع دول العالم، بالإضافة إلى التسهيلات الخاصة بالسائحين القادمين على ظهر سفن سياحية وبواخر، وكذلك تخصيص رسوم اغلب التأشيرات وتسهيل اجراءات اصدارها. هذا فضلاً عن نجاح العمل بالتأشيرة السياحية بين السلطنة وإمارة دبي وبين السلطنة ودولة قطر وذلك في اطار جهود تنشيط السياحة في السلطنة.

مراكز شرطة متطورة ونقاط للدفاع المدني:

استمراراً لتطوير أداء شرطة عمان السلطانية وتمشياً مع التطورات المتلاحقة في هذا الميدان فإنه يتم تحديث وإعادة بناء العديد من مراكز الشرطة وإنشاء نقاط للدفاع المدني في مختلف المناطق وذلك لتسهيل وزيادة كفاءة العمل الشرطي الذي تزداد خدماته ويتسع نطاقه، وعلى ذلك فإنه يجري حالياً انشاء مراكز شرطة جديدة في كل من جعلان بني بوعلي، وبخا، والخوض، ونقطتين للدفاع المدني في ابراء وخصب وذلك ترجمة لتوجيهات جلالة



أفراد شرطة عمان السلطانية والعمل المستمر من أجل راحة الجميع.

القائد الأعلى لشرطة عمان السلطانية في ان تعم مظلة الأمن والأمان كل ربوع الوطن.

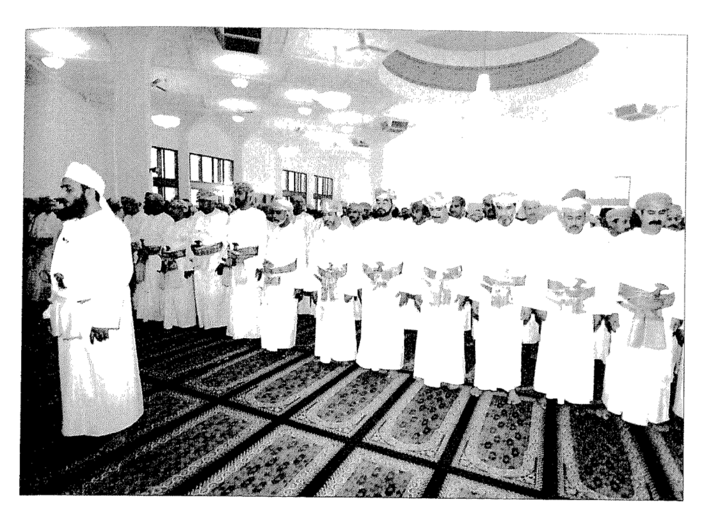
وتجدر الإشارة إلى إنه يوجد ٨ قيادات جغرافية في محافظات ومناطق السلطنة المختلفة يتبع كل منها العديد من الوحدات والمراكز والمخافر، كما يتم استخدام الحاسب الآلي في عمل شرطة عمان السلطانية وتوفير ما تقدمه من خدمات للمواطنين والمقيمين والسائحين لتوفير الوقت والجهد.

وفي حين تتوفر لشرطة المهام الخاصة كل احتياجاتها من المعدات والآليات الحديثة التي تمكنها من اداء مهامها بكفاءة في كل المواقف وتحت مختلف الظروف، تضطلع شرطة خفر السواحل بدور حيوي في الحفاظ على الأمن والنظام والمراقبة على امتداد السواحل العمانية لمنع الهجرة غير الشرعية ومكافحة التهريب، وتقديم العون للصيادين عند الضرورة، وتستخدم شرطة خفر السواحل زوارق سريعة متطورة والطائرات العمودية في تنفيذ مهامها.

من جانب آخر تستخدم شرطة عمان السلطانية الخيول، والهجن العمانية الأصيلة للوصول إلى الأماكن صعبة التضاريس وذلك حرصاً منها على أن تتواجد وتمتد بخدماتها ومساعداتها إلى كل شبر من هذه الأرض الطيبة.

وبالتوازي مع ذلك تهتم شرطة عمان السلطانية بمنتسبيها وبرعايتهم سواء كانوا في الخدمة أو خارجها حيث تحرص على التواصل معهم في مختلف المناسبات وتوفير الرعاية الطبية والاجتماعية لهم. وعلى ذلك فإنه ليس مصادفة ان ترتبط شرطة عمان السلطانية بعلاقة وثيقة مع المواطنين تحفل بالثقة والاحترام والتعاون الوثيق في ظل العهد الزاهر لجلالة السلطان المعظم والذي يتميز بالأمن والطمأنينة والأمان.


سماحة الإسلام
وسماحة القانون



جلالة السلطان المعظم يؤدي صلاة عيد الفطر المبارك في ولاية صحار.

التسامح سمة أصيلة ومميزة للمجتمع العماني منذ قرون عديدة، وقد تجسد ذلك سواء في علاقات الترابط والتكافل والتماسك بين ابناء المجتمع العماني والذي يشكل ركيزة أساسية للتقدم والرخاء، أو في علاقات السلطنة مع الشعوب الأخرى والتي ارتكزت على الحوار والصداقة واحترام حرية العقيدة. ومن ثم مارست عمان حواراً حضارياً مع كثير من الشعوب والحضارات الأخرى منذ قرون عديدة عبر التجارة والتفاعل الحضاري الذي لا تزال آثاره باقية إلى اليوم.

وإنطلاقاً من التسامح والرصيد الحضاري العريق ترفض السلطنة كل صور التعصب والتطرف، وتدعو دوماً إلى التفاهم وحرية الفكر والمعتقد، وبالتالي يشكل التسامح الديني سمة مميزة لمسيرة النهضة المباركة التي يقودها جلالة السلطان قابوس المعظم. وفي حين يكفل النظام الأساسي للدولة الحريات الشخصية وضمان ممارستها في حدود القانون، فإنه نص في المادة ٢٨ منه على أن «حرية القيام بالشعائر الدينية طبقاً للعادات المرعية مصونة على الا يخل ذلك بالنظام العام أو ينافي الآداب». ومن المعروف ان المقيمين على أرض السلطنة من اصحاب الديانات الأخرى يتمتعون بحرية ممارسة شعائرهم الدينية في دور العبادة الخاصة بهم، كما يكفل لهم قانون الأحوال الشخصية العماني تطبيق الأحكام الخاصة بهم بما لا يتنافى مع التقاليد العمانية (المادة ٢٨٢ من القانون).

جدير بالذكر أن جلالة السلطان المعظم أكد منذ سنوات عديدة على أهمية وضرورة «مواكبة العصر بفكر إسلامي متجدد متطور قائم على اجتهاد عصري ملتزم بمبادئ الدين، قادر على أن يقدم الحل الصحيح المناسب لمشاكل العصر التي تؤرق المجتمعات الإسلامية وان يظهر للعالم اجمع حقيقة الإسلام وجوهر شريعته الخالدة».

وفي هذا الإطار تقوم وزارة الأوقاف والشؤون الدينية باعتماد رؤية وسطية المأخذ واضحة

(صفحة ٩٤، ٩٥)
(جامع السلطان قابوس الأكبر) أحد أكبر الصروح الدينية بالعالم الإسلامي.

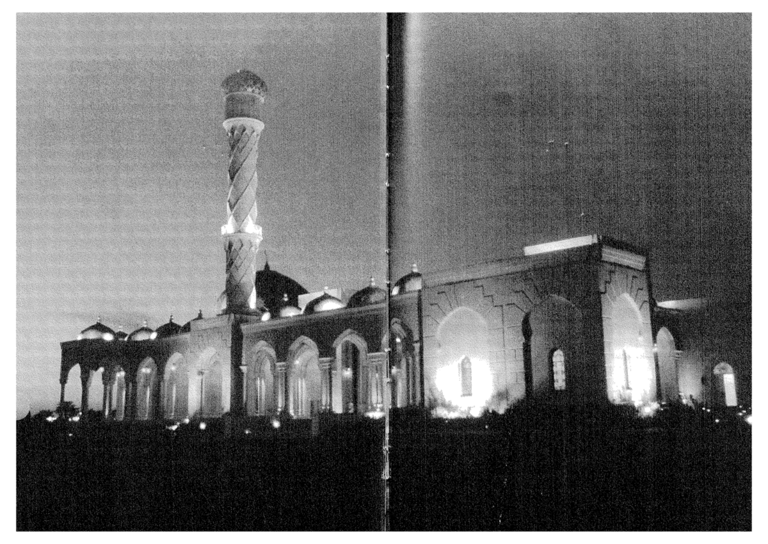


جانب من اجتماعات الدورة الخامسة عشرة لمجلس مجمع الفقه الإسلامي الذي استضافته السلطنة خلال شهر مارس الماضي وشارك فيه ١٥٠ من الفقهاء والعلماء والمفكرين من مختلف الدول الإسلامية.

الهدف من أجل فهم صحيح للدين، ويسهم جامع السلطان قابوس الأكبر الذي يضم عدداً من المرافق من ابرزها «مركز السلطان قابوس للثقافة الإسلامية» بنصيب وافر ليس فقط في ابراز القيم الحضارية للأمة الإسلامية وتحديث أساليب معالجتها لشؤونها وقضاياها، ولكن أيضاً في تعزيز الحوار الحضاري مع الحضارات والشعوب الأخرى من خلال استضافة العديد من الخبراء والمتخصصين من مختلف مناطق العالم ضمن برامج المركز وأنشطته المختلفة، هذا فضلاً عما تقوم به حكومة حضرة صاحب الجلالة من جهود عبر عدد من ابرز الجامعات في العالم لدراسة الحضارة العربية والإسلامية للتعرف عليها بشكل علمي مفيد وهو ما حدث بالنسبة لجامعة هارفارد الأمريكية وجامعة ملبورن الاسترالية على سبيل المثال.

جدير بالذكر ان السلطنة استضافت في الفترة من ٦ إلى ١١ مارس ٢٠٠٤ اجتماعات الدورة الخامسة عشرة لمجلس مجمع الفقه الإسلامي. وشارك في الاجتماعات نحو ١٥٠ من الفقهاء والعلماء والمفكرين من مختلف الدول الإسلامية بالإضافة إلى المشاركين العمانيين وذلك برعاية جلالة السلطان المعظم. ومن ابرز قرارات وتوصيات الاجتماعات ضرورة توحيد جهود الدعاة والمفكرين لصد الهجمة الجائرة على الإسلام، والعناية بالخطاب الإسلامي واستخدام الوسائل الحديثة في إطار الثوابت الإسلامية، بالإضافة إلى بيان الرأي حول عدد من القضايا الأخرى.

وفي الوقت الذي تقوم فيه وزارة الأوقاف والشؤون الدينية بدورها في تشييد وصيانة المساجد في مختلف مناطق السلطنة والتي يتجاوز عددها ١١ ألف مسجد وجامع، فإنه تم إدخال الحاسب الآلي إلى كل المديريات العامة والدوائر والإدارات وكذلك انشاء وتطوير موقع الوزارة على شبكة المعلومات العالمية الانترنت. يضاف إلى ذلك الاستمرار في برامج تنمية



واستثمار أموال الأوقاف وبيت المال وتحويل الوقوفات إلى مشروعات استثمارية مفيدة. ويعتبر مشروع «السهم الوقفي» من أهم الوسائل لتمويل المزيد من المشروعات الوقفية.

وإلى جانب العمل على توفير المزيد من التسهيلات للمواطنين العمانيين لاداء مناسك الحج والعمرة، فإنه يتم رعاية مدارس تحفيظ القرآن والاشراف عليها في مختلف مناطق وولايات السلطنة، وكذلك اصدار الفتاوى الشرعية المكتوبة من خلال مكتب الافتاء، ونشر العديد من البحوث والكتب الدينية، والاشراف كذلك على معهد العلوم الشرعية الذي يقوم باعداد وتأهيل الائمة والمرشدين الدينيين الذي يدرس فيه أكثر من اربعمائة طالب وطالبة، فضلاً عن المشاركة في العديد من المؤتمرات الإسلامية الخليجية والعربية والدولية لتحقيق المزيد من التقارب بين المسلمين وتفعيل الحوار الحضاري مع الحضارات الأخرى.

حكم وسيادة القانون:

من أهم إنجازات ونجاحات مسيرة النهضة المباركة أنها استطاعت ليس فقط ترسيخ قيم العدل والمساواة وحكم القانون ولكن ايضا ممارستها عملياً وعلى نحو يلمسه ويعيشه المواطن العماني في حياته اليومية وتعامله مع مختلف مؤسسات الدولة. فقد نصت المادة (٥٩) من النظام الأساسي للدولة على أن «سيادة القانون أساس الحكم في الدولة وشرف القضاء ونزاهة القضاة وعدلهم ضمان للحقوق والحريات».

استقلال السلطة القضائية

يمثل انشاء سلطة قضائية حديثة ومتكاملة وتتمتع بكل ضمانات ممارستها لدورها باستقلالية تامة أحد ابرز الوجوه المشرقة لمسيرة النهضة حيث نصت المادة (٦٠) من النظام الأساسي للدولة على أن «السلطة القضائية مستقلة وتتولاها المحاكم على اختلاف أنواعها ودرجاتها وتصدر احكامها وفق القانون». وتمارس السلطة القضائية اختصاصها عبر المحاكم ووفق قانون السلطة القضائية الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٩٠/٩٩ وتعديلاته.

ترتكز السلطة القضائية في ممارستها لاختصاصها على ركيزتين اساسيتين كفلهما النظام الأساسي للدولة. أولهما ضمان حق التقاضي وان المتهم برئ حتى تثبت ادانته في محاكمة قانونية تؤمن له فيها الضمانات الضرورية لممارسة حق الدفاع وفقاً للقانون ويحظر ايذاء المتهم جسمانياً أو معنوياً. وانه «لا جريمة ولا عقوبة الا بناء على قانون...» وبالتالي تم ضمان حق المواطن أمام القضاء وهو أمر بالغ الأهمية.

أما الركيزة الثانية فإنها تتمثل في الضمانات التي تتمتع بها السلطة القضائية واستقلاليتها في ممارستها لاختصاصاتها وهو ما أكده النظام الأساسي للدولة في المادة (٦١) التي جاء فيها «لا سلطان على القضاة في قضائهم لغير القانون. وهم غير قابلين للعزل الا في الحالات التي يحددها القانون. ولا يجوز لاية جهة التدخل في القضايا أو في شؤون العدالة ويعتبر مثل هذا التدخل جريمة يعاقب عليها القانون. ويحدد القانون الشروط الواجب توافرها فيمن يتولى القضاء...» وبذلك تم ضمان حق التقاضي وعدالة القضاء ونزاهته بتحريم التدخل في شؤونه.

(صفحة ٩٨، ٩٩)
إهتمام كبير بنشر وتعمير بيوت الله في كافة ربوع الوطن (مسجد الزلفي بمحافظة مسقط).

منظومة متكاملة ومتطورة:

تكاملت منظومة القضاء العماني تنظيمياً وقانونياً سواء بإنشاء الهيئات الخاصة به بما في ذلك المجلس الأعلى للقضاء والمحكمة العليا ومحكمة أمن الدولة ومحكمة القضاء الإداري

وتحديد اختصاصات وزارة العدل، أو باصدار العديد من القوانين وتنظيم المحاكم ودوائر الكتاب بالعدل وتدريب وتأهيل القضاة والقضاة المساعدين وتسجيل المحامين وتنظيم مهنة المحاماة.

جدير بالذكر إنه في حين تم انشاء (٥٤) دائرة للكتاب بالعدل في مختلف مناطق وولايات السلطنة، فإنه صدر قانون الكتاب بالعدل بموجب المرسوم السلطاني رقم ٢٠٠٣/٤٠ لتنظيم اعمال واختصاصات الكتاب بالعدل، كما تم تنظيم أعمال الخبرة امام المحاكم وتنفيذ العديد من برامج التدريب للقضاة والعاملين بالمحاكم بالإضافة إلى تنفيذ المرحلة الأولى لتشييد البنية التحتية لشبكة الحاسب الآلي بوزارة العدل والمحاكم التابعة لها والبدء في إنشاء عدد من مقار مجمعات المحاكم في عدد من ولايات السلطنة ومقر المحكمة العليا والمجلس الأعلى للقضاء.

يرتب القانون المحاكم على اختلاف أنواعها ودرجاتها كما يبين وظائفها واختصاصاتها «ويقتصر اختصاص المحاكم العسكرية على الجرائم العسكرية التي تقع من افراد القوات المسلحة وقوات الأمن ولا يمتد إلى غيرهم...» وفقاً لما جاء في المادة (٦٢) من النظام الأساسي للدولة. وقد رتب قانون السلطة القضائية المحاكم العمانية واختصاصاتها وهي:

المحكمة العليا:

المحكمة العليا هي ارفع المحاكم العمانية وتتألف من رئيس وعدد من نواب الرئيس والقضاة ومقرها مسقط ويترأسها الشيخ اسحاق بن أحمد البوسعيدي بموجب المرسوم السلطاني رقم ٢٠٠٣/٢٢ وتفصل المحكمة العليا في المنازعات المتعلقة بمدى تطابق القوانين واللوائح مع النظام الأساسي للدولة وعدم مخالفتها لاحكامه. كما تفصل في الطعون المرفوعة إليها.

وتضم المحكمة العليا مكتباً فنياً به عدد من القضاة للقيام باستخلاص المبادئ القانونية من أحكام المحكمة، وكذلك اصدار مجموعة الأحكام القضائية مصنفة ومبوبة واعداد البحوث والدراسات القانونية واصدار مجلة دورية للأحكام القضائية المختارة والبحوث المنتقاه.

جدير بالذكر ان رئيس المحكمة العليا يترأس مجلس الشؤون الإدارية للقضاء للنظر في كل ما يتعلق بتعيين وترقية ونقل وندب واعارة القضاة وسائر شؤونهم الوظيفية. كما توجد إدارة عامة للتفتيش القضائي مكونة بطريق الندب من بين قضاة المحكمة العليا ومحاكم الاستئناف.

محاكم الاستئناف:

توجد في السلطنة ست محاكم استئناف في مختلف مناطق السلطنة حيث توجد محكمة استئناف في كل من مسقط وصحار ونزوى وصلالة وابراء وعبري وذلك وفقاً لقانون السلطة القضائية.

وتنظر محاكم الاستئناف في الطعون التي يقدمها ذوو الشأن على الأحكام الصادرة من المحاكم الابتدائية.

المحاكم الابتدائية:

تم إنشاء ٤٠ محكمة ابتدائية في مختلف ولايات السلطنة وذلك بموجب المرسوم السلطاني رقم ٢٠٠١/١٤ بتعديل قانون السلطة القضائية، وتختص هذه المحاكم بالحكم في الدعاوي المدنية والتجارية وطلبات التحكيم، ودعاوي الأحوال الشخصية والدعاوي العمومية والعمالية والضريبية والايجارية وغيرها التي ترفع إليها حيث تتشكل هذه المحاكم من دوائر اختصاصية تصدر احكامها من قاض واحد، وبالنسبة للدوائر الجزائية فإنها تنشأ في نطاق اختصاص المحاكم الابتدائية كدائرة من دوائرها وذلك بقرار من وزير العدل.

وتجدر الإشارة إلى إنه بالنسبة للمحاكم الابتدائية في كل من مسقط وصحار ونزوى وصلالة وابراء وعبري ومحوت ودبا فإنه تشكل فيها بجانب الدوائر الفردية المشار إليها دوائر من ثلاثة قضاة تختص بالقضايا النوعية والقيمية التي يحددها القانون.

وبينما ينظم قانون الإجراءات المدنية والتجارية الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٢٠٠٢/٢٩ عمل المحاكم المختلفة باستثناء الدوائر الجزائية التي ينظم عملها قانون الإجراءات الجزائية. كما صدر قانون الكاتب بالعدل بالمرسوم السلطاني رقم ٢٠٠٣/٤٠ وتبذل وزارة العدل جهودها لاستكمال وتدريب العاملين في المحاكم واستخدام التقنية الحديثة فيها.

محكمة القضاء الإداري:

محكمة القضاء الإداري هيئة قضائية مستقلة انشئت للفصل في الخصومات الإدارية التي تكون الإدارة طرفاً فيها. وقد بدأت عملها منذ يونيو عام ٢٠٠١ للنظر في الدعاوي التي يرفعها موظفو الجهاز الإداري للدولة ضد جهات عملهم وغيرها من الدعاوي التي تدخل في اختصاصها.

محكمة أمن الدولة:

تم انشاء محكمة أمن الدولة بموجب المرسوم السلطاني رقم ٢٠٠٣/٢١ في ٢٠٠٣/٢/٢٧ وتم تعيين معالي السيد هلال بن حمد البوسعيدي مستشار الدولة للشؤون العدلية رئيساً لها بموجب نفس المرسوم. وفي ٢٠٠٣/٩/٢٣ تم اصدار قانون محكمة أمن الدولة وذلك بالمرسوم السلطاني رقم ٢٠٠٣/٦٤ وقد نص على أن محكمة أمن الدولة «هيئة قضائية مستقلة».

الادعاء العام:

يتولى الادعاء العام الدعوى العمومية باسم المجتمع، ويشرف على شؤون الضبط القضائي في مختلف المناطق. ومن صلاحيات الادعاء العام سلطة تطبيق القوانين الجزائية وملاحقة المذنبين وتنفيذ الأحكام وفقاً لما نصت عليه المادة (٦٤) من النظام الأساسي للدولة. ويستعين الادعاء العام بكوادر وطنية مؤهلة على مستوى رفيع وبأجهزة متطورة للقيام بالمهام الموكولة إليه. وتشارك المرأة العمانية في عمل الادعاء العام حيث تم تعيين عدد من النساء ضمن العاملين في هذا المجال الذي يتسم بأهمية كبيرة بالنسبة لتطبيق العدالة. وقد صدر قانون الادعاء العام بموجب المرسوم السلطاني رقم ٢٠٠١/٩٢ كما تم تعيين مدعياً عاماً ونائباً له.

كفالة حق الدفاع:

في الوقت الذي تم فيه كفالة وضمان حق التقاضي عبر منظومة قانونية متكاملة تحمي حقوق المواطن العماني وحقوق المجتمع كذلك، فإنه تم كفالة حق الدفاع عن المتهم اثناء المحاكمة حيث نص النظام الأساسي للدولة في المادة (٢٣) منه على أن «للمتهم الحق في ان يوكل من يملك القدرة للدفاع عنه أثناء المحكمة. ويبين القانون الأحوال التي يتعين فيها حضور محام عن المتهم ويكفل لغير القادرين مالياً وسائل الالتجاء إلى القضاء والدفاع عن حقوقهم».

وبينما تم تقريب جهات القضاء من المتقاضين والحرص على سرعة الفصل في القضايا - فأنه صدر قانون المحاماة منذ عام ١٩٩٦ لتنظيم كل ما يتصل بمهنة المحاماة والدفاع أمام المحاكم العمانية، فإن القضاء العماني هو في النهاية ركيزة أساسية لتحقيق العدالة وسيادة القانون.



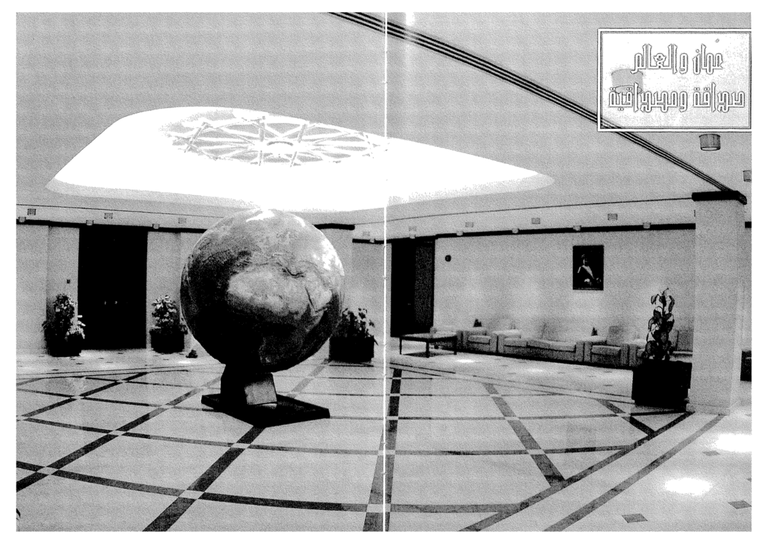
مشاركة المرأة العمانية في مهام عمل الإدعاء العام.

الشؤون القانونية:

مرت النهضة التشريعية والقانونية التي تعيشها السلطنة بمراحل متتابعة وحظيت باهتمام كبير ومتواصل حتى تبلورت في الصيغة المتطورة والمتكاملة التي هي عليها الآن والتي تحقق العدالة وتحافظ على حقوق الفرد والمجتمع.

يرتكز النظام القانوني على المراسيم التي يصدرها جلالة السلطان المعظم والتي ترتكز على النظام الأساسي للدولة، وتشمل المراسيم القوانين المنظمة للجوانب المختلفة في المجتمع. وتقوم وزارة الشؤون القانونية بدور حيوي في اعداد ومراجعة مشروعات القوانين ومشروعات المراسيم الأخرى والاتفاقيات الدولية، والعقود التي تكون الحكومة طرفاً فيها. كما تقوم وزارة الشؤون القانونية بابداء الرأي القانوني في ما تعرضه عليها الوزارات والوحدات الإدارية من موضوعات قانونية أو تطلب الاستشارة القانونية بشأنها. ولوزارة الشؤون القانونية ايضاً ابداء الرأي القانوني واصدار التفسيرات الرسمية المعتمدة للمراسيم السلطانية والقوانين والقرارات واللوائح كلما تطلب الأمر ذلك، إلى جانب رعاية مصلحة الحكومة في أية منازعات قد تنشأ بسبب تنفيذ العقود التي تترتب عليها.

وفي حين تصدر وزارة الشؤون القانونية (الجريدة الرسمية) مرتين شهرياً وهي تتضمن النصوص الرسمية للمراسيم والقوانين التي تصدر في البلاد، فإنها تقوم بتجميع وتصنيف واصدار المجلدات السنوية للتشريعات، ودليل المراسيم السلطانية والقوانين والقرارات السلطانية، سواء في كتب ومجلدات أو في اسطوانات مدمجة (سي دي) لتسهيل الاستفادة منها والرجوع إليها وهي متاحة لمن يطلبها.



عُمان والعالم
صداقة ومصداقية

ترافق مع جهود التنمية الوطنية على الصعيد الداخلي ادراك عميق لأهمية وضرورة بناء علاقات صداقة راسخة مع مختلف القوى والاطراف الاقليمية والدولية، ليس فقط لاستعادة الدور النشط لعمان في محيطها، ولكن ايضاً للاسهام في كل الجهود الخيرة لبناء عالم أفضل للبشرية يسوده السلام والاستقرار، ويقوم على العدالة والاخاء والحوار الايجابي لتحقيق التواصل مع حضارات العالم. وبصراحة وصدق ومصداقية مارست السلطنة سياساتها، وصاغت مواقفها حيال مختلف القضايا والتطورات، خليجية وعربية ودولية، وعبرت عنها بوضوح لا يعرف ازدواجية اللغة أو تلون المواقف سواء على الصعيد السياسي أو الاعلامي، وهو ما وجد صدى عميقاً وتقديراً واسع النطاق واحتراماً واسعاً لجلالة السلطان المعظم ولنظرته الثاقبة على كل المستويات.

السياسة الخارجية

بالرغم مما عرفته عمان من علاقات نشطة ودور مؤثر في فترات مختلفة من التاريخ، إلا ان السنوات السابقة قبل عام ١٩٧٠ شهدت عزلة تامة نتيجة لعوامل عديدة. ومع انطلاق مسيرة النهضة المباركة بدأت مرحلة جديدة ومجيدة تحركت فيها السلطنة بجد ونشاط لتبني العلاقات، وتشيد الجسور وتمد يد الصداقة إلى مختلف الدول الشقيقة والصديقة، وتسهم بايجابية في كل ما من شأنه أن يعزز السلام والأمن والاستقرار ليس فقط في محيطها الخليجي والعربي ولكن ايضاً على امتداد العالم من حولها. وقد أدى ذلك إلى استجابة واضحة تعبر عن نفسها سواء في حجم وطبيعة العلاقات الطيبة التي تربط بين السلطنة والعديد من الدول على امتداد العالم أو في التقدير العميق والملموس لسياسات ومواقف واسهامات السلطنة في مختلف الهيئات والمنظمات الخليجية والاقليمية والدولية. وكذلك في النشاط السياسي والدبلوماسي الذي تشهده السلطنة وهو ما اعاد للسلطنة مكانتها المرموقة على كافة المستويات.

مبادئ راسخة

تستند السياسة الخارجية العمانية إلى مبادئ واضحة ومحددة ارساها حضرة صاحب الجلالة السلطان المعظم وهي مبادئ ترتبط بشكل وثيق بالتاريخ والتقاليد العمانية في التعامل مع مختلف القوى والأطراف الدولية، ومعطيات الموقع الجغرافي والدور التاريخي لعمان في المحيط الهندي من ناحية والرؤية العمانية لعالم يسوده السلام والامن والاستقرار والتفاهم بين دوله وشعوبه من أجل بناء حياة أفضل لاجياله من ناحية ثانية. وقد أكد جلالة السلطان المعظم في كلمته في افتتاح الفترة الثالثة لمجلس عمان في ٢١ أكتوبر ٢٠٠٣ على أن «الظلم ظلمات ونحن ضد الظلم والظلام ومع العدل والنور والوئام. ولن تهنأ البشرية ولن تكتب لها الطمأنينة الا باقامتها ميزان العدل واحترامها لكل ما يكفل للإنسان حقوقه المشروعه وفي مقدمتها حقه في الكرامة وعدم الاذلال وحقه في الحرية والاستقلال».

(صفحة ١٠٤، ١٠٥) بهو المدخل الرئيسي لوزارة الخارجية.

وبينما تمثل مبادئ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، وحسن



جلالة السلطان المعظم يرحب بفخامة حجة الإسلام الدكتور سيد محمد خاتمي رئيس الجمهورية الإسلامية الإيرانية خلال زيارته للسلطنة.

الجوار، واحترام السيادة الوطنية للدول الأخرى، والتعايش السلمي، والعمل على تعزيز السلام والأمن والاستقرار ومساندة القضايا العادلة، والتعاون بحسن نية لتحقيق المصالح المشتركة والمتبادلة، مبادئ راسخة ومستمرة يتم في اطارها صياغة سياسات ومواقف السلطنة حيال القضايا المختلفة، فإن الجانب الاقتصادي يظل أساسياً في العمل لاستثمار علاقات السلطنة الطيبة مع مختلف الدول الشقيقة والصديقة لتعزيز جهود التنمية الوطنية في مختلف المجالات.

وفي حين تحرص السلطنة على أن تظل علاقاتها مع مختلف الدول الشقيقة والصديقة قائمة على «أساس التعاون الأمثل والاحترام المتبادل» فإن العلاقات مع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية تتسم بالخصوصية في إطار منظومة علاقات السلطنة مع محيطها الخليجي والعربي والاقليمي والدولي. والتي تسعى إلى الاسهام في ارساء وتعزيز السلام والتفاهم بين الحضارات واحترام حقوق الإنسان وكرامته.

وفي هذا الاطار ايقنت السلطنة دوماً بأن «الارهاب بكل صنوفه واشكاله، وايا كانت الجهة التي تمارسه انما هو اعتداء على السلام الذي تنشده البشرية» ومن ثم ادانت السلطنة الارهاب ودعت إلى التصدي له وإلى معالجة اسبابه قبل عدة سنوات من احداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ الارهابية وبعدها كذلك. وهي لا تدخر وسعاً من أجل التعاون في جهود الحملة الدولية لمكافحة الارهاب مع تحذيرها من مخاطر التوسع العشوائي لهذه الحملة بدون ادلة قاطعة حتى لا تمس اطرافاً بريئة أو تزيد من عناصر القلق حيال بعض ما يصاحبها من ممارسات احياناً.

البعد الاقتصادي للسياسة الخارجية

حرصت السلطنة في ممارستها لسياستها الخارجية على ان تدعم علاقاتها مع الاشقاء والاصدقاء بكل ما يعزز المصالح المشتركة والمتبادلة من صلات اقتصادية وتجارية كلما كان ذلك ممكنا إذ ان التجارة كانت لقرون عديدة وسيلة للتواصل التجاري والحضاري مع الشعوب الأخرى التي وصلتها السفن العمانية من الصين شرقاً إلى الولايات المتحدة غرباً. ومن ثم انعكست السياسة العمانية على نحو إيجابي على خطط وبرامج التنمية الوطنية من خلال فتح آفاق أوسع امام الاقتصاد العماني ودعم قدراته عبر علاقات السلطنة مع مختلف الأطراف الاقليمية والدولية.

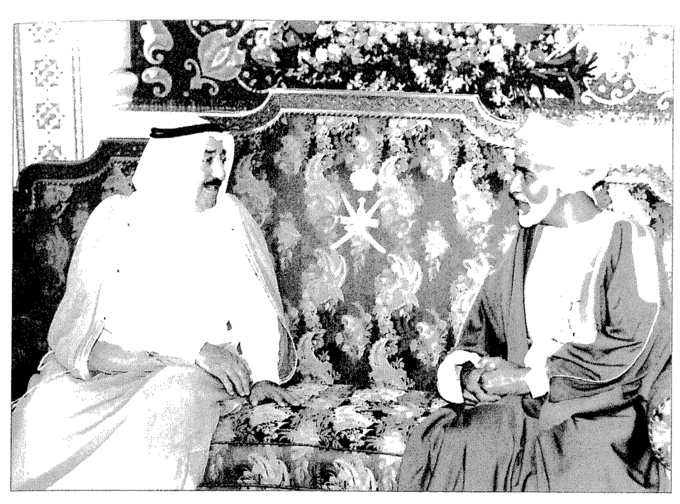
في هذا الاطار انطلقت من مسقط الدعوة المبكرة للتعاون الخليجي، وتبلورت خلال الاجتماعات التي عقدت فيها الأسس التي يرتكز عليها التعاون بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية سواء في المجالات الاقتصادية أم في غيرها من المجالات، كما تقوم السلطنة بدور حيوي لدفع التكامل الاقتصادي بين دول المجلس وتنشيط الاتحاد الجمركي بين دول المجلس الذي بدأ في أول عام ٢٠٠٣م وتطبيق كل مقومات المواطنة الخليجية بما في ذلك السماح لمواطني دول المجلس بتملك العقارات في السلطنة، وكذلك اتخاذ الاجراءات الخاصة بالاعداد للسوق الخليجية المشتركة في عام ٢٠٠٧ والوصول إلى العملة الخليجية الموحدة بحلول عام ٢٠١٠م.

جلالة السلطان المعظم يستقبل معالي عمرو موسى أمين عام جامعة الدول العربية.

وفي الوقت الذي يتم فيه تنفيذ الربط الكهربائي بين دول مجلس التعاون، حيث بدأت اجراءات الربط بين السلطنة ودولة الإمارات العربية المتحدة، يدرس المجلس الربط المائي بين الدول الاعضاء وفقاً لاقتراح السلطنة في هذا المجال، كما تم اقرار الاتفاقية الاقتصادية الموحدة الجديدة، وتشكيل مجلس الدفاع المشترك، واقرار الاستراتيجية الأمنية الموحدة واتفاقية مكافحة الارهاب كما تم في ٢٠٠٣/١٠/٢١ افتتاح مقر الهيئة الاستشارية للمجلس الأعلى لمجلس التعاون في مسقط وهو مقر دائم تنفيذاً لقرار المجلس الأعلى لمجلس التعاون بهذا الخصوص وهو ما يعبر عن مكانة السلطنة ودورها الايجابي على صعيد مجلس التعاون وبينما تقوم اللجان الثنائية المشتركة بين السلطنة وكل من دولة الإمارات العربية المتحدة وقطر والكويت والجمهورية اليمنية بدور حيوي على صعيد تطوير العلاقات الثنائية في مختلف المجالات، يسير التنسيق بين الجمهورية اليمنية ومجلس التعاون بخطى حثيثة كخطوة أولى على طريق التكامل الأوسع بين دول شبه الجزيرة العربية.

من جانب آخر تضطلع السلطنة بدور نشط على صعيد التعاون العربي في اطار جامعة الدول العربية ومنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، كما تعزز علاقات مع الجمهورية الإسلامية الايرانية حيث عقدت في مسقط اجتماعات اللجنة العمانية الايرانية المشتركة في يونيو الماضي، وتجدر الاشارة إلى أنه تم في ١٧ مارس ٢٠٠٤ التوقيع على اتفاقية التعاون الاقتصادي والتفاهم السياسي بين السلطنة وجمهورية روسيا البيضاء، كما تم في ٢٠٠٤/٧/٧ التوقيع على اتفاقية تنمية العلاقات التجارية والاستثمارية بين السلطنة والولايات المتحدة الأمريكية التي نصت على تشكيل مجلس أعمال عماني أمريكي وتمهد هذه الاتفاقية للتوصل إلى اتفاق التجارة الحرة بين السلطنة والولايات المتحدة خلال الفترة القادمة مما

جلالة السلطان المعظم يرحب بسيادة عبد الحليم خدام نائب الرئيس بالجمهورية السورية الشقيقة خلال زيارته للسلطنة.



جلالة السلطان المعظم يلتقي سمو الشيخ صباح الأحمد رئيس مجلس الوزراء بدولة الكويت الشقيقة.

سيكون له أثره الايجابي على الاقتصاد والتجارة العمانية. وكثمرة لسياسات السلطنة وعلاقاتها الطيبة وسمعتها الجيدة في الأوساط المالية الدولية فإنه تم تمويل العديد من المشروعات الاستثمارية الضخمة ومنها مشروع ميناء صحار، ومصفاة النفط ومشروع البولي بروبلين في صحار كذلك. ومشروع سماد اليوريا في صور، وغيرها من المشروعات التي يصل حجم الاستثمارات فيها إلى عدة مليارات من الدولارات. وقد أكدت السلطنة دوماً على حرصها على تعزيز الدور الذي تقوم به الامم المتحدة والهيئات التابعة لها لتعزيز وتوثيق العلاقات بين الدول على المستوى الدولي.

تأييد جهود السلام في الشرق الأوسط

في اطار نهج السلام الذي تتبعه السلطنة، وإيماناً منها بأهمية وضرورة تحقيق السلام في الشرق الأوسط، ساندت السلطنة الجهود الرامية إلى تحقيق ذلك منذ بداية تلك الجهود على أساس الشرعية الدولية وقرارات مجلس الأمن الدولي ذات الصلة ومرجعية مدريد والاتفاقيات التي وقعت في هذا الاطار. وقد أكد جلالة السلطان المعظم على أنه «فيما يتعلق بالسياسة الخارجية فنحن ندعو بقوة إلى اقامة دولة فلسطينية ذات سيادة قابلة للاستمرار في اقرب فرصة، وإلى استعادة الدول العربية اراضيها وسيادتها، وإلى السلام والاستقرار في كل ارجاء العالم».

وتجدر الاشارة إلى أن السلطنة نددت في مختلف المحافل الدولية، بما في ذلك



وجلالته يستقبل فخامة سيليفيا كارتزايت الحاكم العام لنيوزيلندا أثناء زيارتها للسلطنة.

هيئات الأمم المتحدة بالممارسات التعسفية التي تمارسها اسرائيل في الاراضي الفلسطينية المحتلة. وطالبت المجتمع الدولي بالقيام بمسؤولياته حيال الشعب الفلسطيني وافساح المجال لتطبيق خارطة الطريق على نحو يحقق تسوية سلمية تفي باحتياجات الشعب الفلسطيني وحقوقه الوطنية المشروعة. وفي هذا المجال تساند السلطنة الشعب الفلسطيني الشقيق والسلطة الوطنية الفلسطينية وحكومة رئيس الوزراء أحمد قريع وتعمل من أجل تخفيف معاناته ودعمه من أجل نيل حقوقه المشروعة.

مساندة جهود تحقيق الاستقرار في العراق

في الوقت الذي وقفت فيه السلطنة بقوة ضد الاحتلال العراقي للكويت وشاركت في جهود تحرير الكويت عام ١٩٩١، فإنها حرصت على امتداد سنوات الحصار على الشعب العراقي الشقيق على العمل بكل السبل من أجل رفع الحصار وتخفيف معاناة الشعب العراقي من خلال برنامج النفط مقابل الغذاء الذي اسهمت في اصداره في منتصف التسعينات من القرن الماضي.

وبينما أكدت السلطنة على دعمها لوحدة الاراضي العراقية واحترام حقوقها القانونية وتوفير كل عناصر الاستقرار للشعب العراقي، فإنها رحبت بعملية انتقال السيادة إلى الحكومة العراقية المؤقتة، كما اعربت عن تأييدها ودعمها للحكومة العراقية وإلى تطلعها لتطوير العلاقات الاخوية في كل ما من شأنه ان يخدم المصالح

المشتركة ويساهم في تمكين العراق حكومة وشعباً من التغلب على المصاعب الحالية وبما يؤدي إلى الاستقرار واعادة الاعمار والرفاهية للشعب العراقي.

تعاون نشط مع دول المحيط الهندي

مثل المحيط الهندي دوماً نافذة بحرية تربط السلطنة بالعالم الخارجي. ومن ثم كان طبيعياً ان تقوم السلطنة بدور نشط في انشاء رابطة الدول المطلة على المحيط الهندي للتعاون الاقليمي في عام ١٩٩٧، وعملت خلال رئاستها للرابطة (ابريل ٢٠٠١ إلى ابريل ٢٠٠٣) من أجل تنشيط التعاون الاقتصادي والسياحي بين دول الرابطة للاستفادة من الامكانات العديدة المتاحة لدولها. وهناك مشروعات للتعاون في قطاعات السياحة والموانيء والثروة السمكية وتنظيم المعارض المشتركة وغيرها وتحرص دول الرابطة على تحييد الاعتبارات السياسية وابعادها عن التأثير في التعاون بين الدول الاعضاء.

علاقات تاريخية وثيقة مع افريقيا

تمثل العلاقات العمانية الافريقية حلقة هامة من حلقات السياسة العمانية حيث توطدت هذه العلاقات على مدى قرون عديدة قبل الاسلام وبعده ايضا من خلال التجارة والهجرات العمانية إلى الساحل الشرقي لافريقيا والتي وصلت إلى ذروتها خلال حكم السيد سعيد بن سلطان (١٨٠٦ - ١٨٥٦) واتخاذه زنجبار عاصمة ثانية لدولته المترامية اعتباراً من عام ١٨٣٢. وقد استمر الوجود العماني بها أكثر من قرن من الزمن.

وعلى أساس هذه الارضية الواسعة والتأثير والتفاعل الحضاري بين السلطنة والدول الافريقية تسعى السلطنة إلى توثيق علاقاتها وتوسيع نطاقها ليس فقط مع زنجبار وتنزانيا، ولكن ايضاً مع السنغال وجنوب افريقيا وكينيا وزامبيا وغيرها من الدول الافريقية سواء من خلال تقديم المساعدات أو تطوير التبادل التجاري وتنشيط التعاون في مختلف المجالات تحقيقاً للمصالح المشتركة والمتبادلة وحفاظاً على العلاقات التاريخية بين السلطنة وتلك الدول إلى جانب بذل الجهود والقيام بدور ايجابي حيال القضايا الافريقية والعمل على حلها.

جدير بالذكر ان سياسة السلطنة التي اتسمت بالوضوح والصدق والمصداقية استطاعت خلال سنوات مسيرة النهضة المباركة ان تستعيد مكانة السلطنة ودورها النشط في مختلف الهيئات والمنظمات الخليجية والعربية والدولية وذلك عبر علاقات طيبة مع أكثر من ١٤٠ دولة في العالم وأكثر من ١٠٥ من المنظمات والهيئات الاقليمية والدولية. وفي هذا الإطار قدمت المنظمة الاسلامية للتربية والعلوم والثقافة (ايسيسكو) في مارس ٢٠٠٤ درع المنظمة إلى جلالة السلطان المعظم عرفانا لجهود جلالته الخيرة في تعزيز العمل الإسلامي المشترك. كما اقامت السلطنة علاقات دبلوماسية مع عدد من الدول وتم تعيين سفراء للسلطنة لدى عدد آخر من الدول، كما تم افتتاح مقر جديد للسفارة العمانية في هولندا في مايو ٢٠٠٤ وهو ما يسهم في تحقيق أهداف السلطنة في مختلف المجالات.

جلالة السلطان المعظم يلتقي بمعالي يوشكا فيشر وزير خارجية جمهورية ألمانيا الاتحادية أثناء زيارته للسلطنة.

وجلالته يلتقي بوزير الخارجية الفرنسي معالي دومينيك دوفيلبان أثناء زيارته للسلطنة.

الإعـــلام

قبل عام ١٩٧٠ لم يكن هناك وجود للاعلام العماني، ولأنه نشأ وترعرع في ظل مسيرة النهضة المباركة، فإنه استطاع خلال فترة وجيزة القيام بدوره الوطني المنشود باعتباره اعلاماً تنموياً يضطلع بدور حيوي في التعريف بجهود التنمية الوطنية ومساندتها والتعبير عنها على كافة المستويات من ناحية، وفي التفاعل العميق والواسع مع مراحل التطور التي يمر بها المجتمع العماني، ومع طموحات المواطنين وتطلعاتهم ومواكبة مختلف التطورات الاقليمية والدولية من ناحية ثانية.

أصبح الاعلام العماني صرحاً شامخاً من صروح النهضة المباركة يحمل اسم عمان مسموعاً ومرئياً ومقروءاً ويعبر عنها على امتداد العالم. وفي حين يوفر نافذة يستطيع من خلالها المواطن ان يرى ما يدور حوله من تطورات باتساع العالم، فإن العالم الخارجي يستطيع عبرها ان يتابع ما يجري على هذه الارض الطيبة من جهود خلاقة في كل المجالات.

حدد جلالة السلطان المعظم منذ السنوات الأولى لمسيرة النهضة المباركة قواعد جوهرية للأداء الإعلامي ففي «الداخل والخارج لابد من كلمة صادقة، من خبر صحيح، من صورة مشرقة، تنقل ما يدور على أرض عماننا الحبيبة وتعكس الأعمال الجسام والآمال الكبار لشعبنا، هذه الكلمة الصادقة وذلك الخبر الصحيح يدخلان إلى بيوتنا وبيوت غيرنا بدون اثارة ولا تهويل، بدون ضجة ولا ازعاج، نحن نريد أن نعرف انفسنا ويعرفنا العالم كما نحن تماماً، ويهمنا أن يعرف المواطن العماني بالذات ملامح مسيرته الظافرة التي حققها بعزمه وإرادته وتعاونه مع حكومته».

وفي اطار هذه الرؤية الحضارية يسعى الاعلام العماني إلى الحفاظ على الهوية الوطنية وتعميق مفهوم المواطنة الايجابية القائمة على المشاركة الفعالة سياسياً وتنموياً في جهود التنمية وزيادة قدرات المواطن على القيام بذلك، مع اعتماد خطاب يتسم بالوضوح والصدق والمصداقية والعزوف عن المبالغة أو التهويل والتعامل الموضوعي مع مختلف التطورات المحلية والاقليمية والدولية مما يسهم في بناء علاقات طيبة ووثيقة مع المحيط الاقليمي والدولي من حولنا.

وجاء المرسوم السلطاني السامي رقم ٢٠٠٤/٩٥ بشأن اصدار قانون المنشآت الخاصة للاذاعة والتلفزيون والمرسوم السلطاني رقم ٢٠٠٤/٨٧ بتعديل بعض أحكام قانون المطبوعات والنشر في سياق ما تشهده السلطنة من تقدم وازدهار يستدعي المزيد من التكثيف للوجود الإعلامي وتوسيع قنواته ووسائله وأدواته.

وبجهود نشطة وحثيثة يحقق الاعلام العماني خطوات كبيرة ومتتابعة في كل قطاعاته المسموعة والمرئية والمقروءة والمعلوماتية، وذلك في اطار حرية التعبير التي كفلها النظام الأساسي للدولة وضمن قانون المطبوعات والنشر الذي جرى تطويره. وبينما تسعى مختلف القطاعات إلى تطوير قدراتها وكوادرها واجهزتها الفنية وفق أحدث النظم المعروفة لرفع كفاءة الاداء مهنياً ونوعياً والوصول بصوت السلطنة إلى كل أنحاء المعمورة، فإنه تم تنظيم أول مسابقة سنوية للابداع الاعلامي في مجالات الاذاعة والتلفزيون والصحافة ووكالة الانباء بفروعها وفنونها المختلفة، وذلك



إذاعة سلطنة عمان حملت صوت عمان الى العالم منذ يوليو ١٩٧٠ وإرسالها عبر الأقمار الصناعية يغطي كافة دول العالم.

من أجل تشجيع الكوادر الوطنية وابراز الكفاءات المتميزة وخلق روح المنافسة بين العاملين في وسائل الإعلام.

من جانب آخر يجري العمل لتطوير الشبكة الداخلية (عمانت) متضمنة الشبكات والتجهيزات والبرمجيات اللازمة لتحديث العمل الاعلامي والإداري وربطها مع بعضها، كما يجري العمل في انشاء مجمع الاستوديوهات الرقمية الحديثة للوفاء بمتطلبات البث الاذاعي والتلفزيوني الرقمي الذي تم الأخذ به بالفعل في البث الفضائي والارضي إلى جانب عملية التحديث المتواصلة للقطاعات المختلفة. وتجدر الإشارة إلى أن (إذاعة برنامج الشباب) التي بدأت في ٢٣ يوليو ٢٠٠٣ تمثل اضافة هامة على صعيد التطوير والتحديث والتجاوب مع طموحات المواطن العماني.

اذاعة سلطنة عمان

بدأت اذاعة سلطنة عمان ارسالها في ٣٠ يوليو ١٩٧٠ بقدرة كيلووات واحد، غير أنها سرعان ما تطورت سواء في قدراتها وامكانياتها أو في حجم ونوعية برامجها التي تقدمها الآن من خلال ٢٥ استوديو حديث ومجهز وعلى مدار الساعة، وبما يتجاوب مع تطور مسيرة النهضة المباركة واحتياجات المواطن العماني في كل المجالات.

وتجدر الاشارة إلى إنه تم في ٢٢/٣/٢٠٠٤ تبادل نسخ الاتفاقية بين وزارة الاعلام والمنظمة العربية للاتصالات الفضائية (عرب سات) لايصال ارسال تلفزيون واذاعة سلطنة عمان إلى قارات اسيا وافريقيا وامريكا الشمالية وامريكا الجنوبية، كما تم

التوقيع على اتفاق مع شركة «جلوب كاست» لايصال ارسال اذاعة وتلفزيون سلطنة عمان إلى كل من استراليا ونيوزيلندا. وبذلك يصل الارسال الاذاعي والتلفزيوني العماني إلى كل بقاع العالم حيث تنقل اقمار (عرب سات) و(نايل سات) و(هوت بيرد) الارسال إلى الدول العربية والقارة الاوروبية. وبذلك يمكن الاستماع إلى صوت عمان ومتابعة صورتها الطيبة من أي مكان في العالم وعلى مدار الساعة ايضاً.

ومن خلال اربع دورات برامجية على مدار العام - تغطي كل دورة مدة ثلاثة أشهر - تقدم اذاعة سلطنة عمان مجموعة كبيرة ومتنوعة ومتكاملة من البرامج حيث تمثل البرامج المحلية عمودها الفقري وعلى نحو يغطي اهتمامات مختلف قطاعات المواطنين وعلى مدى ٢٤ ساعة في اليوم. وإلى جانب التغطيات الاخبارية لمختلف الاحداث وكذلك النقل المباشر للمناسبات والفعاليات الوطنية بما في ذلك ترشيحات وانتخابات مجلس الشورى للفترة الخامسة فإن من ابرز البرامج على سبيل المثال برنامج صباح الخير يابلادي، مساء الخير، البث المباشر، عمان حقائق وأرقام، مال وأعمال، سلامتك، البيئة والحياة، البلدية والمجتمع، عالم الأسرة، خاص جداً، المرأة والمجتمع، القوى العاملة، ارضنا الطيبة، خريف صلالة، مساءات مسقط، مفاهيم قانونية، بالاضافة إلى العديد من البرامج والأعمال والمسلسلات الدرامية التنموية والثقافية والدينية والعلمية والتكنولوجية والأدبية والفنية والتراثية والرياضية التي تغطي اهتمامات مختلف افراد الأسرة هذا فضلاً عن البرامج الجماهيرية التي تحظى باهتمام كبير ومشاركة واسعة.

يتم بث البرنامج العربي لاذاعة سلطنة عمان على موجة متوسطة قوتها (٢٠٠) كيلووات من محطة الارسال الاذاعي بالسيب، وعلى موجة متوسطة قوتها (١٠٠) كيلووات من محطة الارسال الاذاعي بعوقد بولاية صلاله، وأخرى قوتها (١٠٠) كيلووات كذلك في هيما بالمنطقة الوسطى، كما يتم البث على موجة قصيرة قوتها (١٠٠) كيلووات من السيب وأخرى قوتها (١٠٠) كيلووات من ثمريت بمحافظة ظفار، ويتم استخدام أكثر من (١٠٠) محطة من نوع (FM) مختلفة الاحجام لتعزيز قوة الارسال والوصول به إلى مختلف مناطق السلطنة.

جدول يوضح ارسال إذاعة سلطنة عمان عام ٢٠٠٣ (البرنامج العربي)

المواد الاخبارية	١٥٠١ ساعة
المواد التنموية	٢٤٢٦ ساعة و١٢ دقيقة
المواد الدينية والثقافية	٣١٢٩ ساعة و٢٠ دقيقة
برامج الاطفال	١٣٥ ساعة و٥ دقائق
برامج الرياضة والشباب	١٠٠ ساعة و٤٥ دقيقة
المواد الترفيهية والفنية	١٣٤٥ ساعة و٥٨ دقيقة
فقرات الربط وعرض البرامج	١٢١ ساعة و٤٠ دقيقة
اجمالي عدد ساعات الارسال	**٨٧٦٠ ساعة**

جدير بالذكر انه تم كذلك بث برامج اذاعة سلطنة عمان على قناة البث الفضائية لتلفزيون سلطنة عمان، وعلى الاقمار الصناعية (عرب سات) و(نايل سات) و(هوت بيرد٤) حيث اصبح الارسال متاحاً في كل قارات العالم. كما يتم البث ايضا عبر شبكة المعلومات العالمية (الانترنت) على الرمز www.oman-radio.gov.om

وقد بلغ اجمالي عدد ساعات ارسال اذاعة سلطنة عمان خلال عام ٢٠٠٣ (٨٧٦٠) ساعة موزعة على مختلف المواد وفقاً للجدول المشار إليه.

وإلى جانب البرنامج العربي لاذاعة سلطنة عمان الذي يبث على مدار الساعة هناك البرنامج الاجنبي لاذاعة سلطنة عمان الذي يبث بمتوسط ١٨ ساعة يومياً باللغة الانجليزية وذلك عبر موجة (FM) والموجات القصيرة الأخرى. وقد بلغ اجمالي ساعات ارسال البرنامج الاجنبي لاذاعة سلطنة عمان (٦٥٦٧) ساعة خلال عام ٢٠٠٣ وهي تغطي مختلف انواع البرامج وفق الجدول ادناه.

وتجدر الاشارة إلى ان نسبة المواد والبرامج المنتجة محلياً بلغت ٧٦٪ من مواد البرنامج الاجنبي في عام ٢٠٠٣م.

اما بالنسبة لبرنامج الشباب الذي بدأ في ٢٣ يوليو ٢٠٠٣ على موجة (FM) لمخاطبة قطاع الشباب والتفاعل مع اهتماماته الثقافية والعلمية والفنية فإنه بدأ البث بمعدل ٧ ساعات يومياً ثم ازدادت ابتداءاً من ٢٣ يوليو ٢٠٠٤ إلى ١١ ساعة يومياً من الساعة الواحدة ظهراً وحتى الساعة ١٢ من منتصف الليل، وخلال الفترة من ٢٣ يوليو حتى نهاية ديسمبر ٢٠٠٣ بلغ عدد ساعات الارسال (١١٣٤) ساعة. ويصل الارسال الاذاعي لبرنامج الشباب إلى معظم مناطق وولايات السلطنة حيث تبث موجاتها من مسقط وصلاله وثمريت على التردد (١٠٠) ومنطقة الباطنة على الترددات (٩١,٧ - ١٠١,٥ - ١٠٣,٦) ومن ضنك بمنطقة الظاهرة على التردد (٩١,٢) ومن رخيوت وضلكوت بمحافظة ظفار على التردد (٩٤,٥) كما يتم بث البرامج الاذاعية لبرنامج الشباب على القمر الصناعي (عرب سات) وعلى القمر المصري (نايل سات) وعلى القمر الاوروبي (هوت بيرد ٤).

جدول يوضح ارسال اذاعة سلطنة عمان عام ٢٠٠٣ (البرنامج الاجنبي)

النشرات الاخبارية	٥٨٤ ساعة
الموسيقى الكلاسيكية	٥٤ ساعة
البرامج الموسيقية المباشرة	٣٥٠١ ساعة
الموسيقى الخفيفة	٨٦٢ ساعة
البرامج الدينية	٣٠٧ ساعة
البرامج الثقافية	٥٤ ساعة
البرامج الصحية	١٢٤ ساعة
برامج المرأة	٢٧ ساعة
البرامج التعليمية	٢٧ ساعة
البرامج الأخرى	١٠٢٧ ساعة
اجمالي عدد ساعات الارسال	**٦٥٦٧ ساعة**

جدير بالذكر انه تم تطوير اساليب العمل في البرنامج العربي والبرنامج الاجنبي وبرنامج الشباب كما تم توسيع نطاق الانتاج المشترك مع مؤسسة الانتاج البرامجي المشترك لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وعقد ندوات ثقافية عبر الاقمار الصناعية مع اذاعات عربية أخرى في اطار اتحاد الاذاعات العربية. وتبادل البرامج بين البرنامج الاجنبي في اذاعة سلطنة عمان واذاعات دول مجلس التعاون الخليجي واتحاد الاذاعات العربية واذاعات هولندا وفرنسا وألمانيا والسويد والهند وماليزيا وباكستان.

وتجدر الاشارة إلى أن اذاعة سلطنة عمان حصلت على شهادة تقدير لبرنامج «حكايا الاطفال» في المهرجان العربي للاذاعة والتلفزيون الذي اقيم في تونس خلال الفترة من ٩/٢٧ - ٢٠٠٣/١٠/٣، كما حصلت على الجائزة الذهبية لبرنامج (جرب حظك) للاذاعة في مهرجان القاهرة للاذاعة والتلفزيون في يونيو ٢٠٠٤. وحصل برنامج الشباب على شهادة تقدير كأفضل تغطية اذاعية لمهرجان الاغنية العمانية السادس.

من جانب آخر شهد عام ٢٠٠٣ تركيب الاجهزة الخاصة بالتدريب عن بعد والتي تستخدم نظام الـ VSAT لربط وزارة الاعلام باتحاد اذاعات الدول العربية بالاضافة إلى تجهيز مختبر تدريب يعمل بالحاسب الآلي في مركز التدريب الاعلامي التابع لوزارة الاعلام. وإلى جانب القيام بأعمال النقل الاذاعي الخارجي بما مجموعة ٣١٧ ساعة و٤٥ دقيقة خلال عام ٢٠٠٣ قامت الهندسة الاذاعية كذلك بصيانة هوائيات الموجة المتوسطة لمحطة الارسال بالسيب وتشغيل وحدة التسجيل والبث الرقمية وتحديث جميع أجهزة غرف مونتاج الاخبار بأجهزة رقمية وعدد آخر من الخطوات ذات التأثير في الارتقاع بكفاءة الاداء بما في ذلك اصدار جداول ذبذبات الموجة القصيرة.

تلفزيون سلطنة عمان

حقق تلفزيون سلطنة عمان منذ بدء ارساله عام ١٩٧٤ تطوراً ملموساً وواسع النطاق وعلى نحو تجسد في تغطية ارساله لمختلف مناطق السلطنة من ناحية، وفي مضمون ونوعية ما يقدمه من برامج تتجاوب مع احتياجات المواطنين من ناحية ثانية.

ومع ان السلطنة كانت من اوائل الدول العربية في استخدام البث الفضائي في الارسال التلفزيوني وهو ما تم الوصول به إلى كل ارجاء المعمورة وذلك عبر البث من خلال الاقمار الصناعية

المواد	المدة
المواد الاخبارية	١٤٥٣ ساعة ودقيقة واحدة
المواد التنموية	١٣٩٨ ساعة و٦ دقائق
المواد الدينية والثقافية	٢٥٠٥ ساعة و٥٢ دقيقة
برامج الاطفال	٩٢٧ ساعة و٤ دقائق
برامج الرياضة والشباب	٣٦٦ ساعة و٢٤ دقيقة
المواد الترفيهية والفنية	١٨٥٥ ساعة و١٣ دقيقة
الاعلانات التجارية	٤٨ ساعة و٣٧ دقيقة
فقرات الربط وعرض البرامج	٢٠٥ ساعات و٤٣دقيقة

(عرب سات) و(نايل سات) والقمر الاوروبي (هوت بيرد ٤) و(Asiasat 3S) و (Telestar 5) و(HispaSat 1C) و(NSS7) فإن إجمالي ارسال البث الفضائي لتلفزيون سلطنة عمان بلغ ٨٧٦٠ ساعة في عام ٢٠٠٣ وذلك من خلال اربع دورات برامجية تستمر كل منها ثلاثة أشهر وقد توزعت ساعات الارسال للبث الفضائي على النحو المبين في الجدول أعلاه.

تجدر الاشارة إلى ان موقع تلفزيون سلطنة عمان على شبكة المعلومات العالمية (الانترنت) على الرمز (www.omant-tv.gov.om) كما يمكن زيارة موقع البث



تلفزيون سلطنة عمان يصل بإرساله اليوم إلى كافة قارات العالم.

الاذاعي والتلفزيوني للسلطنة من خلال شبكة الـ FM على الرمز (www.fm.com).

اما بالنسبة للبث الارضي لتلفزيون سلطنة عمان وهو الذي بدأ منذ عام ٢٠٠٢ فإنه يستهدف تقديم خيارات أكبر للمشاهد المحلي والمقيم وكذلك بث الفعاليات المباشرة المحلية والعالمية وكذلك بث البرامج التنموية ومناقشات مجلس الشورى، والاحداث الرياضية المحلية والعالمية وكذلك المسلسلات العمانية والعربية والاجنبية وبرامج عديدة منها «حوار في الموضوع» و«درس على الهواء» وتتراوح ساعات البث الارضي من ٥ إلى ٧ ساعات يومياً وتصل في بعض الايام ١٠ ساعات عند نقل مناقشات مجلس الشورى أو الفعاليات الرياضية الهامة. وخلال العام الماضي ٢٠٠٣ بلغ اجمالي ارسال البث الارضي لتلفزيون سلطنة عمان ٢٥٥٥ ساعة.

وبينما تتميز برامج تلفزيون سلطنة عمان بالتنوع والقدرة على التجاوب مع متطلبات كل شرائح المشاهدين ومواكبة مختلف التطورات المحلية والاقليمية والدولية وتقديمها بشكل موضوعي بعيداً عن التهويل أو المبالغة، فإن من أهم البرامج التي يقدمها تلفزيون سلطنة عمان على سبيل المثال برامج قهوة الصباح، واحة الفكر، صحتنا، من موروثاتنا التقليدية، محطات رياضية، في دائرة الضوء، رؤية اقتصادية، شؤون عائلية، شؤون الساعة، سؤال اهل الذكر، ألوان، صوت القوافي، مرايا تربوية، الشباب والصيف، كما انتج تلفزيون سلطنة عمان عدداً كبيراً من الافلام الوثائقية والتسجيلية منها على سبيل المثال افلام الأمل لذوي الاحتياجات الخاصة، الأشخرة، الوبر، المخطوطات العمانية، الولايات العمانية، السلاحف البحرية في عمان، موقع

وأثر، معالم في بناء الإنسان والدولة، السياحة تنوع في التضاريس واصالة في التقاليد، الشورى في عمان، ومجموعة أفلام أخرى عن الولايات والمعالم الاثرية في السلطنة.

وبينما تم تعزيز اقسام الجرافكس والترويج ومونتاج دائرة الاخبار والطباعة الالكترونية بأجهزة حديثة فإنه تم استخدام وحدة (EFP) وهي استوديو مصغر متنقل لنقل بعض الفعاليات دون استخدام عربة النقل الخارجي كما تم استخدام جهاز النقل الخارجي المباشر (flayaway) كذلك وفي حين جرت عملية صيانة لاستوديوهات التلفزيون، فإن العمل بدأ في المجمع الجديد للاستوديوهات التلفزيونية الرقمية في مسقط وتضم ٤ استوديوهات رقمية كبيرة.، ودائرة للاخبار تتكون من ثلاثة استوديوهات رقمية، وثلاثة استوديوهات اذاعية وصالة رئيسية للاخبار، واستوديو العرض، وثلاثة استوديوهات للربط وغرفة التحكم الرئيسية وغرف التحكم والمونتاج الرقمي والجرافيكس وغيرها، وهو مشروع ضخم ينتهي العمل فيه في عام ٢٠٠٧م.

وتجدر الاشارة إلى انه تم تركيب جهاز المؤثرات الرقمية في استوديو (١) وتركيب اجهزة استقبال رقمية لقنوات اتحاد اذاعات الدول العربية وزيادة خطوط الاتصال عبر القمر الصناعي بين مسقط وصلالة، بالاضافة إلى تسجيل جهاز Flayaway ليعمل على اقمار اليوتلسات واستخدامه بالفعل من ماليزيا، وهو ما يعزز من امكانيات تلفزيون سلطنة عمان وقدرته على القيام بدوره المنشود.

جهود ورعاية للفنان العُماني من قبل أجهزة الإعلام لإبراز إبداعاته الدرامية.

جدير بالذكر ان تلفزيون سلطنة عمان حصل في عام ٢٠٠٣ على عدد من الجوائز الفضية والبرونزية لبرامجه وذلك في مهرجان القاهرة التاسع للاذاعة والتلفزيون في الفترة من ٥-٢٠٠٣/٧/٩ وفي المهرجان العربي للاذاعة والتلفزيون الدورة الحادية عشرة في تونس في الفترة من ٩/٢٧ حتى ٢٠٠٣/١٠/٣، كما فاز في مهرجان القاهرة العاشر للاذاعة والتلفزيون في يونيو ٢٠٠٤ بجائزة الاغنية المصورة للتلفزيون العماني.

الصحافة العمانية

تواصل الصحف والمجلات العمانية تطورها الملموس سواء على الصعيد الموضوعي لتغطياتها وتناولها لمختلف التطورات محلية واقليمية ودولية أو على المستوى التقني والارتفاع بمستوى الاخراج وزيادة عدد الصفحات ومن بين أكثر من ٣٩ صحيفة ومجلة و١٣ نشرة صدرت كلها في ظل مسيرة النهضة المباركة، هناك ست صحف يومية منها ثلاث تصدر باللغة العربية هي صحف عمان، والوطن، والشبيبة، وثلاث تصدر باللغة الانجليزية هي صحف عمان اوبزيرفر، وتايمز أوف عمان، وعمان تريبيون. كما توجد العديد من المجلات الاسبوعية مثل مجلة «النهضة» والنصف شهرية مثل مجلة «الاسرة» وهما ذات طابع اجتماعي، كما تصدر الجريدة الرسمية نصف شهرية، ومجلة «العمانية» وهي مجلة نسائية تصدر شهريا، كما تصدر في السلطنة كذلك مجموعة مجلات متخصصة منها مجلة «نزوى» وهي مجلة ادبية ثقافية فصلية، ومجلة «العين الساهرة» التي تعنى بشؤون الأمن، وكذلك مجلات «البحرية اليوم» و«جند عمان» و«نسور عمان» وهي مجلات عسكرية، ومجلة التجاري وهي مجلة اقتصادية وكذلك مجلة «الغرفة» التي تعنى باخبار غرفة تجارة وصناعة عمان والقطاع

احدى فرق التلفزيون الأوروبية أثناء تصوير بعض المشاهد في احدى ولايات الشرقية.



اليعسوب الفولاذي في ساحة القتال
الشراك الخداعية والأهداف المفخخة
AL-USRA
(The Family Magazine)
RAJI DEMONTE • BANCASSURANCE • GMC YUKON • LABOUR LAW
business today
Summer Extravaganza
Oman
رسالة المسجد
السينما الإسلامية
فكرة هل يمكن أن تتحقق
الألعاب الإلكترونية وأثرها على الطفل المسلم
WOMEN
الغرفة
الشريك التجاري القديم
المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في تنشيط الاقتصاد الوطني
MUSCAT
Volume 13, No. 1/2004
ومرحلة جديدة

الخاص، ومجلة «سوق المال» و«المركزي» وهي مجلات اقتصادية كذلك، بالاضافة إلى مجلة «الانسان والبيئة» ومجلة «مسقط» التي تهتم بالعمل البلدي في محافظة مسقط، ومجلة «الاداري» وهي مجلة متخصصة في العلوم الادارية يصدرها معهد الإدارة العامة بالاضافة إلى عدد آخر من المجلات التي تعبر عن حيوية الساحة الثقافية العمانية. ومما له دلالة ان ١٧٩ صحيفة ومجلة عربية نشرت في عام ٢٠٠٣ نحو ٨٠٧٣ مادة صحفية حول السلطنة بالاضافة إلى ١٧٤٧ مادة صحفية في الصحف والمجلات العالمية.

مؤسسة عمان للصحافة والانباء والنشر والاعلان

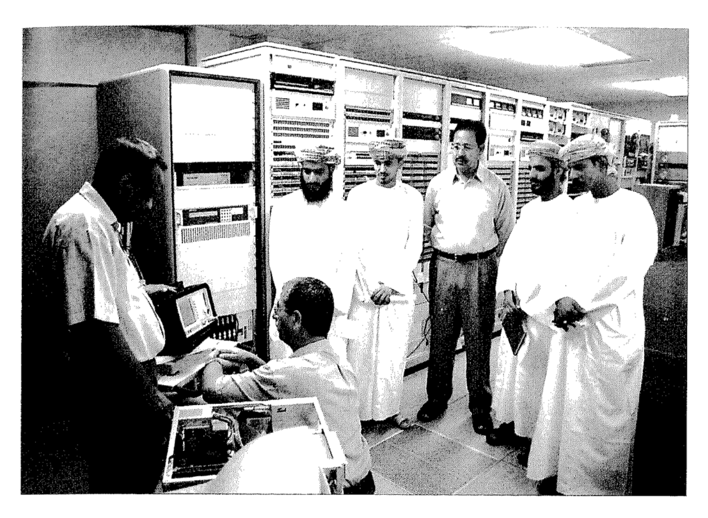
تعتبر مؤسسة عمان للصحافة والانباء والنشر والاعلان اضخم المؤسسات الصحفية العمانية فهي صرح اعلامي متميز يتمتع بالاستقلال المالي والإداري، ويأخذ بأحدث تقنيات العمل الصحفي في كل مراحله، ويقوم كذلك على اكتاف كوادر عمانية مؤهلة في كل مجالات العمل الصحفي حيث تتجاوز نسبة التعمين ٩٦٪ من اجمالي العاملين.

تصدر مؤسسة عمان للصحافة والانباء والنشر والاعلان عدة اصدرات هي صحيفة عمان باللغة العربية، وصحيفة عمان اوبزيرفر باللغة الانجليزية وهما صحيفتان يوميتان، ومجلة «نزوى» وهي مجلة فصلية ادبية ثقافية متخصصة، بالاضافة إلى سلسلة اصدارات عمانية من الكتب ودواوين الشعر لتشجيع الكتاب والمبدعين العمانيين.

وبينما تم زيادة عدد صفحات صحيفة عمان إلى ٤٤ صفحة يومياً، واصدار الملف السياسي الاسبوعي، وملحق شرفات وملحق اشراقات الاسبوعيان وملحق اجيال اليومي، قامت صحيفة عمان اوبزيرفر بتطوير ملحقها اليومي «فيتشرز» و«يوث اوبزيرفر» وكذلك مجلة المال الاسبوعية، كما تم تنشيط المكاتب الاقليمية الثلاث للمؤسسة في محافظة ظفار وولايتي نزوى وصحار والمراسلين في الداخل والخارج لدفع العمل في الصحيفتين.

وبالنسبة لوكالة الانباء العمانية، وهي وكالة الانباء الرسمية ووحدة من وحدات مؤسسة عمان للصحافة والانباء والنشر والاعلان، فإنها تسير بخطى حثيثة نحو مزيد من التطوير في ادائها حيث اصبحت تعتمد في عملها على أجهزة الحاسب الآلي في كل مراحل العمل الصحفي بها، بالاضافة إلى البث داخليا وخارجياً من خلال الاقمار الصناعية. وتعتمد الوكالة على كوادر عمانية بالكامل بالاضافة إلى شبكة واسعة من المراسلين في الداخل والخارج والتعاون مع وكالات الانباء الأخرى عربية ودولية. ويمكن متابعة بث الوكالة من خلال موقعها على شبكة المعلومات العالمية (الانترنت) (www.omannews.om) وهو الأمر نفسه بالنسبة لصحيفتي عمان وعمان اوبزيرفر من خلال موقعهما على الانترنت. من جانب آخر تضم مؤسسة عمان للصحافة والانباء والنشر والاعلان وحدات أخرى هي «عمان للطباعة والنشر» و«العمانية للتوزيع والتسويق»، و«العمانية للاعلان والعلاقات العامة» وهي تعمل وفق أسس تجارية في اطار المؤسسة.

يؤدي الإعلام المقروء دوراً هاماً في توعية المواطن وربطه بما يدور حوله من أحداث.



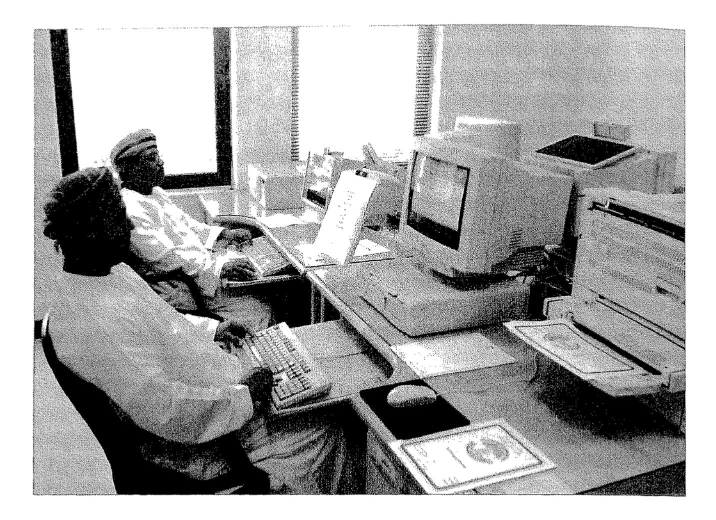
التدريب والتأهيل المستمر للكوادر الإعلامية الوطنية التي تشكل أكثر من ٩٨٪ من العاملين بقطاع الإعلام.

شبكة عمان الالكترونية (عمانت)

تسعى شبكة عمان الالكترونية (عمانت) إلى مواكبة كافة الفعاليات والمناشط التي تشهدها السلطنة وتوفير خدمات اخبارية يومية واسبوعية وكذلك تحديث صفحات موقعها وتوفير معلومات كافية حول الاحداث الهامة ومنها على سبيل المثال انتخابات الفترة الخامسة لمجلس الشورى التي جرت في اكتوبر ٢٠٠٣ ومتابعة كل مراحلها. ومن ثم يعتبر موقع الشبكة على الرمز (www.omanet.om) موقعاً شاملاً ومتجدداً كذلك وقادر على تلبية احتياجات زائريه والرد على استفساراتهم باللغتين العربية والانجليزية.

تجدر الاشارة إلى أنه تم اضافة مواقع جديدة إلى صفحة «أهم المواقع العمانية» منها موقع واحة المعرفة، والهيئة العامة للأعمال الخيرية وعدد من الوزارات والهيئات الأخرى، كما تم اضافة معلومات وموضوعات جديدة لصفحات الشبكة والربط مع عدد من المواقع العربية والعالمية الهامة. وقد بلغ عدد زوار شبكة عمان الالكترونية (عمانت) (١,٨٨١,١٠٧) زائراً خلال عام ٢٠٠٣ بمعدل يومي يصل إلى ٥٢٢٥ زائراً. وتشرف الشبكة على المواقع التالية:

موقع تلفزيون سلطنة عمان: www.oman-tv.gov.om
موقع اذاعة سلطنة عمان www.oman-radio.gov.om
موقع مركز عمان للموسيقى التقليدية: www.octm-folk.gov.om



وكالة الانباء العمانية وخدمة اخبارية على أحدث التقنيات المتقدمة.

نادي الصحافة

يحرص نادي الصحافة على تحقيق المزيد من التفاعل مع الصحفيين والاعلاميين العمانيين والمقيمين والزائرين إلى السلطنة كذلك، سواء من خلال تنظيم العديد من الفعاليات والانشطة الثقافية والاعلامية واللقاءات وكذلك الدورات التدريبية واستضافة اكبر عدد ممكن من المسؤولين العمانيين والاجانب للحديث في مختلف القضايا. أو من خلال توفير كل ما يمكنه من خدمات ورعاية للصحفيين والاعلاميين في اطار امكانياته وبرامجه.

وإلى جانب المؤتمرات الصحفية، سواء لمتابعة انتخابات مجلس الشورى أو لالقاء الضوء على جوانب أو قضايا تنموية فإنه تم تنظيم العديد من الجلسات الحوارية والنقاشات المفتوحة والمحاضرات والفعاليات الثقافية الخاصة بمهرجان مسقط ٢٠٠٤ بالاضافة إلى استضافة لقاءات مع صحفيين وشعراء وكتاب عرب واجانب كما يحتضن نادي الصحافة انشطة جمعية السينمائيين العمانيين، وجمعية الصحفيين والاعلاميين العمانيين وجمعية الكتاب والادباء العمانيين، والجمعيتين الاخيرتين قيد التأسيس، ومن ثم يجتذب النادي المزيد من الانشطة والمشاركين في فعالياته من الصحفيين والاعلاميين العمانيين وغيرهم.


التنمية الاقتصادية
أستثمار ثروات الوطن
للحاضر والمستقبل
المركزي العماني

في الثالث والعشرين من يوليو عام ١٩٧٠ لم تكن البداية سهلة، فالامكانيات لم تكن متوفرة أو متاحة، ولكن كانت هناك الارادة والعزم والتصميم على النجاح. كانت هناك الرؤية الواضحة والثقة العميقة في قدرات المواطن العماني.. نعم.. «كنا فقراء في كل شيء لكن كنا اقوياء في اصالتنا وعقيدتنا وفي عزمنا على النجاح رغم كل العراقيل والعقبات التي كانت تعترضنا».

وعبر التعاون والتعاضد والتماسك بين ابناء الوطن ومشاركتهم في جهود التنمية والبناء امكن عبور الفجوة، وقطع مئات السنين بين ما كان قائماً عام ١٩٧٠ وبين ما يعيشه الوطن والمواطن اليوم في كل المجالات وعلى كل شبر من هذه الارض الطيبة، «فالتقدم والازدهار في الأمم والشعوب لا يقاس بكثرة السنين والاعوام ولا بتحقق الغنى ووفرة المال وانما يقاس ذلك بالعزائم الوقادة المستنيرة والنوايا الصادقة المخلصة والثقة الراسخة التي يتحلى بها الفرد. ان التنمية الشاملة التي تعم مختلف ارجاء وطننا العزيز وتنتشر في جنباته ما هي الا نتاج تلك السواعد المخلصة البناءة التواقة إلى المجد بكل عزم وصدق وما هي الا نتيجة التخطيط الواثق السليم الذي تبنته الحكومة وسيرت له كل السبل».

وعلى امتداد السنوات الأربع والثلاثين الماضية، وعبر سلسلة من خطط التنمية الخمسية المتتالية التي بدأت عام ١٩٧٦ امكن ارساء قاعدة صلبة لاقتصاد وطني متطور قادر على النمو الذاتي، وبناء سرح دولة عصرية توفر لابنائها كل ما يمكنهم من تحقيق المزيد من التقدم والازدهار، ويعبر ذلك عن نفسه بوضوح من خلال حجم الناتج القومي الاجمالي ونصيب الفرد في الدخل القومي، ومعدلات النمو الاقتصادية ونسبة مساهمة القطاعات المختلفة في الناتج القومي فهذه وغيرها من المؤشرات الاقتصادية تعكس حجم ما تحقق لصالح هذا الجيل والأجيال القادمة حيث يتم استثمار ثروات الوطن لصالح الحاضر والمستقبل معاً وهو ما أكد عليه جلالة السلطان قابوس المعظم بقوله «إنه إذا كان الحاضر بفضل الله زاهراً مفعماً بالخير فإن من واجبنا الا ننسى أن المستقبل هو الذي ينبغي ان يكون مدار تفكيرنا وتخطيطنا».

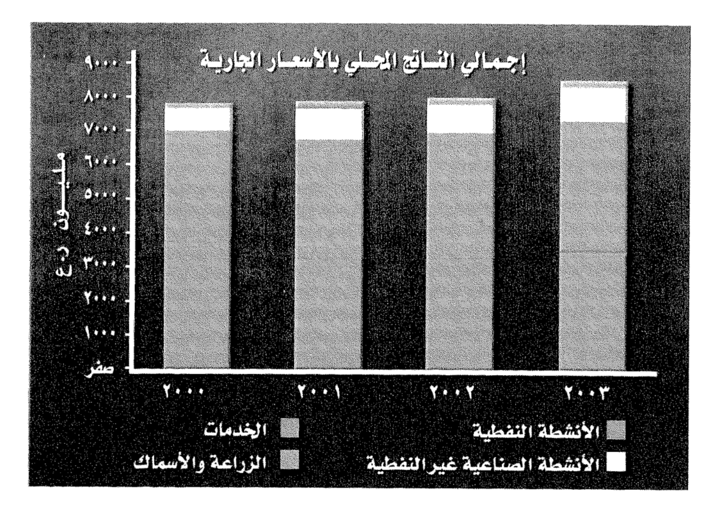
الرؤية المستقبلية للاقتصاد العماني حتى عام ٢٠٢٠

حقق الاقتصاد العماني على امتداد السنوات الماضية نقلة نوعية ضخمة توفر له القدرة على النمو الذاتي وتنويع مصادر الدخل القومي والاندماج في الاقتصاد العالمي والتفاعل الايجابي مع مختلف التطورات الاقليمية والدولية خاصة ما يتصل بتذبذب اسعار النفط في الأسواق العالمية والتغيرات في حجم الانتاج الوطني من النفط.

تبلورت الرؤية المستقبلية للاقتصاد العماني حتى عام ٢٠٢٠م مع نهاية المرحلة الأولى للتنمية الوطنية في عام ١٩٩٥م وبدأ تطبيقها عملياً مع خطة التنمية الخمسية الخامسة (١٩٩٦/ ٢٠٠٠) ويتواصل تطبيقها من خلال خطة التنمية الخمسية السادسة (٢٠٠١/ ٢٠٠٥).

(صفحة ١٢٦، ١٢٧ مبنى البنك المركزي العماني.

تسعى الرؤية المستقبلية إلى توفير اطار كلي مستقر للاقتصاد العماني يتم من



خلاله زيادة نسبة مساهمة الغاز الطبيعي والحد من الاعتماد على النفط مع تنويع مصادر الدخل وتنمية قطاع خاص كفء وفعال وتنشيط سياسات التخصيص وتحقيق تنمية متطورة للموارد البشرية والعمل على جذب مزيد من الاستثمارات. ويترافق مع ذلك العمل على الوفاء قدر الامكان بمتطلبات العولمة والاندماج في الاقتصاد العالمي خاصة بعد الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية.

خطة التنمية الخمسية السادسة (٢٠٠١/٢٠٠٥)

من خلال خمس خطط خمسية متتابعة ومتكاملة من عام ١٩٧٦ حتى عام ٢٠٠٠، وعبر تخطيط مدروس وجهود متواصلة تم انفاق ٤٣,٣ مليار ريال عماني (أي ما يتجاوز ١١٢,٥ مليار دولار) من أجل تشييد بنية اساسية للاقتصاد العماني ووضعه على طريق النمو الذاتي كاقتصاد متطور على صعيد الانتاج والخدمات.

وتأتي خطة التنمية الخمسية السادسة (٢٠٠١/٢٠٠٥) لتواصل السير من أجل ترسيخ تحولات الاقتصاد العماني والعمل في اطار الرؤية المستقبلية للاقتصاد العماني حتى عام ٢٠٢٠م بشكل منهجي. وتهدف خطة التنمية الخمسية السادسة إلى ضمان استقرار متوسط الدخل الفردي الحقيقي عند مستواه الحالي، وذلك بتحقيق معدل نمو سنوي لا يقل عن ٣٪ في الناتج المحلي الإجمالي، وتوفير مائة ألف فرصة عمل خلال سنوات الخطة، وتنشيط سياسة التخصيص وهو ما يتم عمليا عبر برامج محددة قطاعيا وزمنياً مع تنفيذ عدد من المشروعات الضخمة الإنتاجية

والخدمية بمساهمة كبيرة من جانب القطاع الخاص العماني والاجنبي.

تصل اعتمادات البرنامج الانمائي للخطة الخمسية السادسة ١٢٨٥ مليون ريال عماني، وذلك بزيادة مقدارها ٢٢٤ مليون ريال عماني عن الاعتمادات الفعلية للخطة الخمسية الخامسة (١٩٩٦ - ٢٠٠٠) وتحرص السلطنة على تحقيق المزيد من الاندماج الاقتصادي على المستويين الخليجي والإقليمي والدولي حيث تدعم الاتحاد الجمركي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الذي بدأ تنفيذه في أول يناير عام ٢٠٠٣، وكذلك تنفيذ متطلبات منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، والانضمام كذلك إلى منظمة التجارة العالمية. وبينما حقق الاقتصاد العماني اداء جيداً في عام ٢٠٠٣ حيث حقق الناتج المحلي الاجمالي - بالاسعار الجارية - نسبة نمو بلغت ٢,٦٪ فإن ذلك يتجاوز ضعف معدل النمو في عام ٢٠٠٢ الذي بلغ ٢,٩٪ وهو ما يعني السير نحو تنفيذ أهداف الخطة الخمسية السادسة. وتجدر الإشارة إلى إنه خلال السنوات الثلاث الأولى من الخطة بلغت جملة الاضافات عليها ٦٨١,٨٧ مليون ريالا عمانيا وتركزت هذه الاضافات في قطاعات الطرق والصحة والمياه والاسكان وذلك بتوجيهات من جلالة السلطان المعظم.

الموازنة العامة للدولة لعام ٢٠٠٤:

كما هي العادة سنوياً بدأ تطبيق الموازنة العامة للدولة لعام ٢٠٠٤ مع أول أيام العام. ويبلغ اجمالي الانفاق العام بالموازنة ٣٤٢٥ مليون ريالاً عمانياً بزيادة قدرها ١٤,٢٪ عن العام الماضي ٢٠٠٣، أما الايرادات الحكومية المقدرة فإنها تصل إلى ٢٩٢٥ مليون ريالا عمانيا بزيادة قدرها ١٢,٥٪ عن العام الماضي. وتعكس الزيادة في حجم الانفاق والايرادات في موازنة هذا العام النشاط المتزايد للاقتصاد العماني. ويزيد من أهمية ودلالة ذلك أنها تترافق مع الانخفاض النسبي في حجم الانتاج النفطي وبالتالي صافي ايراداته المقدرة في الموازنة والتي بلغت ١٦٥٤ مليون ريالا عمانيا وإلى جانب أنها تقل عن الايرادات النفطية في موازنة عام ٢٠٠٣ فإن الإيرادات النفطية تساهم هذا العام بنسبة ٥٦,٥٪ من اجمالي الايرادات المتوقعة وكانت هذه النسبة ٧١٪ العام الماضي، وقد تم تقدير الايرادات النفطية على أساس ٢١ دولار لبرميل النفط وهو ما يتجاوز السعر المفترض في تقديرات الخطة الخمسية الحالية وهو ١٨ دولار للبرميل. وبالنسبة للعائدات الاخرى فإنه إلى جانب فائض مبيعات المكثفات النفطية المقدرة بـ ١٦٠ مليون ريال وايرادات الغاز المسال والمكثفات النفطية المقدرة بـ ٢٥٥ مليون ريالا عمانياً، فإن ايرادات الغاز الطبيعي المتوقعة تصل إلى ٩٥ مليون ريالاً عمانياً بزيادة ١١,٨٪ عما كانت عليه في العام الماضي أما بالنسبة لعائدات القطاعات غير النفطية فإنها تبلغ ٧٦١ مليون ريالاً عمانياً بزيادة ١٢,١٪ عما كانت عليه في العام الماضي وهو ما يعني زيادة مساهمة القطاعات غير النفطية في ايرادات الموازنة العامة للدولة. لتصل إلى ٤٣٪ وهو ما يعني نجاح سياسة تنويع مصادر الدخل والحد من الاعتماد على النفط وهو هدف أساسي للسياسات الاقتصادية.

جدير بالذكر ان معدل الإنتاج اليومي للنفط انخفض من ٩٠٩ آلاف برميل من

النفط يومياً حسب تقديرات الخطة الخمسية إلى نحو ٧١٠ آلاف برميل يومياً أي بنسبة انخفاض تبلغ ٢٢٪ وذلك نتيجة انخفاض إنتاج شركة تنمية نفط عمان بنحو ١٩٩ ألف برميل من النفط يومياً أي بنسبة ٢٤٪ عما كان مخططاً. غير ان ارتفاع اسعار النفط في الاسواق العالمية يغطي في الواقع انخفاض حجم الانتاج وهو ما حدث بالفعل في عام ٢٠٠٣م.

وفي حين يغطي الإنفاق العام النمو المتوقع في خدمات التعليم والصحة والكهرباء والمياه والضمان الاجتماعي وتنمية الموارد البشرية وغيرها من الخدمات الأساسية وكذلك المصروفات التشغيلية للوزارات والوحدات الحكومية، فإن الزيادة في المصروفات الاستثمارية وفي مساهمات ودعم القطاع الخاص فإنها تغطي الاستثمارات المخطط لها وحجم النمو في هذه القطاعات كذلك.

وبالنسبة لحجم العجز في الموازنة العامة للدولة والذي يقدر بنحو خمسمائة مليون ريال عماني فإنه سيتم تمويله من صندوق الاحتياطي العام للدولة بمقدار ٢٦٠ مليون ريال عماني، ومن خلال اصدار سندات للتنمية الحكومية والقروض بمقدار ٢٤٠ مليون ريال عماني، غير ان ارتفاع اسعار النفط في الأسواق العالمية يمكن ان يغطي حجم العجز أو معظمه وفقاً لما سيكون عليه متوسط اسعار النفط خلال عام ٢٠٠٤م.

مزيد من الاندماج في الاقتصاد العالمي:

الاقتصاد العماني يقوم على أسس الاقتصاد الحر، ولانه اقتصاد نشط يمتلك القدرة على النمو الذاتي فإنه يسعى إلى التفاعل مع مختلف التطورات الاقليمية والدولية للاستفادة من ايجابياتها والحد قدر الامكان من انعكاساتها السلبية. وفي هذا الإطار انضمت السلطنة إلى منظمة التجارة العالمية وتسعى بصورة جادة إلى استيعاب التحديات التي تفرضها العولمة والتعامل معها وذلك من خلال زيادة كفاءة الأداء الاقتصادي، وزيادة القدرة التنافسية للمنتجات العمانية وتطبيق مواصفات قياسية عمانية للجودة يجري العمل للالتزام بها وتوسيع شبكة العلاقات الاقتصادية مع الدول الأخرى واعطاء دفعة لبرامج الخصخصة لتنشيط دور القطاع الخاص ليقوم بالدور المأمول له في الاقتصاد الوطني. وقد أكد جلالة السلطان قابوس المعظم على ذلك بقوله منذ وقت مبكر انه «على المجتمع العماني - حكومة ومواطنين - ادراك مدى ضرورة الاستعداد لمجابهة تحديات العولمة وذلك من خلال تطوير القدرات الوطنية وتأسيس الاقتصاد على أسس راسخة من التنافسية والانتاجية العلمية ومن خلال الارتقاء بالأجهزة والمؤسسات والاهتمام بالعلم والتقنية والبحث والتطوير وتوفير المناخ الذي يكفل للقطاع الخاص النماء المطرد والمشاركة الواسعة في صياغة خطط التنمية والسياسات الاقتصادية ويكسبه القدرة على ممارسة النشاط الاقتصادي بكفاءة ومرونة ويسر». وبالفعل تم السير خطوات عديدة وملموسة في هذا المجال، ليس فقط على الصعيد المحلي، ولكن ايضاً على الاصعدة الخليجية والاقليمية والدولية.

خطوات متتابعة وفعالة في مجال التخصيص:

اضطلعت حكومة حضرة صاحب الجلالة بدور واسع النطاق في عمليات التنمية وتشييد البنية الأساسية على امتداد الوطن خلال المرحلة الأولى للتنمية الوطنية (١٩٧٠ - ١٩٩٥) حيث كان ذلك ضرورياً للانتقال بالاقتصاد الوطني إلى مرحلة القدرة على التطور والنمو الذاتي كإقتصاد حديث. وبدخول المرحلة الثانية للتنمية الوطنية (١٩٩٦ - ٢٠٢٠) وتطبيق الرؤية المستقبلية للاقتصاد العماني حتى عام ٢٠٢٠ دخل القطاع الخاص العماني مرحلة المشاركة الاوسع والاسهام بدور متزايد في جهود التنمية الوطنية وتنفيذ البرامج الاستثمارية لخطة التنمية حيث ازدادت مشاركته في هذا المجال من ٣٧,٧٪ في خطة التنمية الخمسية الخامسة (١٩٩٦ - ٢٠٠٠) لتصل إلى ٥٣,٩٪ من جملة استثمارات الخطة الخمسية السادسة التي يشكل هذا العام عامها الرابع.

وفي حين يترأس معالي أحمد بن عبدالنبي مكي وزير الاقتصاد الوطني نائب رئيس مجلس الشؤون المالية وموارد الطاقة اللجنة الوزارية للتخصيص التي شكلت في عام ١٩٩٦ والتي تحدد السياسة العامة للتخصيص، فإنه تم تخصيص عام ١٩٩٨ كعام وطني للقطاع الخاص وذلك بتوجيه من جلالة السلطان المعظم لتشجيع القطاع الخاص للقيام بدوره وارتياد مختلف مجالات الاستثمار بما فيها القطاعات التي كانت مقصورة من قبل على الحكومة كالتعليم العالي والكهرباء وإدارة المطارات وغيرها.

وإلى جانب تطوير مناخ الاستثمار في السلطنة وتوفير العديد من التسهيلات للمستثمرين من داخل وخارج السلطنة قامت حكومة حضرة صاحب الجلالة ببيع نصيب الحكومة في عدد من المشروعات، كما اتبعت صيغاً غير تقليدية لدفع عمليات التخصيص وذلك بادخال القطاع الخاص إلى مجالات انتاج وتوزيع الكهرباء (مشروعات كهرباء منح وبركاء والكامل والوافي وصلالة) وتخصيص إدارة مطاري السيب الدولي وصلالة، وكذلك مجالات الصرف الصحي، والموانىء والاتصالات، والصناعة والتعليم العالي وهو ما سمح باقامة العديد من المشروعات الضخمة بتمويل من القطاع الخاص سواء بشكل كامل أو بمشاركة من جانب الحكومة وهو ما يعبر عن ثقة واسعة النطاق في الاقتصاد العماني سواء من جانب المستثمرين أو من جانب هيئات ومؤسسات التمويل الدولية والاقليمية.

جدير بالذكر ان الحكومة اعطت اهتماماً كبيراً ومتواصلاً بتشجيع المبادرة الفردية والمشروعات الصغيرة بما في ذلك مشروعات التشغيل الذاتي من خلال برنامج سند وصندوق تنمية مشروعات الشباب وتنفيذ توصيات ندوة تشغيل القوى العاملة الوطنية الثانية التي عقدت في المخيم السلطاني في سيح اليحمدي بولاية ابراء في فبراير ٢٠٠٣ خلال الجولة السنوية لجلالة السلطان المعظم وهو ما يعطي دفعة كبيرة للشباب لانشاء مشروعاتهم الصغيرة برعاية برنامج سند. وقد اشاد جلالة السلطان المعظم «بمساهمة القطاع الخاص في برامج التعليم والتدريب وصقل المهارات واعداد الكوادر العمانية المؤهلة». وقد اصدر معالي رئيس مجلس إدارة برنامج سند قراراً باعادة تشكيل اللجنة التنفيذية لبرنامج سند برئاسة

معالي وزير القوى العاملة، واصدر معاليه قراراً آخر باعادة تشكيل لجنة سند بكل ولاية من ولايات السلطنة برئاسة سعادة الوالي وهو ما تم بالفعل في منتصف هذا العام ٢٠٠٤م.

التعداد العام والتخطيط للمستقبل :

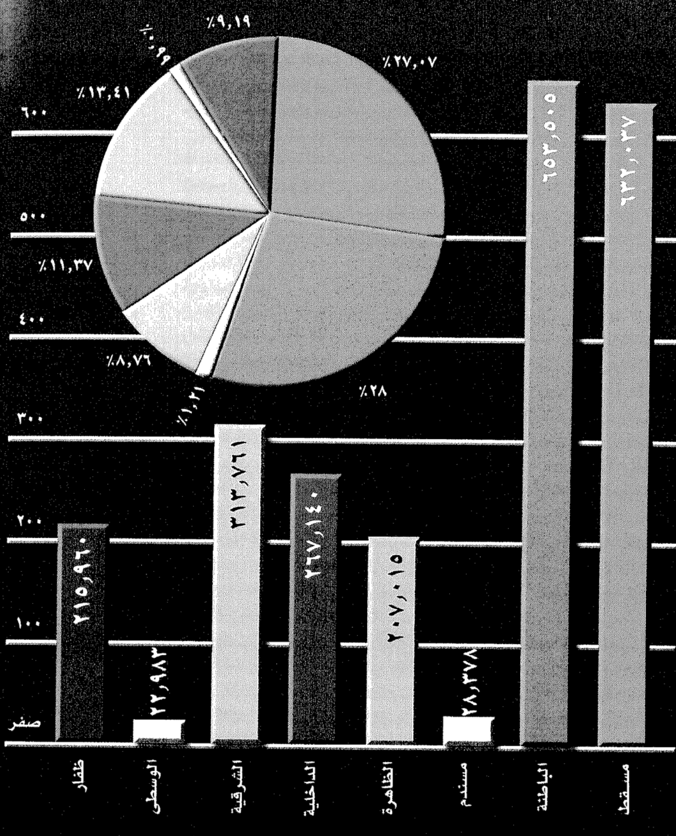
يشكل التخطيط العلمي والدراسة الموضوعية للمشروعات والبرامج والأولويات سمة مميزة لجهود التنمية الوطنية منذ انطلاق مسيرة النهضة المباركة، وحرصاً على استمرار ذلك تعمل حكومة حضرة صاحب الجلالة على توفير قاعدة بيانات حديثة ومتطورة سواء على المستوى القطاعي أو على المستوى الوطني العام.

وبينما شكل التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت الذي أجري عام ١٩٩٣ قاعدة أساسية لخطة التنمية الخمسية الخامسة (١٩٩٦ - ٢٠٠٠) وخطة التنمية الخمسية السادسة (٢٠٠١ - ٢٠٠٥) إلى جانب العديد من البحوث والمسوحات الميدانية من ابرزها مشروع مسح نفقات ودخل الأسرة الذي استمر من مايو ١٩٩٩ حتى عام ٢٠٠٢م، اصدر جلالة السلطان المعظم المرسوم السلطاني رقم ٢٠٠١/٨٧ في ٢٠٠١/٧/٢٢ باجراء التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت في ديسمبر ٢٠٠٣.

تشكلت لجنة وطنية عليا للتعداد برئاسة صاحب السمو السيد وزير التراث والثقافة كما تشكلت العديد من اللجان العاملة الأخرى واتخذت وزارة الاقتصاد الوطني كافة الاستعدادت لاجراء التعداد الشامل للسكان والمساكن والمنشآت بالتعاون مع الجهات المعنية الأخرى وعلى نحو ضمن انجاح عمليات التعداد في كل مراحلها عملياً وفنياً وإعلامياً حيث تم استخدام الأسلوب الإلكتروني في عد السكان والمساكن والمنشآت في محافظة مسقط وذلك للمرة الأولى على المستوى الدولي في هذا المجال، وقد شارك في عمليات التعداد ٣٨٤٩ عاداً على مستوى السلطنة استخدم ١٠٠٠ شخص منهم الأجهزة الحديثة. ونظراً لأهمية التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت في عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية فقد أكد جلالة السلطان المعظم في افتتاح الفترة الثالثة لمجلس عمان على «أهمية نتائج هذا التعداد بما يخدم الخطط التنموية المستقبلية للبلاد لندعو الجميع إلى التعاون التام مع القائمين عليه من خلال اعطاء المعلومات الدقيقة وتسهيل كل ما من شأنه انجاح الأهداف المرجوة من ذلك».

استمرت مرحلة العد الفعلي للسكان والمساكن من ٨ إلى ١٨ ديسمبر ٢٠٠٣ حيث كانت ليلة الاسناد هي ٧-٨ ديسمبر. واعلنت النتائج للتعداد العام في ٢٠٠٣/١٢/٣١ وقد بلغ عدد سكان السلطنة ٢,٣٤٠,٨٥١ نسمة منهم ١,٧٨١,٥٥٨ عمانياً و٥٥٩,٢٥٧ وافداً، كما بلغ عدد المساكن ٤٣٠,٩٩٦ مسكن وبلغ عدد الاسر ٣٤٣,٣٧٧ أسرة. ومن ثم زاد عدد السكان العمانيين بمقدار ٢٩٨,٣٣٢ نسمة عما كان عليه العدد في تعداد ١٩٩٣، كما انخفضت نسبة الوافدين إلى عدد السكان من ٢٦٪ عام ١٩٩٣ إلى ٢٣,٩٪ في تعداد عام ٢٠٠٣. كما ان نسبة الزيادة السنوية في عدد السكان تصل إلى نحو ٢٪ سنويا وسيتم وضع كل هذه

توزيع السكان حسب المحافظة / المنطقة
(العددي والنسبي) ٢٠٠٣م



جملة سكان السلطنة طبقاً لتعداد ٢٠٠٣م = ٢,٣٤٠,٨٥١ نسمة

المعطيات وغيرها من نتائج التعداد عند وضع برامج التنمية وخططها القادمة.

القطاع المصرفي:

يتكون القطاع المصرفي العماني من البنك المركزي العماني ومجموعة البنوك التجارية والمتخصصة العاملة في السلطنة. ويقوم هذا القطاع بدور حيوي في الحفاظ على التوازن المالي والاستقرار الاقتصادي وتعزيز الثقة والشفافية في العمليات المصرفية على كافة المستويات في الاقتصاد العماني.

يتميز القطاع المصرفي العماني بالاستقرار والكفاءة العالية والقدرة على الاستجابة للمتغيرات التي تفرضها مختلف التطورات الاقليمية والدولية بما في ذلك العولمة والتوجه المتزايد نحو تحرير الخدمات المالية في اطار منظمة التجارة العالمية.

البنك المركزي العماني :

انشئ البنك المركزي العماني في الأول من ديسمبر ١٩٧٤ وله فرعان أحدهما في صلالة والآخر في صحار، وقد بدأ البنك في ممارسة صلاحياته في أول ابريل ١٩٧٥ برأسمال مليون ريال عماني ثم ازداد تدريجياً ليصل إلى ٣٠٠ مليون ريال عماني اعتباراً من ابريل ٢٠٠٢ وهو ما يعزز قدرة البنك على القيام بدوره وقد بلغ اجمالي قيمة اصوله (موجوداته) خصومه (مطلوباته) ١٤٨٦,٥ مليون ريالاً عمانياً (نحو ٣٨٦٦,١ مليون دولار أمريكي) في نهاية عام ٢٠٠٣م.

يسعى البنك المركزي العماني من خلال دوره الرقابي والتوجيهي إلى تفعيل دور القطاع المصرفي وتوسيعه للمساعدة في تحقيق التنمية المستدامة وذلك من خلال سياسات نقدية تهدف إلى ضمان استقرار الاسعار والحفاظ على قيمة العملة الوطنية (الريال العماني) وتوفير التمويل اللازم لدعم النشاط الإنتاجي والاستثماري لمختلف الوحدات الاقتصادية.

وفي هذا الاطار تم تشجيع الاندماج بين البنوك الوطنية لتكون أكثر قدرة وكفاءة، كما تم الزام البنوك التجارية برفع الحد الادنى لرأس المال إلى عشرين مليون ريال عماني للبنك المحلي و٥ ملايين ريال عماني للبنك الاجنبي، وتحقيق درجة عالية للملاءة المالية حيث بلغ الحد الأدنى لنسبة كفاية رأس المال ١٢٪ وهو ما يزيد كثيراً على النسبة التي حددتها لجنة بازل التابعة لبنك التسويات الدولية وهي ٨٪ فقط.

وبينما يمارس البنك المركزي العماني دوره الحيوي وفق افضل النظم والممارسات العملية ضماناً لسلامة وكفاءة النظام المالي، وتشجيع البنوك على دعم نظم إدارة المخاطر وتعزيز الشفافية، فإن نظام تأمين الودائع المصرفية الذي يأخذ به البنك المركزي العماني ويسهم في تمويله يحقق أعلى درجات الأمان والطمأنينة لاموال المودعين من ناحية ويوفر القدرة على مواجهة أية تطورات طارئة من ناحية ثانية. كما يمتلك البنك المركزي نظاماً للانذار المبكر يمكنه من التنبؤ بالازمات المالية المحتملة أيا كان سببها والعمل بالتالي على تجنبها.

جدير بالذكر ان البنك المركزي العماني ترك تحديد اسعار الفائدة على الودائع والقروض لقوى السوق منذ نحو عشر سنوات، ثم حدد سقفاً لسعر الفائدة على

القروض الشخصية هبط إلى ١٠٪ سنوياً اعتبارا من يناير ٢٠٠٤م. وبينما تم السماح بانشاء مؤسسات تابعة مملوكة بالكامل للأجانب في السلطنة، ورفع نسبة المساهمة الاجنبية في البنوك المرخصة العاملة في السلطنة إلى ٧٠٪، فإنه تم اتخاذ عدة اجراءات بالتعاون مع البنوك العاملة في السلطنة لمكافحة غسيل الأموال في اطار قانون مكافحة غسيل الأموال الذي تم اصداره.

بلغ عدد البنوك التجارية العاملة في السلطنة ١٤ بنكاً في نهاية عام ٢٠٠٣م منها ٥ بنوك وطنية و٩ فروع لبنوك اجنبية تمارس انشطتها من خلال ٣٢٧ فرعاً منتشرة في مختلف مناطق السلطنة، بالاضافة إلى ٣ بنوك متخصصة تعمل من خلال ٢٦ فرعاً على امتداد السلطنة.

التعمين في القطاع المصرفي :

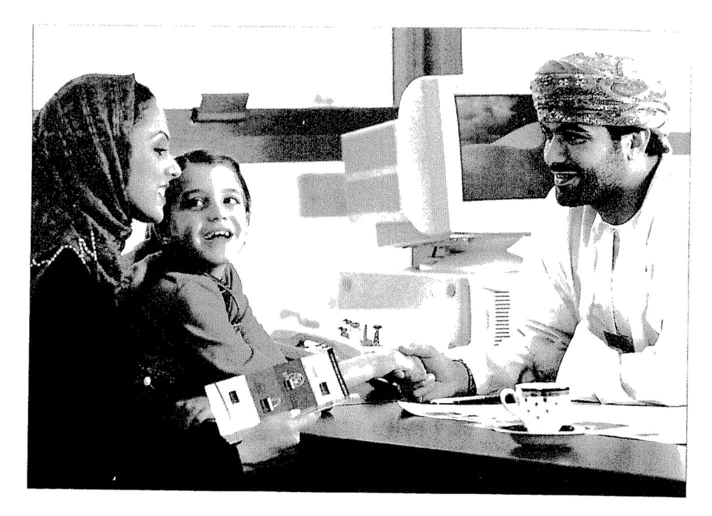
يعتبر التعمين في قطاع البنوك نموذجاً للقطاعات الأخرى حيث يتسم بكفاءة عالية. فقد بلغت نسبة التعمين في البنك المركزي العماني ٨٩,٩٪ وفي جميع البنوك التجارية والمتخصصة ٩١,٧٪ في نهاية عام ٢٠٠٣. وبينما بلغت نسبة التعمين ٨٤,٧٪ في وظائف الإدارة العليا والمتوسطة، و٩٩,٥٪ بالنسبة للوظائف الكتابية، فإنها بلغت ١٠٠٪ بالنسبة للوظائف غير الكتابية. اما شركات الصرافة فقد بلغت نسبة التعمين فيها ٥٠,٤ ووصلت النسبة إلى ٥٩,٩٪ في شركات التمويل المرخصة من قبل البنك المركزي العماني في نهاية ديسمبر ٢٠٠٣م.

عمليات البنوك التجارية :

حقق القطاع المصرفي في نهاية عام ٢٠٠٣م معدلات نمو جيدة، فقد زاد اجمالي قيمة موجودات/مطلوبات البنوك التجارية العاملة في السلطنة بنسبة ٣,٥٪ ليصل إلى ٤٥١٦,٩ مليون ريالاً عمانياً مقارنة مع ٤٣٦٢,٧ مليون ريالاً عمانياً في نهاية عام ٢٠٠٢. كما زاد اجمالي الائتمان المصرفي الذي يشمل مختلف القروض والتسهيلات المقدمة من البنوك التجارية ليصل إلى ٣٣٠٩,٧ مليون ريالاً عمانياً مقابل ٣٢٧٠,٣ مليون ريالاً في عام ٢٠٠٢ وقد اتجه ما نسبته ٦٢,٧٪ من هذه القروض لتمويل عمليات انتاجية لتعزيز سياسة التنويع الاقتصادي، في حين بلغت نسبة القروض الشخصية ٣٧,٣٪ من اجمالي قيمة القروض الممنوحة في عام ٢٠٠٣م.

وفي جانب الخصوم بلغ اجمالي الودائع لدى البنوك التجارية العاملة في السلطنة ٢٨٥٣,٦ مليون ريالاً عمانياً في نهاية عام ٢٠٠٣م مقابل ٢٧٧٧,٢ مليون ريالاً عمانياً في نهاية ٢٠٠٢ أي بنسبة زيادة ٢,٨٪ شكلت ودائع القطاع الخاص ما نسبته ٨٣,٧٪ منها.

جدير بالذكر انه تم الترخيص لعشرة بنوك تجارية (٥ بنوك وطنية و٥ فروع لبنوك اجنبية) لممارسة أعمال بنوك الاستثمار، كما توجد ٥٧ شركة صرافة منها ١٢ شركة تقوم بالتعامل مع المعادن النفيسة واصدار الحوالات المالية إلى جانب بيع وشراء العملات الاجنبية الذي تقوم به كل تلك الشركات التي تصل فروعها إلى ٦٤ فرعاً في مختلف انحاء السلطنة.



خدمات مصرفية متكاملة يقدمها القطاع المصرفي في السلطنة من خلال البنوك المتخصصة.

البنوك المتخصصة :

انشأت حكومة حضرة صاحب الجلالة بنوكاً متخصصة لدعم جهود التنمية الوطنية في مجالات ذات أهمية اقتصادية واجتماعية كالاسكان والصناعة والزراعة والثروة السمكية وذلك في السنوات الأولى لمسيرة النهضة، ومع تحقيق تطور اقتصادي ملموس في مختلف المجالات تم اعادة النظر في عمل واداء هذه البنوك ودورها ليتواكب مع المرحلة التي يمر بها المجتمع العماني وما يتطلبه من تعاون عميق بين الحكومة والقطاع الخاص في تنفيذ خطط التنمية وبرامجها. وقد اسفر ذلك عن دمج البنوك المتخصصة الحكومية ليصبح عددها بنكين فقط بالاضافة إلى بنك متخصص آخر انشأه القطاع الخاص وبالتالي أصبح هناك ٣ بنوك متخصصة تعمل من خلال ٢٦ فرعاً وهذه البنوك هي:

بنك الاسكان العماني

يقدم بنك الاسكان العماني منذ انشائه في عام ١٩٧٧ قروضاً اسكانية للمواطنين للاسهام في تمويل شراء أو تشييد مسكن أو إدخال تعديلات عليه. وبينما تم زيادة رأسمال البنك إلى ٣٠ مليون ريال عماني لدعم وتوسيع نطاق عملياته لخدمة المواطنين، فإن البنك يمكنه الحصول على قروض للاستجابة لاكبر عدد ممكن من طلبات المواطنين. وفي اطار مسايرة التطورات في القطاع المصرفي وزيادة كفاءة استخدام الموارد تم تحديث لائحة القروض من خلال اعداد لائحتين منفصلتين.

احدهما خاصة بالقروض المدعومة والأخرى بالقروض غير المدعومة وهو ما اسهم في توسيع نطاق عمليات البنك الذي يقدم قروضه مقابل رسوم محددة ومخفضة كرسوم خدمات على القروض وذلك بتوجيهات من جلالة السلطان المعظم لتخفيف الاعباء عن المواطنين.

بلغت القيمة الاجمالية للقروض التي قدمها بنك الاسكان العماني (١٧١,٣) مليون ريالاً عمانياً كما بلغت قيمة اصول - موجودات - البنك ١٧٣,٥ مليون ريالاً عمانياً وذلك حتى نهاية عام ٢٠٠٣ وقد مثلت القروض الممنوحة لمحدودي الدخل النسبة الأكبر من القروض تنفيذاً لسياسة حكومة جلالة السلطان المعظم.

بنك التنمية العماني :

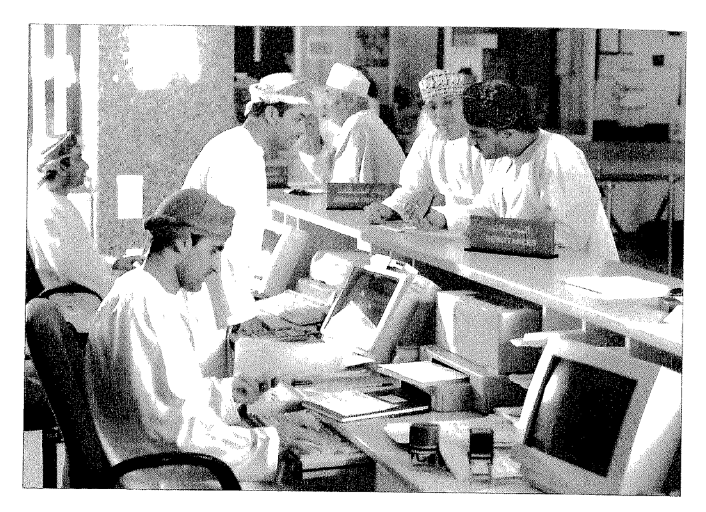
انشئ بنك التنمية العماني في ابريل ١٩٩٧ كشركة مساهمة عمانية عامة وذلك بدمج بنك تنمية عمان (الذي انشئ في عام ١٩٧٩) وبنك عمان للزراعة والاسماك (الذي انشئ في عام ١٩٨١) ويمثل البنك تطوراً نوعياً هاماً في السياسة الاقراضية ودعم المشروعات الصغيرة إذ يمارس بنك التنمية العماني دوره على أسس اقتصادية مع الحفاظ على البعد الاجتماعي من خلال دعم المشروعات الصغيرة بتكلفة محدودة لمساعدة اصحابها. أما المشروعات التي تزيد قروضها على ٢٥٠ ألف ريال عماني فإنه يتم تمويلها من وزارة التجارة والصناعة أو من المؤسسات المالية الأخرى. ويتراوح سعر الفائدة على قروض البنك من ٢٪ إلى ٦٪ سنوياً.

ودعماً لأنشطة بنك التنمية العماني وتعزيزاً لدوره فقد تم اعفائه من جميع الضرائب. كما تقوم الحكومة بدعم سعر الفائدة على القروض الميسرة حيث يقوم البنك بتمويل مشروعات القطاع الخاص في مجالات الصناعة والزراعة والثروة السمكية والحيوانية والسياحة والمهن الحرة والورش، كما يقدم البنك قروضاً متوسطة وطويلة الأجل للمساهمة في تمويل تلك المشروعات إلى جانب توفير المساعدة الفنية والخدمات الاستشارية للشركات العمانية. وتجدر الإشارة إلى ان بنك التنمية العماني يقوم بعمليات وكالة ضمان ائتمان الصادرات وتوزيع المبالغ من صندوق البحوث السمكية.

في نهاية عام ٢٠٠٣ بلغ اجمالي قيمة القروض التي قدمها البنك ٤٢,١ مليون ريالاً عمانياً، وبلغ اجمالي قيمة اصوله - موجوداته - ٦٠,١ مليون ريالاً عمانياً وبلغ رأسمال البنك المدفوع ٢٠ مليون ريال عماني.

بنك التضامن للاسكان :

بنك التضامن للاسكان انشئ في عام ١٩٩٧ كأول بنك عماني متخصص تابع للقطاع الخاص إذ يعمل في مجال تقديم القروض الاسكانية للمواطنين على أسس اقتصادية، ويعكس انشاء هذا البنك واتساع انشطته تضافر الجهود بين الحكومة والقطاع الخاص في مختلف المجالات من ناحية وحيوية الاقتصاد العماني وقدرته على استيعاب المزيد من انشطة القطاع الخاص من ناحية ثانية. وبلغ رأسمال البنك ٢١ مليون ريال عماني في نهاية عام ٢٠٠٢ ومنح البنك قروضاً اجمالية بلغت ٤٦



الكادر العماني في كل مواقع العمل ومنها القطاع المصرفي.

مليون ريال عماني حتى ذلك التاريخ.

سوق مسقط للأوراق المالية :

ادت الخطوات التي اتخذتها الحكومة في مجال تعزيز مناخ الاستثمار في السلطنة وزيادة التسهيلات الخاصة به، والفصل بين الجهة الرقابية والجهة التنفيذية في سوق مسقط للأوراق المالية وتطوير اداء السوق وتحقيق الشفافية في الأداء والالتزام بقواعد الافصاح وشروط الادراج، إلى زيادة وتعميق الثقة في أداء سوق مسقط للأوراق المالية وهو ما عبر عن نفسه بوضوح في ارتفاع المؤشر العام للسوق في عام ٢٠٠٣ بنسبة ٤٢٪ عما كان عليه في عام ٢٠٠٢ حيث سجل المؤشر العام للاسعار ٢٧٢,٦٧ نقطة في نهاية عام ٢٠٠٣ مقارنة مع ١٩١,٦٨ نقطة في نهاية عام ٢٠٠٢م.

من جانب آخر شهدت معدلات التداول زيادة بنسبة ١٥٦٪ في عام ٢٠٠٣ حيث سجلت ٥٩٢,٨ مليون ريالاً عمانياً مقارنة مع ٢٣١,٣ مليون ريالاً عمانياً خلال عام ٢٠٠٢م.

ومواكبة للنشاط الذي يشهده الاقتصاد العماني والتحسن في أداء الشركات المدرجة في سوق مسقط للأوراق المالية فقد كسر المؤشر العام للسوق يوم ٢٠٠٤/٤/١٣ حاجز الـ٣٠٠ نقطة ليسجل أفضل مستوياته منذ ٨ أغسطس ١٩٩٨م. وترافق مع ذلك طرح الاكتتاب في اسهم الحكومة في شركة المها للمنتجات النفطية،

وفي جامعة ظفار.

وفي اطار تطوير الأداء في سوق مسقط للأوراق المالية وتحقيق الانسجام مع ما هو معمول به في الأسواق المالية العربية والدولية فقد تم اعتباراً من أول يونيو ٢٠٠٤ اعتماد ١٠٠٠ نقطة كرقم أساسي للمؤشر العام للاسعار في سوق مسقط للأوراق المالية بدلاً من رقم ١٠٠ الذي كان معتمداً من قبل وهو ما يساعد في اظهار أية تغيرات في المؤشر ولو كانت محدودة. ومعروف ان المؤشر العام للاسعار في سوق مسقط يعتمد على اداء ٣٠ شركة مختارة تمثل ٨٠٪ من القيمة السوقية للشركات المدرجة بالسوق. وقد سجل المؤشر العام للاسعار في سوق مسقط للأوراق المالية ٣٢٨١,٠٩ نقطة يوم ٩ يونيو ٢٠٠٤ وخلال الربع الأول من هذا العام ٢٠٠٤ ارتفعت الارباح الصافية ل-٨٠ شركة مساهمة عامة من الشركات المدرجة في السوق إلى ٦٥,٣ مليون ريال عماني مقابل ٣٩,٩ مليون ريالاً عمانياً خلال نفس الفترة من العام ٢٠٠٣ ويصل عدد الشركات المدرجة في سوق مسقط للأوراق المالية إلى ١١١ شركة.

وبينما تم تدشين الشعار الجديد لسوق مسقط للأوراق المالية في الأول من يونيو ٢٠٠٤ وهو ما يترافق مع خطوات عديدة لتطوير الأداء في اطار خطة تستمر حتى عام ٢٠٠٦ فإنه تم تشغيل انظمة التداول والحماية من الكوارث، وسيتم استبدال التداول الالكتروني بنظام منظور يلبي احتياجات المستثمرين والوسطاء حيث سيتمكن المستثمر من التداول بواسطة الانترنت كما يسهل النظام الجديد امكانية الربط مع الأسواق المالية الاخرى الخليجية والعربية وغيرها. ومن المعروف انه تم ادخال نظام التسوية الالكترونية (بنك التسوية) وهو ما يحقق قفزة نوعية في أداء السوق خدمة للمستثمرين وللاقتصاد الوطني كذلك. ويمكن متابعة انشطة سوق مسقط للأوراق المالية من خلال شبكة الانترنت على عنوان:

www.cma.oman.com

جدير بالذكر ان الهيئة العامة لسوق المال تعمل في اطار اختصاصها بتنظيم وترخيص ومراقبة اصدار الأوراق المالية وتداولها والاشراف على سوق مسقط للأوراق المالية وعلى تعزيز ثقة المستثمرين وحمايتهم وتوفير الأمان لكافة الاطراف المتعاملة في سوق الأوراق المالية وتطوير البنية القانونية لسوق رأس المال. وتمارس الهيئة العامة لسوق المال ذلك من خلال دورها الرقابي إذ تحرص على متابعة الشركات المدرجة في سوق مسقط للأوراق المالية للتأكد من التزامها بالقوانين واللوائح وخاصة أحكام الأفصاح الدوري ومتابعة نتائج الشركات. وقد ادى ذلك إلى تعديل الهيكل التنظيمي لسوق المال لتسهيل ممارستها لمهامها التي تمتد كذلك إلى شركة مسقط للايداع وتسجيل الأوراق المالية.

وبينما تم تعديل بعض أحكام قانون سوق رأس المال ولائحته التنفيذية، واعتماد احكام وشروط وضوابط الادراج والترخيص وكذلك تعديل بعض أحكام قانون الشركات التجارية لاستيعاب مختلف التطورات الاقتصادية وتفعيل الأداء الاقتصادي، اعدت الهيئة العامة لسوق المال هذا العام خطة شاملة لتطوير قطاع سوق المال على مدى السنوات الخمس القادمة تتمشى مع متطلبات خطة التنمية الخمسية السادسة (٢٠٠١ - ٢٠٠٥) من جهة وتأخذ في الاعتبار التوصيات المقدمة

من بعض المؤسسات المالية العالمية بشأن قطاع سوق المال في السلطنة والأهداف المراد الوصول إليها في هذا المجال من ناحية ثانية، كما تقوم الهيئة العامة لسوق المال بالعمل على تدريب كوادرها داخلياً وخارجياً وتوعية المستثمرين وتنظيم اختصاصات الجمعيات العمومية لشركات المساهمة العامة ومتابعة أداء شركات الوساطة المالية لتحقيق أفضل أداء لها.

الثروة النفطية والغاز الطبيعي :

بالرغم من اعتماد سلطنة عمان على العائدات النفطية كمصدر أساسي للدخل القومي، إلا أنها تسجل نجاحاً متواصلاً في الحد التدريجي من نسبة مساهمة العائدات النفطية وهو ما ظهر بوضوح في موازنة هذا العام ٢٠٠٤ حيث بلغت الايرادات النفطية ١٦٥٤ مليون ريالاً عمانياً تساهم بنسبة ٥٦,٥٪ من إجمالي الايرادات المتوقعة في الموازنة مقارنة بنسبة ٧١٪ في موازنة العام الماضي ٢٠٠٣م. وكانت النسبة ٧٣,١٪ في موازنة عام ٢٠٠٢ وهو ما يشير إلى نجاح سياسة تنويع مصادر الدخل القومي وزيادة دور القطاعات غير النفطية في هذا المجال.

جدير بالذكر انه تم احتساب الايرادات النفطية على أساس سعر ٢١ دولاراً لبرميل النفط وهو ما يزيد ٣ دولارات عن متوسط السعر المفترض في الخطة الخمسية السادسة (٢٠٠١ - ٢٠٠٥). وإذا كانت الايرادات الفعلية للنفط خلال الفترة من يناير حتى نوفمبر ٢٠٠٣ قد بلغت ٢١١١,٩ مليون ريالاً عمانياً، فإنه من المتوقع ان ترتفع العائدات الفعلية لهذا العام عن ذلك إذا استمرت اسعار النفط على معدلاتها التي تتجاوز متوسط الاسعار في عام ٢٠٠٣ والتي بلغت ٢٧,٨٤ دولار للبرميل.

قطاع النفط :

بدأت السلطنة في تصدير النفط في عام ١٩٦٧ وقد ارتفع متوسط الانتاج اليومي ليصل إلى ٩٥٦ ألف برميل يومياً في عام ٢٠٠١ ثم انخفض إلى ٩٠٩ ألف برميل يوميا عام ٢٠٠٢. وبسبب انخفاض انتاج بعض الآبار بلغ متوسط الإنتاج اليومي نحو ٨١٩,٢ ألف برميل في العام الماضي ٢٠٠٣ منها ٦٢,٢ ألف برميل يومياً مكثفات نفطية. وبلغ حجم الصادرات ٧٦٣ ألف برميل يومياً من النفط تستورد الصين واليابان وتايلاند وكوريا الجنوبية نحو ٨٤٪ منها.

وبينما سجل احتياطي السلطنة من النفط الخام والمكثفات النفطية نحو ٥٥٧٢ مليون برميل تمتلك شركة تنمية نفط عمان ٩٣٪ منه، تبذل الحكومة والشركات النفطية العاملة في السلطنة جهودها لزيادة انتاج السلطنة من النفط.

وفي هذا الإطار تم التوقيع على اتفاقيتي امتياز في عام ٢٠٠٣ الأولى مع شركة انكانا الكندية للمشاركة بالانتاج وتغطي الاتفاقية منطقتي الامتياز رقم (٣) ورقم (٤)، والاتفاقية الثانية مع شركة سبكتروم البريطانية للقيام بمسوحات زلزالية ومغناطيسية في المنطقة البحرية العميقة الممتدة من شمال رأس الحد إلى صلالة. كما شملت عمليات الاستكشاف خلال العام الماضي انشطة ١٢ شركة نفطية تعمل في

١٩ منطقة امتياز. وقد اسفرت تلك العمليات عن نتائج إيجابية حيث اضافت شركة تنمية نفط عمان ١٢٢ مليون برميل من النفط الخام والمكثفات النفطية إلى احتياطي السلطنة منها ٣٥,٨ مليون برميل من النفط الخام والباقي مكثفات نفطية. وفي حين اسفرت عمليات شركة اوكسيدنتال عمان عن نجاح بئر واحدة، تقوم شركة نوفس عمان بتقييم البئر التي حفرتها في المياه الاقليمية المحاذية لمحافظة مسندم، كما يتم تقييم الجدوى الاقتصادية لبئر الغاز الذي اسفرت عنه عمليات شركة انداركو عمان. ومعروف ان شركة تنمية نفط عمان تنتج وحدها نحو ٩٣٪ من انتاج السلطنة من النفط.

جدير بالذكر انه تم تزويد مصفاة نفط عمان بنحو ٨٣,٧ ألف برميل من النفط يومياً خلال عام ٢٠٠٣، كما تم البدء في تنفيذ مشروع مصفاة صحار حيث تم وضع حجر الاساس لها في ١٠ ابريل ٢٠٠٤ وتتكلف نحو مليار دولار وستنتج ١١٦,٤ ألف برميل من النفط المكرر يومياً ويبدأ تشغيلها التجاري في الربع الثالث عام ٢٠٠٦، وقد تم البدء في انشاء خط انابيب للنفط من ميناء الفحل إلى مصفاة صحار لتزويدها باحتياجاتها من النفط الخام عند التشغيل وهو ما سيعزز إنتاج السلطنة من المشتقات النفطية.

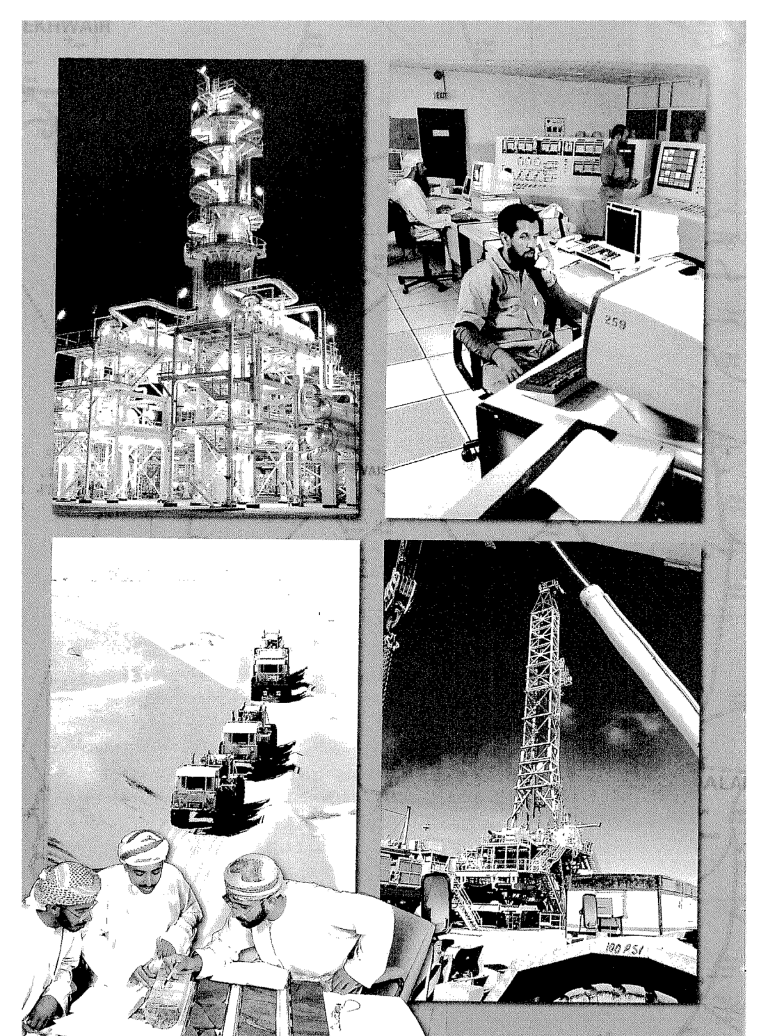
من جانب آخر تم في عام ٢٠٠٣ تدشين الاسم الجديد لشركة النفط العمانية للتسويق وتغيير العلامة التجارية لها لتصبح «نفط عمان».

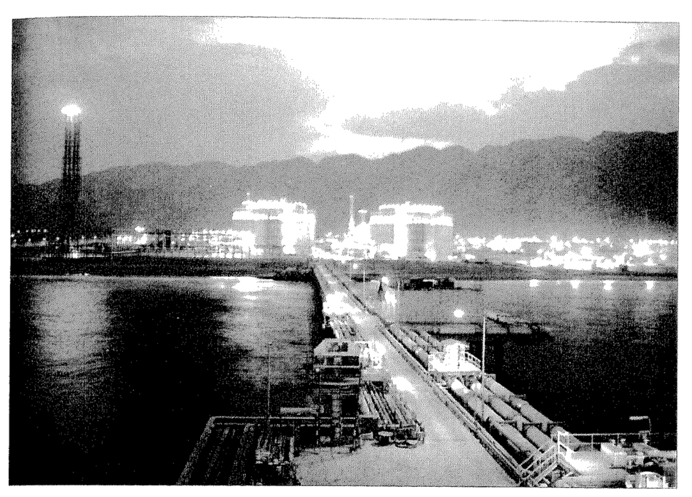
قطاع الغاز:

يعد قطاع الغاز الطبيعي من القطاعات الواعدة في الاقتصاد العماني إذ بلغت ايراداته المقدرة في موازنة هذا العام تصل إلى ٩٥ مليون ريال عماني بزيادة ١١,٨٪ عما كانت عليه في عام ٢٠٠٣. وتجدر الاشارة إلى أن العائدات الفعلية من الغاز الطبيعي بلغت خلال الاحد عشر شهراً الأولى من عام ٢٠٠٣ نحو ٦٥ مليون ريالاً عمانياً. وفي حين يصل احتياطي السلطنة من الغاز الطبيعي المؤكد في نهاية العام الماضي نحو ٢٤,٩٢ تريليون قدم مكعب ويصل حجم الاحتياطي المتوقع من الغاز المصاحب وغير المصاحب إلى نحو ٣٤,٤٩ تريليون قدم مكعب. وقد بلغ مجمل الإنتاج السنوي من الغاز الطبيعي في عام ٢٠٠٣ نحو ٨٥٢٠٧٦ مليون قدم مكعب منها ٢٦٥٥١٩ مليون قدم مكعب من الغاز المصاحب و٥٨٦٥٥٧ مليون قدم مكعب من الغاز غير المصاحب وبالتالي يصل متوسط الإنتاج اليومي نحو ٢٣٣٤,٥ مليون قدم مكعب بزيادة ٧,٩٪ عما كان عليه عام ٢٠٠٢. وتجدر الاشارة إلى إنه تم اضافة ٠,٤ تريليون قدم مكعب من الغاز إلى احتياطي السلطنة من الغاز في عام ٢٠٠٣ بواسطة شركة تنمية نفط عمان وذلك من بئر واحدة ويجري تقييم انتاج بئرين آخرين احدهما تابعة لنفس الشركة والأخرى تابعة لشركة انداركو عمان.

الكوادر العمانية المؤهلة تساهم بفعالية في عمليات الاستكشاف والتنقيب عن النفط.

وبينما يبلغ حجم إنتاج مجمع قلهات للغاز الطبيعي المسال ٦,٦ مليون طن سنوياً يتم تصدير نحو ٦,٥ مليون طن منها إلى اليابان وكوريا الجنوبية واسبانيا وفرنسا وبلجيكا والولايات المتحدة ودولة الامارات العربية المتحدة، فإنه بدأ العمل في انشاء القاطرة الثالثة لتسييل الغاز في مجمع قلهات وذلك بطاقة إنتاجية تصل إلى ٣,٨





مجمع قلهات للغاز الطبيعي المسال بولاية صور ركيزة أساسية في بناء الاقتصاد الوطني.

مليون طن سنوياً تضاف إلى حجم الإنتاج السابق. وينتهي العمل في هذه القاطرة في عام ٢٠٠٦ وقد تم الاتفاق على تصدير كامل انتاجها. وهو ما يعبر عن نجاح السلطنة في مجال تسييل وتصدير الغاز. وقد ادى ذلك إلى التفكير في بناء اسطول عماني لنقل الغاز الطبيعي وهو ما يزيد القيمة المضافة لتصدير الغاز. وبالتالي تم انشاء شركة لنقل الغاز العماني تعمل في اطارها السفينة (صحار) منذ عام ٢٠٠١ بحمولة تصل إلى ١٣٨ ألف متر مكعب وستنضم إليها السفينة (مسقط) قريباً بحمولة تصل إلى ١٤٥ ألف متر مكعب ثم سفينة ثالثة في عام ٢٠٠٦م.

جدير بالذكر انه تم في ٢٠٠٤/١/٣ افتتاح خط انابيب الغاز الطبيعي بين فهود وصحار وفي ٢٠٠٤/١/١٠ تم افتتاح خط انابيب الغاز بين سيح رول وصلالة وهو ما يمثل انجازاً كبيراً في مجال نقل الغاز إلى كل من صحار وريسوت حيث سيتم استخدامه في عدد كبير من الصناعات القائمة والتي سيتم انشاؤها كذلك. وفي حين تم في ٢٣ يناير ٢٠٠٤ البدء في ضخ الغاز الطبيعي العماني من محضة إلى مدينة العين بدولة الإمارات العربية المتحدة بطاقة ٤ ملايين متر مكعب يوميا، فإنه تم في ٢٠٠٤/٣/٢٩ التوقيع في أبوظبي على اتفاقية نقل الغاز بين السلطنة ودولة الإمارات العربية المتحدة وفي العام الماضي ٢٠٠٣م تم تصدير نحو ٨٨٪ من صادرات السلطنة من مكثفات الغاز إلى دولة الإمارات العربية المتحدة (٢٢ شحنة من جملة ٢٥ شحنة). كما تم انشاء ستة مباني تابعة لشركة الغاز العمانية وهي المقر الرئيسي للشركة في مسقط وخمسة مبان اقليمية في صحار وصلالة ونمر وفهود والمعبيلة

لمتابعة عمليات التشغيل والصيانة. كما يتواصل العمل في مشروع محطة معالجة الغاز في سيح نهيدة، ومشروع تركيب نظام للتحكم المركزي في شبكة خطوط الغاز بالاضافة إلى مشروعات أخرى.

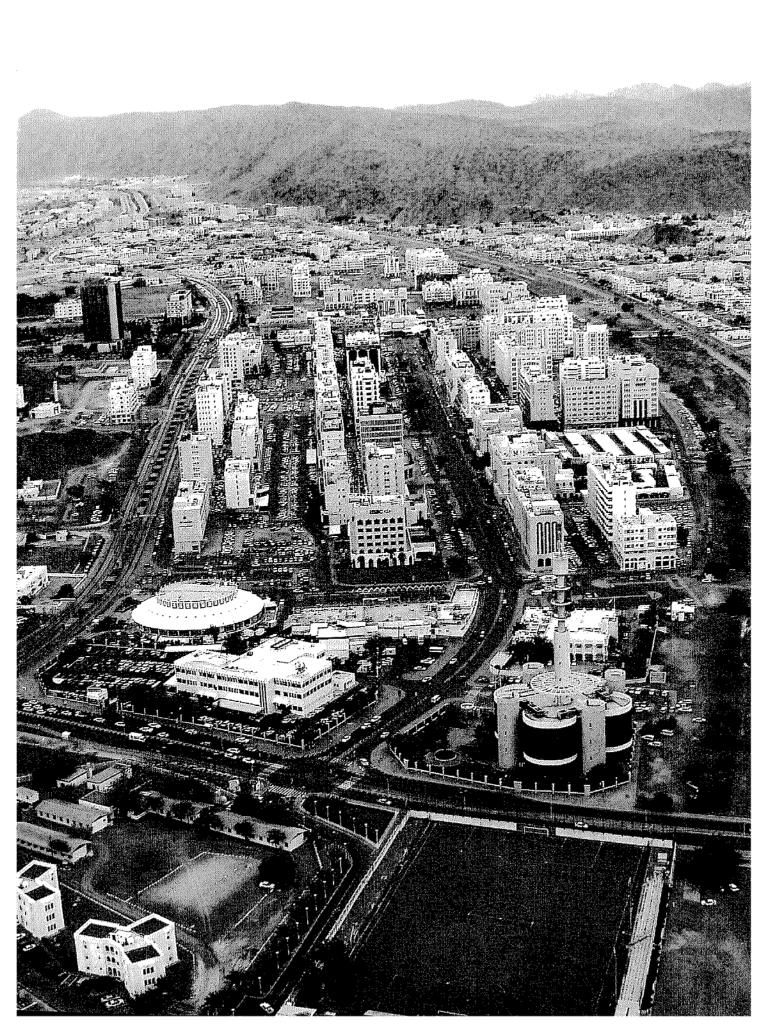
وفي حين يستخدم الغاز الطبيعي العماني في تشغيل محطة كهرباء صلالة وشركة اسمنت ريسوت ومحطة كهرباء بركاء ومحطة كهرباء الكامل حيث يصل عدد الجهات المستخدمة له إلى ١٧ جهة، فإن هذا العدد سيزداد مع تنفيذ مشروعات صناعية جديدة مثل صناعة الاسمدة في صور وصناعة البروبلين والبتروكيماويات في صحار وغيرها من الصناعات الواعدة بالاضافة إلى مصفاة نفط صحار وهو ما سيعزز في النهاية الاقتصاد العماني ويقلل من الاعتماد على النفط.

التجارة :

ادرك العمانيون منذ قرون عديدة أهمية التجارة مع الشعوب الأخرى وأهمية الموقع الاستراتيجي الذي تتمتع به عمان كمركز حيوي للتجارة بين المنطقة والعالم، وكمرفأ نشط على طرق الملاحة الرئيسية بين الشرق والغرب، ولعل ذلك هو ما يفسر حرص السلطنة على توثيق علاقاتها مع الشعوب الأخرى وعلى الاندماج في التجمعات الاقتصادية الاقليمية والدولية بدءاً من مجلس التعاون لدول الخليج العربية مروراً بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ورابطة الدول المطلة على المحيط الهندي للتعاون الاقتصادي وصولاً إلى منظمة التجارة العالمية. هذا إلى جانب تنشيط علاقات التبادل التجاري على المستوى الثنائي من خلال اللجان المشتركة والاتفاقيات الثنائية مع العديد من الدول الشقيقة والصديقة لتحقيق المصالح المتبادلة وخدمة أهداف التنمية الوطنية وفتح اسواق جديدة امام المنتجات العمانية.

وفي هذا الاطار يتواصل العمل في اطار الاستراتيجيات القطاعية الرامية إلى تنويع مصادر الدخل القومي وتفعيل دور القطاع الخاص العماني وتيسير الدعم والحوافز التشجيعية للصادرات العمانية من ناحية وتبسيط الاجراءات امام الاستثمارات الاجنبية وتوفير كل ما يمكن من تسهيلات لها من ناحية ثانية. وبينما تقوم اللجان الاقتصادية المشتركة بين السلطنة والعديد من الدول الشقيقة والصديقة بدور حيوي في هذا المجال تسهم الاتفاقيات التجارية ومنها على سبيل المثال الاتفاقية التجارية بين السلطنة والجمهورية الإسلامية الإيرانية في يوليو ٢٠٠٣ واتفاقية التعاون الاقتصادي بين السلطنة وجمهورية روسيا البيضاء في ١٧ مارس ٢٠٠٤ في فتح آفاق أوسع للتبادل التجاري وللصادرات العمانية بوجه عام.

وبالرغم من التحديات الاقليمية والدولية خلال عامي ٢٠٠١ و٢٠٠٢ فإن أداء قطاع التجارة خلال العام الماضي ٢٠٠٣ قد اتسم بالإيجابية سواء من حيث المساهمة في الناتج المحلي الاجمالي للسلطنة أو من حيث المستهدف تحقيقه في خطة التنمية. ومما له دلالة عميقة ان الصادرات السلعية خلال عام ٢٠٠٣ ارتفعت بنسبة ٤,٤٪ لتصل إلى ٤٤٨٦,٦ مليون ريال عماني بعد ان كانت ٤٢٩٥,٥ مليون ريال عماني في عام ٢٠٠٢ وتشمل هذه الصادرات، صادرات النفط والغاز والصادرات غير النفطية كذلك.



ومما له دلالة عميقة انه في حين انخفضت عمليات اعادة التصدير عام ٢٠٠٣ بنسبة ١٧,٣٪ لتصل إلى ٦٠٠,٨ مليون ريال عماني مقارنة مع ٧٢٦,٧ مليون ريال عماني عام ٢٠٠٢، فإن صادرات النفط والغاز ارتفعت بنسبة ٨,٣٪ العام الماضي لتسجل ٣٥٨١,٧ مليون ريال عماني بعد ان كانت ٣٣٠٧,٢ مليون ريال عماني عام ٢٠٠٢. أما الصادرات السلعية غير النفطية عمانية المنشأ فإنها ازدادت في عام ٢٠٠٣ بنسبة ١٦,٢٪ لتسجل ٣٠٤,١ مليون ريال عماني مقابل ٢٦١,٦ مليون ريال عماني في عام ٢٠٠٢. ومع الوضع في الاعتبار اثر زيادة ارتفاع اسعار النفط في الاسواق العالمية على زيادة قيمة الصادرات النفطية، فإن الزيادة في الصادرات غير النفطية يعكس في الواقع قدرة الاقتصاد العماني على زيادة الإنتاج والصادرات ذات المنشأ العماني وهو ما يعد ثمرة من ثمار تنويع مصادر الدخل والحد تدريجياً من الاعتماد على النفط.

وبالنسبة للواردات السلعية المسجلة فإنها ارتفعت في عام ٢٠٠٣ بنسبة ٩,٤٪ لتصل إلى ٢٥٢٧ مليون ريال عماني مقارنة مع ٢٣٠٩,١ مليون ريال عماني عام ٢٠٠٢ وفي حين تعكس الزيادة في حجم التبادل التجاري، تصديراً واستيراداً، تطور قطاع التجارة وزيادة قدرة الموانيء العمانية، فإنها تعكس كذلك النشاط الذي يبذل في مجال الترويج للمنتجات العمانية من جانب المركز العماني لترويج الاستثمار وتنمية الصادرات، فإن استكمال اصدار مجموعة القوانين ذات الصلة بالاعمال التجارية وخاصة قانون الشركات، وقانون حماية الاقتصاد الوطني من آثار الممارسات الضارة في نطاق التجارة الدولية، وقانون حماية المستهلك، وتبسيط اجراءات تراخيص السجل التجاري واكتمال نظام المحطة الواحدة لتسهيل اجراءات الاستثمار المحلي والاجنبي، وتعديل ضوابط الاعفاء من ضريبة الدخل على الشركات وتعديل ضوابط اعفاء الواردات من المواد الأولية للمنشآت الصناعية في حالات التصدير وتوسيع الطاقة الإنتاجية للمنشأة، كل ذلك اسهم في اعطاء دفعة لقطاع التجارة العمانية واتاح الفرصة للمنتجات العمانية لتشق طريقها إلى أسواق أكثر من ٨٠ دولة في مختلف مناطق العالم.

وفي حين تحتل دولة الإمارات العربية المتحدة رأس قائمة الدول التي تتجه اليها الصادرات العمانية غير النفطية وتجارة اعادة التصدير والتي تأتي منها كذلك الواردات العمانية، فإن الصادرات العمانية غير النفطية تتجه كذلك إلى كل من المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة الأمريكية والمملكة الاردنية الهاشمية ودولة الكويت ودول أخرى، في حين تأتي الواردات العمانية من اليابان والولايات المتحدة والمملكة المتحدة وألمانيا ودول أخرى. وتعتبر المنسوجات ومنتجاتها، والحيوانات الحية ومنتجاتها، والأسماك، والمعادن ومصنوعاتها والمواد النباتية، والآلات والأجهزة والمعدات الكهربائية ومنتجات صناعات الاغذية والصناعات الكيماوية من أهم الصادرات العمانية.

المنطقة التجارية بمدينة روي في محافظة مسقط مركز هام لحركة تجارية نشطة.

جدير بالذكر أن الأولوية تعطى عادة للمنتجات العمانية في مشتريات مختلف الهيئات والمؤسسات والجهات العمانية، كما تم تسهيل الإجراءات بالنسبة لعمليات الاستيراد والتصدير عبر مختلف المنافذ الحدودية.

الصناعة :

يمثل قطاع الصناعة واحداً من القطاعات الواعدة في الاقتصاد العماني، خاصة وانه يرتكز في نموه وتطوره المتواصل على الحرص على استغلال الموارد المحلية المتاحة، وعلى الإلتزام بمستويات الجودة العالية للمنتج، وعلى تكامل الصناعات العمانية بقدر الامكان وذلك في اطار هدف تنويع مصادر الدخل والحد من الاعتماد على النفط.

وليس من المبالغة في شيء القول بأن عامي ٢٠٠٣ و٢٠٠٤ من الأعوام التي ستؤثر بشدة بالنسبة لقطاع الصناعة العمانية واعطائه دفعة كبيرة على طريق النمو والتطور خاصة مع ظهور صناعات تعتمد على الغاز الطبيعي وزيادة دور تقنية المعلومات وتفعيل دور الصناعة المتوسطة والصغيرة وتحقيق التنمية الاقليمية المتوازنة وزيادة القدرة التنافسية للمنتجات العمانية.

وإذا كانت منطقة الرسيل الصناعية وهي أولى المناطق الصناعية في السلطنة قد استقطبت ما يربو على ١٣٧ مصنعاً، كما تم افتتاح «واحة المعرفة مسقط» فيها في ٢٧ سبتمبر ٢٠٠٣ لتكون ركيزة لصناعة تقنية المعلومات في السلطنة، فإن المناطق الصناعية الأخرى في السلطنة، خاصة في صور وصحار وريسوت استقطبت عدداً كبيراً من الصناعات التحويلية والثقيلة والصناعات المغذية الأخرى وهو ما سيزداد بعد توصيل الغاز الطبيعي إلى كل من المنطقة الصناعية في صحار وإلى منطقة ريسوت الصناعية في شهر يناير ٢٠٠٤م.

وفي حين يتم توسيع مجمع الغاز الطبيعي المسال في قلهات ببناء القاطرة الثالثة لتزيد طاقته الإنتاجية الحالية التي تبلغ ٦,٦ مليون طن سنوياً من الغاز المسال بأكثر من ٥٠٪ إذ تصل الطاقة الإنتاجية القاطرة الثالثة إلى ٣,٨ مليون طن سنوياً، فإنه تم في أكتوبر ٢٠٠٣ ازاحة الستار عن مشروع مصنع السماد العماني الهندي في صور الذي يتكلف ٩٦٨ مليون دولار وتم انجاز جزء كبير منه. وفي صحار تم وضع حجر الأساس لمشروع مصفاة صحار ومشروع عمان بولي بروبلين في ابريل من هذا العام ٢٠٠٤ وتتجاوز تكلفتهما الاجمالية ١,٧ مليار دولار حيث تبلغ تكلفة مصفاة صحار ٣٣٩,٣ مليون ريال عماني وتصل تكلفة مشروع عمان بولي بروبلين ٣١٢ مليون ريال. وفي منطقة ريسوت الصناعية فإنه تم افتتاح مصنع المستحضرات الدوائية في يناير ٢٠٠٤ كما تجرى عملية تطوير منطقة ريسوت الصناعية وميناء صلالة للحاويات كذلك. ويتكامل ذلك مع مشروع ميناء صحار الصناعي الذي يجري العمل فيه والذي سيخدم الصناعات الثقيلة في صحار والحركة التجارية في السلطنة ككل. ومع الوضع في الاعتبار وجود فرص متزايدة لاقامة العديد من الصناعات الصغيرة والمغذية بجوار الصناعات الكبيرة وخدمة لها وهو ما يزيد من فرص العمل المتاحة للقوى العاملة العمانية، فإن تمويل المشروعات المشار إليها تم بشكل أساسي من خلال القطاع الخاص العماني والاجنبي وبمشاركة حكومية محدودة وهو ما يعكس الثقة العالية للمستثمرين ولهيئات التمويل الاقليمية والدولية في الاقتصاد العماني والفرص الواعدة للاستثمار فيه.



تقدم (واحة المعرفة) في مسقط بدور حيوي للاسهام في تطوير المشروعات القائمة على تقنية المعلومات.

ولعله من الأهمية بمكان الاشارة إلى أن الصناعات التحويلية حققت زيادة في مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي للسلطنة العام الماضي بنسبة ١٣,٩٪ مقارنة بما كانت عليه في عام ٢٠٠٢ وقد بلغت قيمة تلك المساهمة في عام ٢٠٠٣ ما يصل إلى ٦٨٥,١ مليون ريال عماني. وفي اطار تطوير الصناعات القائمة على العلم وتقنية المعلومات تقوم واحة المعرفة مسقط في منطقة الرسيل الصناعية بدور حيوي عبر الاسهام في تطوير المشروعات القائمة على تقنية المعلومات وبينما تصل مساحة واحة المعرفة إلى ٦٨ هكتاراً مربعاً، تشغل المكاتب أكثر من ١٢ ألف متر مربع، وتضم واحة المعرفة مسقط حتى منتصف هذا العام ٢٠٠٤ اثنين وعشرين شركة محلية واجنبية، بالإضافة إلى ثلاثة مراكز للمعلومات هي المركز العالمي للحجوزات التابع لشركة طيران الخليج، ومركز خط عمان للاتصالات، ومركز خط المعلومات. كما توجد في واحة المعرفة مسقط ايضاً كلية ولجات للعلوم التطبيقية وكلية الشرق الأوسط لتقنية المعلومات، بالاضافة إلى ٦ شركات في اطار الحاضنات التي تم افتتاحها بالفعل لتقوم بدورها في رعاية المبدعين والشركات الصغيرة حتى تشق طريقها بالاعتماد على نفسها.

وفي ظل الأقبال المتزايد على العمل وانشاء مكاتب للكثير من الشركات المتخصصة في واحة المعرفة مسقط كان ضرورياً توسيع مساحة الواحة وذلك بانشاء مبنى ثالث بمساحة ١١ ألف متر مربع لمواجهة الطلبات المتزايدة خاصة وأنه يتوفر بها مختلف التسهيلات التقنية والأساسية للشركات العاملة في مجال تقنية المعلومات

والبرمجة وغيرها.

وفي حين يتم العمل بلائحة علامة الجودة العمانية التي تحدد أحكام وقواعد الترخيص باستعمال علامة الجودة العمانية لمختلف السلع، فانه تم منح ٧,٨ مليون ريال عماني كقروض ميسرة لعدد من المشروعات التنموية في عام ٢٠٠٣ ليصل اجمالي القروض الحكومية الممنوحة ١٥٨,٨٦٠,٣٠٠ ريال عماني حتى العام الماضي. كما تشكل المسابقة السنوية حول كأس جلالة السلطان لأفضل المصانع العمانية وسيلة أخرى لتنشيط المنافسة بين الشركات والمصانع العمانية للارتقاء بجودة منتجاتها وتطوير ادائها والارتفاع بنسب التعمين فيها ويفوز في المسابقة أفضل خمس مصانع عمانية في كل عام. اما المصانع التي تتعثر أو تواجه مشكلات فانه يتم بحث حالتها من جانب وزارة التجارة والصناعة من اجل العمل على مساعدتها والنهوض بها مرة أخرى. وفي نهاية عام ٢٠٠٢ بلغ عدد المنشآت الصناعية ٨٦٢ منشأة صناعية يعمل بها ٣٤٢٤٢ عاملاً.

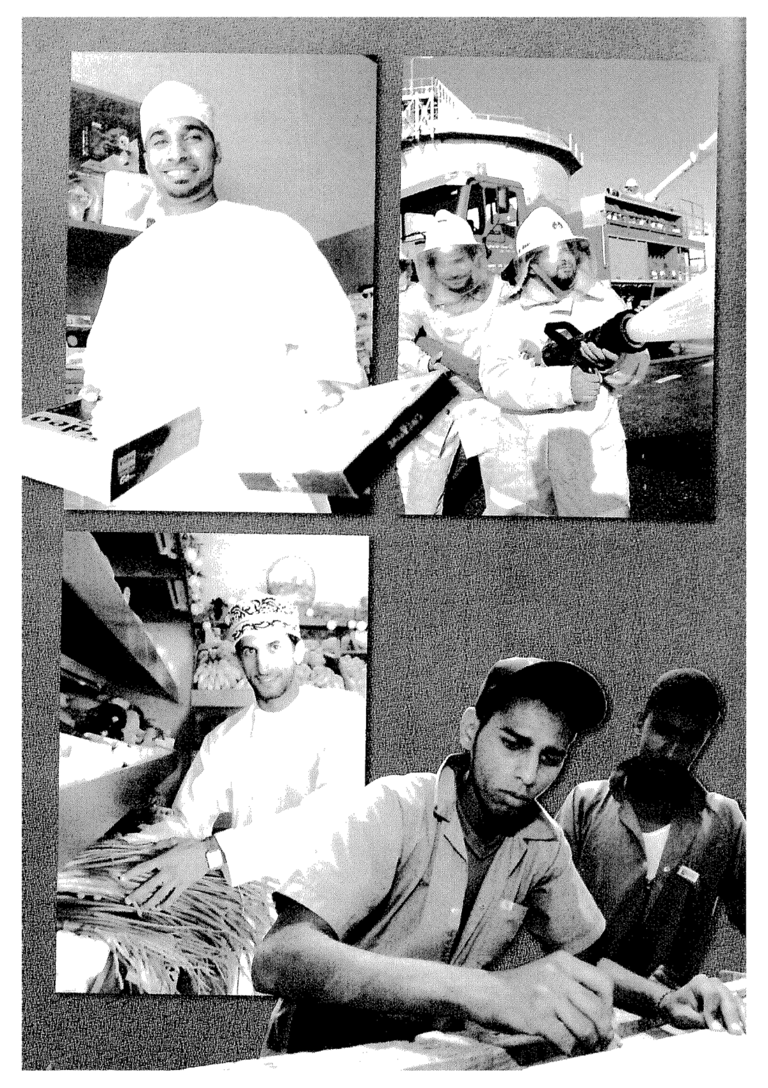
مشروعات الشباب:

في اطار العناية المباشرة والمتواصلة من جانب جلالة السلطان المعظم بالشباب العماني واتاحة الفرص كاملة امامه للنهوض بقدراته واعداده ليقوم بدوره الوطني والأخذ بيده ليرتاد مجالات عمل غير تقليدية وتذليل صعوبات التشغيل الذاتي، يقوم كل من برنامج «سند» و«صندوق تنمية مشروعات الشباب» و«بنك التنمية العماني» بالتنسيق مع وزارة التجارة والصناعة والهيئات المعنية الأخرى بمساعدة الشباب مالياً وفنياً من أجل اقامة مشروعاتهم الخاصة سواء من خلال قروض ميسرة أو من خلال المشاركة في رأس المال ليتمكنوا من بدء استثمارات صغيرة وقادرة على النمو والاستمرار في مختلف مجالات العمل المتاحة.

وبالفعل توفر مختلف المناطق الصناعية ورشاً وحاضنات وأماكن عمل ملائمة لمختلف المشروعات الشبابية لاستقطاب خريجي كليات التقنية ومعاهد التدريب المهني والراغبين من الشباب في بدء مشروعات تتمتع بكثير من التسهيلات التي تقدمها المناطق الصناعية المختلفة.

جدير بالذكر أن «صندوق تنمية مشروعات الشباب» الذي انشئ بموجب المرسوم السلطاني رقم ٩٨/٧٦ برأسمال مسجل ٢٥ مليون ريال عماني ورأسمال مصدر ٥,٣ مليون ريال عماني والذي بدأ نشاطه في يناير ١٩٩٩ يأخذ باسلوب المشاركة في رأسمال المشروع ضماناً لنجاحه. وقد موّل الصندوق ٢٦ مشروعاً في مختلف القطاعات وفي ٣ ابريل ٢٠٠٤ تمت الموافقة على تمويل ٨٢ مشروعاً آخر. ولزيادة كفاءة العمل في صندوق تنمية مشروعات الشباب ادخلت الجمعية العمومية للصندوق في اجتماعها غير العادي في ١٦ مارس ٢٠٠٤ تعديلات على النظام الأساسي للصندوق بما يتفق مع التعديلات في قانون الشركات التجارية واستحداث رأسمال مرخص يصل إلى ١٠ ملايين ريال عماني خلال السنوات الخمس القادمة.

تأهيل وتنمية قدرات الشباب العماني للقيام بدوره في مختلف مجالات العمل.



وبالنسبة لبرنامج «سند» الذي انشئ بتوجيه من جلالة السلطان المعظم في عام ٢٠٠١ لمساندة المشروعات الفردية ومشروعات التشغيل الذاتي للشباب العماني واتاحة المزيد من فرص العمل امام الشباب العماني من خلال التعمين التدريجي والمدروس لقطاعات متتابعة من قطاعات الأعمال التي يتم تدريب الشباب على ممارستها والاسهام في توفير الامكانات المادية والفنية اللازمة لذلك. ولتفعيل برنامج سند على المستوى الوطني تم هذا العام إعادة تشكيل اللجنة التنفيذية لبرنامج سند برئاسة معالي وزير القوى العاملة وكذلك اعادة تشكيل لجنة سند بكل ولاية برئاسة الوالي وكذلك دمج لجنة سند للمبادرات الفردية والتشغيل الذاتي مع اللجنة التنفيذية من أجل تنفيذ توصيات ندوتي تشغيل القوى العاملة الوطنية وتعمين مزيد من المهن في الولايات حسب الخطة المحددة لذلك. وتجدر الاشارة إلى إنه تم تعمين ٢٥ مهنة كما يجري تعمين مهنة بيع المواد الغذائية وتفصيل الملابس وفق برنامج زمني محدد وهي مهن تستوعب اعداداً كبيرة من الايدي العاملة ومعروف ان برنامج سند يشترط ان يكون التعمين كاملاً لتمويل المشروعات.

الثروة المعدنية :

يعتبر قطاع المعادن من القطاعات الواعدة في الاقتصاد العماني حيث تتعدد وتتنوع الخامات المعدنية التي تتوفر في التربة العمانية من ناحية، وحيث تزداد أهمية هذا القطاع في الاسهام في تنويع مصادر الدخل القومي وتنويع القاعدة الإنتاجية للاقتصاد العماني من ناحية ثانية خاصة وأنه يرتبط ويتشابك مع العديد من القطاعات الاقتصادية الأخرى كالصناعة التحويلية والتشييد والبناء وانشاء الطرق والموانيء وغيرها.

وفي حين عرف الإنسان العماني عمليات تعدين واستخراج النحاس قبل أكثر من خمسة آلاف عام ولا يزال يمارسها حتى الآن مستخدماً في ذلك اساليب وتقنيات حديثة، فإن حكومة حضرة صاحب الجلالة تسعى إلى وضع صورة جيولوجية متكاملة ودقيقة لما تزخر به التربة العمانية من ثروات معدنية ثمينة واشراك القطاع الخاص في استثمارات هذا القطاع الحيوي سواء من خلال توفير دراسات ما قبل الجدوى الاقتصادية للعديد من مواقع الخامات الواعدة، أو بتوفير مختبر متكامل لخدمة اغراض التعدين وكذلك تقديم التسهيلات المختلفة في مجال الاستكشاف والاستثمار. وفي هذا الاطار صدر قانون التعدين بموجب المرسوم السلطاني رقم ٢٠٠٣/٢٧ في ٢٠٠٣/٤/١٦ ليفتح المجال امام انطلاقة كبيرة في هذا المجال، كما صدرت اللائحة التنفيذية لقانون الرقابة على المعادن الثمينة وبدأ العمل الفعلي به خاصة في مجال دفع المشغولات الذهبية وفقاً للإجراءات التي ينظمها القانون.

وبالرغم من ان اسهام قطاع التعدين والمحاجر في الناتج المحلي الاجمالي قد انخفض نسبياً في عام ٢٠٠٣ مقارنة بما كان عليه في عام ٢٠٠٢، الا ان صادرات المنتجات المعدنية في عام ٢٠٠٣ زادت بنسبة ١٨,٤٪ عما كانت عليه في عام ٢٠٠٢ لتصل إلى ٣٤,٧ مليون ريال عماني، كما بلغت صادرات المعادن ومصنوعاتها خلال

العام الماضي ٤٠ مليون ريال عماني بزيادة ٢٢٪ عما كانت عليه في عام ٢٠٠٢م.

جدير بالذكر ان من أهم الخامات المعدنية التي تتوفر في السلطنة، الكروم، والحجر الجيري، والرخام، وصخور الزينة، والسليكا، والرصاص، والجبس، والحديد، والدولوميت، إلى جانب النحاس، والذهب التي اثبتت دراسات الجدوى الاقتصادية لمواقعها المكتشفة في كل من الغيزين بولاية الخابورة. وتتعاون السلطنة مع جهات عديدة في مجال استكشاف الثروات المعدنية من ابرزها وكالة التعاون الدولي اليابانية (جايكا) كما يتم استخدام اساليب حديثة ومتطورة في اعمال الاستكشاف والتنقيب والتعدين وبما يحافظ على البيئة العمانية وتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في هذا المجال.

ومن ابرز البرامج الاستكشافية والدراسات الجيولوجية والتعدينية التي يجري تنفيذها هي دراسة خامات السليكا في المنطقة الوسطى، ودراسة تنمية صخور الزينة، ودراسة جدوى مشروع انتاج الملح في بر الحكمان والدراسات الجيولوجية في محافظة ظفار ومشروع خارطة ابراء الجيولوجية وغيرها.

غرفة تجارة وصناعة عمان:

تضطلع غرفة تجارة وصناعة عمان منذ انشائها في عام ١٩٧٣ بدور حيوي سواء في تجسيد مصالح القطاع الخاص ورجال الأعمال والتعبير عنها أو في الاسهام بنشاط متزايد في عمليات التنمية الاقتصادية بجوانبها المتعددة من خلال الشراكة العميقة والواسعة بين الحكومة والقطاع الخاص. ومما له دلالة عميقة ان جلالة السلطان المعظم اشاد مرة أخرى «بمساهمة القطاع الخاص في برامج التعليم والتدريب وصقل المهارات واعداد الكوادر العمانية المؤهلة و«نشجع بوجه خاص اتجاه هذا القطاع إلى انشاء الكليات والجامعات في مختلف مناطق السلطنة».

وبينما تبنت الغرفة تأسيس كلية مجان وهي كلية خاصة تمنح درجة الدبلوم في علوم الإدارة والتجارة، فإنها – الغرفة – تُعنى كذلك بتنمية دور القطاع الخاص في مجال التدريب والتعمين وذلك من خلال انشطة متعددة بما في ذلك انشاء لجنة للتدريب والتعمين كواحدة من اللجان الـ١٥ المتخصصة لمباشرة نشاط الغرفة في المجالات المختلفة ومنها على سبيل المثال الاشتراك في الندوتين الأولى والثانية لتشغيل القوى العاملة الوطنية والعمل على تنفيذ توصياتها.

يتشكل مجلس إدارة غرفة تجارة وصناعة عمان بالانتخاب حيث يتم انتخاب ١٤ عضواً وتعيين ٧ اعضاء بمن فيهم الرئيس بمرسوم سلطاني. وتشارك المرأة العمانية في مجلس الإدارة الذي تشكل في عام ٢٠٠٣ ويستمر حتى عام ٢٠٠٦ بعضوتين من اعضائه. ويصل عدد منتسبي الغرفة إلى نحو ١١١ ألف منتسب.

وفي حين تسعى الغرفة إلى تطوير خدماتها التي توفرها لمنتسبيها عبر مقرها الرئيسي في مسقط ومن خلال فروعها الثماني في صلالة وصور والبريمي وابراء ونزوى وخصب وصحار وعبري وكذلك مكتبها في منطقة الرسيل الصناعية والرستاق، سواء باستكمال تجديد مباني الفروع أو بربط الفروع بالمقر الرئيسي بشبكة معلوماتية متكاملة وانشاء قواعد بيانات حديثة وتوفير بعض الخدمات عبر

البريد وشبكة الانترنت، فإن غرفة تجارة وصناعة عمان قامت بتحديث موقعها على شبكة المعلومات العالمية – الانترنت – وعنوانه

www.chamberoman.com

ليضم أكبر قدر من المعلومات الحديثة ذات الصلة بالاقتصاد العماني والتنمية وفرص الاستثمار والشركات العمانية وذلك باللغتين العربية والانجليزية. ويزور الموقع نحو ١٤٥ ألف زائر شهرياً. وإلى جانب المكتب التجاري للغرفة في كل من جوهانسبيرج وتايبيه، توجد خطط لانشاء مكاتب تجارية في الولايات المتحدة وايران وعدد من الدول الأخرى من أجل تطوير التعاون والعلاقات الاقتصادية بين السلطنة والدول الأخرى.

وفي اطار دور القطاع الخاص العماني كشريك اساسي في جهود التنمية، فإنه يتم تمثيله من خلال الغرفة في العديد من اللجان الحكومية وفي معظم الوفود العمانية في زياراتها للخارج وكذلك في المحادثات التي تتم مع وفود زائرة للسلطنة وفي اللجان المشتركة مع الدول الأخرى. هذا فضلاً عما تقوم به مجالس رجال الأعمال المشتركة ووفود الغرفة إلى الخارج. وتجدر الاشارة إلى ان غرفة تجارة وصناعة عمان تقوم بتنظيم بعض المعارض للمنتجات العمانية في الخارج كما تشارك في كثير من المعارض في الدول العربية والأجنبية وتنظيم بعضها في السلطنة، فإن الغرفة التي تشارك في أكثر من ٢٠ اتحاد وغرفة مشتركة عربية وأوروبية استضافت عدة اجتماعات وفعاليات خليجية وعربية بما في ذلك ندوات حول الاستثمار في السلطنة من أجل القاء مزيد من الضوء على الفرص المتاحة للاستثمار في الاقتصاد العماني والتسهيلات المتاحة في هذا المجال.

وبينما تسعى غرفة تجارة وصناعة عمان إلى التعريف بالاقتصاد العماني من خلال طباعة ونشر القوانين المختلفة ذات الصلة بذلك، فإنها اصدرت الدليل التجاري (يضم أكثر من ٥٠٠٠ شركة ومؤسسة عمانية) والدليل الصناعي، والالبوم الصناعي، ودليل المناطق الصناعية وهي متاحة لمن يطلبها، كما تصدر مجلة الغرفة وهي مجلة تصدر كل شهرين.

الثروة الزراعية :

يعتبر قطاع الزراعة والثروة الحيوانية والسمكية من القطاعات الحيوية على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي لارتباطهما بالأمن الغذائي من ناحية ولارتفاع اعداد العاملين فيها من ناحية ثانية، خاصة وان اهمية هذا القطاع تتزايد من خلال ما يمكن ان يسهم به في الناتج المحلي الاجمالي وتنويع مصادر الدخل القومي في ظل التطوير المستمر له.

جدير بالذكر ان الزراعة والصيد وتربية الحيوانات هي المهن التي يعمل بها العدد الأكبر من العاملين العمانيين إذ يعمل في مهنة الزراعة أكثر من ١٠٣ آلاف مواطن وفي مهنة الصيد أكثر من ٣٠ ألف مواطن، ويصل عدد العاملين الوافدين في الزراعة والصيد إلى ٦٩٨٢٥ عاملاً في نهاية ابريل ٢٠٠٤ وهو يزيد بنسبة ١,٤٪ عما كان عليه في نفس الشهر من عام ٢٠٠٣م.



يعتبر قطاع الزراعة من القطاعات الحيوية على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي والذي يلقى كل الرعاية من الحكومة.

يسهم قطاع الزراعة والثروة السمكية بما قيمته ١٦٥ مليون ريال عماني في الناتج المحلي الاجمالي عام ٢٠٠٣ بزيادة ٢,١٪ عما كانت عليه في عام ٢٠٠٢م. وبلغت المساحة المحصولية في السلطنة ٧٣ ألف هكتار، كما بلغ عدد الحيازات الزراعية حوالي ١٠٠ ألف حيازة في العام الماضي ٢٠٠٣. اما الصادرات الزراعية والسمكية عمانية المنشأ فإنها بلغت ٨٩,٢ مليون ريال عماني عام ٢٠٠٣م.

يسهم الإنتاج الزراعي في سد احتياجات البلاد من الغذاء إذ تصل نسبة الاكتفاء الذاتي من التمور والفواكه إلى ٩٣٪ ومن الخضروات ٦٤٪ وتسعى حكومة حضرة صاحب الجلالة إلى تنفيذ العديد من المشروعات والبرامج لتحقيق زيادة الإنتاج وجودة الحاصلات المختلفة مع الحفاظ على الموارد الطبيعية. وفي هذا الإطار استفاد ٥٧٢١ مزارعاً خلال موسم ٢٠٠٣/٢٠٠٤ من الخدمات الارشادية، كما تم توزيع ٥٠٠, ٦٤ شتلة من أجود أنواع المحصولات المحسنة، وارتفع عدد البيوت المحمية إلى أكثر من ١٥٠٠ بيت محمي عام ٢٠٠٣ حيث تقدم وزارة الزراعة والثروة السمكية دعماً مادياً لهذه البيوت، كما تدعم عمليات تنفيذ نظم الري الحديثة وقد استفاد منها ٣٦١ مزارعاً خلال عامي ٢٠٠٣ و٢٠٠٤ بالاضافة إلى تطوير النظم الزراعية التقليدية في قرى ولايات صحار وعبري ومدحا، كما تم انشاء ٢٧ حائطا واقيا لحماية الاراضي الزراعية من الانجراف، فضلاً عن تنظيم ٤٥٣٧١ زيارة ميدانية لمزارع المواطنين ونحو ٨٠٠ محاضرة وندوة ارشادية وايام حقل وحلقات عمل في اطار برامج ومشروعات الارشاد الزراعي.

ونظراً للأهمية الخاصة بشجر النخيل حيث يوجد في السلطنة نحو ٨ ملايين نخلة، واستجابة لتوجيهات جلالة السلطان المعظم بالتركيز على «النخلة المفيدة» فإنه تم توزيع ١١٠ وحدات لاعداد وتجهيز وتعبئة وتغليف التمور عامي ٢٠٠٣ و٢٠٠٤ وتوزيع ٢٩٢٥٨ فسيلة من أجود اصناف تمور المائدة من انتاج مختبر الزراعة النسيجية بمحطة البحوث الزراعية بجماح وذلك ضمن الاستراتيجية الوطنية للنهوض بنخيل التمور. كما تم اصدار مشروع النهوض بالحمضيات وتشكيل اللجنة الرئيسية واللجنة التنفيذية للمشروع وفرق العمل الفنية لتنفيذه في مارس ٢٠٠٤ ويهدف المشروع إلى النهوض بالحمضيات والحفاظ على الليمون العماني وحمايتها من الآفات وذلك ضمن برامج وقاية المزروعات من الآفات سواء عن طريق الرش الجوي أو المقاومة الحيوية وغيرها. وتقوم مراكز ومحطات البحوث الزراعية بدور حيوي في مجال تحسين وزيادة الإنتاج ومقاومة الآفات ووضع الحلول والتوصيات الارشادية المناسبة في المجالات الزراعية المختلفة.

تجدر الإشارة إلى أنه يتم سنويا تنظيم مسابقة شهري الزراعة بين الولايات لاذكاء المنافسة بينها للعناية بهذا القطاع الحيوي وقد فازت ولاية بهلاء بكأس حضرة صاحب الجلالة لمسابقة شهري الزراعة لعام ٢٠٠٣ وحصلت ولاية السويق على المركز الثاني وولاية شناص على المركز الثالث وولاية بدية على المركز الرابع.

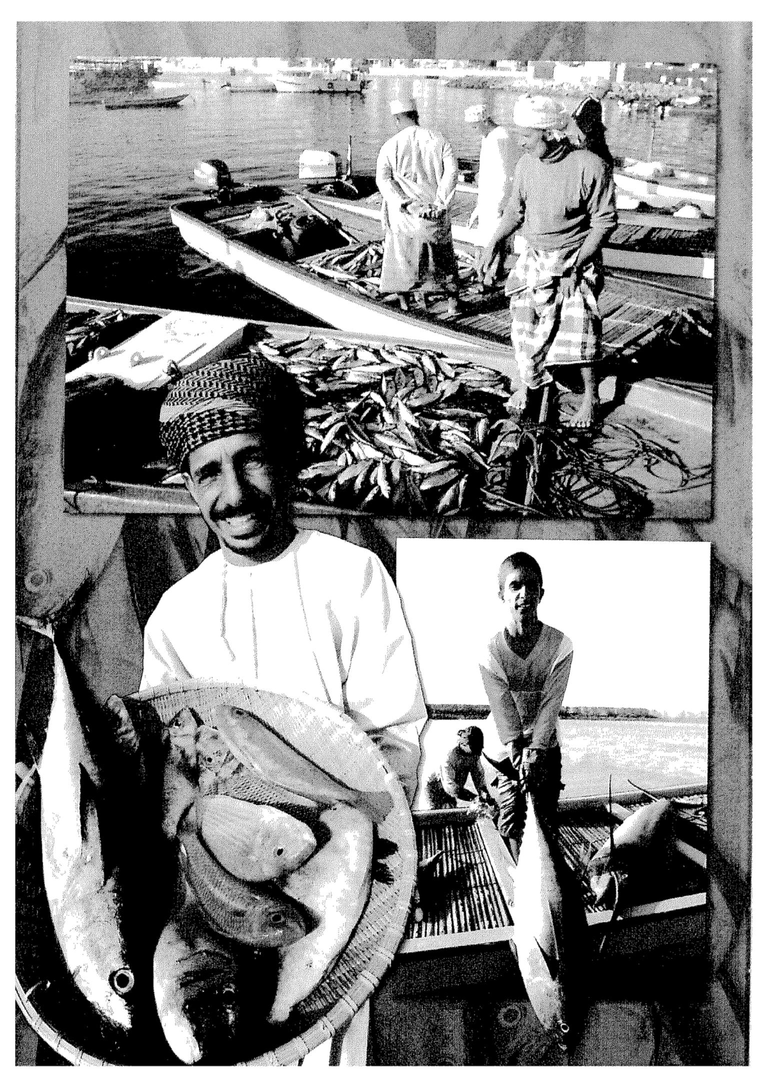
الثروة الحيوانية :

تحقق الثروة الحيوانية نمواً متواصلاً نتيجة للعناية البيطرية ودور البحوث والارشاد الحيواني وبرامج التحصين التي يتم تطبيقها إذ يصل عدد العيادات البيطرية إلى ٦٠ عيادة بالاضافة إلى العيادات الخاصة. وتقدر الثروة الحيوانية بحوالي ١٨٤٣٣٠٠ رأس في عام ٢٠٠٣ ويوضح الجدول التالي الزيادة في الإنتاج بين عامي ١٩٩٩ و٢٠٠٣م.

الإنتاج	١٩٩٩	٢٠٠٣
لحوم حمراء	٨٧٢٨ طن	٩٦٦٤ طن
بيض المائدة	١٠٩ مليون بيضة	١٦٣ مليون بيضة
الحليب	١٠٤٨١ طن	٤٤٠٣٢ طن
لحوم الدواجن	٧٤٨٩ طن	١٤٤٧٣ طن

وبينما يعطي قانون المراعي وإدارة الثروة الحيوانية الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٢٠٠٣/٨ في ٢٠٠٣/١/٢١ دفعة قوية لتنفيذ الاستراتيجية الوطنية للنهوض بالمراعي الطبيعية في محافظة ظفار فإنه يتم الآن تنفيذ مشروع خفض اعداد الابل الذي يهدف إلى خفض اعداد الابل بمقدار ٤٩٣٨١ رأساً في محافظة ظفار وذلك من أجل تحقيق التوازن بين طاقة المراعي واعداد الأبل في مناطق محددة في محافظة ظفار وحماية المراعي من التدهور والرعي الجائر. وقد بدأ تنفيذ المشروع في أول يوليو ٢٠٠٣ بعد اتمام مشروع حصر وترقيم الابل، ويتم تسويق الابل الزائدة في السوق المحلي والتصدير للخارج.

الثروة السمكية في السلطنة احدى الموارد الهامة للاقتصاد العماني.



الثروة السمكية :

تعتبر مهنة صيد الاسماك من أقدم المهن في السلطنة حيث تتوفر شواطئ طويلة غنية بأنواع عديدة من الاسماك. وفي حين يعمل نحو ٣٠ ألف شخص في مهنة الصيد فإن حجم الانتاج السمكي بلغ في عام ٢٠٠٢ أكثر من ١٤٢ ألف طن، كما بلغت قيمة مساهمة قطاع الاسماك في الناتج المحلي الاجمالي ٥٩,٦ مليون ريال عماني في عام ٢٠٠٣ بزيادة نسبتها ٢,٨٪ عما كانت عليه في عام ٢٠٠٢م.

تسعى استراتيجية تطوير قطاع الثروة السمكية إلى استكمال البنية الأساسية وتدريب اعداد كافية من الكوادر الوطنية للعمل في مختلف التخصصات، وتكوين قاعدة بيانات سمكية حديثة ومتكاملة مع تفعيل قواعد الرقابة لضمان جودة الانتاج والحفاظ على سمعة الاسماك العمانية داخليا وخارجياً.

وفي هذا الاطار يجري انشاء معهدين للتدريب السمكي في الخابورة وصلالة، وانشاء مركز للاستزراع السمكي يكتمل خلال العام ٢٠٠٥م، كما يجري العمل في موانيء الصيد البحري في كل من الأشخرة، وليما في محافظة مسندم، وصحار بالإضافة إلى إدخال جيل جديد من السفن ذات الحجم المتوسط لتمكين الشباب العماني من العمل في هذا المجال من خلال مشروع سفن الشباب. كما تجرى دراسات بالتعاون مع جامعة السلطان قابوس لاكثار انواع معينة من الاسماك كالروبيان والصفيلح. وتجدر الاشارة إلى إنه تم اصدار لائحة الاستزراع السمكي وضبط جودة الاسماك المستزرعة بموجب قرار وزاري هذا العام ٢٠٠٤، وقد أكدت اللائحة على مراعاة مصالح الصيادين الحرفيين وعلى حماية البيئة والمياه والثروة السمكية العمانية كذلك.

وفي حين تشجع الحكومة الشباب على العمل في مجال الصيد وتقديم القروض الميسرة لدعمهم وتيسير تملك سفن الشباب، فإنها تشجع القطاع الخاص العماني على الاستثمار في مجالات عديدة ذات علاقة بهذا المجال منها على سبيل المثال خدمات موانيء الصيد ومعدات الصيد ومصانع الثلج والورش البحرية وغيرها. كما تقوم شركة الاسماك العمانية التي تملك سفناً مجهزة بمعدات حديثة ووحدات تبريد بدور حيوي إلى جانب اساطيل الصيد التجاري التي يجري العمل على تعمينها مع نهاية العام القادم ٢٠٠٥م ويقدر المخزون السمكي للسلطنة بأكثر من ٤٧ مليون طن.

الموارد المائية :

تقع السلطنة كما هو معروف في حزام المناطق الجافة، ونظراً للطبيعة الجغرافية لها، فإنه يتم الاعتماد على المياه الجوفية ومياه الامطار المحدودة في الوفاء بالجزء الأكبر ٦٥٪ من الاحتياجات للمياه بالنسبة لمختلف القطاعات. كما كان ضرورياً اللجوء إلى عمليات تحلية المياه في مناطق مختلفة من السلطنة مع السعي في نفس الوقت إلى اكتشاف المزيد من مخزونات المياه الجوفية تمهيداً لاستغلالها كذلك.

حظيت مسألة المياه باهتمام كبير ومتواصل من جانب جلالة السلطان قابوس المعظم حيث أكد جلالته على «إنه في فترة من الفترات في السنوات الماضية كان هناك اسراف كبير في مسألة المياه.. الحمدلله هناك مخزونات مياه. كما تعلمون اكتشفت

في مناطق عدة من عمان منها المخزون المائي في المنطقة الشرقية وفي منطقة الظاهرة وفي النجد بمحافظة ظفار لكن علينا ان نحسن استغلال هذه الثروة المائية».

احواض المياه الجوفية :

وفي الوقت الذي يتم فيه استكمال قاعدة البيانات المتكاملة حول مصادر المياه في السلطنة، فقد اثمرت الجهود التي بذلت خلال الفترة الماضي. ففي الثالث من مايو ٢٠٠٣ تم افتتاح المرحلة الأولى من حوض المسرات الذي يوفر الاحتياجات المائية من مياه الشرب الصالحة لحوالي ١١٥ ألف نسمة في ولايات عبري وضنك وينقل كما بدأ العمل في ابريل ٢٠٠٤ في توصيل انابيب شبكات المياه إلى المنازل في الولايات الثلاث. وفي ٢٠٠٤/٤/٧ تم افتتاح مشروع امدادات مياه حوض رمال الشرقية الذي يستفيد منه نحو ٧٩ ألف نسمة في ولايات جعلان بني بوعلي وجعلان بني بوحسن ونيابة الأشخرة وولاية الكامل والوافي وذلك عبر خطين رئيسيين بطول حوالي ١٥٥ كيلومتر وبأقطار تتراوح بين ٢٠٠ملم و٨٠٠ملم بالإضافة إلى التجهيزات الأخرى من آبار ومضخات وآبار مراقبة وخزانات ارضية وابراج مياه علوية و١١ محطة لتزويد ناقلات المياه ونظام للتحكم الآلي لحقول الآبار ومختبر لفحص المياه، وقد تم الانتهاء من شبكة توزيع المياه للمنازل بطول يتجاوز ٥٠٠ كيلومتر في الكامل والوافي وفلج المشايخ وجعلان بني بوحسن ويجري استكمال الشبكة في جعلان بني بوعلي ونيابة الأشخرة.

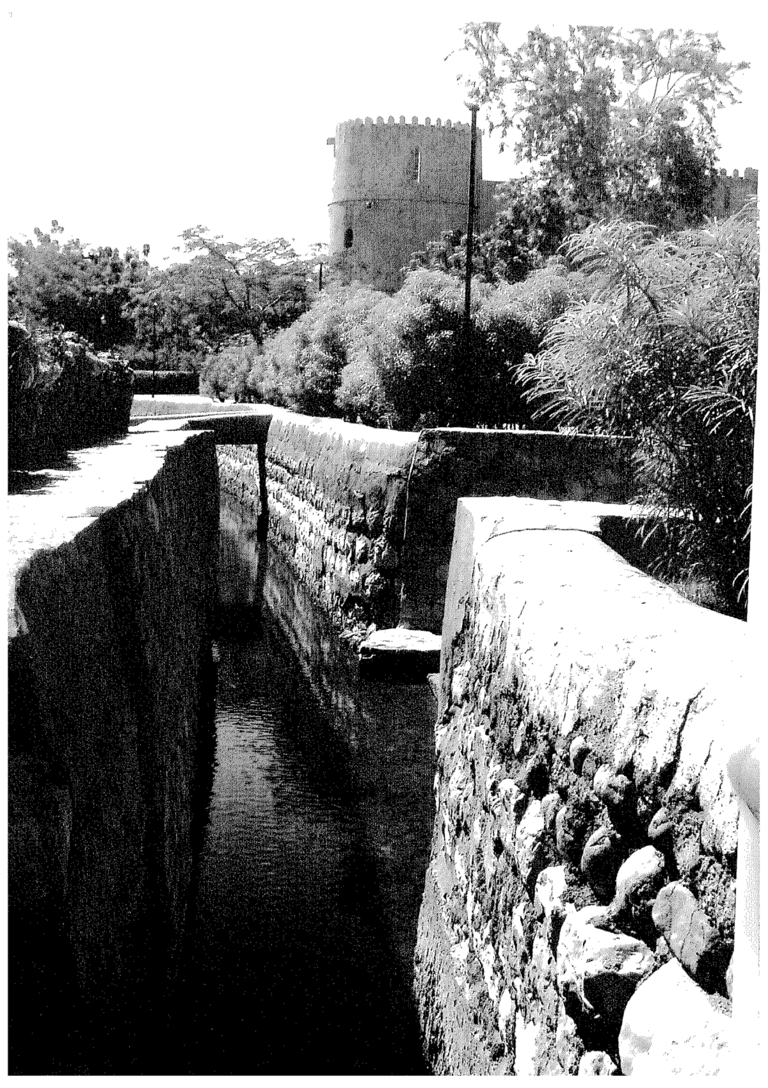
جدير بالذكر انه تجري دراسة احواض المياه الجوفية في النجد ووادي رونب تمهيداً لاستغلالها في ضوء دراسة الجدوى وتحليلات المياه والخطة المحددة في هذا المجال.

وفي حين تبذل جهود عديدة لاكتشاف مزيد من مخزونات المياه الجوفية فانه يتم انشاء محطات مراقبة مائية لقياس معدلات هطول الأمطار وتدفقات المياه في الاودية ومناسيب المياه الجوفية وقد تم تركيب ١٨ محطة تعمل بنظام المراقبة عن بعد بالاضافة إلى ٢٢٠ محطة آلية و٨٦ محطة يدوية حيث يتم تطوير هذه المحطات بشكل متواصل وباحدث التقنيات لزيادة كفاءتها. وتنتشر محطات المراقبة المائية في مختلف مناطق السلطنة ويوجد بعضها في المناطق الوعرة وفي الجبال لتوفير بيانات متكاملة.

الافلاج والآبار والسدود :

تمثل الأفلاج العمانية منذ أقدم العصور شبكة كبيرة ومتكاملة للري ونقل المياه من قمم الجبال وبطون الأودية إلى مسافات طويلة ليستخدمها العمانيون في مختلف الاستخدامات بشكل دائم وعلى مدار العام حسب تدفقها وحجم المياه فيها والذي يتأثر بمنسوب المياه الجوفية، ومعدلات هطول الامطار والجاذبية الارضية ومعدلات الاستهلاك كذلك وهو ما يؤثر على نوعية المياه وقوة تدفقها.

والأفلاج العمانية هي قنوات مائية ذات مسارات محددة وثابتة منذ القدم، وتتنوع عمقاً واتساعاً ونوعية مياه وفترات تدفق ايضاً. وقد وضع العمانيون منذ قرون عديدة قواعد ثابتة ومنظمة لكيفية استغلال مياه الافلاج ومراعاة عدالة الانتفاع



بمياهها بين السكان وهي قواعد لا تزال تلقى الاحترام ويتم الالتزام بها مع انها قواعد عرفية ولكنها ترسخت مع مرور الزمن.

وبينما يوجد بالسلطنة ٤١١٢ فلجاً منها ٣٠١٧ فلجاً حياً، فإنه تتم عملية صيانة الأفلاج وفق خطط محددة تأخذ في اعتبارها عوامل عديدة إذ تهدف عمليات الصيانة إلى زيادة مناسيب المياه وضمان استقرار الوضع المائي وبناء سواعد جديدة واحواض تجميع وغيرها، وفي هذا الاطار تم تنفيذ ٥٤ مشروعاً لصيانة الأفلاج هذا العام ٢٠٠٤ في مختلف مناطق السلطنة، كما يتم تنفيذ ٥٨ مشروعاً لحفر آبار مساعدة للأفلاج في مختلف المناطق.

تخضع عمليات حفر الآبار الجديدة إلى شروط يحددها قانون حماية الثروة المائية الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٢٩/٢٠٠٠ واللائحة التنفيذية له. وعادة يتم اصدار تراخيص من وزارة البلديات الاقليمية والبيئة وموارد المياه بشأن حفر آبار جديدة أو تعميق أو استبدال آبار قائمة أو تركيب مضخات عليها أو صيانتها. ويوجد في السلطنة نحو ١٢٧ ألف بئر موزعة على ١٢٨ مستجمعاً مائياً وذلك وفق نتائج مشروع حصر الآبار الذي تم تنفيذه في تسعينات القرن الماضي.

وبالنسبة للسدود فإنه توجد في السلطنة ثلاثة أنواع من السدود هي سدود التغذية الجوفية وعددها ١٩ سداً، وسدود التخزين السطحي وعددها ٤٠ سداً، وسدود الحماية ويوجد منها سد واحد في خور الرصاغ بولاية صور. وتجرى عمليات صيانة منتظمة لهذه السدود وفق الخطط والاولويات المحددة لذلك.

استخدام الطاقة المتجددة :

تتمتع السلطنة بجو صحو مشمس على مدار العام ورياح موسمية يمكن استخدامها كمصدر لتوليد الطاقة اللازمة لتشغيل بعض المشروعات، خاصة وان الطاقة الشمسية وطاقة الرياح تتميز بأنها طاقة متجددة من ناحية وغير ضارة بالبيئة من ناحية أخرى.

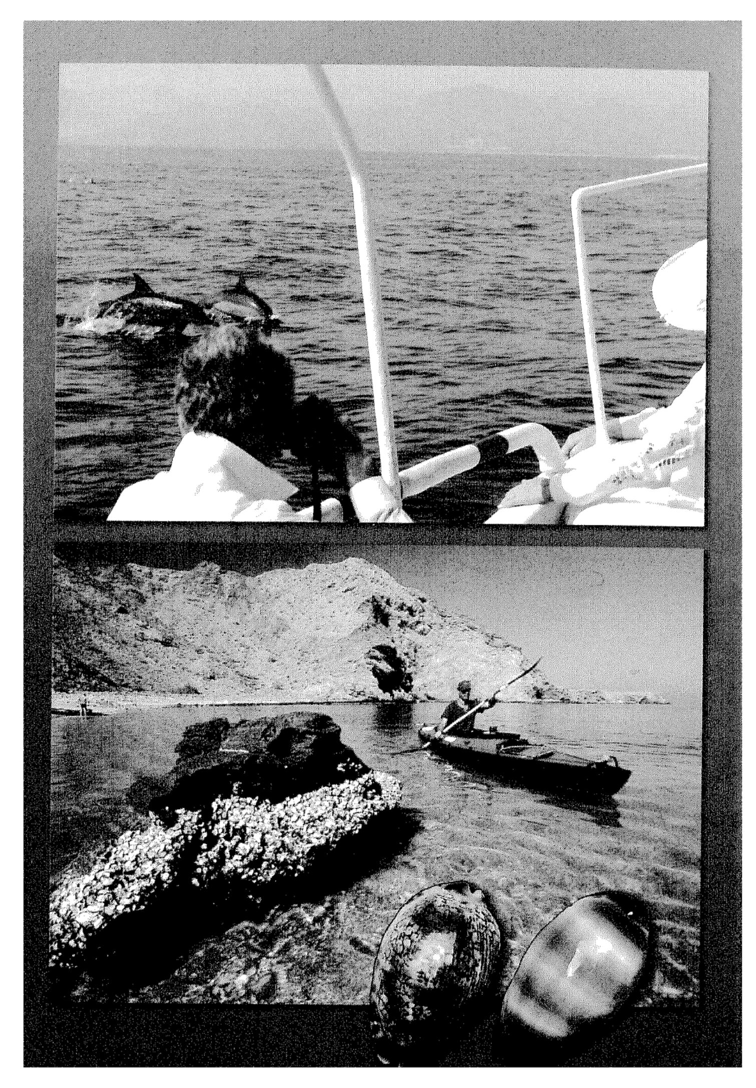
وبالفعل تم استخدام الطاقة الشمسية في محطة تحلية المياه في «هيلة الراكة» بولاية ثمريت، كما استخدمت طاقة الرياح في تشغيل مضخة المياه الخاصة بها. كما تم استخدام الطاقة الشمسية في مشروعات الانارة في بعض المناطق النائية خاصة في شمال الباطنة، وكذلك في تشغيل محطات تقوية البث الاذاعي والتلفزيوني المنتشرة في مواقع عديدة بعضها مناطق وعرة، بالإضافة إلى استخدامها في تشغيل عدادات مواقف السيارات وهي نماذج ناجحه يتم التوسع في تطبيقاتها تدريجياً.

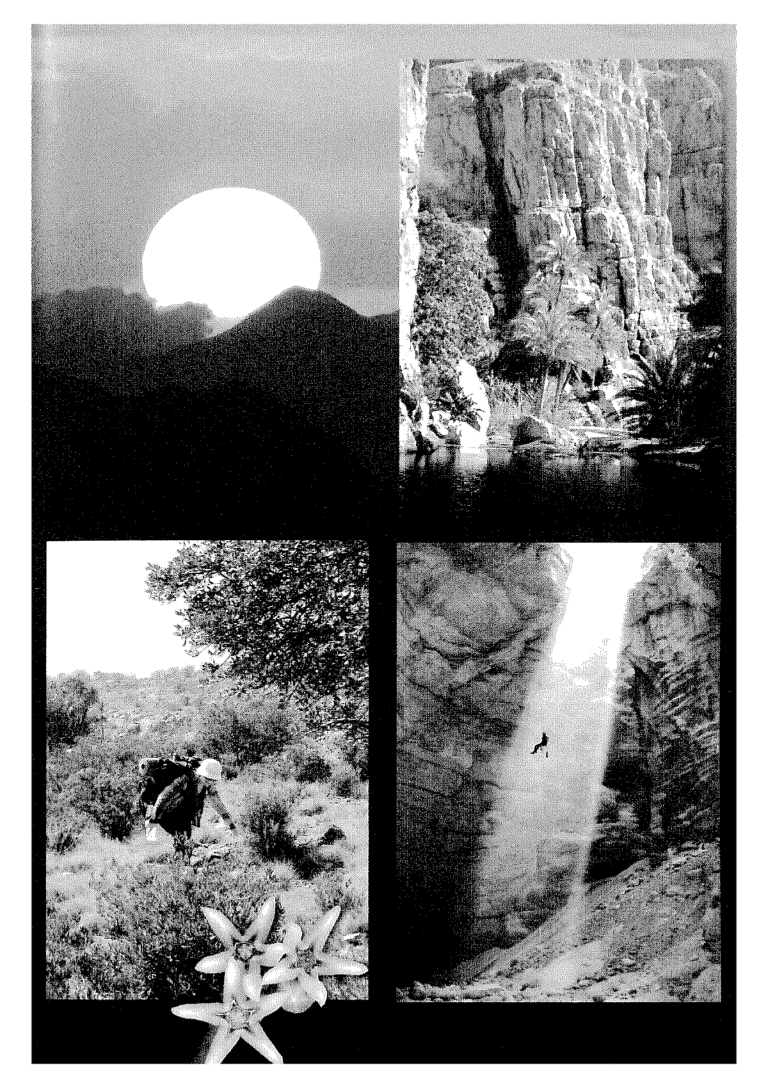
السياحة :

في الوقت الذي يمثل فيه المرسوم السلطاني رقم ٢٠٠٤/٦١ بإنشاء وزارة للسياحة وتعيين راحجة بنت عبدالأمير بن علي وزيراً للسياحة في ٢٠٠٤/٦/٩ تتويجاً لجهود عديدة ومتواصلة خلال السنوات الأخيرة لتطوير قطاع السياحة في السلطنة، فإنه يمثل كذلك خطوة أخرى بالغة الدلالة لدخول الاقتصاد العماني مرحلة التنويع الواسع لمصادر الدخل القومي والقدرة على استثمار مختلف الامكانات المتوفرة له من

(فلج دارس) في ولاية نزوى نموذج للمصادر المائية الطبيعية التي تتميز بها السلطنة.







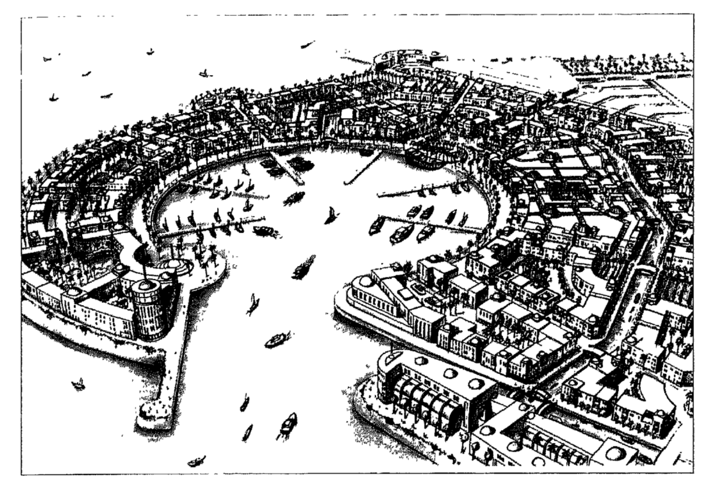


توفير خدمات فندقية في مختلف مناطق السلطنة لخدمة السياحة.

والصناعات الشعبية بالإضافة إلى الأمن والاستقرار والروح السمحة للمواطن العماني.. «ومن هذا المنطلق ينبغي اعداد استراتيجية جديدة لتطوير هذا القطاع لتمكينه من الوقوف على قدميه في سوق عالمية تتسم بالمنافسة الشديدة والمرونة والتنويع».

وفي حين تعطي وزارة السياحة دفعة قوية وزخماً للجهود المبذولة للنهوض بقطاع السياحة، فإنها تنطلق من ارضية واسعة تم اعدادها خلال الفترة الماضية من خلال اصدار قانون السياحة بالمرسوم السلطاني رقم ٢٠٠٢/٣٣ والذي بموجبه تم انشاء اللجنة الوطنية للسياحة وصندوق تنمية السياحة، واصدار قانون حق الانتفاع بالاراضي السياحية الذي يتضمن تسهيلات عديدة للاستثمار في المشروعات السياحية حيث يجيز القانون الانتفاع بالاراضي لمدة خمسين عاماً قابلة للتجديد ويعطي فترة سماح مدتها ٥ سنوات من تاريخ الحصول على الأرض لدفع رسوم حق الانتفاع.

وإلى جانب تعزيز البنية التحتية لقطاع السياحة عبر انشاء المشاريع الايوائية والخدمية حيث بلغ عدد الفنادق والشقق الفندقية في السلطنة ١٢٤ فندقاً وشقة فندقية تضم ٦٠٧٨ غرفة في نهاية عام ٢٠٠٢ وبلغ عدد السائحين القادمين إلى السلطنة ١,١١٢,٢٩١ سائحاً خلال عام ٢٠٠٢ قضوا ٣,٩٦٤,٦٢٧ ليلة وبلغت جملة انفاقهم نحو ٩٢ مليون ريال عماني، فإنه يجري التركيز كذلك على المشروعات السياحية الكبيرة وذات العائد الاقتصادي والسياحي الكبير مثل مشروع «بر الجصة» ومشروع «السوادي» ومشروع «الموج» الذي يتكلف نحو ٣١٠ ملايين ريال عماني وسيتم



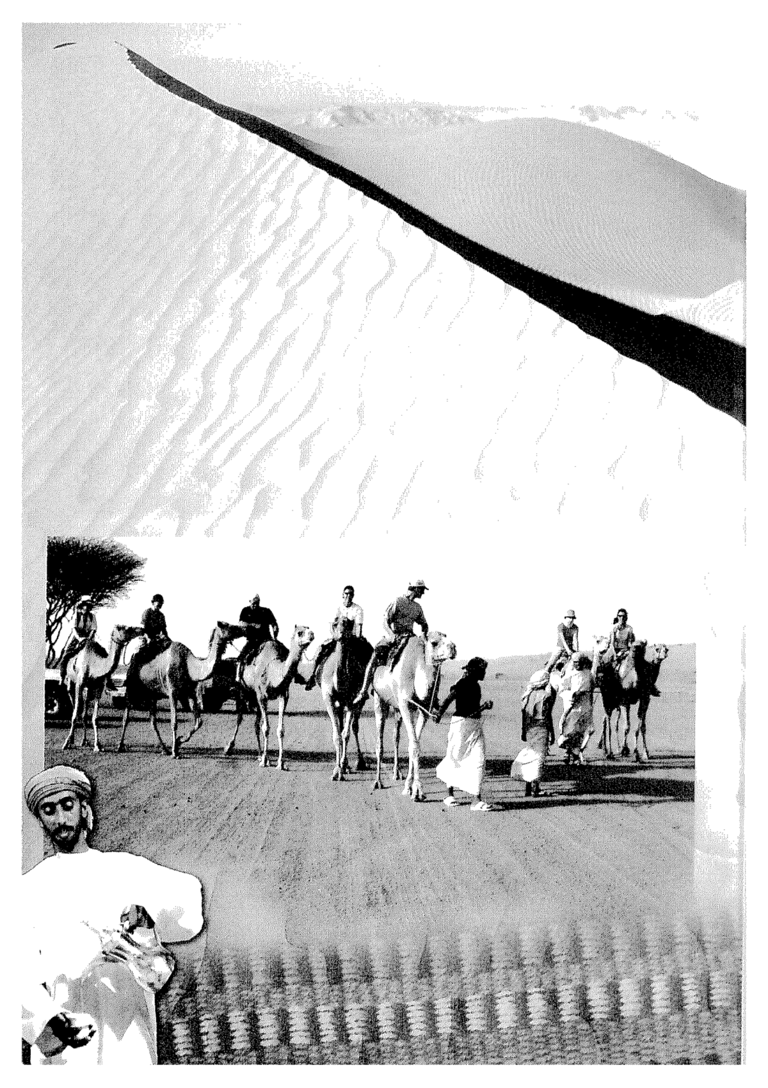
رسم تصميمي لحارة المرسى ضمن مشروع الموج السياحي على ساحل العذيبة (مسقط).

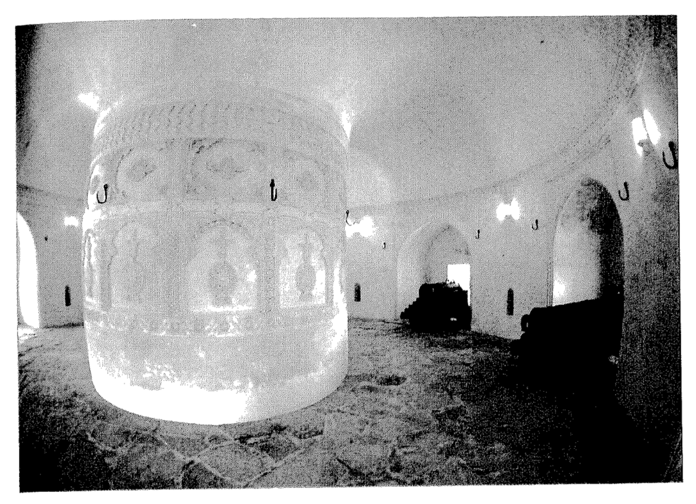
تشييده على مساحة مليوني متر مربع بالعذيبة في محافظة مسقط. كما يتم تحديد مناطق سياحية تتمتع بمقومات الجذب السياحي المختلفة وطرحها للاستثمار المحلي والاجنبي ومنها منطقة رأس الحد في صور، ومنطقة السيفة الساحلية بمحافظة مسقط، ومنطقة حيوت بولاية خصب بمحافظة مسندم ومنطقة الدهاريز بولاية صلالة مع توفير مختلف التسهيلات بما في ذلك التصاريح والموافقات اللازمة لتسهيل الاستثمار فيها.

وبينما يجري العمل في ثلاثة فنادق في خصب ودبا ومصيرة وبيوت الشباب في كل من الأشخرة بالمنطقة الشرقية وصحنوت بمحافظة ظفار، فإنه تم افتتاح المشى الجبلي بمرتفعات الوادي الكبير هذا العام، كما يتم تطوير كهف الهوتة بولاية الحمراء، وتطوير البرك المائية بولاية وادي بني خالد بالمنطقة الشرقية، ومشروع الخدمات السياحية بالمغسيل وخور روري بمحافظة ظفار بالاضافة إلى عدد من مشروعات السياحة البيئية في الجبل الأخضر ومحمية المها بجعلوني ومحمية السليل بالكامل والوافي ومنطقة دربات بمحافظة ظفار.

تجدر الإشارة إلى انه تم الاستعانة بخبرات دولية متخصصة وذلك بالتعاون مع مؤسسة (IDI) الايرلندية، كما تم تجديد اتفاقية إدارة الاكاديمية السياحية مع النمسا لمدة عام آخر اعتباراً من أول اكتوبر ٢٠٠٤ وتقوم الاكاديمية العمانية للسياحة والضيافة بتأهيل الكوادر الوطنية للعمل في قطاع السياحة ويدرس بها أكثر من ٢٥٠ طالبا وطالبة.

تستقطب الحياة في البادية والصحاري العمانية اهتمام السائح الذي يلقى كل الترحاب



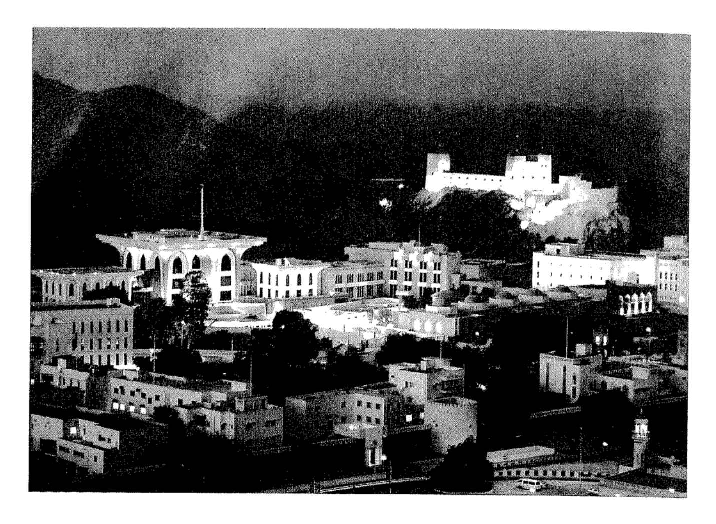


أحد أبراج (حصن الحزم) بولاية الرستاق بعد الترميم حيث تحرص الدولة على ترميم القلاع والحصون والمحافظة عليها.

وفي اطار تنشيط السياحة الداخلية واستثمار المقومات السياحية في مختلف مناطق السلطنة لتحقيق التوازن الاقليمي في التنمية السياحية، فإنه يجري تطوير عدد من القلاع والحصون مثل قلعة نزوى وحصن جبرين وحصن الحزم وقلعة نخل وحصن خصب، وتنفيذ مشروعات في مختلف مناطق السلطنة بالاضافة إلى انشاء مراكز للمعلومات السياحية بمطار السيب الدولي والمنافذ الحدودية البرية، وتركيب اللوحات الارشادية بالمناطق السياحية واعداد خرائط سياحية لمختلف مناطق السلطنة لجعلها في متناول الجميع.

من جانب آخر يجري الاهتمام بالملتقيات السياحية والفعاليات الثقافية حيث يتم تنظيم العديد من الفعاليات على مسرح حصن الفليج ببركاء بالتنسيق مع جهات خليجية وعربية ودولية، كما سيتم الانتهاء من انشاء مسرح صلالة الذي يتسع لاكثر من سبعة آلاف شخص تقريباً، ويترافق ذلك مع خطة ترويج وتسويق سياحي تضمنت الاشتراك في ١٧ معرضاً وملتقى سياحياً عالمياً هذا العام بالتعاون مع القطاع الخاص شملت الاتحاد الاوروبي واليابان وروسيا وبعض دول مجلس التعاون واستراليا وكذلك افتتاح مكاتب تمثيل سياحي في عدد من الدول الاوروبية واليابان، والاتفاق في يونيو ٢٠٠٤ مع شركة «فيوجن» لتمثيل السياحة العمانية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

وبفضل هذه الجهود تنطلق السياحة العمانية بخطى ثابتة لتصبح قطاعاً اقتصادياً هاماً ومؤثراً يمثل اضافة للاقتصاد العماني.



مدينة مسقط ذات التاريخ التليد والحاضر المشرق تتسامى عند المساء.

مسقط.. المدينة العامرة :

تتمتع مسقط، المدينة والمحافظة، بطابع خاص ومميز لما تزخر به من مقومات تاريخية وتراثية وعمرانية وسياحية، ولما تشهده من تطور متواصل وملموس في خدماتها على نحو جعل منها مدينة عصرية متألقة تشع بعبق التاريخ العماني العريق. ولعل ما يميز مدينة مسقط انها بجمالها ونظافتها ودقة ملامحها وتفاصيلها المرسومة بعناية، تترك انطباعاً لا يُمحى في ذاكرة زائريها والمقيمين فيها. ولذا فإنها تستقطب اعداداً متزايدة عاماً بعد عام لزيارتها أو للمشاركة في مهرجانها السنوي الذي أصبح من أهم المهرجانات المميزة على مستوى المنطقة. وبينما تميز مهرجان مسقط ٢٠٠٤ بتنوع وثراء فعالياته التي صممت لتتجاوب مع اهتمامات كل أفراد الاسرة من ناحية وبمشاركة عربية واجنبية واسعة من ناحية ثانية، فإنه استطاع خلال فترته التي امتدت من ١٩ يناير حتى ٢٠ فبراير ٢٠٠٤ ان يستقطب ١,٧١٥,٤٣٥ زائراً.

جدير بالذكر ان مسقط استطاعت عبر تخطيط دقيق ودؤوب ان تحافظ على طابعها العماني المميز، وان توفر في نفس الوقت افضل مستويات الخدمات والراحة التي يمكن ان تقدمها مدينة عصرية للمقيمين بها وزائريها مما جعلها موقعاً سياحياً جذاباً ومتكاملاً على مدار العام. وبينما حصلت مسقط على لقب أجمل مدينة عربية، وعلى جائزة منظمة المدن العربية أكثر من مرة وذلك بالنسبة لتميز مبنى وزارة الخارجية، ومبنى بلدية مسقط، فإن بلدية مسقط فازت بالجائزة الأولى للمنظمة العربية للتنمية الإدارية على تجربتها المتميزة في مجال خدمات النظافة العامة، كما فازت في نفس العام بجائزة أفضل تجارب



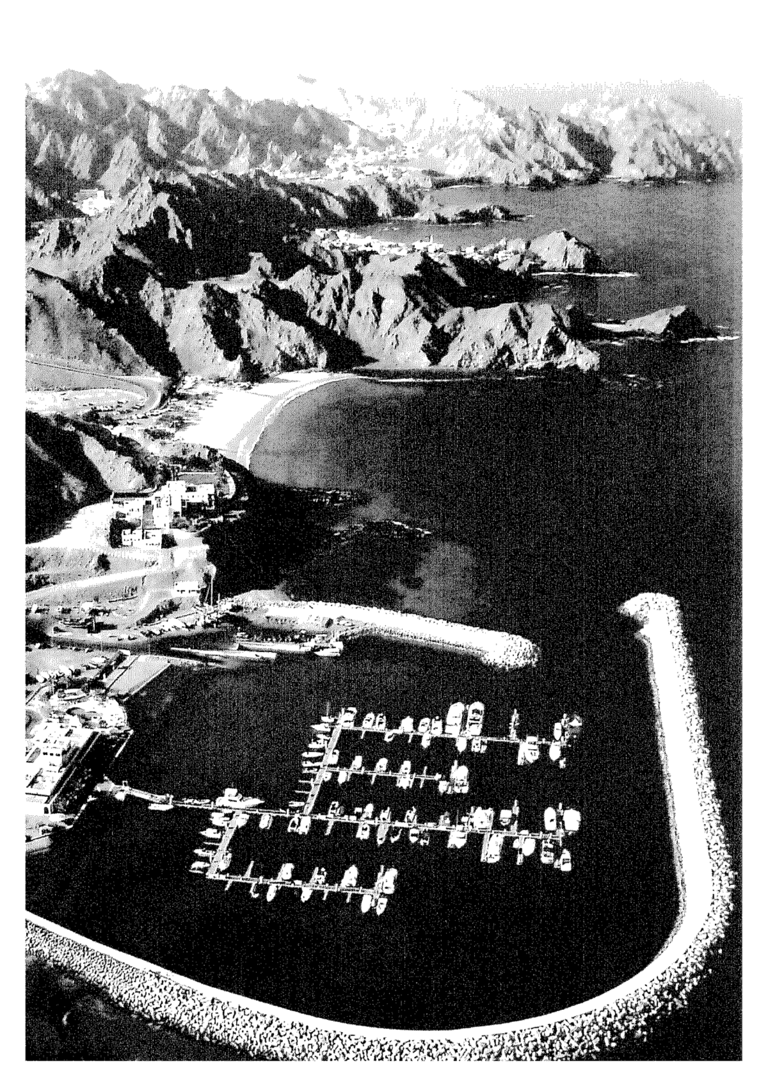
يعد الطريق البحري في ولاية السيب من المشاريع الحديثة لشبكة الطرق ذات المواصفات العالية.

الخدمات والنظافة المقدمة للجمهور على مستوى العالم والتي اعلنت عنها الدائرة الاقتصادية والاجتماعية للامم المتحدة في العام الماضي ٢٠٠٣، وهو ما يكرس مكانة مسقط ويعزز طابعها السياحي. وفي حين تضم مسقط العديد من مراكز التسوق الضخمة والمراكز التجارية الحديثة، إلى جانب سوق مطرح الشعبي الذي يتم تطويره حالياً، فإنه يتبوؤها العديد من الفنادق رفيعة المستوى وفي مقدمتها فندق قصر البستان الذي حصل على أكثر من جائزة عالمية، بالإضافة إلى مواقع التنزه والترفيه والحدائق العامة مثل حديقة القرم الطبيعية، وحديقة شاطئ كلبوه، وحديقة العامرات، وشاطئ الروضة، والبحيرة الصناعية بوادي البحائص بالسيب، بالاضافة إلى الممشى الجبلي بالوادي الكبير، والمسار الجبلي بين مطرح وريام، ومشروع منتزه «هوية نجم» الساحلي بقريات.

وفي اطار التطوير المستمر للخدمات تم انجاز العديد من مشروعات الطرق والتجميل وتعزيز شبكة الجسور العلوية والطرق المرتبطة بها لتسهيل حركة المرور، وفي هذا المجال يتم على سبيل المثال تنفيذ مشروع ربط مرتفعات بوشر بالخوير، واعادة تطوير وتخطيط مسقط القديمة، ورصف طرق داخلية تزيد اطوالها على ١٦٠ كيلومتر، بالإضافة إلى تطوير الطريق البحري (الصاروج القرم) وازدواجية طريق (الموالح، الخوض، المعبيلة الجنوبية)، والمرحلة الثانية من الطريق الساحلي بالسيب وانشاء جسر علوي وتقاطعات بالخوض بالاضافة إلى مشروعات التجميل والتشجير الأخرى.

(نادي بندر الروضة البحري في مسقط أحد المرافق السياحية.

وتجدر الاشارة إلى إنه بدأ العمل في انشاء أول ملعب للجولف في مسقط بتكلفة ٢٠ مليون ريال عماني ويضم عدداً من الفيلات السكنية الفاخرة ونادياً للجولف ونادياً صحيا وملاعب تنس وبرك للسباحة ومطاعم باعتباره مشروعاً سياحياً متكاملاً.



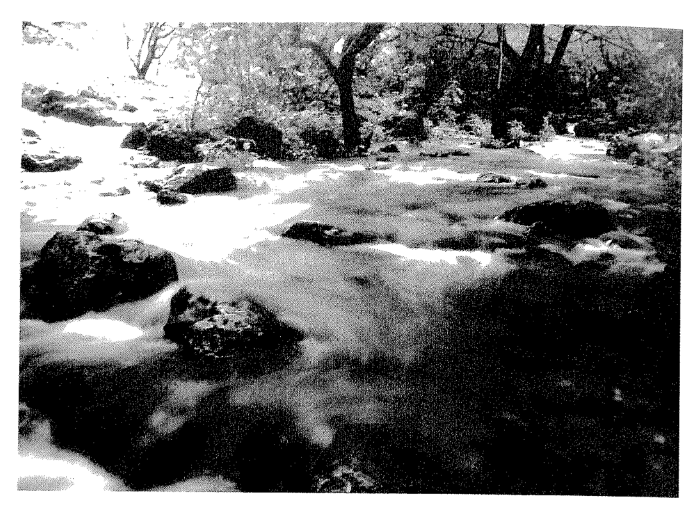


لقطة من حفل افتتاح مهرجان الخريف في صلالة.

الخريف في محافظة ظفار

تتسم محافظة ظفار بالثراء في مقوماتها السياحية والاقتصادية وبالتنوع والتفرد في مناخها الذي يجعل منها منطقة جذب سياحية تصل إلى ذروتها في موسم الخريف من كل عام. ففي خلال موسم الخريف الذي يمتد من منتصف شهر يونيو إلى منتصف شهر سبتمبر تتحول محافظة ظفار بسهولها وجبالها ووديانها إلى مصيف متميز. وعلى عكس حرارة الصيف الشديدة من حولها، فإن مناخ محافظة ظفار يتميز ليس فقط بدرجة الحرارة التي لا تزيد كثير على ٢٣ درجة مئوية، ولكن ايضاً بالنسيم المنعش، والرذاذ الخفيف وبساط الخضرة الذي يمتد ليغطي الجبال والسهول والوديان في مختلف انحاء محافظة ظفار.

وعلى امتداد السنوات الماضية تم توسيع وتطوير البنية الأساسية السياحية في محافظة ظفار من خلال انشاء العديد من الفنادق والشقق الفندقية القادرة على استيعاب السياحة العائلية المتزايدة خاصة من دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ومن داخل السلطنة كذلك. وإلى جانب تطوير المرافق الخدمية في المواقع السياحية وعلى الشواطئ وفي الجبل بما يحقق المزيد من الترويج للسياحة التاريخية والثقافية والترفيهية، فإن مهرجان الخريف الذي بدأ هذا العام في ١٥ يوليو على المسرح الرئيسي بالمركز البلدي الترفيهي حقق نقلة نوعية ملموسة سواء من خلال فعالياته العديدة والمتنوعة أو من خلال توسيع وزيادة مواقع المهرجان الذي استمر على مدى ٤٨ يوماً وهو ما أدى إلى جذب المزيد من الرواد من داخل السلطنة وخارجها. وفي اطار النهضة الشاملة التي تشهدها محافظة ظفار في كل المجالات، فإنه تم تنفيذ العديد من المشروعات الانتاجية والخدمية بما في ذلك استكمال تجهيز



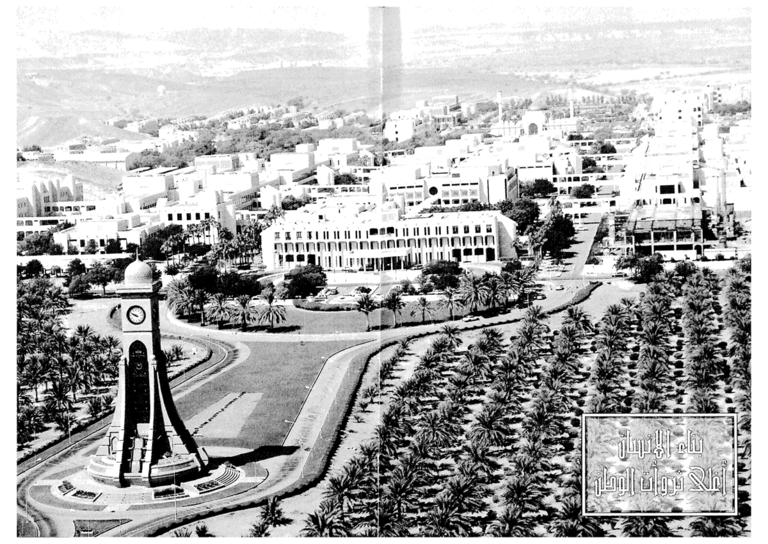
تنتشر عيون المياه الطبيعية في جبال محافظة ظفار لترسم لوحة أخرى من جمال الطبيعة.

وتطوير مرافق المركز البلدي الترفيهي والمسرح الرئيسي فيه، واضافة قاعة للمعارض والانتهاء من تشييد وتجهيز مسرح صلالة، واضافة مرافق عامة في المغسيل وسهل اتين ومنطقة حمرير، وكذلك تشجير العديد من المواقع والحدائق العامة، والعناية بمواقع العيون الطبيعية. جدير بالذكر انه إلى جانب انجاز مشروع العنونة والترقيم لمدينة صلالة ومشروع المسلخ البلدي الآلي بصلالة، فإنه تم الانتهاء من رصف الطرق الداخلية في شليم والشويمية وطاقة ومرباط وضلكوت ورخيوت، وصلالة، وانارة الشوارع بنيابة المزيونة وشق طريق جيلوب/جبجات. كما تم الانتهاء من مشروع انارة طريق صلالة/حريط وازدواجية شارع السلطان قابوس - المرحلة الأولى - والطريق الدائري بين دوار السعادة ودوار أتين وغير ذلك من المشروعات التي تخدم المواطن العماني.

وبينما يجري تطوير ميناء الحاويات في صلالة ومنطقة التجارة الحرة، فإن توصيل خط انابيب الغاز الطبيعي إلى صلالة هذا العام وافتتاح محطة كهرباء صلالة في يناير ٢٠٠٤ يعطي دفعة كبيرة لمختلف المشروعات الصناعية لتسهم الصناعة والزراعة والثروة السمكية والحيوانية والتجارة والسياحة في تحقيق المزيد من الازدهار لمحافظة ظفار وللاقتصاد العماني ككل. وفي حين يتحول مهرجان خريف صلالة إلى واحد من ضمن أكثر المهرجانات جذباً في المنطقة حيث يتزايد الاقبال عليه عاماً بعد آخر من داخل السلطنة ومن العديد من الدول الخليجية والعربية والاجنبية، فإن استكمال البنية الأساسية للسياحة في محافظة ظفار وادراج العديد من المواقع السياحية فيها إلى قائمة التراث العالمي مثل خور روري، ومواقع طريق اللبان، والبليد، وشصر، ووادي دوكة وغيرها يدعم جهود تنشيط السياحة في محافظة ظفار وفي بقية مناطق السلطنة.

وادي دربات في محافظة ظفار اثناء موسم الخريف (الصيف).





بناء الإنسان
أغلى ثروات الوطن

عندما اشرقت شمس النهضة المباركة في الثالث والعشرين من يوليو ١٩٧٠م، بدأت مرحلة جديدة ومجيدة في حياة الوطن والمواطن على هذه الأرض الطيبة، وهي مرحلة ترتكز على وضع المواطن في مركز الاهتمام وعلى رأس الأولويات، ثقة في قدراته، ويقينا بأنه صاحب الحق وهدف التنمية ووسيلتها كذلك. ليس فقط لان الأمم «لا تبنى الا بسواعد ابنائها»، ولكن ايضا لان المواطن هو أغلى ثروات الوطن وان التنمية البشرية هي الطريق لبناء الحاضر والمستقبل.

لم يكن الأمر شعاراً يرفع، ولكنه كان - ولا يزال - استراتيجية متكاملة وضعها جلالة السلطان قابوس المعظم، وبدأ تنفيذها منذ اليوم الأول لمسيرة النهضة المباركة عبر تأكيد حق المواطنة، ومبدأ المساواة، واتاحة الفرصة كاملة لكل الطاقات العمانية - بما في ذلك المرأة العمانية - لان تشارك بقدر طاقاتها في صياغة وتوجيه التنمية الوطنية.

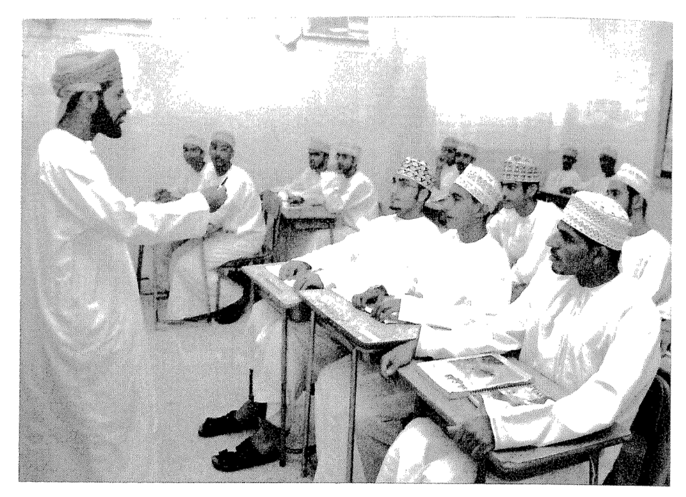
وفي هذه الاستراتيجية الواضحة والطموحة صبت كل الجهود للنهوض بالمواطن العماني، اقتصادياً وصحياً وثقافياً وتعليمياً لتمكينه من القيام بدوره ومسؤوليته كشريك للحكومة. ومما له دلالة عميقة في هذا المجال تأكيد جلالة السلطان المعظم في كلمته في افتتاح الفترة الثالثة لمجلس عمان في ٢٠٠٣/١٠/٢١ «فإننا نولي أهمية كبرى في سياستنا الداخلية منذ بدء النهضة المباركة لتنمية الموارد البشرية وتطويرها بما يمكنها من خدمة المجتمع ورفع شأن الوطن ومن أجل ذلك فإننا نقدر الجهود التي تبذلها أجهزة الدولة المختلفة في هذا المجال. كما نشيد بمساهمة القطاع الخاص في برامج التعليم والتدريب وصقل المهارات واعداد الكوادر العمانية المؤهلة.. فإننا نود أن يستخلص الجميع من دعوتنا المتكررة إلى العناية بالموارد البشرية - تعليماً وتدريباً وتوظيفاً - مدى اهتمامنا بهذا الموضوع الحيوي الذي نعتبره الركن الأساسي لبناء المستقبل والحافز الأكبر للنجاح في بلوغ الغايات التي نسعى إليها والأهداف التي نصبو إلى تحقيقها».

التربية والتعليم :

شهد قطاع التربية والتعليم نقلة نوعية وكمية ضخمة على امتداد السنوات الأربع والثلاثين الماضية وهو ما جاء ثمرة لرعاية جلالة السلطان المفدى للتعليم باعتباره مفتاحاً أساسياً لبناء المواطن العماني الواعي والقادر على القيام بدوره ومسؤوليته حيال ذاته وحيال مجتمعه، وفي حين تم ربط التعليم في مناهجه وأساليبه وأهدافه بثقافة الأمة وحضارتها وموروثها التاريخي، فإنه تم ربطه كذلك بمناهج العصر وادواته وتقنياته وهو ما يجري تطبيقه بالنسبة للمناهج، واعداد المعلم، وأدوات التعليم ومختلف مكونات العملية التعليمية وتم قطع شوط طويل فيه.

جدير بالذكر أن منظومة التعليم في السلطنة والتي تمتد إلى كل مجتمع سكاني مهما كان صغيراً أو نائياً تضم ١٠٢٢ مدرسة حكومية منها ٣٦٦ مدرسة للبنين و٣٥٥ مدرسة للبنات و٣٠١ مدرسة مختلطة وبلغ عدد الطلاب في المدارس الحكومية إلى ٥٧٦٤٧٢ طالباً وطالبة في العام الدراسي ٢٠٠٣/٢٠٠٤ منهم

(صفحة ١٧٦، ١٧٧)
(جامعة السلطان قابوس) منارة للعلم ومنهل للعطاء وقمة الهرم التعليمي بالسلطنة.



نقلة نوعية يشهدها قطاع التعليم والممتد الى كل ربوع السلطنة.

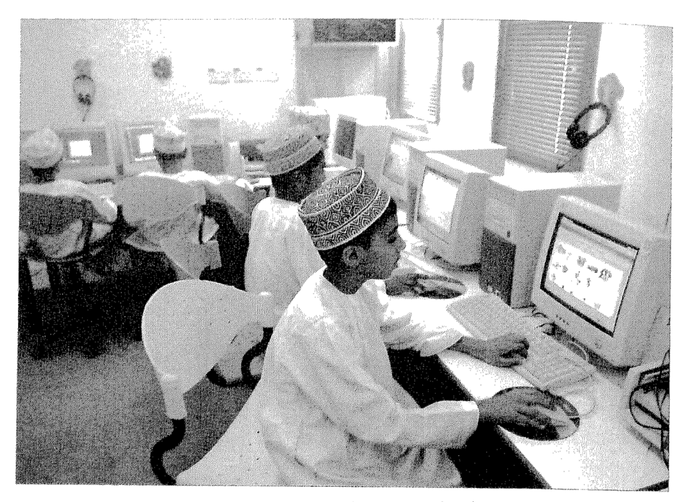
٢٧٩١٨٠ طالبة. وبلغ عدد المدارس الخاصة ١٢٩ مدرسة تضم ٢٣٥٥٣ طالباً وطالبة منهم ١٠٣١٣ طالبة. كما توجد ٣ مدارس لذوي الاحتياجات الخاصة وعدد من مدارس الجاليات الاجنبية التي تشرف عليها وزارة التربية والتعليم وتحكمها لائحة تنظيمية تم تحديثها.

وبينما تم الغاء مدارس الفترة المسائية واحلال المدارس القديمة بمدارس جديدة، فإنه يجري بناء ٥٩ مدرسة جديدة لمواكبة احتياجات العام الدراسي ٢٠٠٤/٢٠٠٥ وذلك في الوقت الذي تم فيه التوسع في تطبيق نظام التعليم الأساسي إذ ويتم تطبيقه في ٧٧ مدرسة أخرى في العام الدراسي ٢٠٠٤/٢٠٠٥م.

وفي اطار التطوير المتواصل للتعليم في السلطنة صدر القرار الوزاري رقم ٢٠٠٤/٥ بالغاء مسميات المراحل الدراسية مكتفياً بمسمى التعليم العام الذي يبدأ من الصف الأول إلى الصف الثاني عشر الذي سيعقد في نهايته امتحان الشهادة العامة مع تطوير التعليم في الصفين الحادي عشر والثاني عشر اعتبارا من العام الدراسي ٢٠٠٤/٢٠٠٥ بحيث يتم الغاء التشعيب إلى علمي وادبي ودراسة مواد اساسية واختيارية بدلاً من ذلك - جدير بالذكر انه تم تطوير مناهج وكتب التربية الإسلامية واللغة العربية والدراسات الاجتماعية واللغة الانجليزية لعدد من الصفوف، كما يتم تنفيذ مشروع حاسب آلي لكل معلم وادخال الحاسوب في الصفوف من العاشر حتى الثاني عشر من التعليم العام.





ربط التعليم بثقافة ومتطلبات العصر بجانب الحضارة والموروث التاريخي.

بالاضافة إلى استكمال المنهج العماني المطور لمرحلة رياض الاطفال بالمدارس الخاصة.

ومن ابرز البرامج التي يتم تنفيذها ضمن مشروع تطوير التعليم ايضاً برنامج تقويم وتطوير الأداء المدرسي، ومسابقة الابداع بين العاملين العمانيين في الحقل التربوي، ومشروعات معالجة صعوبات القراءة، وتطوير المختبرات المدرسية، والتنمية المهنية للمعلم، وبنك الانشطة التعليمية وغيرها، إلى جانب الاهتمام بالمعلمين وتدريبهم واشراكهم في تطوير التعليم من خلال الملتقيات السنوية حيث عقد الملتقى السنوي الثاني للمعلمين خلال العام الدراسي ٢٠٠٣/٢٠٠٤ ويترافق ذلك مع تطوير الاشراف التربوي والتوسع في تطبيق برنامج صعوبات التعلم في مدارس التعليم الاساسي من ٣٠ مدرسة في العام الدراسي ٢٠٠٣/٢٠٠٤ ليصل إلى ٨٢ مدرسة في العام الدراسي ٢٠٠٥/٢٠٠٦ مع الاهتمام بذوي الاحتياجات الخاصة حيث انتقلت مدرسة التربية الفكرية إلى مبناها الجديد ويدرس نحو ٦٠٠ طالب في مدارس التربية الخاصة الثلاث.

من جانب آخر تسير عملية تعمين هيئات التدريس في التعليم العام نحو غاياتها، فبعد استكمال تعمين الصفوف من الأول إلى السادس وتجاوز نسبة ٧٦٪ في الصفوف من السابع إلى الثاني عشر، فإنه تم تعيين ٢٥٢٩ خريجاً عمانياً في مجال التدريس بنهاية العام الدراسي ٢٠٠٣/٢٠٠٤ ومعروف انه تم تعمين الوظائف الإدارية بشكل كامل تقريباً.



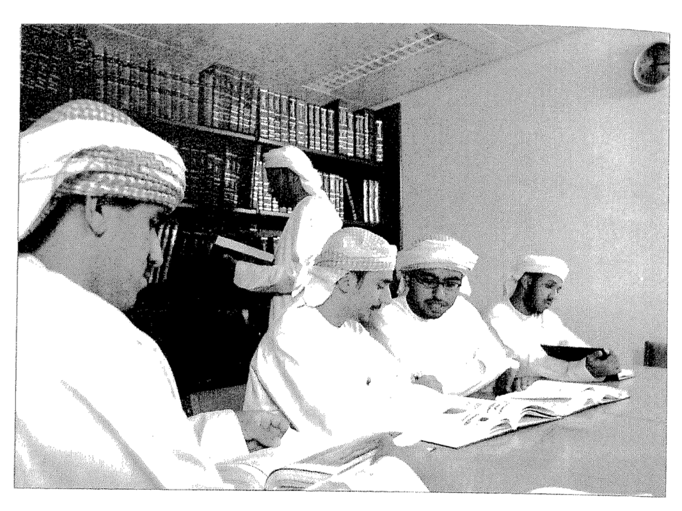
بناء الإنسان العماني وتعليمه غاية كبرى وهدف أسمى للحكومة.

ومن أجل اتاحة فرصة التعليم لمن فاتهم قطار التعليم لسبب أو لآخر هناك ١١٧ مركزاً لمحو الأمية يدرس فيها ٦٦٢٢ دارساً ودارسة، كما يوجد ١٣٢ مركزاً لتعليم الكبار يدرس فيها ٣٢٧٢٤ دارساً ودارسة وتشكل المرأة العمانية الاغلبية العظمى من الدارسين في محو الأمية وتعليم الكبار. وبذلك يتوفر التعليم لكل الفئات ولمختلف الأعمار وهو ما يلقى تجاوباً كبيراً.

وفي حين يتواكب التعليم مع متطلبات التطور الاجتماعي والاقتصادي الذي يحققه المجتمع العماني، فإن هناك حرصاً على تحقيق درجة عالية من التوعية للطلاب حول عدد من القضايا ذات الأهمية لهم وللمجتمع وذلك من خلال التنسيق مع وزارة الصحة والهيئات المعنية الأخرى مع اصدار الأدلة والكتب والنشرات وتنظيم الانشطة التربوية الداعمة لذلك. وفي حين يمثل كتاب «نهضة التعليم في سلطنة عمان» اصداراً متميزاً في هذا المجال، فإن مسابقة المحافظة على النظافة والبيئة المدرسية تهدف إلى اذكاء روح المنافسة بين المدارس للفوز بكأس حضرة صاحب الجلالة السلطان المعظم الذي يمنح للمنطقة التعليمية التي تفوز بالمركز الأول في كل عام دراسي.

جامعة السلطان قابوس

افتتحت جامعة السلطان قابوس عام ١٩٨٦م، واصبحت صرحاً علمياً رفيعاً، ومركزاً للتنوير واعداد الكوادر الوطنية المؤهلة على أرفع المستويات في مختلف



التخصصات، وبيت خبرة استطاع بنجاح ان يرتبط بقضايا المجتمع وذلك في مزاوجة فعالة بين البحث العلمي والحاجات العملية لقطاعات المجتمع المختلفة.

ومن خلال التطوير النوعي المتواصل لمحاور الجامعة الأربعة وهي التعليم والبحث العلمي وتنمية المجتمع والتعاون مع المؤسسات العلمية الأخرى داخل السلطنة وخارجها استطاعت جامعة السلطان قابوس ان تكون «جامعة متميزة نفخر بها ونتفاخر بمن يتخرجون منها». وأثناء زيارة جلالة السلطان المعظم للجامعة يوم الثاني من مايو عام ٢٠٠٠م والذي اصبح يوماً للجامعة تحتفل به كل عام، حث جلالته ابناءه الطلاب على تعلم العلم الصحيح والحصول على «المعرفة الحقيقية».

تضم جامعة السلطان قابوس سبع كليات هي كلية الآداب والعلوم الاجتماعية، وكلية التجارة والاقتصاد، وكلية التربية، وكلية العلوم، وكلية العلوم الزراعية والبحرية، وكلية الهندسة، وكلية الطب والعلوم الصحية. وقد وضعت برامج الدراسة بها لاعداد خريجين رفيعي المستوى، وللوفاء كذلك باحتياجات سوق العمل العماني لكوادر متخصصة وخلال العام الجامعي ٢٠٠٣/٢٠٠٤ تم قبول ٣١٠٥ طلاب وطالبات. وبينما بلغ عدد الطلاب لدى افتتاح الجامعة ٥٥٧ طالبا وطالبة بلغ اجمالي عدد الطلاب ١٢٣٨٥ طالبا وطالبة في العام الجامعي ٢٠٠٣/٢٠٠٤ وفي العام الجامعي ٢٠٠٢/٢٠٠٣ تم تخريج ٢٣٥٢ طالبا وطالبة في برامج الدراسات الجامعية الأولى – البكالوريوس والدراسات العليا «الماجستير».

والدبلوم. وقد تم استحداث عدد من البرامج الجديدة في مرحلة الدراسات الجامعية الأولى في عدد من الكليات لتتمشى مع احتياجات سوق العمل منها على سبيل المثال برامج الإدارة المدرسية والاقتصاد الزراعي والدراسات الريفية، والهندسة البيئية، والماجستير في النفط والغاز والدكتوراه في الدراسات الكربوناتية وتمنح الجامعة درجات الدبلوم والماجستير والدكتوراه في عدد من التخصصات الأخرى.

البحث العلمي والمراكز البحثية

اهتمت جامعة السلطان قابوس بالبحوث العلمية ذات الارتباط بالمجتمع والبيئة العمانية، خاصة وانه تم اعتمادها كبيت خبرة تستفيد منه مختلف المؤسسات الحكومية وفي القطاع الخاص، وتقسم الجامعة البحوث إلى بحوث اكاديمية وبحوث تطبيقية وبحوث استراتيجية والاخيرة ممولة من المبلغ الذي خصصه جلالة السلطان المعظم لتمويل البحث العلمي خارج الموازنة السنوية للجامعة. وأهم هذه البحوث الاستراتيجية، استخدام نظم المعلومات الجغرافية (GIS) والاستشعار عن بعد (RS) في رصد وتحليل النمو العمراني والسكاني لمحافظة مسقط، وتقييم امكانية اعادة استعمال المياه المستهلكة (الرمادية) في السلطنة، وكذلك تأخر بداية الاصابة بمرض السكري في السلطنة، وعدد آخر من البحوث، وتجدر الاشارة إلى أن جامعة السلطان قابوس فازت بجائزة مجلس التعاون لدول الخليج العربية لأفضل مؤسسة تعليمية وبحثية في مجال البيئة عن عامي ٢٠٠١ و٢٠٠٢ والتي تمنحها الامانة العامة لمجلس التعاون.

يوجد بجامعة السلطان قابوس أكثر من خمسة عشر مركزاً بحثياً متخصصاً من أهمها مركز الدراسات والبحوث البيئية، ومركز ابحاث الاتصالات والمعلومات المشترك بين الجامعة والشركة العمانية للاتصالات، ومركز بحوث النفط والغاز، ومركز بحوث المياه، ومركز الدراسات العمانية، ومركز تقنيات التعليم، ومركز اللغات، ومركز نظم المعلومات، ومركز البحوث التربوية، ومركز المعلومات بكلية التجارة والاقتصاد، ومركز اختبارات الخلايا الشمسية، ومركز رصد الزلازل، ومركز الدراسات الكربونية بالواقع الافتراضي، ومركز ابحاث الطاقة، ومحطة البحوث الزراعية، بالاضافة إلى استديو الاذاعة والتلفزيون بكلية الاداب والعلوم الاجتماعية، وفي ممارسة جامعة السلطان قابوس لدورها فإنها تحرص على تعميق وتوسيع التعاون العلمي والبحثي وتبادل الخبرات مع العديد من الجامعات اليابانية والاوروبية والعربية والاسترالية والأمريكية عبر مذكرات التفاهم واتفاقيات التعاون المشترك وعقد المؤتمرات العلمية والتبادل الاكاديمي والطلابي.

وبينما تم في مارس ٢٠٠٣ التوقيع على اتفاقية انشاء «كرسي سلطان عمان للدراسات العربية والإسلامية» في جامعة ملبورن الاسترالية، فإنه تم في ٢٠٠٤/٤/٧ تدشين كرسي استاذية في العلاقات الدولية باسم جلالة السلطان المعظم في كلية «جون. اف. كنيدي للدراسات الحكومية» بجامعة هارفارد الامريكية



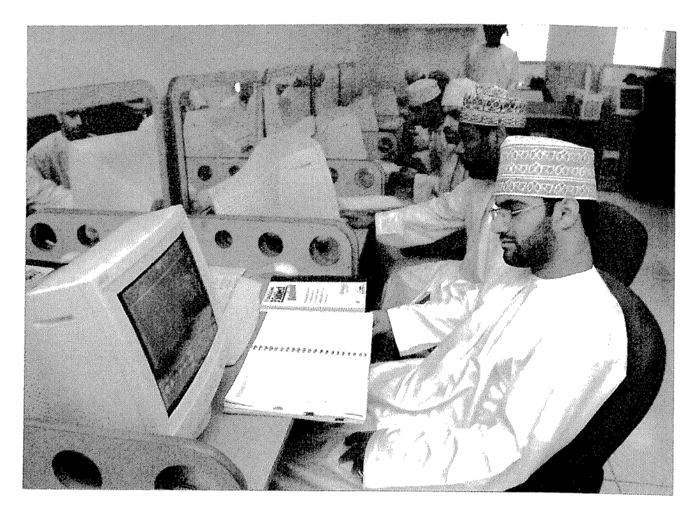
تجدر الاشارة إلى ان جامعة السلطان قابوس تحرص إلى بناء الشخصية المتكاملة لطلابها من جميع النواحي الإسلامية والاخلاقية والاجتماعية والثقافية وربط الطلاب بالمجتمع ورعاية مواهبهم وتنميتها من خلال الانشطة المختلفة وفي اطار تطوير تلك الانشطة فانه يجري تنفيذ المركز الثقافي على مساحة ٣٩ ألف متر مربع وسينتهي في مارس عام ٢٠٠٦ ويضم مكتبة عامة، وقاعة ضخمة متعددة الاغراض، ومركز الدراسات العمانية، ومقصورة سلطانية، وجميعها ستجهز على أعلى مستويات التقنية المتاحة، كما تم افتتاح مركز الخدمات الطلابية عام ٢٠٠٢ لتلبية احتياجات الطلاب المختلفة.

مستشفى جامعة السلطان قابوس:

يعتبر مستشفى جامعة السلطان قابوس من أكبر مستشفيات السلطنة حيث يضم العديد من الاقسام المزودة بأحدث المعدات الطبية والتي تمكنه من القيام بدوره كمستشفى تعليمي لتدريب طلاب كلية الطب والعلوم الصحية بالجامعة، إلى جانب دوره في توفير خدمات طبية رفيعة للمواطنين. يتسع مستشفى جامعة السلطان قابوس لخمسمائة سرير، وقد حقق انجازات كبيرة في اجراء الجراحات الدقيقة مثل استئصال الغدة فوق الكلوية باستخدام المنظار، وعمليات زرع النخاع العظمي التي تجاوزت (٧١) عملية، كما تم تزويد المستشفى بأجهزة طبية حديثة مثل جهاز قياس كثافة الدم وجهاز الكشف عن التكوين الباطني للجسم الحي بواسطة اشعة أكس، وآلة تصوير رقمية للشبكية، وجهاز الكشف عن حالة نشاط خلايا المخ، وجهاز فحص الليثيم، كما تم استحداث قسم إدارة الجودة لتوفير خدمة طبية متميزة للمرضى، وفي اطار دورها العلمي تستضيف مستشفى الجامعة العديد من المؤتمرات والدراسات الطبية المتخصصة التي تشارك فيها المؤسسات الصحية من داخل السلطنة وخارجها.

التعليم العالي:

يعد التعليم العالي ركيزة أساسية لتحقيق التنمية البشرية نظراً لما يقوم به من دور حيوي لاعداد وتأهيل الخريجين في مختلف التخصصات، وذلك في ارتباط وثيق مع احتياجات سوق العمل العماني وما يتحقق من تطور اقتصادي واجتماعي يفرض تطوير المناهج وتوسيع قاعدة التعليم العالي وادخال تخصصات جديدة وتضافر كل الجهود وفتح المجال امام القطاع الخاص ليسهم بدوره في هذا المجال. وقد أكد جلالة السلطان المعظم في كلمته في افتتاح الفترة الثالثة لمجلس عمان على الاشادة «بمساهمة القطاع الخاص في برامج التعليم والتدريب وصقل المهارات واعداد الكوادر العمانية المؤهلة ونشجع بوجه خاص اتجاه هذا القطاع إلى إنشاء الكليات والجامعات في مختلف مناطق السلطنة من أجل توفير أكبر قدر من فرص التعليم العالي في هذا الوطن. ونحن ندعو القائمين على هذه الجامعات إلى تيسير سبل الالتحاق بها امام الشباب العماني كما ندعوهم إلى العناية بمناهجها الاكاديمية والعمل على تطويرها دائماً بما



التقنية الحديثة في خدمة التحصيل العلمي.

يحقق لها المكانة العلمية المرموقة بين الجامعات ويزيد من اقبال الدارسين عليها».

وفي هذا الاطار بدأت الدراسة بالفعل في جامعة صحار بمنطقة الباطنة، كما بدأت الدراسة في بعض كليات جامعة ظفار في العام الجامعي ٢٠٠٣/٢٠٠٤ وسيتم افتتاح كليات أخرى في العام الجامعي ٢٠٠٤/٢٠٠٥ كما تبدأ الدراسة في جامعة نزوى في العام الجامعي ٢٠٠٤/٢٠٠٥، وتتواصل جهود انشاء جامعة أهلية في مسقط وبذلك يكون هناك اربع جامعات أهلية إلى جانب جامعة السلطان قابوس وتشرف وزارة التعليم العالي اكاديمياً على الجامعات الأهلية التي تحرص على التعاون مع جامعات دولية أوروبية وأمريكية للاستفادة من خبراتها الاكاديمية.

من جانب آخر تشرف وزارة التعليم العالي على كليات التربية وكلية الشريعة والقانون وشؤون البعثات ومؤسسات التعليم العالي الخاصة. وفي اطار المرونة التي اتسم بها التعليم العالي في السلطنة ومواكبته لاحتياجات التطور الاجتماعي والاقتصادي المتواصل، تشرف وزارة القوى العاملة على كليات التقنية ومعاهد التدريب المهني، وتشرف وزارة الصحة على المعاهد الصحية، كما يشرف البنك المركزي العماني على كلية الدراسات المصرفية والمالية، ويتبع معهد العلوم الشرعية وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، وتتبع الاكاديمية العمانية للسياحة والضيافة وزارة السياحة وذلك حتى تكون مخرجات هذه المؤسسات متمشية مع

الاحتياجات العملية للقطاعات المختلفة، ويقوم مجلس التعليم العالي بالتنسيق ووضع السياسة العامة للتعليم العالي والبحث العلمي في السلطنة وتنظيم قبول الطلاب وتحديد اعدادهم بالتنسيق مع الجهات المختصة ومراعاة احتياجات سوق العمل في هذا المجال.

كلية التربية :

تعمل كليات التربية على اعداد المعلم العماني على نحو متكامل مهنياً وتربوياً وثقافياً للعمل في مختلف مراحل التعليم العام. وهي كليات جامعية تستوعب سنوياً نحو الفي طالب وطالبة. وهناك الآن ٦ كليات للتربية في الرستاق، ونزوى، وعبري، وصور وصحار وصلالة. وقد بلغ عدد الطلاب المقيدين في الدراسة في هذه الكليات ٧٩٣٠ طالباً وطالبة في العام الاكاديمي ٢٠٠٣/٢٠٠٤ في حين بلغ عدد الخريجين خلال الفترة من ١٩٩٨ حتى ٢٠٠٣ (١٠٦٩٥) معلماً ومعلمة. ومع تغطية احتياجات عدد كبير من المدارس في مختلف المراحل من المعلمين فإنه سيتم خلال الفترة القادمة تقليل عدد كليات التربية وتحويل بعضها إلى كليات متخصصة لسد الاحتياجات في مجالات محددة وفقاً لدراسة تقوم بها وزارة التعليم العالي وبالتنسيق مع الجهات المعنية.

وبينما تم تعمين الهيئة الإدارية بنسبة ١٠٠٪ والهيئة الاكاديمية المساندة بنسبة ٩٦,٢٪ فإن نسبة التعمين في الهيئة الاكاديمية في كليات التربية بلغت ١٤,٨٪ في أول عام ٢٠٠٣ وقد تم ابتعاث ٣٧ دارساً لدرجة الماجستير والدكتوراه لزيادة نسبة التعمين للهيئة الاكاديمية وفق الخطة المحددة لذلك.

كلية الشريعة والقانون :

تهدف كلية الشريعة والقانون منذ بدء الدراسة بها في العام الاكاديمي ١٩٩٨/٩٧ إلى اعداد المتخصصين العمانيين للعمل في المجالات القانونية والقضائية بما في ذلك الادعاء العام والمحاماة وهيئات المحاكم. وتمنح الكلية درجة البكالوريوس في تخصصات الشريعة الإسلامية والقانون حيث تضم ثلاثة اقسام هي اقسام الشريعة الإسلامية والقانون وأصول الدين والثقافة الإسلامية. وقد بلغ عدد المقبولين بالكلية في العام الجامعي ٢٠٠٣/٢٠٠٤ (١٧٥) طالباً وطالبة. وبلغ عدد المسجلين للدراسة فيها ٥٣٠ طالباً وطالبة. وتم تخريج الدفعة الأولى منها في العام الجامعي ٢٠٠٠/٢٠٠١ وبلغ عدد الخريجين حتى العام الجامعي ٢٠٠٢/٢٠٠٣ (٣١١) طالبا وطالبة. وفي حين تم تعمين الهيئة الإدارية للكلية بنسبة ١٠٠٪ فإنه تم تعمين الهيئة الاكاديمية المساندة بنسبة ٨٨,٢٪ والهيئة الاكاديمية بنسبة ٥٠٪ في العام الجامعي ٢٠٠٣/٢٠٠٤م.

البعثات :

تواصل وزارة التعليم العالي اهتمامها بابتعاث اعداد من الطلاب والعاملين العمانيين في عدد من المؤسسات والهيئات الحكومية إلى الخارج لنيل الدرجة



يساهم القطاع الخاص من خلال الجامعات والكليات الخاصة في العملية التعليمية الشاملة.

الجامعية الأولى أو درجتي الماجستير والدكتوراه في تخصصات ومجالات مختلفة لتوفير كوادر وطنية متخصصة ومؤهلة على أعلى مستوى في مجالات تثرى التنمية الوطنية ولمواكبة التطورات العلمية والاكاديمية على المستوى العلمي كذلك. وقد صدر المرسوم السلطاني رقم ٢٠٠٢/٨٣ بقانون البعثات الجديد لتنظيم هذا المجال بما يتفق ومتطلبات التنمية الوطنية وتحقيق التكامل مع مخرجات التعليم العالي في السلطنة.

تتنوع البعثات الخاصة بالمرحلة الجامعية الأولى بين بعثات كاملة، أي تتكفل الجهة الباعثة بجميع تكاليف الطالب، وبعثات جزئية وفيها تتكفل الجهة الباعثة بالرسوم الدراسية فقط. كما ان هناك منحا كاملة أو جزئية تقدمها الدول الأخرى وفق شروط محددة للدراسة في جامعاتها. وتشرف وزارة التعليم العالي على مختلف أنواع البعثات بما في ذلك الدراسة على النفقة الخاصة والانتساب. وقد بلغ عدد المنتسبين المسجلين خلال العام الاكاديمي ٢٠٠٣/٢٠٠٢ نحو ٨٩٥ طالبا وطالبة.

وبالنسبة لمرحلة الدراسات العليا – الماجستير والدكتوراه – هناك بعثات على نفقة الحكومة واجمالي البعثات الكاملة تبلغ ٨٠ بعثة يتم شغلها بالتناوب وفق الاولويات التي تحددها لجنة الابتعاث للدراسات العليا بالتنسيق بين وزارة التعليم العالي ووزارة الخدمة المدنية. كما تقوم بعض الجهات الحكومية ومؤسسات القطاع الخاص والشركات بإبتعاث بعض موظفيها للدراسة في

تخصصات محددة تحتاج إليها وتتولى تلك الجهات الانفاق على تلك البعثات.

وفي العادة تتولى الملحقيات الثقافية والمكاتب التعليمية الاشراف على المبعوثين العمانيين في الخارج ورعايتهم اكاديمياً واجتماعياً وحل أية مشكلات قد يتعرضون لها بشكل أو بآخر. كما تقوم بتعزيز العلاقات الثقافية والعلمية بين السلطنة والدول الأخرى.

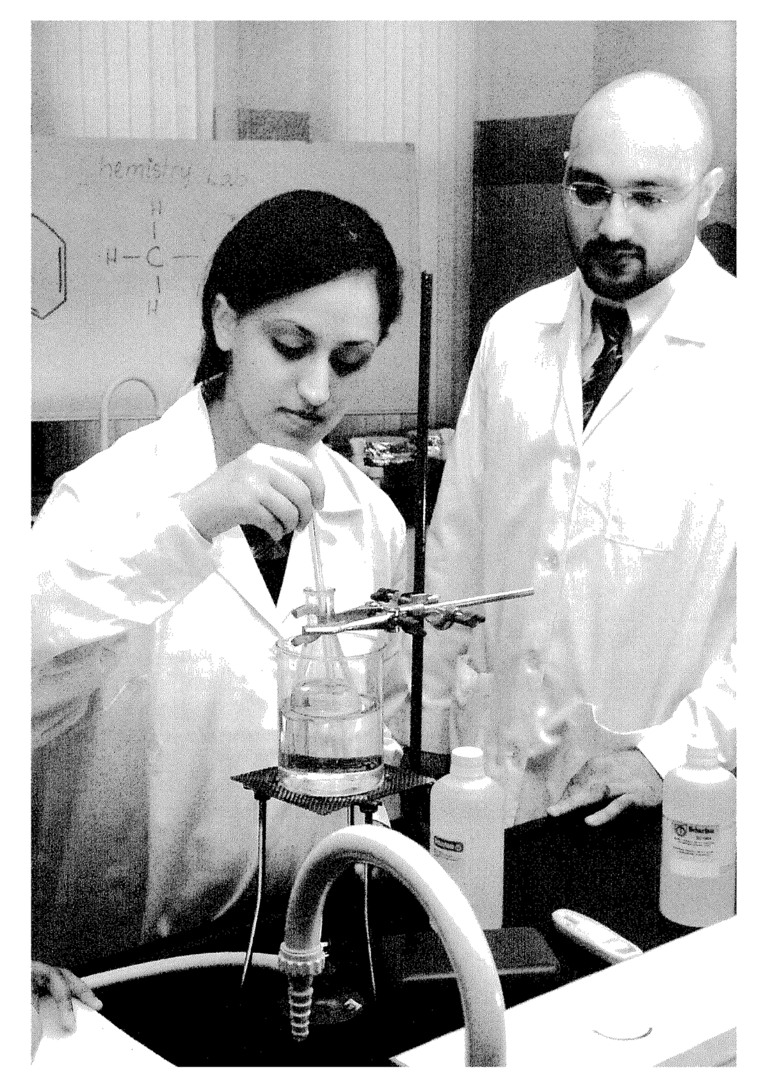
جدير بالذكر ان هناك البعثات الداخلية وهي تلك التي توفرها حكومة حضرة صاحب الجلالة بالنسبة لشريحة معينة من خريجي الثانوية العامة لمواصلة دراستهم الجامعية في الجامعات الأهلية والكليات الخاصة في السلطنة. وتتكفل وزارة التعليم العالي بدفع الرسوم الدراسية لهؤلاء الطلاب بالاضافة إلى معونة شهرية لمساعدة الطالب في تدبير أمور معيشته. وقد بلغ عدد الدارسين من ابناء اسر الضمان الاجتماعي بالكليات الخاصة بالسلطنة نحو ٤١٤٣ طالبا وطالبة في العام الاكاديمي ٢٠٠٣/٢٠٠٤م.

الجامعات والكليات الخاصة :

ادت النهضة التعليمية الضخمة التي تحققت في ظل مسيرة النهضة المباركة إلى زيادة مخرجات الثانوية العامة عاماً بعد آخر، ومن ثم فتحت حكومة حضرة صاحب الجلالة المجال امام القطاع الخاص للاستثمار في مجال التعليم العالي وتقديم العديد من التسهيلات له للقيام بدور في هذا المجال في اطار الشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص. وقد حث جلالته القطاع الخاص على «انشاء الكليات والجامعات في مختلف مناطق السلطنة من أجل توفير أكبر قدر من فرص التعليم العالي في هذا الوطن. ونحن ندعو القائمين على هذه الجامعات إلى تيسير سبل الالتحاق بها امام الشباب العماني كما ندعوهم إلى العناية بمناهجها الاكاديمية والعمل على تطويرها دائماً بما يحقق لها المكانة العلمية المرموقة بين الجامعات ويزيد من اقبال الدارسين عليها».

وبينما حدد المرسوم السلطاني رقم ٢٠٠٠/٦٧ أوجه الدعم التي تقدمها الحكومة لمؤسسات التعليم العالي الخاصة كتوفير الاراضي والاعفاءات الجمركية من بعض الرسوم، ومنح الجامعات الخاصة ٥٠٪ من رأس المال المدفوع بحد اقصى ٣ ملايين ريال عماني، بدأ القطاع الخاص العماني في انشاء عدد من الجامعات الأهلية والكليات الخاصة، وإلى جانب جامعة صحار التي بدأت الدراسة فيها بالفعل، بدأت الدراسة في جامعة ظفار في ثلاث كليات اعتباراً من العام الاكاديمي ٢٠٠٤/٢٠٠٥، كما بدأت الدراسة كذلك في جامعة نزوى اعتبار من العام الاكاديمي ٢٠٠٤/٢٠٠٥ كذلك كما يجري العمل من اجل انشاء جامعة مسقط الخاصة باندماج عدد من الكليات الخاصة هي كليات مجان، ومزون، وهندسة الاطفاء والسلامة، والشرق الأوسط، والكلية الحديثة حيث وافق رؤساء مجالس إدارات الكليات على اندماجها في نهاية ابريل ٢٠٠٥ بصفة مبدئية في اطار جامعة مسقط.

جدير بالذكر انه إلى جانب الجامعات الأهلية المشار إليها هناك ١٣ كلية



خاصة وهذه الكليات هي:

- ❖ كلية مجان.
- ❖ كلية مزون للإدارة والعلوم التطبيقية.
- ❖ كلية الزهراء للبنات.
- ❖ الكلية الحديثة للتجارة والعلوم.
- ❖ كلية صور الجامعية.
- ❖ كلية مسقط.
- ❖ الكلية الوطنية للعلوم والتكنولوجيا.
- ❖ الاكاديمية العمانية للسياحة والضيافة.
- ❖ كلية هندسة الاطفاء والسلامة.
- ❖ كلية عمان الطبية.
- ❖ كلية ولجات الجامعية.
- ❖ كلية الشرق الأوسط لتقنية المعلومات.
- ❖ كلية كاليدونيان الهندسية.

وترتبط هذه الكليات أكاديمياً مع جامعات أوروبية وامريكية لضمان المستوى الاكاديمي للخريجين. ومن أجل الحفاظ على جودة التعليم العالي في السلطنة والارتقاء به تم انشاء مجلس الاعتماد لتحقيق ذلك. وقد استضافت السلطنة في مارس ٢٠٠٤ الحلقة العلمية للشبكة الدولية لضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي وذلك للمرة الأولى على المستوى العربي وشارك في هذه الحلقة ٣٠ دولة ومؤسسة اكاديمية واعضاء الشبكة الدولية لضمان الجودة التي تأسست في عام ١٩٩١. وتستوعب الجامعات الأهلية والكليات الخاصة نحو ٧٨٨٠ طالب وطالبة في العام الاكاديمي ٢٠٠٢/٢٠٠٣.

العمل والتدريب المهني

اهتمت حكومة حضرة صاحب الجلالة منذ سنوات عديدة بتأهيل وتدريب المواطن العماني ليس فقط لان «المواطن هو أغلى ثروات الوطن» و«ان الامم لا تبنى إلا بسواعد ابنائها» ولكن ايضا لان الاستثمار في مجال الموارد البشرية ينعكس ايجابياً على كل قطاعات الاقتصاد الوطني، ومما له دلالة عميقة ان جلالة القائد المفدى أكد على «وإذ نحث الشباب العماني على الاستفادة من فرص التعليم والتدريب والعمل المتاحة فإننا نود ان يستخلص الجميع من دعوتنا المتكررة إلى العناية بالموارد البشرية – تعليماً وتدريباً وتوظيفاً – مدى اهتمامنا بهذا الموضوع الحيوي الذي نعتبره الركن الأساسي لبناء المستقبل والحافز الأكبر للنجاح في بلوغ الغايات التي نسعى إليها والأهداف التي نصبو إلى تحقيقها».

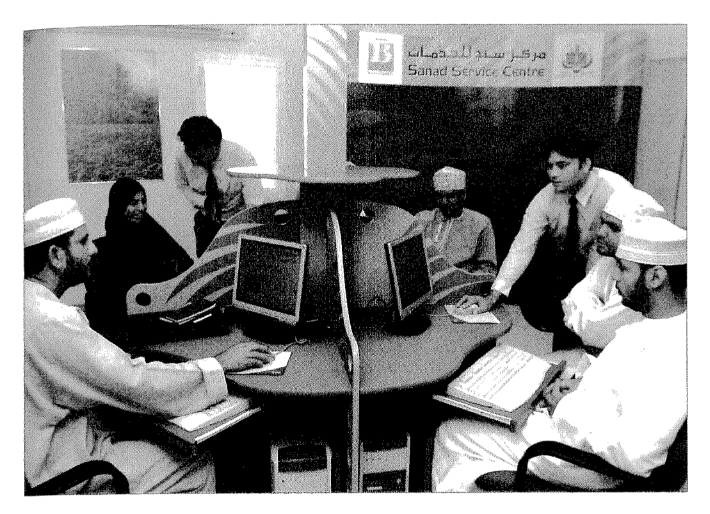
وفي اطار الدور الحيوي الذي تضطلع به وزارة القوى العاملة صدر قانون العمل الجديد بالمرسوم السلطاني رقم ٢٠٠٣/٣٥ في ٢٠٠٣/٤/٢٦ ليشكل ركيزة اساسية لتحقيق الاستقرار في علاقات العمل بين اطراف الانتاج المختلفة وليدفع نحو شراكة حقيقية بين الحكومة واصحاب الأعمال والعمال لزيادة الانتاج في



الحرص على تأهيل وتدريب الكوادر العمانية في كافة الأعمال المهنية للمساهمة في مسيرة التنمية.

كافة المجالات. ومما له دلالة أن القانون تضمن باباً مستقلاً حول تشكيل اللجان التمثيلية في المنشآت المختلفة، كما صدرت القرارات الخاصة بقواعد تشكيل وعمل كل من اللجان التمثيلية واللجان التنفيذية الرئيسية وهو ما كان موضع اشادة من جانب اصحاب الأعمال في السلطنة في مؤتمر العمل الدولي بجنيف في يونيو ٢٠٠٤م.

ونظراً لأن عمليات تدريب وتنمية الموارد البشرية هي عمليات مستمرة ومتعددة الجوانب فإنها تقتضي التعاون والتنسيق العميق والواسع بين وزارة القوى العاملة والعديد من الهيئات والمؤسسات الحكومية والقطاع الخاص في اطار رؤية موحدة وتحظى بالعناية من جانب كل الاطراف حتى تستطيع ان تصل إلى غاياتها. ومن هنا تأتي أهمية ندوة تشغيل القوى العاملة الوطنية الأولى والثانية وما تمخض عنها من توصيات وتدشين برنامج «سند» كثمرة لها وتعميق الشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص على صعيد العمل لتنشيط عمليات التدريب وتعمين قطاعات واسعة ومتتابعة في مختلف القطاعات الاقتصادية كذلك. وفي هذا الاطار تم اعتباراً من أول يناير ٢٠٠٤ اتخاذ اجراءات لتعمين ٣٦ مهنة مختلفة في ٤٤ ولاية تنفيذاً لتوصيات الندوة الثانية لتشغيل القوى العاملة الوطنية. ويتم التنفيذ وفق جدول زمني محدد ومعلن وضعته لجان «سند» في الولايات. كما تم التوقيع على العديد من اتفاقيات تدريب وتأهيل الخريجين في اطار خطة وزارة القوى العاملة لتدريب الشباب حيث توفر حكومة حضرة صاحب



(مركز سند للخدمات) ودور هام لدفع سوق العمل وتأهيل الشباب لإدارة مشاريعهم بأنفسهم.

الجلالة العديد من التسهيلات للقطاع الخاص في هذا المجال بما في ذلك تمويل برامج التدريب كلياً أو جزئياً.

وبينما بدأت وزارة القوى العاملة هذا العام ٢٠٠٤ في تطبيق نظام متطور لتشغيل المواطنين في مؤسسات القطاع الخاص يعتمد على استخدام واسع لتقنيات الحاسوب في تسجيل الباحثين عن عمل وتسجيل فرص العمل المتاحة في القطاع الخاص، فإنه بدأ العمل من أول يونيو ٢٠٠٤ بنظام بطاقة الاقامة الموحدة للعاملين الوافدين الجدد ويتم تطبيقها تدريجياً على العاملين الوافدين الآخرين ابتداء من عام ٢٠٠٥ والبطاقة صالحة لمدة عامين، جدير بالذكر ان عدد العاملين العمانيين في القطاع الخاص المسجلين في الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية بلغ في نهاية ابريل ٢٠٠٤ (٧٨٨٦٦) عاملاً وعاملة بزيادة نسبتها ٤,٥٪ عما كان عليه في نهاية عام ٢٠٠٣. اما اجمالي العاملين الوافدين في القطاع الخاص فبلغ ٥٨٧٨٣٩ عاملاً وعاملة في نهاية ابريل ٢٠٠٤ ويتم تشجيع القطاع الخاص على تعمين الوظائف فيه بسبل وطرق عديدة يتجاوب معها القطاع الخاص العماني.

على صعيد آخر تقوم الكلية التقنية العليا في مسقط (تمنح شهادة البكالوريوس) وكليات التقنية الأربع في صلالة ونزوى وابراء والمصنعة (تمنح درجة الدبلوم التقني) بدور حيوي في توفير الكوادر الوطنية ذات المهارة العالية في عدد كبير من التخصصات الضرورية للعديد من الصناعات. وقد تم تطوير



دور حيوي للكليات التقنية في تخريج كوادر وطنية ذات مهارات عالية.

برنامج الدبلوم الوطني العماني (OND) الذي توقف في نهاية العام الدراسي ٢٠٠٣/٢٠٠٤ ليبدأ تطبيق البرنامج الجديد في الكلية التقنية العليا والكليات التقنية الأخرى ليكون أكثر ملاءمة لاحتياجات سوق العمل وليتيح الفرصة للطالب لمواصلة دراسته للحصول على درجة البكالوريوس وفق ضوابط محددة. وتجدر الاشارة إلى انه تم خلال عام ٢٠٠٤ اصدار أول لائحة تنظيمية متكاملة للكليات التقنية وتضمنت تشكيل مجلس أمناء كليات التقنية برئاسة معالي وزير القوى العاملة. وهو يختص برسم السياسة العامة للكليات التقنية ومتابعة تنفيذها وتشكيل مجلس لكل كلية يشارك فيه ثلاثة من ذوي الخبرة من القطاع الخاص. وقد بلغ عدد خريجي كليات التقنية حتى العام الدراسي ٢٠٠٢/٢٠٠٣ ما مجموعه ٩٠٤١ طالباً وطالبة.

وفيما يتصل بالتدريب المهني فإنه بدأ منذ أوائل السبعينات من القرن الماضي لتوفير قوى عاملة فنية وشبه ماهرة، وتوجد اربعة معاهد للتدريب المهني في السيب وصلالة وصحم وصور وقد تم تطوير برامج التدريب في مجالات الميكانيكا والسيارات والانشاءات والنجارة والكهرباء وفق مشروع المؤهلات المهنية العمانية (OVQ) لربط التدريب بحاجات التنمية للقوى العاملة ووفق المعايير المهنية العمانية وذلك اعتباراً من العام التدريبي ٩٩/٢٠٠٠ مع ادخال مجالات جديدة مثل تكنولوجيا الحاسبات والالكترونيات والمحاسبة ومسك الدفاتر واعمال البيع التي بدأ تطبيقها اعتبارا من العام التدريبي ٢٠٠٢/٢٠٠٣.

ويحصل المتدرب بعد اتمام سنة تدريبية واحدة (تسعة أشهر) على شهادة عامل محدود المهارة، وإذا تم سنتين تدريبيتين (١٨ شهراً) يحصل على شهادة عامل ماهر. وقد ازدادت اعداد الملتحقين بمراكز التدريب المهني من ١٢٥٩ متدرباً عام ١٩٩٦ إلى ١٩٥٩ في العام الدراسي ٢٠٠٢/٢٠٠٣م.

وقد بلغ عدد الخريجين من مراكز التدريب المهني في الفترة من عام ٢٠٠٠/٢٠٠١ وحتى عام ٢٠٠٢/٢٠٠٣ ما مجموعه ١٦٦٥ خريجاً.

ومن الأهمية بمكان الاشارة إلى أن عمليات التدريب حصلت على دفعة قوية من خلال معاهد ومراكز التدريب التابعة للقطاع الخاص والتي تصل إلى ١٦٥ معهداً ومركزاً تدريبياً منها ٢٨ فرعاً وذلك حتى مارس ٢٠٠٤ وقد تم تدريب ١٢٨٥٤ متدرباً على نفقة حكومة حضرة صاحب الجلالة خلال الفترة من عام ١٩٩٨ حتى عام ٢٠٠٢ ونظراً للحاجة المتزايدة لاعداد أكبر من المتدربين وخريجي مراكز التدريب المهني فإنه تجرى دراسة زيادة الطاقة الاستيعابية لمراكز التدريب المهني وزيادة التخصصات في برامج التدريب من ١٣ تخصصاً إلى ٢٥ تخصص فني. كما يقوم برنامج سند بدور حيوي في مجال التدريب والمساعدة في هذا المجال كذلك وذلك من أجل تحقيق أفضل استثمار للثروة البشرية بكل شرائحها والاستفادة منها على أفضل نحو ممكن.

التنمية الاجتماعية:

يتسم التطور الاقتصادي والاجتماعي بالقوة والديناميكية وعلى نحو حقق نقلة نوعية ضخمة وملموسة في حياة المواطن العماني خلال السنوات الأربع والثلاثين الماضية، وتكتمل الصورة بشكل أكبر إذا وضعنا في الاعتبار البعد الاجتماعي الذي شكل دوماً سمة مميزة لجهود التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ففي حين يتميز المجتمع العماني بالتكافل والتعاضد والتآزر والتماسك بين ابنائه في اطار الاسرة العمانية الكبيرة، فإن المواطن العماني احتل باستمرار مقدمة الاولويات والاهتمامات باعتباره «قطب الرحى» في كل خطط وبرامج التنمية والتحديث التي تستهدف سعادته ورفاهيته.

في هذا الاطار تقوم وزارة التنمية الاجتماعية بدور حيوي وملموس في مجال العناية بالمواطن العماني خاصة الفئات التي قد تواجه صعوبات أو التي لا يتوفر لها لسبب أو لآخر القدرة على النهوض بذاتها حتى تتوفر الحياة الكريمة لكل مواطن عماني على هذه الأرض الطيبة وفي هذا المجال يقوم قانون الضمان الاجتماعي بدور حيوي في توفير مصدر دخل وصرف معاشات شهرية لفئات الايتام والعجزة والارامل والمطلقات والبنات الغير متزوجات وكبار السن وأسر السجناء الذين لا يتوفر لهم مصدر دخل كاف أو لا يوجد معيل قادر على الانفاق عليهم. ومما له دلالة ان نظام الضمان الاجتماعي بدأ في عام ١٩٧٣ برعاية (١٣١) حالة ووصل عدد الحالات في نهاية عام ٢٠٠٣ إلى (٤٧٧٦٥) حالة صرف لها خلال نفس الفترة نحو ٢٤٥٣٠٦٦٥ ريالا عمانيا استفادت منها اسر الضمان الاجتماعي في السلطنة. ولتوفير المزيد من الخدمات والتيسيرات للمستفيدين



بيوت نمو الطفل الريفي منتشرة في المناطق والقرى لتقديم خدماتها المتميزة في مجال رعاية الطفل.

من الضمان الاجتماعي توجد ٢١ دائرة للتنمية الاجتماعية تتبعها ٩ مراكز منتشرة في مختلف مناطق السلطنة، كما تم تحويل معاشات الضمان الاجتماعي إلى البنوك لتيسير صرفها لمستحقيها من أقرب البنوك لهم وتوفير البطاقة الآلية لهؤلاء المستفيدين للتيسير عليهم.

وتجدر الاشارة إلى أن حكومة حضرة صاحب الجلالة تسعى إلى تأهيل اسر الضمان الاجتماعي بتوفير مشروعات تنموية حرفية وتجارية وخدمية وتمويل مشروعات موارد الرزق واعفائها من الرسوم الحكومية لتوفير مصادر دخل اضافية لها وفي فبراير ٢٠٠٤ تم التوقيع على اتفاقية دعم ومساندة مشاريع موارد الرزق مع بنك التنمية العماني لتوفير قروض ميسرة لتمويل مشروعات موارد الرزق. ويتضافر ذلك مع جهود عديدة تصل إلى المواطنين في مختلف المناطق من خلال بيوت نمو الطفل الريفي في المناطق والقرى التي لا يتوفر فيها دور حضانة أو رياض للأطفال، كما تم تشكيل لجان التنمية الاجتماعية في مختلف محافظات وولايات السلطنة وهي تقوم بدور نشط في مساندة العمل الاجتماعي التطوعي.

وبينما يتم تقديم مساعدات الاغاثة للمتضررين من جراء الكوارث الطبيعية، وكذلك توفير المساعدات الطارئة للمحتاجين عند توصيل خدمات الكهرباء والمياه ومساعدات مرض الفشل الكلوي، وهي مساعدات نقدية وعينية، فإنه يتم توفير العديد من برامج الرعاية الاجتماعية لذوي الاحتياجات الخاصة



رعاية اجتماعية متكاملة لذوي الاحتياجات الخاصة.

وتأهيلهم للقيام بدورهم جنبا إلى جنب مع اخوانهم المواطنين فضلاً عن اعفائهم من العديد من الرسوم عند تجديد سياراتهم وعند استخدامهم حافلات النقل الوطني والسفر على خطوط الطيران التابعة لدول الخليج العربية وغيرها.

وفي حين يقوم مركز رعاية وتأهيل المعوقين بدور حيوي في تأهيل المعوقين وتدريبهم مهنياً ومعرفياً وصقل مواهبهم، وتوفير الأجهزة التعويضية حيث يستوعب المركز سنوياً نحو (٩٨) معاقاً لتدريبهم على حرف مختلفة، فإن القطاع الخاص يسهم في تنفيذ بعض برامج تدريب المعوقين تمهيداً لاستيعابهم للعمل في هذا القطاع.

أما مراكز الوفاء الاجتماعي التطوعي فإنها تعد تجربة رائدة ضمن مشروع متكامل لرعاية الاطفال المعوقين وبلغ عدد هذه المراكز (١٩) مركزاً تضم (٣٠٥) متطوعة وتستوعب (١٦٠٤) طفلاً في نهاية ٢٠٠٣ كما تم تطوير قسم رعاية الاطفال شديدي الاعاقة بمركز رعاية وتأهيل المعوقين من خلال توفير متخصصين في العلاج الطبيعي والوظيفي فضلاً عن توعية الاسر نحو كيفية العناية بأطفالها المعاقين.

وتمتد العناية بالمعاقين إلى المجال الرياضي حيث تم تشكيل اللجنة العمانية لرياضة المعاقين في عام ٢٠٠٣ للنهوض بهم رياضياً وقد حصل فريق الاولمبياد الخاص العماني للمعاقين ذهنياً على ميداليتين ذهبيتين في ألعاب القوى وميدالية

فضية لفريق الكرة الطائرة خلال المشاركة في بطولة العالم للاولمبياد الخاص الصيفي التي اقيمت في ايرلندا في يونيو ٢٠٠٣ كما حقق الفريق الوطني لرياضة المعوقين لألعاب القوى ٥ ميداليات فضية وبرونزية واحدة في بطولة ألعاب القوى لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية التي اقيمت في اكتوبر ٢٠٠٣ في دولة الامارات العربية المتحدة وحصل فريق كرة القدم على المركز الثاني وعلى كأس أفضل لاعب في البطولة الخليجية الثالثة لكرة القدم لذوي الاعاقة السمعية التي اقيمت في الكويت في يناير ٢٠٠٤م.

جمعيات المرأة العمانية والجمعيات الأهلية

حظيت المرأة العمانية باهتمام دائم ومتواصل في ظل مسيرة النهضة المباركة ليس فقط لانها تمثل نصف المجتمع، ولكن ايضا لقدرتها على الاسهام الايجابي في التنمية الوطنية، وهو ما أكد عليه جلالة القائد المفدى. وفي حين تشغل ثلاث نساء مناصب وزارية هي مناصب وزير التعليم العالي، ووزير السياحة، ورئيس الهيئة العامة للصناعات الحرفية، فإن المرأة العمانية تشغل وظائف عليا في الجهاز الإداري للدولة وعضوية مجلسي الدولة والشورى وتشغل نحو ١٢٪ من الوظائف العليا في الدولة، و٣١٪ من العاملين في قطاع الخدمة المدنية و٥٦٪ من العاملين في هيئات التدريس في المدارس الحكومية. ومما له دلالة عميقة ان سعادة المكرمة شكور بنت سالم الغماري عضو مجلس الدولة فازت في ابريل ٢٠٠٤ بجائزة المرأة العربية المتميزة في حقل المشاركة البرلمانية والعمل العام على مستوى الوطن العربي.

وبينما يتم تنفيذ العديد من الفعاليات التدريبية والتأهيلية من خلال المديرية العامة لشؤون المرأة والطفل، تقوم جمعيات المرأة العمانية التي يصل عددها إلى (٣٩) جمعية في مختلف المناطق والولايات بدور نشط لرعاية المرأة العمانية والنهوض بها اجتماعياً وثقافيا وصحياً. وتضم جميعات المرأة العمانية نحو ٢٧٣٨ عضوة في نهاية عام ٢٠٠٣، كما تقوم لجنة تنسيق العمل النسائي التطوعي بتنظيم أنشطة جمعيات المرأة العمانية في مختلف المجالات وتنظيم العلاقة بين الجهات المعنية بالمرأة في السلطنة والمنظمات العربية والاقليمية والدولية إذ من المعروف ان هناك نحو ثلاثة آلاف متطوعة تعملن مع برامج المنظمة العالمية للطفولة اليونيسيف في المجالات الارشادية والمسحية في السلطنة.

وإلى جانب دائرة الارشاد والاستشارات الاسرية وهي دائرة متخصصة تقدم خدمات ارشادية لكل أفراد الاسرة من خلال دورات تقوم بتنظيمها، فإن مراكز التأهيل النسوي الحكومية (٥ مراكز) والأهلية (٧ مراكز) تعمل على رفع مستوى الوعي لدى المرأة ثقافيا وصحيا واجتماعيا وتنمية مهاراتها الانتاجية واستثمار وقت الفراغ بشكل مفيد، وذلك بالاضافة إلى نحو ١٤ مركزاً من مراكز تنمية المرأة الريفية التي تسعى إلى زيادة مهارات المرأة الريفية في مجال الصناعات الغذائية والمنزلية والصناعات التقليدية الأخرى.

وفي مجال العناية بالأطفال تم انشاء العديد من دور الحضانة، واركان



تم إنشاء العديد من دور الحضانة التي تقدم خدماتها على أسس تربوية وصحية سليمة.

الاطفال لتقديم خدماتها على أسس تربوية وصحية سليمة. كما تم الأخذ بنظام الاسر البديلة وهي الاسر التي تقبل ايواء الايتام وفق شروط محددة يتم متابعتها من قبل وزارة التنمية الاجتماعية وقد بلغ عدد هؤلاء الاطفال الايتام المحتضنين (٣٢٣) طفلاً حتى نهاية عام ٢٠٠٣. كما تسهم دار رعاية الطفولة بدور في هذا المجال.

جدير بالذكر ان قانون الجمعيات والأندية الاجتماعية سمح باشهار العديد من الجمعيات الاهلية والمهنية وجميعات الصداقة والاندية الاجتماعية للجاليات الاجنبية في السلطنة ومع نهاية عام ٢٠٠٣ كان هناك ٨ جمعيات مهنية، و٦ أندية لجاليات مقيمة في السلطنة، بالاضافة إلى ٥ جمعيات خيرية تعمل على تحقيق التكافل الاجتماعي بين افراد المجتمع. ومن خلال هذه المنظومة الواسعة من الجمعيات التي تعبر عن نمو مؤسسات المجتمع المدني تلعب المرأة العمانية دوراً متنامياً ونشطاً سواء على الصعيد الوطني أو من خلال الهيئات والمؤسسات الخليجية والعربية والدولية التي تشارك فيها وليس مصادفة ان تحتضن مسقط «الملتقى الأول للمرأة مشاركة وقيادة» في ٢٠٠٤/٤/١٢ والذي شاركت فيه نحو ٢٠٠ امرأة عمانية وعدد من النساء الخليجيات كذلك من أجل العمل على تعزيز دور ومساهمة المرأة العمانية في مختلف المجالات.

الخدمات الصحية :

يعتبر قطاع الصحة من أهم القطاعات التي شهدت تطوراً كمياً ونوعياً كبيراً

وصل بالخدمات الصحية إلى كل مواطن على هذه الارض الطيبة اينما كان، وبمستوى يضارع أفضل المستويات المعروفة وذلك من خلال منظومة واسعة من المؤسسات الصحية التي بلغ عددها في نهاية ٢٠٠٣ (١٧٨) مؤسسة صحية منها (٤٩) مستشفى تضم ٤٥٠١ سريراً و١١٩ مركزاً صحياً، و١٠ مجمعات صحية هذا إلى جانب المؤسسات الصحية التابعة للقطاع الخاص.

جدير بالذكر ان جهود حكومة حضرة صاحب الجلالة السلطان المعظم على المستوى الصحي تحظى بتقدير واشادة الهيئات والمنظمات الدولية المعنية بهذا القطاع، فقد تصدرت مبادرة جلالة السلطان المعظم الكتاب السنوي لمنظمة الصحة العالمية الذي صدر بمناسبة احتفال المنظمة بيوم الصحة العالمي في ٧ ابريل ٢٠٠٤م وقد احتفلت منظمة الصحة العالمية بموضوع السلامة على الطريق هذا العام الذي اقترحته السلطنة ووافقت الجمعية العامة للأمم المتحدة على اقتراح السلطنة في هذا المجال في دورتها الاستثنائية في ابريل ٢٠٠٤م. وتقديراً لمبادرة جلالة السلطان المعظم إلى منظمة الصحة العالمية اختارت المنظمة السلطنة لتدشين فعاليات يوم الصحة العالمي والذي شهد كذلك اصدار الكتاب السنوي للمنظمة.

وبينما حصلت السلطنة في عام ٢٠٠٠ على المركز الأول على المستوى الدولي بالنسبة لكفاءة النظام الصحي، فإنها حصلت هذا العام ٢٠٠٤ على شهادة منظمة الصحة العالمية ومنظمة اليونيسيف بشأن الإدارة الفعالة لمخازن اللقاح وذلك عن الفترة من اكتوبر ٢٠٠٢ حتى سبتمبر ٢٠٠٣ حيث تم اختيار مخازن الطعوم الرئيسية في السلطنة كأول مخزن في العالم يستوفي الشروط والمعايير العشرة التي حددتها منظمة الصحة العالمية في هذا المجال.

وفي الوقت الذي تم فيه


WHO-UNICEF/03.01

WHO-UNICEF EFFECTIVE VACCINE STORE MANAGEMENT INITIATIVE

This is to certify that

Primary vaccine store in Muscat, Sultanate of Oman

meets the WHO-UNICEF global criteria
on effective vaccine store management
for the period of October 2002-September 2003

unicef

World Health Organization

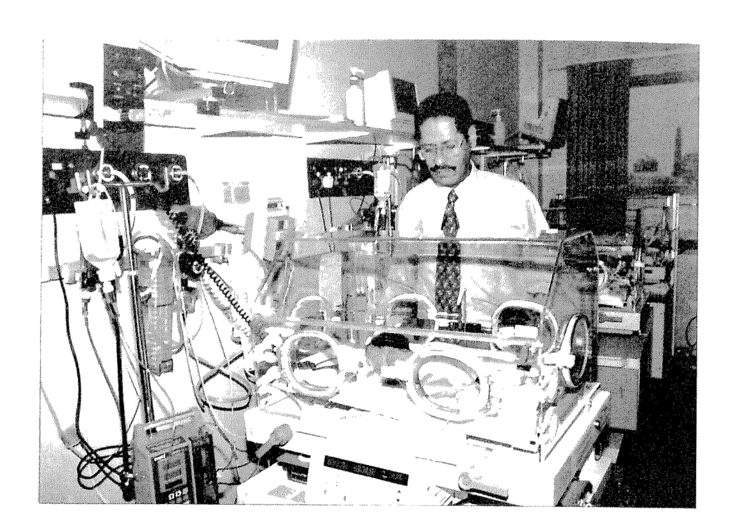
صورة من شهادة منظمة الصحة العالمية ومنظمة اليونيسيف بشأن الإدارة الفعالة لمخازن اللقاح وذلك عن الفترة من أكتوبر ٢٠٠٢ وحتى سبتمبر ٢٠٠٣م

تطوير نظام الرعاية الصحية الأولية كمدخل لكل مستويات الرعاية الصحية الأخرى بما في ذلك الرعاية الصحية الثانوية من خلال المستشفيات المرجعية التي تتعامل مع المشكلات الاكثر تعقيدا، فإن المستوى الثالث من الرعاية الصحية يوفر خدمات متخصصة عالية التقنية. وقد ترافق مع ذلك العناية ببرامج التحصين الموسع لمكافحة امراض الطفولة. وكان من نتائج ذلك انه لم تسجل اية حالة من مرض الدفتريا في السلطنة منذ عام ١٩٩٢ ولم تسجل اية حالة تيتانوس - كزاز - حديثي الولادة منذ عام ١٩٩٥ ، وبقيت السلطنة خالية من مرض شلل الاطفال للسنة العاشرة على التوالي، ولم تسجل سوى حالة حصبة واحدة مؤكدة عام ٢٠٠٣، وتغطي تحصينات الاطفال نسبة تتراوح بين ٩٨٪ و٩٩٪ وهو ما يترافق ايضا مع العناية بالامراض غير المعدية التي تصاحب التغيير في نمط الحياة الاقتصادية والاجتماعية.

جدير بالذكر ان عدد الزيارات للعيادات الخارجية لمؤسسات وزارة الصحة في عام ٢٠٠٣ بلغت نحو عشرة ملايين زيارة بمعدل اربع زيارات للفرد في السنة، وبلغ عدد الحالات المعالجة في الاقسام الداخلية ٢٢٣ ألف حالة، كما تم اجراء نحو ٩١ ألف عملية جراحية منها عمليات دقيقة كجراحات القلب المفتوح وزراعة الكلى وجراحات المخ والاعصاب وزرع النخاع. وفي حين تقوم كلية الطب بجامعة السلطان قابوس بتخريج دفعات متتالية من الاطباء كما يقوم ١٧ معهداً صحياً بتأهيل الممرضين والممرضات والعاملين في مجال الأعمال الطبية المساعدة الأخرى، فقد بلغ عدد العاملين بوزارة الصحة في نهاية عام ٢٠٠٣ (١٨٥٧٩) موظفا منهم ٢٦٣٥ طبيبا و٧٣٤٠ ممرض وممرضة وبلغت نسبة التعمين ٦١٪ ومواكبة للتطور المستمر في الخدمات الصحية واجراء عشرات الآلاف من العمليات الجراحية اصدر جلالة السلطان المعظم المرسوم السلطاني رقم ٢٠٠٤/٩٧ في ٢٠٠٤/٦/٢٣ بانشاء صندوق للتعويضات عن الاخطاء الطبية يتمتع بالشخصية الاعتبارية المستقلة. ويحقق التكافل في هذا المجال.

توفر وزارة الصحة نحو ٨٧٪ من حجم الخدمات الصحية من خلال مستشفياتها وترتفع النسبة إلى ٩٠٪ من خدمات العيادات الخارجية والترقيد ويقوم القطاع الخاص بتقديم خدمات صحية متزايدة باشراف من وزارة الصحة.

وتعزيزاً للخدمات الصحية المتوفرة للمواطن في مختلف مناطق وولايات السلطنة والارتفاع المستمر بمستواها فقد تم هذا العام افتتاح مركز علاج السرطان بالمستشفى السلطاني، والمستشفى المرجعي في ابراء والمستشفى المرجعي في هيماء، بالاضافة إلى افتتاح ١٦ مركزاً ومجمعاً صحياً في مختلف محافظات ومناطق السلطنة كما تم التوقيع على انشاء خمسة مراكز ومجمعات أخرى في خصب وصحم والانصب وبركة الموز وتنوف وذلك في ٢٠٠٤/٦/٢٣. ويمكن الاشارة إلى عدد من ابرز المؤسسات الصحية التابعة لوزارة الصحة في مختلف محافظات ومناطق السلطنة فيما يلي وذلك حتى نهاية ٢٠٠٣:



برامج صحية متقدمة لرعاية الطفولة.

محافظة مسقط

يوجد في محافظة مسقط ستة مستشفيات تضم أكثر من ١٣٥٤ سريرا بالاضافة إلى ٢٣ مركزاً صحياً منها ٣ مراكز مزودة بأسرة بالاضافة إلى مجمعين صحيين ومن أهم المستشفيات في محافظة مسقط:

المستشفى السلطاني :

هو أحد المؤسسات الصحية التخصصية المرجعية والمجهزة بتجهيزات حديثة وتقنيات عالية. وإلى جانب الاقسام التقليدية العديدة المتوفرة بالمستشفى فإن المستشفى السلطاني يقوم باجراء العديد من العمليات الجراحية والتدخلات الطبية ذات التقنية الحديثة والمتطورة في مجال الطب النووي وعمليات نقل الاعضاء كزراعة الكلى وعمليات القلب المفتوح وزراعة النخاع وغيرها. ويضم المستشفى ٦٣٢ سريراً منها عدد من الاجنحة. وقد تم هذا العام ٢٠٠٤ افتتاح مركز علاج السرطان وهو مركز متكامل لعلاج الاطفال والكبار ويشتمل على أحدث الاجهزة من اشعة مقطعية ومعمل خطي للعلاج الاشعاعي وملاحق للعلاج الكيماوي.

مستشفى خولة :

مستشفى خولة هو المستشفى المرجعي للحالات المحولة من اقسام جراحة

العظام والمخ والاعصاب والتجميل والحروق، إلى جانب الاقسام الأخرى به حيث يضم المستشفى مجمعاً للولادة، واقسام لأمراض النساء والعلاج الطبيعي، والرنين المغناطيسي ويبلغ عدد اسرة المستشفى ٤٤١ سريراً.

مستشفى النهضة :

يعتبر مستشفى النهضة مستشفى تخصصيا لجراحة الانف والاذن والحنجرة وعلاج وجراحة العيون وعلاج وجراحة الفك واللثة والاسنان والامراض الجلدية ويضم المستشفى ٩٦ سريراً.

مستشفى ابن سينا :

مستشفى ابن سينا هو مستشفى تخصصي في مجال الامراض النفسية والعصبية ويضم ٧٢ سريراً.

وإلى جانب المستشفيات المشار إليها توجد في محافظة مسقط مستشفيات أخرى كمستشفى الرحمة (٢٤) سريراً، ومستشفى قريات (٤٠) سريراً.

محافظة ظفار :

مستشفى السلطان قابوس بصلالة هو المستشفى المرجعي بمحافظة ظفار ويضم ٤٥٠ سرير ويشتمل المستشفى على أقسام للأمراض الباطنية والنساء والولادة والاطفال والجراحة العامة وجراحة العظام والأمراض الجلدية والعيون والأنف والأذن والحنجرة والاسنان وغيرها. كما توجد وحدة للعناية المركزة وقسم للحوادث والطوارئ ووحدة للكلى الصناعية ووحدة الحروق وجراحة التجميل.

كما يوجد بمحافظة ظفار ٥ مستشفيات أخرى في طاقة وطوى اعتير ورخيوت وسدح ومدينة الحق تتراوح سعتها بين ٦ أسرة و٢٨ سريراً. هذا بالإضافة إلى ٢٦ مركزاً صحياً منها ٢٢ مركزاً بها اسرة ولادة.

المنطقة الداخلية :

يوجد بالمنطقة الداخلية ستة مستشفيات في نزوى وسمائل وبهلاء وادم وازكي والجبل الأخضر، ومستشفى نزوى هو المستشفى الاقليمي المرجعي للمنطقة، وقد تم اعادة بنائه وتجهيزه ويضم ٣٠١ سرير. وتبلغ جملة اسرة مستشفيات المنطقة الداخلية ٥٤٧ سريراً، كما يوجد بالمنطقة مجمع صحي نزوى و١٢ مركزاً صحياً منها ٥ مراكز مزودة بأسرة للولادة.

المنطقة الشرقية :

يوجد بالمنطقة الشرقية ١٠ مستشفيات في صور وابراء وجعلان بني بوحسن وجعلان بني بوعلي وسناو ومصيرة ووادي دماء والطائيين ووادي بني خالد وسمد الشأن وبدية. ويعتبر مستشفى ابراء (١٢٢ سريراً) المستشفى المرجعي في منطقة



مستشفيات حديثة لتقديم الرعاية الصحية للمواطن أينما كان في ربوع السلطنة.

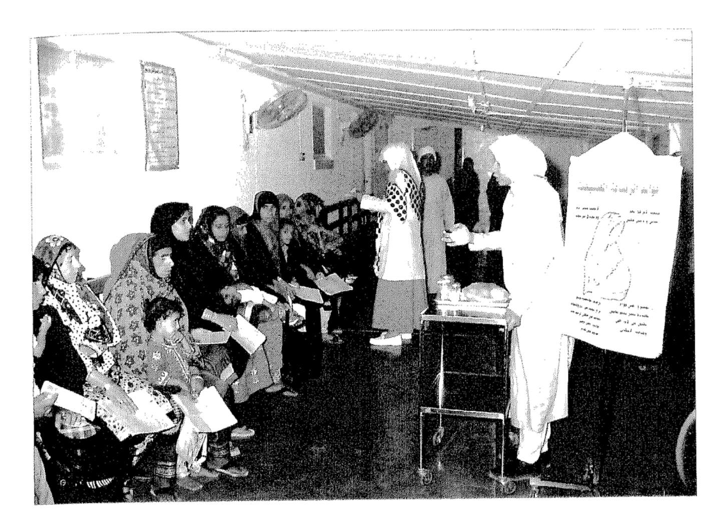
شمال الشرقية التي يوجد بها ايضاً ٩ مراكز صحية منها ٥ مراكز مزودة باسرة للولادة.

وفي منطقة جنوب الشرقية يعتبر مستشفى صور الجديد (٢٤٣ سريراً) المستشفى الاقليمي في تلك المنطقة التي يوجد بها مجمع صحي صور و١٢ مركزاً صحياً أخرى منها ٧ مراكز مزودة بأسرة ولادة. وتبلغ جملة اسرة مستشفيات المنطقة الشرقية ٧٢٤ سريراً.

منطقة الباطنة :

تضم منطقة الباطنة ١٠ مستشفيات في صحار والرستاق وصحم ووادي بني غافر ووادي الصرمي ووادي مستل ووادي الحواسنة ووادي الحيملي ووادي بني خروص ووادي حيبي. ومستشفى صحار الجديد هو المستشفى الاقليمي المرجعي في منطقة شمال الباطنة ويضم ٣٦٣ سريراً. وإلى جانب مجمع صحي صحار توجد ٣ مجمعات صحية أخرى و٨ مراكز صحية منها ٣ مراكز مزودة بأسرة ولادة.

وبالنسبة لمنطقة جنوب الباطنة فإن مستشفى الرستاق (٢٣٥ سريراً) هو المستشفى الاقليمي المرجعي لمنطقة جنوب الباطنة التي تضم مجمعان صحيان و٨ مراكز صحية أخرى مزودة بأسرة للولادة. وتبلغ جملة اسرة مستشفيات منطقة الباطنة ٧٦١ سريراً.



برامج توعوية مباشرة في إطار رعاية الأمومة والطفولة.

منطقة الظاهرة :

يوجد بمنطقة الظاهرة خمسة مستشفيات في تنعم وعبري والبريمي وينقل ووادي الجزي. ومستشفى عبري هو المستشفى الاقليمي المرجعي للمنطقة وسعته ٢٤٠ سريراً، وتبلغ جملة اسرة مستشفيات منطقة الظاهرة ٤٠٧ أسرة، وتضم المنطقة كذلك ١٣ مركزاً صحياً منها ٦ مراكز مزودة بأسرة للولادة.

محافظة مسندم :

يوجد بمحافظة مسندم ثلاثة مستشفيات في خصب وبخا ودبا البيعة، ويعتبر مستشفى خصب المستشفى الاقليمي لمحافظة مسندم (١٠٠ سرير) وتبلغ جملة اسرة المستشفيات في محافظة مسندم ١٥٦ سريراً كما يوجد بالمحافظة ٣ مراكز صحية مزودة بأسرة للولادة.

المنطقة الوسطى :

يوجد بالمنطقة الوسطى ثلاث مستشفيات في هيماء والدقم، والجازر ويبلغ عدد اسرتها ٧٢ سريراً كما يوجد ايضا ٦ مراكز صحية منها ٤ مراكز مزودة بأسرة للولادة.

خدمات صحية تقدمها جهات أخرى :

إلى جانب الخدمات الصحية المتطورة والمتكاملة التي تقدمها المستشفيات والمجمعات والمراكز الصحية التابعة لوزارة الصحة والتي تشكل اساس وجوهر تلك الخدمات، فإنه توجد عدة مستشفيات أخرى كبيرة ومتطورة تقدم خدماتها لقطاعات محددة. ومن ابرز هذه المستشفيات مستشفى جامعة السلطان قابوس، ومستشفى قوات السلطان المسلحة، ومستشفى شرطة عمان السلطانية، والعيادات التابعة لشركة تنمية نفط عمان، كما توجد الآن عدة مستشفيات ومراكز صحية متطورة تابعة للقطاع الخاص الذي يسهم في توفير خدمات صحية للمواطنين حيث توجد نحو ٥٦٠ عيادة طبية عامة وتخصصية واسنان تقدم خدماتها بتصريح من وزارة الصحة.

انشطة الشباب :

يحظى الشباب العماني باهتمام عميق ومتواصل من جانب جلالة السلطان قابوس المعظم، ليس فقط لان الشباب هو قوة الحاضر وأمل المستقبل، ولكن ايضاً لان قطاع الشباب يشكل القطاع الأكبر من المجتمع العماني الفتي. ومن ثم فإن الارتقاء به يصب في صالح الحاضر والمستقبل. وقد أكد جلالته على «إننا إذ ننادي الجميع للاهتمام بشبابنا ورعاية تطلعاته وطموحاته فإننا في ذات الوقت وبنفس القدر من الأهمية نوجه نداءنا المتجدد إلى الشباب بأن يعي دوره الكبير في بناء الوطن في مختلف المجالات».

وفي اطار هذه الرؤية تم انشاء وزارة للشؤون الرياضية بموجب المرسوم السلطاني رقم ٢٠٠٤/١١٢ الصادر في ٢٠٠٤/١٠/٢٠ لكي تحل محل الهيئة العامة لانشطة الشباب الرياضية والثقافية ولكي تقوم بالدور الاساسي في مجال العناية بالشباب ورعايته واعداده اعداداً رياضياً متكاملاً بالتعاون مع الهيئات الأخرى في المجتمع عبر توفير البنية الأساسية اللازمة لمختلف الأنشطة الرياضية في الاندية والمجمعات الشبابية في مختلف محافظات ومناطق وولايات السلطنة والتطوير المتواصل والارتقاء بمستويات الأداء فيها واستيعاب أكبر عدد من الشباب الذي تمثل العناية به استثماراً وطنياً للحاضر والمستقبل.

الأنشطة الرياضية :

تعتبر الأنشطة الرياضية بمفهومها الشامل حجر الاساس الذي تنطلق من خلاله وزارة الشؤون الرياضية للنهوض بالشباب العماني وبما «يرفع اسم عمان عالياً في المحافل الدولية» وذلك من خلال برامجها وفعالياتها. وبينما استفاد ما يزيد على ٤٦٠٩٣ من الرياضيين والشباب من تلك البرامج في عام ٢٠٠٣ فقد تم ايضاً افتتاح مقار جديدة لخمسة اندية هي بوشر وينقل ولوى ومصيرة والحمراء كما تم تنفيذ مشروع «استاد الهيئة» في السيب على مساحة ٩٠ ألف متر مربع والذي سيتم افتتاحه في نهاية هذا العام، بالإضافة إلى القيام بأعمال الصيانة والتحسينات لمرافق عدد من النوادي الأخرى واعداد المناقصات الخاصة بانشاء



مشاركة السلطنة في أولمبياد أثينا ٢٠٠٤م.

مرافق لتحسين مجمعات صلالة وصور الشبابية وفي مرافق الاندية المندمجة وهي نوادي نزوى والاتفاق والبشائر والسلام. وخلال عام ٢٠٠٣ اندمج نادي بركاء ونادي المعاول تحت مسمى نادي الشباب، ونادي البريمي ونادي محضة تحت اسم نادي النهضة، كما اندمج خلال هذا العام نادي روي ونادي البستان تحت مسمى نادي مسقط، ونادي الأهلي ونادي سداب تحت اسم نادي أهلي سداب، وهو ما يعزز قدرة النوادي المندمجة على تقديم خدمات أفضل لشبابها والاستفادة كذلك من الحوافز التي توفرها الدولة للاندية المندمجة.

وفي حين حصلت السلطنة على جائزة اللجنة الأولمبية الدولية للتميز الرياضي تقديراً لفعالياتها وبرامجها للعناية بالشباب، فقد حصلت منتخبات السلطنة على ٢٦٤ ميدالية متنوعة كما تأهل المنتخب الأولمبي إلى التصفيات النهائية الأسيوية ضمن التصفيات التمهيدية لاولمبياد اثينا ٢٠٠٤، كما تأهل المنتخب الوطني الأول للمشاركة في نهائيات كأس أمم آسيا في الصين صيف هذا العام ٢٠٠٤ وتأهل المنتخب الوطني للناشئين إلى نهائيات كأس آسيا للناشئين في اليابان عام ٢٠٠٤ ايضاً وهي نتائج طيبة. كما أحرز نادي الخابورة المركز الأول وفاز بكأس البطولة الثامنة عشرة لاندية مجلس التعاون ابطال الدوري للناشئين تحت سن ١٨ سنة.

من جانب آخر احرز نجوم منتخبات السباحة ٤٣ ميدالية متنوعة، واحرز نجوم منتخبات التنس الارضي ١٣ ميدالية وفاز نجوم منتخبات ألعاب القوى بـ٢٢



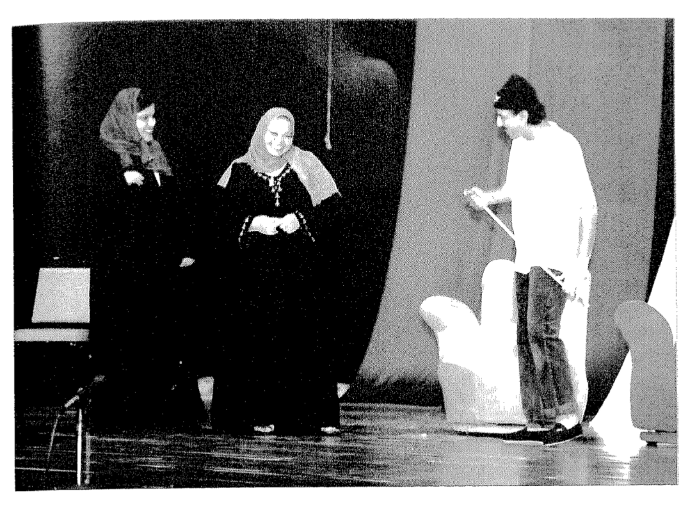
تطور ملموس لرياضة كرة القدم في السلطنة ونتائج متقدمة للمنتخبات الوطنية.

ميدالية، وأحرز منتخب رفع الاثقال ٤٩ ميدالية ومنتخب الكرة الطائرة حصل على ميداليتين (فضية وبرونزية) واحرز منتخب كرة اليد ثلاث ميداليات وفاز نادي نزوى بالمركز الثالث في المسابقة الثقافية لاندية مجلس التعاون في قطر.

تجدر الإشارة إلى أن المجمعات الشبابية توفر العديد من الأنشطة لتنمية هوايات الشباب واستيعاب اهتماماتهم المختلفة من خلال الصالات المغطاة واحواض السباحة وصالات التقوية والمراكز الطبية والمرسم والنادي العلمي الملحقة بهذه المجمعات وهو ما يجتذب كذلك انشطة وفعاليات العديد من الوزارات والمؤسسات الحكومية وشركات القطاع الخاص التي تستضيفها تلك المجمعات والتي تستضيف كذلك معسكرات تدريبية تقيمها منتخبات الدول الشقيقة والصديقة في السلطنة لما توفره تلك المجمعات الشبابية من خدمات ومرافق متطورة.

وإلى جانب ما تقوم به اللجنة الأولمبية العمانية من دور حيوي في تنظيم الايام الأولمبية لعام ٢٠٠٣ والتي شاركت فيها اتحادات كرة القدم واليد والسلة والهوكي والكرة الطائرة وألعاب القوى والسباحة والتنس الأرضي، فقد اقيمت مسابقات لألعاب غير المشهرة ومنها البولينج، ورفع الأثقال، وسلاح الشيش، وكرة الطاولة، ونشاط الدراجات الهوائية والألعاب البحرية (الشراع والتجديف الأولمبي) وقد استفاد منها نحو ٣١٩٨ مشاركاً.

وفي اطار الأنشطة الصيفية التي تسعى لاجتذاب طاقات الشباب وتوجيهها

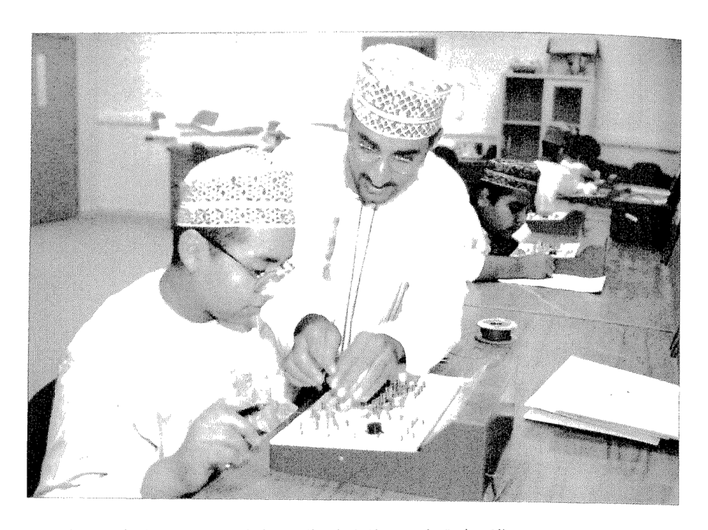


نشاط مسرحي متميز لشباب السلطنة على المستوى المحلي والخارجي.

والاستفادة منها فإن الانشطة الاجتماعية استفاد منها نحو ٦٤٤٧ شاباً وفتاة عام ٢٠٠٣ كما تم تنظيم عدد من معسكرات العمل الشبابية في عام ٢٠٠٣ في مختلف محافظات ومناطق السلطنة وشارك فيها نحو ١٠٠٠ شاب إلى جانب الرحلات التثقيفية للتعرف على ما تزخر به السلطنة من تراث عريق ومقومات سياحية جذابة. هذا فضلاً عن المشاركة في عدد من المعسكرات الخارجية الاقليمية والعربية منها على سبيل المثال معسكر العمل الدولي بالقاهرة ومعسكر العمل التطوعي بالسودان.

الأنشطة الثقافية والعلمية:

تمثل الأنشطة الثقافية والعلمية الوجه الآخر للعناية بالشباب في اطار الحرص على تلبية الاحتياجات المتنوعة للشباب وللاسهام في بناء شخصياتهم المتكاملة وتنمية مهاراتهم. وبينما يستفيد من هذه الانشطة الثقافية والعلمية ما يزيد على عشرة آلاف شاب سنوياً، حظى الملتقى الأدبي التاسع بمشاركة كبيرة في مجالات الشعر الفصيح والنبطي والقصة القصيرة، كما تم تنظيم الملتقى الرابع لفرق مسارح الشباب بمحافظات ومناطق السلطنة المختلفة، كما نفذ النادي العلمي عدة دورات تدريبية في مجالات الحاسب الآلي والتصوير الرقمي والتلفزيوني والمونتاج والطيران. وقد استفاد من هذه الدورات والدورات التي نظمها مسرح الشباب نحو ١١٧٩ مشاركاً من الجنسين، كما احرز النادي العلمي المركز الأول في المسابقة



(النادي العلمي) رعاية واهتمام بالأفكار الصغيرة لتصبح كبيرة وفعالة في المستقبل.

الاختيارية في معرض المبتكرات والبحوث العلمية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية. وخلال شهر رمضان المبارك تم تنظيم ٥٦ محاضرة ثقافية وصحية واجتماعية. بالإضافة إلى استضافة المسابقة الدينية السادسة عشرة للقرآن الكريم والحديث الشريف لاندية مجلس التعاون الخليجي.

تجدر الاشارة إلى ان حكومة حضرة صاحب الجلالة تحرص على اتاحة الفرصة للشباب العماني للمشاركة في الكثير من الفعاليات الخارجية لتحقيق المزيد من صقل المواهب للشباب العماني وتفاعله مع اقرانه من شباب الدول الأخرى. وفي هذا الاطار شارك مرسم الشباب في بينالي القاهرة الدولي التاسع للفنون التشكيلية، وحصلت السلطنة على المركز الثالث في الملتقى الثقافي الثاني لشباب دول مجلس التعاون في قطر، كما حصلت ايضاً على المركز الثالث وجائزة أفضل عرض مسرحي متكامل وجائزة أفضل ممثل في المهرجان المسرحي لدول مجلس التعاون الذي أقيم في الكويت والتي شارك فيها مسرح الشباب بمسرحية «مقبرة الاحياء». كما شارك مسرح الشباب ايضاً في مهرجان القاهرة الدولي للمسرح التجريبي بمسرحية «الليلة الباردة». وإلى جانب ذلك شارك مرسم الشباب في المسابقة الدولية للفنون التشكيلية بالتعاون مع اليونسكو التي اقيمت في فرنسا، وفي مسابقة «ملون السعودية» التي تم خلالها تكريم الفنان موسى عمر بالاضافة إلى المشاركة في المعرض المصاحب لاحتفالات مجلس وزراء الشباب والرياضة العرب في جمهورية مصر العربية وفي مسابقة معرض الشارقة لرسوم

الاطفال بدولة الإمارات العربية المتحدة.

وإلى جانب هذه المشاركات الواسعة النطاق في العديد من الفعاليات الخليجية والعربية والدولية رياضية وثقافية، فإن هناك حرصاً على عقد العديد من الدورات التدريبية على المستويين الإداري والفني لتأهيل الكوادر الوطنية في مختلف المجالات ذات العلاقة بالانشطة المختلفة تحقيقاً للأهداف المرسومة في هذا المجال.

الكشافة والمرشدات :

تعود الحركة الكشفية في السلطنة إلى أوائل الثلاثينات من القرن الماضي حيث بدأت في عام ١٩٣٢م. ومع انشاء الهيئة القومية للكشافة والمرشدات في منتصف السبعينات من القرن الماضي وهي تقوم بدور حيوي كواحدة من أهم الهيئات في مجال العناية بالنشء والشباب العماني الذي يشارك في عضويتها وانشطتها.

وفي حين تسعى الهيئة القومية للكشافة والمرشدات إلى تنمية قيم المواطنة الصالحة واحترام العمل اليدوي والخدمة العامة في نفوس اعضائها، فإنها تحرص على تأهيل نخبة من القيادات للنهوض بالعمل الكشفي والخدمة العامة وتنمية مهاراتهم واعدادهم للقيام بأدوارهم في المجتمع. وتجدر الإشارة إلى أن الهيئة تضم في عضويتها أكثر من ٢٠ ألف عضو تضمهم أكثر من ٨٣٠ فرقة كشفية وإرشادية. ويمتد نشاط الهيئة ومشاركاتها من النطاق المحلي إلى الاسهام في العديد من المشاركات الخليجية والعربية والدولية.

وبينما شاركت الهيئة القومية للكشافة والمرشدات في العديد من الأنشطة منها على سبيل المثال اللقاءين السنويين للكشافة لمراحل الاشبال والكشافة والكشاف المتقدم في المخيم الدائم بنزوى وشارك فيها ٤٤٣ كشافاً وقائداً، واللقاءين السنويين للزهرات والمرشدات بالمخيم الكشفي الدائم بمخيليف بولاية صحم وشارك فيها ٣٦١ مرشدة وقائدة، واللقاء السنوي السابع لاشبال وزهرات المدارس الخاصة في فبراير ٢٠٠٤ بحديقة الخوض العامة بمشاركة ٧٢٠ من الأشبال والزهرات والقادة والقائدات، فإنها شاركت في العديد من المناسبات التي بلغت ٢٣ فعالية ومناسبة منها مهرجان مسقط ٢٠٠٤ وتقديم بعض العروض خلاله، وفي حفل افتتاح واختتام البطولة الثالثة والعشرين للاندية ابطال الدوري لدول مجلس التعاون في مارس ٢٠٠٤، ومهرجان مسقط الصحي، وبعثة الحج العمانية الرسمية لتقديم خدماتها المتعددة لضيوف الرحمن، بالإضافة إلى أنشطة وبرامج تنمية القيادات ومسابقة التفوق الكشفي والارشادي التي شارك فيها ٩١٢٥ كشافاً ومرشدة في مختلف المراحل الكشفية والارشادية عبر ٨٢ نشاطاً. هذا إلى جانب أنشطة المفوضيات الكشفية والارشادية في محافظات ومناطق السلطنة المختلفة والتي بلغت ٢١ فعالية مختلفة.

جدير بالذكر ان الهيئة القومية للكشافة والمرشدات استضافت فعاليات المؤتمر العربي السابع عشر للمرشدات الذي اقيم في مسقط في الفترة من ١١ –



دور رائد وفعال للكشافة والمرشدات والذي يحضى بكل رعاية واهتمام.

١٧ يونيو ٢٠٠٤ بمشاركة ١٤ دولة عربية ورئيسة وعضوات المجلس العالمي للمرشدات والجمعية العالمية للمرشدات. كما شاركت الهيئة في اللقاء الأول حول الكشفية وحماية البيئة بدولة الإمارات العربية المتحدة في يناير ٢٠٠٤ ولقاء المسؤولين الأوائل عن التخطيط والاستراتيجية بالقاهرة في يناير ٢٠٠٤ وكذلك الانشطة التي اقامتها المنظمة الكشفية العربية بالقاهرة في فبراير ٢٠٠٤م.

وبالاضافة إلى ذلك استضافت الهيئة في اغسطس ٢٠٠٤ المخيم الثاني لجوالة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الذي اقيم في اغسطس ٢٠٠٤ خلال مهرجان خريف صلالة، كما شاركت الهيئة في المخيم الكشفي العربي السادس والعشرين، والمخيم الكشفي العالمي السابع والأربعين على الهواء والمخيم الكشفي العالمي الثامن على شبكة الانترنت. وذلك بالإضافة إلى الأنشطة الصيفية التي تنظمها الهيئة القومية للكشافة والمرشدات لمختلف المراحل الكشفية وفق خطتها في هذا المجال. وتجدر الاشارة إلى أن موقع الهيئة على شبكة المعلومات العالمية الانترنت يتضمن مختلف أنشطة وبرامج الهيئة وهو يحمل الرمز www.omanscouts.com


التراث
والثقافة والفنون

(صفحة ٢١٤، ٢١٥)
فرقة الاوركسترا السيمفونية السلطانية العمانية ذات الأداء الراقي محلياً وعالمياً.

في الوقت الذي تنطلق فيه مسيرة النهضة المباركة نحو غاياتها لتشييد صرح دولة عصرية فتية تأخذ بكل أسباب التقدم، فإنها حرصت وبتوجيه من جلالة السلطان المعظم على العناية بالتراث العماني والمحافظة على القيم العربية الاصيلة ادراكاً منها لاهمية وقيمة الاسهام العماني في الحضارة الإنسانية من ناحية ولأهمية التراث والقيم والتقاليد العمانية كركيزة لبناء الدولة العصرية.

وبينما تم تخصيص عام ١٩٩٤ عاماً للتراث العماني، فقد أكد جلالة السلطان المعظم «ان مفهوم التراث لا يتمثل فحسب في القلاع والحصون والبيوت الاثرية وغيرها من الأشياء المادية وانما هو يتناول اساساً الموروث المعنوي من عادات وتقاليد وعلوم وآداب وفنون ونحوها مما ينتقل من جيل إلى جيل وان المحافظة الحقيقية على التراث لن تتم ولن تكتمل الا باعطاء كل مفردات هذا المفهوم حقها من العناية والرعاية» وتسعى حكومة حضرة صاحب الجلالة إلى ترجمة هذه الرؤية الحضارية من خلال ما تقوم به وزارة التراث والثقافة والهيئات المعنية الأخرى ومنها الهيئة العامة للصناعات الحرفية.

ختم منشوري ثلاثي الاضلاع من الحجر الصابوني يعود للألف الثالث قبل الميلاد عثر عليه بمستوطنة الميسرة بولاية المضيبي.

الآثـــار :

تتواصل المسوحات الاثرية التي تجرى بالتعاون مع قسم الآثار بجامعة السلطان قابوس أو التي تقوم بها بعثات متخصصة أوروبية وأمريكية وقد اسفرت تلك المسوحات عن اكتشاف موجودات اثرية في العديد من المواقع في مناطق السلطنة المختلفة يعود بعضها إلى الألف السابع قبل الميلاد كتلك التي اكتشفت في جعلان، وبات ورأس الحد وسمد الشأن وغيرها. وتسعى وزارة التراث والثقافة إلى الحفاظ على المواقع الاثرية ومنها على سبيل المثال موقع مدافن محليا الذي يضم نحو مائة مدفن وتصل مساحته إلى نحو ٨٠٠٠ متر مربع. كما يمتد ذلك إلى المواقع التي تم تسجيلها ضمن قائمة التراث العالمي لاهميتها البالغة على مستوى الحضارة الإنسانية والاسهام العماني فيها ومن ابرز هذه المواقع طريق اللبان الذي يمثل أقدم طرق التجارة بين الحضارات القديمة والتي لعبت شجرة اللبان دوراً حيوياً فيها. وفي حين تشغل السلطنة عضوية لجنة التراث العالمي التابعة لليونسكو، فإنه يمكن الاشارة باختصار إلى عدد من المواقع الاثرية التي يجري ترميمها وصيانتها خدمة للسائحين والباحثين وهذه المواقع هي:



وادي دوكة :

يقع الوادي في منطقة نجد بعد المنحدرات الشمالية لسلسلة جبال ظفار ويبعد ٣٥ كيلو متراً إلى الشمال من مدينة صلالة ويعد نموذجاً لمناطق نمو شجرة اللبان التي تنتشر



منظر عام للحفريات الأثرية عن المباني الطينية من الألف الثالث قبل الميلاد في رأس الجنيز

في محافظة ظفار. ومن أهم مواقع إنتاج وتصدير اللبان إلى جانب وادي دوكة قديماً، وادي انظور ووادي حنون ووبار ووادي حوجر، أما الموانئ البحرية فهي خور روری (سمهرم) ومدينة البليد. وهناك أربعة أنواع للبان هي الحوجري، والنجدي والشزرى والسهلي. وتجري دراسات لتأهيل وتطوير وادي دوكة للحفاظ على شجرة اللبان في موطنها الطبيعي بالتعاون مع جامعة بيزولورانس.

موقع وبار الأثري :

يقع الموقع في نيابة الشصر جنوب صحراء الربع الخالي ويبعد نحو ١٧٠ كيلو متراً إلى الشمال من مدينة صلالة وهي اسم للأرض التي كان يسكنها قوم عاد. وقد تم الاستعانة بدراسات الباحثين وصور الأقمار الصناعية للتعرف على معالم الطريق القديمة في الصحراء انطلاقاً منه ومروراً به . وبالتعاون بين اللجنة الوطنية للإشراف على مسح الأثار بمحافظة ظفار التابع لمكتب مستشار جلالة السلطان للشؤون الثقافية وبين جامعة جنوب شرق ولاية ميسورى الأمريكية تم تحديد العصور التاريخية من واقع المكتشفات الفخارية والزجاجية وأواني البخور وأجزاء من لعبة الشطرنج تترواح تواريخها من القرن الأول قبل الميلاد حتى الفترات الإسلامية المبكرة والمتوسطة . وتتم أعمال الترميم والتوثيق والتأهيل للموقع لصالح الأنشطة السياحية والثقافية .

مستوطنة عرجاء (في ولاية صحار) لتعدين النحاس والتي يعود تاريخها إلى الألف الثالث قبل الميلاد.

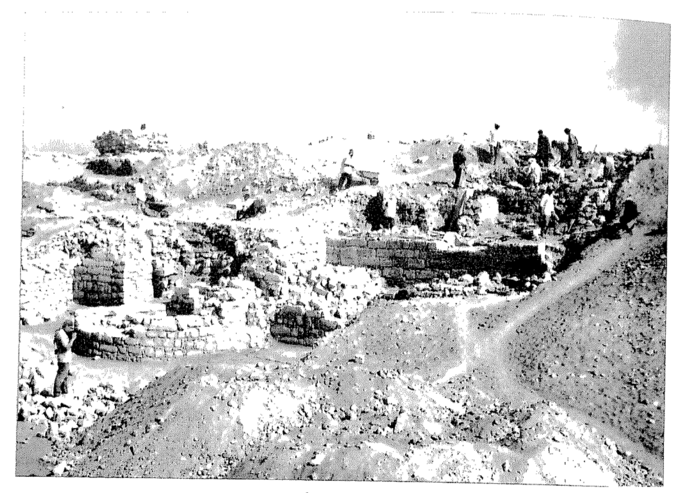
موقع خور روري الأثري :

يقع هذا الموقع على الشريط الساحلي في ولاية طاقة التي تبعد عن ولاية صلالة بنحو ٤٠ كيلو متراً إلى الشرق ويرتبط الخور بالوادي المنحدر من شلالات دربات في سلسلة جبال ظفار. وقد مر الموقع بفترات زمنية متلاحقة تعكسها وجود طبقات ثقافية تعود بعضها إلى الفترة ما بين القرن الأول قبل الميلاد والقرن الثالث الميلادي وبعضها يعود إلى القرن الرابع قبل الميلاد. وتشير العملات التي تم اكتشافها إلى أن الموقع كان يعرف باسم سمهرم وبميناء موشكا كما جاء في نصين يونانيين يعودان إلى القرن الأول والثاني الميلاديين.

ومن أهم الآثار المكتشفة في الموقع مستوطنة على الخط العربي الجنوبي ، وبوابة المدينة وأبراج خارجية وقلعة وبيوت ذات طابقين ومستودعات كبيرة للبان بالإضافة إلى العثور على عملات معدنية وجرار فخارية شبه كاملة وإناء برونزي ومنجرة معدنية ومباخر حجرية



جرة من الحجر الصابوني المزخرف صنعت عام ٢٠٠٠ ق.م



أعمال التنقيبات الأثرية في موقع مدينة البليدة التي يعود تاريخها إلى القرن العاشر الميلادي.

ومبنى من عدة غرف يعتقد أنه معبد يعود إلى الفترة من القرن الثالث والرابع قبل الميلاد. ويجري حالياً تأهيل الموقع وإقامة استراحة لخدمة الزوار والباحثين.

مدينة البليد الأثرية :

تقع مدينة البليد الأثرية على الشريط الساحلي لولاية صلالة . وكان لها صلات تجارية مع موانئ الهند والصين واليمن وشرق أفريقيا والعراق وأوروبا . وكان الموقع مأهولاً في الألفية الخامسة وأوائل الألفية الرابعة قبل الميلاد. ثم اعيد تأسيسها في القرن الرابع الهجري. العاشر الميلادي. في عهد المنجويين. ويعتبر الجامع الكبير الذي يضم ١٤٤ عموداً أهم المكتشفات الأثرية بالمدينة ويعتقد أنه شيد في القرن السابع الهجري. الثالث عشر الميلادي ، كما تم العثور على حصن البليد والعديد من العملات المعدنية. ويحيط بالمدينة خور البليد الذي استخدم كمرسى طبيعي للسفن ويجري العمل لإنشاء متحف وقاعة عرض للوسائط المتعددة ومختبر لمعالجة المقتنيات الأثرية في إطار تأهيل الموقع لخدمة الحركة السياحية.

جدير بالذكر أن مسوحاً أثرية تجري في صحراء الحقف ـ الرميلة ـ بولاية محوت بالمنطقة الوسطى للبحث عن الأدوات الحجرية التي تنتمي للحضارة الآشورية لدراسة هجرة الإنسان الأول من أفريقيا إلى آسيا مروراً بعمان. كما

تجري أعمال تنقيب أثرية في منطقة جعلان ورأس الحد ورأس الجنز والسويح لمعرفة التطور الحضاري خلال الفترة من عصر الهولوسين بداية الألف السابع قبل الميلاد وحتى مجيء الإسلام وما صاحب ذلك من تطور في التجارة البحرية. كما جرت حفريات في حصن الحزم بالرستاق ، ومدفن قرية صفرى بولاية ينقل ومدفن حي العزيزي بولاية ضنك وعدد من المدافن في بوشر والتي تعود إلى ما قبل الميلاد. وبينما يتم إعداد خطة لأحياء مدينة قلهات الاثرية فإنه من الجدير بالذكر الاشارة إلى أهم المواقع الأثرية الأخرى في البلاد:

موقع السويح :

يعود موقع «السويح ـ١» شمال قرية السويح بولاية جعلان بني بو علي إلى فترة الألف السادس قبل الميلاد حتى الألف الرابع قبل الميلاد. ويسمح هذا الكشف بإعادة كتابة تاريخ الأدوات الصوانية المنتشرة على السطح بترتيب زمني منظم.

موقع رأس الجنز :

موقع «رأس الجنز ـ١» يقع على قمة السهل الرئيسي الذي يطل على البحر. وتم فيه الكشف عن أربع فترات من الاستيطان منذ الألف الرابع قبل الميلاد حتى منتصف الألف الثاني قبل الميلاد. بالإضافة إلى العثور على ستة قبور تعود إلى فترة أم النار (النصف الثاني من الألف الثالث قبل الميلاد). وتضم المكتشفات الأثرية صنارات نحاسية لصيد الأسماك، وحلق من الحجر الصابوني الأملس، وبقايا عظمية لطفلين صغيرين ، وكمية كبيرة من الخرز الذي يشبه خرز موقع «رأس الحد ـ٦» المعاصرة لتلك الفترة.

موقع رأس الحد :

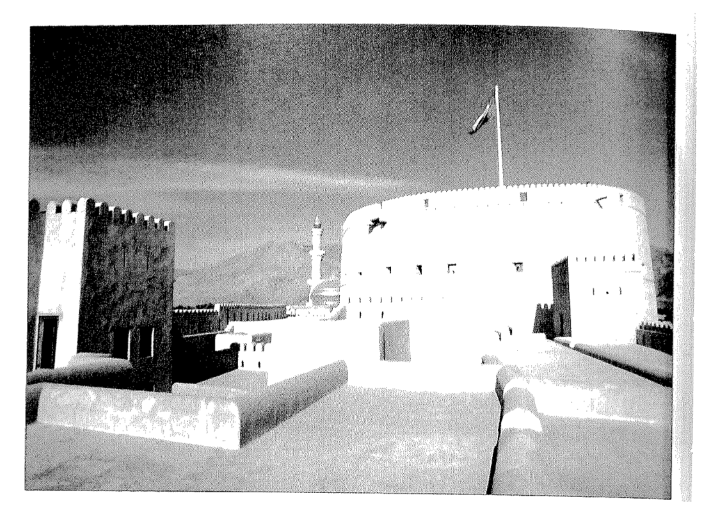
يعتبر موقع «رأس الحد ـ٦» أثراً لفترة ما قبل التاريخ في سلطنة عمان حيث تم تأسيس الموقع بواسطة بناء مصطبة مشيدة من الآجر سمكها نحو ٣٠ سنتميتراً ومحاطة بجدار بسمك متر واحد. وتبلغ مساحة الموقع ٦٠ متراً – ٤٠ متراً ويحتوي على عدة غرف. وتشير المواد الأثرية التي عثر عليها إلى أن الموقع كان يستخدم في عدة أنشطة حرفية.

موقع وادي شاب :

يقع هذا الموقع في ولاية صور وقد عثر فيه على أكواخ صيادي السمك دائرية الشكل تعود إلى الألف الرابع قبل الميلاد وعلى دلائل تشير إلى ممارسة حرفة الصيد بالإضافة إلى ٢٤ قطعة من الحلق مصنوعه من الحجر الصابوني الأملس.

موقع عين حمران :

يعتبر هذا الموقع من المواقع المعروفة في شمال سهل صلالة. وكشفت



قلعة نزوى التي بناها الامام سلطان بن سيف اليعربي عام ١٦٦٨م حيث يزيد قطر وجهها الدائري على ١٥٠ قدماً كما يبلغ ارتفاعها أكثر من ١١٥ قدماً.

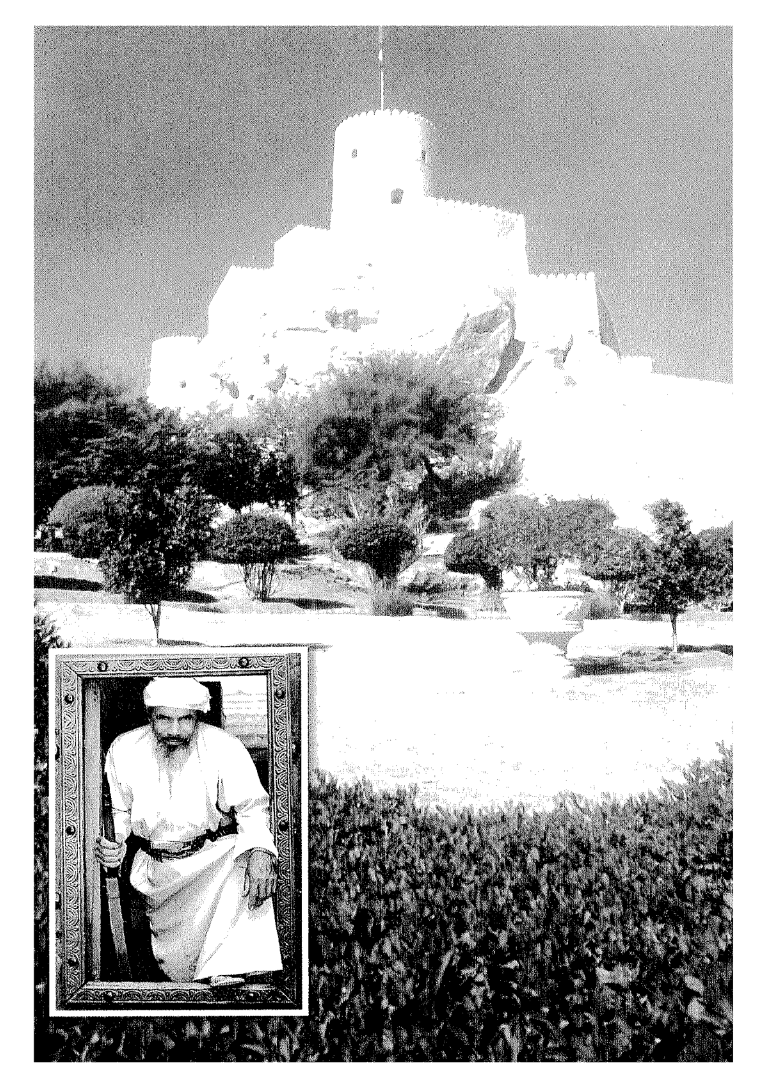
التنقيبات الأثرية في الموقع عن وجود جدران سميكة وقلعة تحيط بها عدة أبراج بيضاوية الشكل في الجدار الخارجي للموقع.

جدير بالذكر أنه إلى جانب مواقع طريق اللبان التي تم تسجيلها ضمن قائمة التراث العالمي في منظمة اليونسكو والسابق الإشارة إليها، هناك عدة مواقع عمانية تم تسجيلها على قائمة التراث العالمي من أهمها حصن بهلاء ومقابر بات.

القلاع والحصون

تنتشر العديد من القلاع والحصون والابراج والاسوار والبيوت والمساجد الاثرية في مختلف مناطق وولايات السلطنة حيث تحكي قصة الحضارة والتاريخ العماني العريق واسهام الانسان العماني المتواصل في الحضارة الانسانية. وفي اطار العناية المتواصلة بالتراث العماني والحفاظ عليه فإنه يتم ترميم القلاع والحصون والابراج وفق برامج تقوم على استخدام نفس المواد الاصلية التي شيدت بها، كما يتم تدريب كوادر عمانية للقيام بذلك.

من جانب آخر فإنه يتم اعادة تأهيل القلاع والحصون وتزويدها بمتاحف خاصة بها مما يجعل منها موقع جذب سياحي وهو ما يترافق مع برامج تنشيط السياحة في السلطنة وتأهيل اعداد من الشباب العماني بدأوا في العمل كمرشدين سياحيين في القلاع والحصون لالقاء الضوء على تاريخ تلك القلاع





قلعة نخل أحد الشواهد على التاريخ الضارب بجذوره الخالدة لعُمان التاريخ والأصالة.

وعلى التاريخ العماني كذلك. كما تم اعداد الكتيبات التاريخية حول عدد منها وبأكثر من لغة للتعريف بها.

ومن بين أكثر من ٥٠٠ قلعة وحصن، تم ترميم نحو مائة منها في مختلف مناطق السلطنة. وخلال العام الماضي ٢٠٠٣ وهذا العام ٢٠٠٤ تم الانتهاء من ترميم حصن حفيت بولاية البريمي، وحصن المعمور بولاية عبري، وبرج ميبام بنيابة طيوى وبرج المعترض بولاية ابراء وبرج الأخضر بسمد الشأن وابراج الفرفارة والعمقات بولاية بدبد وبرج الظاهر ومسجد العينين بولاية قريات وقلعة قزح بولاية لوى وبرج الجفنين والرسيل بولاية السيب وحصن الروضة بسمد الشأن. كما يجري العمل في ترميم تسعة حصون في ولايات بهلاء وسمائل ومحضة وينقل والمصنعة ومطرح وضنك. وتسعى وزارة التراث والثقافة إلى الانتهاء من مشروع تصوير القلاع والحصون والابراج التاريخية في مختلف مناطق السلطنة وكذلك الانتهاء من مشروع حصر المواقع الاثرية في مختلف المناطق هذا العام ٢٠٠٤م.

جدير بالذكر ان عدد الزائرين للقلاع والحصون التي تشرف عليها وزارة التراث والثقافة في عام ٢٠٠٣ بلغ ٥٠٩٦ زائراً.

الثقافة :

تعمل وزارة التراث والثقافة على الاهتمام بكافة اوجه الحياة الثقافية وابراز الوجه الحضاري لعمان من خلال دعم الابداعات الفكرية والفنية والادبية، وطبع وتحقيق الكتب والمخطوطات العمانية وتفعيل العلاقات الثقافية والمشاركة في العديد من اللقاءات والفعاليات الثقافية الخليجية والعربية والدولية.

وفي هذا الإطار تم اقامة مهرجان الاغنية العمانية السادس في سبتمبر ٢٠٠٣، ومهرجان مسقط السينمائي الثالث عام ٢٠٠٣ واقامة الاسبوع الثقافي بكلية الشريعة والقانون في مايو ٢٠٠٣، واقامة الاسبوع الثقافي العماني بالمملكة المغربية بمناسبة اعلان الرباط عاصمة للثقافة العربية عام ٢٠٠٣ واستضافة الملتقى الشعري الخليجي السابع في ابريل ٢٠٠٤، بالاضافة إلى عدد كبير من الفعاليات الثقافية بما فيها المشاركة في مهرجانات ثقافية عربية في سوريا والاردن وتونس ومهرجان الشعر العربي في فرنسا وغير ذلك من انشطة الهيئات الخليجية والعربية والدولية المعنية بهذه المجالات.

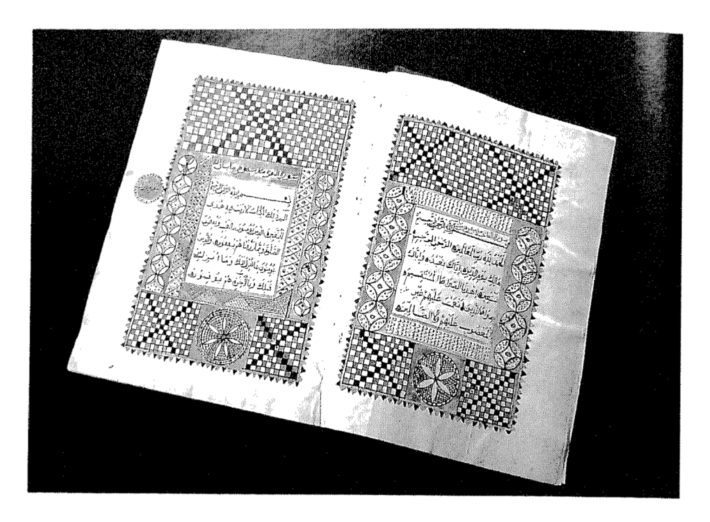
وفي حين تم تنظيم معرض مسقط الدولي التاسع للكتاب في الفترة من ٢٤ فبراير حتى ٥ مارس ٢٠٠٤ والذي شهد اقبالاً واسعاً حيث ضم نحو ٧٠ ألف عنوان وأكثر من ٥٢٩ دار نشر ينتمون إلى ٣٠ دولة واجتذب نحو ٧٥٠ ألف زائر، فقد شاركت وزارة التراث والثقافة في ١١ معرضاً عربياً ودوليا للكتاب عام ٢٠٠٣ و١٦ معرضاً عربياً ودولياً للكتاب عام ٢٠٠٤ إلى جانب المشاركة في معارض الكتاب التي يتم تنظيمها في مناطق السلطنة المختلفة وفي جامعة السلطان قابوس.

جدير بالذكر ان المنتدى الأدبي نظم بدوره العديد من المحاضرات الثقافية والندوات الفكرية والامسيات الشعرية من أبرزها ندوة ابن رزيق، وندوة الشعر العماني، وندوة ضنك عبر التاريخ، وتكريم الفائزين بمسابقة المنتدى لعام ٢٠٠٣ والقاء الضوء على الجوانب المختلفة للأدب العماني من خلال اصدارات المنتدى المختلفة.

وبينما تم اقامة المهرجان المسرحي العماني الأول للفرق المسرحية الأهلية في سبتمبر ٢٠٠٤، فإن مهرجان الشعر العماني، ومهرجان الاغنية العمانية ومهرجان السينما تمثل روافد هامة لتنشيط هذه المجالات في السلطنة خاصة وانها اصبحت مهرجانات سنوية منتظمة تزداد المساهمة المحلية والخليجية والعربية فيها.

تجدر الاشارة إلى ان فرقة صلالة المسرحية الأهلية فازت بالمركز الأول وبخمس جوائز بالمهرجان المسرحي الخليجي الثامن في ابوظبي عام ٢٠٠٣، كما كانت هناك مشاركة عمانية ملموسة في مهرجان القاهرة للمسرح التجريبي ومهرجان المسرح الاردني، وعلى مستوى الفنون التشكيلية حصل الفنانون التشكيليون العمانيون على جائزة المركز الثاني بالمعرض الدوري للفنون التشكيلية والخط العربي بالكويت عام ٢٠٠٣م.

وفي اطار الحرص على تطبيق أحكام قانون الملكية الفكرية وحماية المؤلف



إهتمام متواصل ومستمر بجمع وتحقيق المخطوطات والوثائق العمانية.

فإنه يتم التعاون بين السلطنة وبين الاتحادات العربية والدولية وكذلك المنظمة العالمية لحقوق الملكية الفكرية - الوايبو - لمكافحة القرصنة - وقد استضافت مسقط اجتماع رؤساء مكاتب الملكية الفكرية للدول العربية في سبتمبر ٢٠٠٣ وتنظيم الندوة الوطنية بمسقط حول حقوق المؤلف في ديسمبر ٢٠٠٣م.

المخطوطات والوثائق :

تقوم وزارة التراث والثقافة بدور شديد الأهمية سواء بالنسبة للتاريخ العماني أو بالنسبة للحاضر والمستقبل كذلك، وذلك من خلال جمع وتحقيق ونشر أكبر عدد ممكن من المخطوطات والوثائق العمانية، بالإضافة إلى العمل على الحفاظ عليها وترميمها وتصنيفها حفاظاً على ثروة تاريخية غالية، وخدمة للفكر والثقافة وصيانة للموروث الثقافي العماني.

تضم دار المخطوطات والوثائق العمانية أكثر من ٤٣٠٠ مخطوط ووثيقة يعود أقدمها إلى عام ٦١٧ هجرية، وقد تم اصدار عدة فهارس علمية شاملة بالتعاون مع جامعة السلطان قابوس من ابرزها الفهارس الخاصة باللغة العربية والأدب وعلم البحار والفلك والرياضيات وقد تم نشرها على موقع وزارة التراث والثقافة على شبكة المعلومات الدولية الانترنت.

جدير بالذكر انه يتم حفظ المخطوطات والوثائق العمانية سواء على الحاسب الآلي أو على الميكروفيلم حتى يمكن استرجاعها أو الحصول على نسخ

من بعضها لأغراض البحث والدراسة، أما النسخ الاصلية فإنه يتم ترميمها ومعالجتها للحفاظ عليها بصورة جيدة. ويتم بالتعاون مع الدول الشقيقة والصديقة العمل على استعادة وتجميع أكبر عدد من الوثائق العمانية الموجودة خارج السلطنة وتشجيع العمانيين ممن لديهم مخطوطات أو وثائق تاريخية لتقديمها إلى دار المخطوطات والوثائق العمانية، وقد تم بالفعل الحصول على نحو ٥٠٠٠ وثيقة من الارشيف الزنجباري ونحو ٦٠٠ وثيقة من الارشيف الهندي.

المتاحف :

تهتم حكومة حضرة صاحب الجلالة السلطان المعظم بالمتاحف العمانية وتطويرها وترتيب مقتنياتها بأفضل أساليب العرض جاذبية وتخصصاً وذلك حفاظاً على ما تضمه من كنوز التاريخ والتراث العماني وتقديماً لها بأساليب تجذب المزيد من الزائرين لها من العمانيين وغير العمانيين ويوجد في السلطنة عشرة متاحف هي: المتحف العماني، المتحف الوطني، متحف التاريخ الطبيعي، متحف قوات السلطان المسلحة، متحف الطفل، متحف قلعة صحار، متحف صلالة، المتحف العماني الفرنسي، متحف قلعة نخل ومتحف بيت الزبير، ويجري انشاء متاحف صغيرة في عدد من القلاع والحصون ذات الأهمية التاريخية وذلك في اطار عمليات تطويرها.

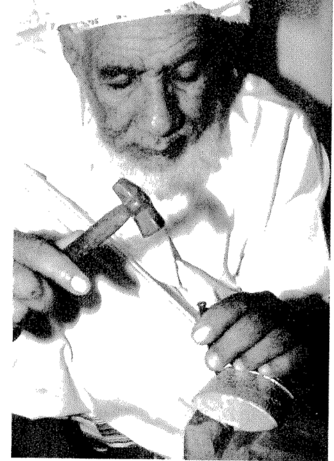
وفي حين تحظى المتاحف العمانية باقبال كبير من الزائرين العمانيين وغير العمانيين، فإنه تم استخدام الحاسبات الآلية ووسائل العرض المتطورة في مختلف المتاحف العمانية ومنها متحف التاريخ الطبيعي الذي قام باعداد قوائم متكاملة باسماء النباتات العمانية والطحالب والأعشاب البرية. بالإضافة إلى اعداد بطاقات وصف وتسجيل بيانات للمجموعات الوطنية للحشرات، والهياكل العظمية والاحافير والاصداف. كما يقوم متحف التاريخ الطبيعي بالتعاون مع الباحثين والعلماء والجهات المعنية لدراسة الحياة البرية والنباتية في السلطنة وتنفيذ عدد من المشروعات البحثية.

الحرف التقليدية :

في الوقت الذي حظيت فيه الحرف التقليدية العمانية برعاية الحكومة منذ السنوات الأولى لمسيرة النهضة المباركة، وتكريم عدد من العاملين بها - رجالاً ونساءً - في عام ١٩٩٤، فإن انشاء الهيئة العامة للصناعات الحرفية في مارس ٢٠٠٣ بموجب المرسوم السلطاني رقم ٢٠٠٣/٢٤ وتعيين الشيخة عائشة بنت خلفان السيابية رئيساً للهيئة بدرجة وزير اعطى دفعة قوية للعناية بالصناعات الحرفية في السلطنة وجعلها حرفاً أكثر إنتاجية وأكثر تطوراً وقدرة على الاستمرار.

وفي حين بدأ الاعداد للقيام بعملية حصر شامل للصناعات الحرفية في السلطنة ودراسة احتياجات العاملين فيها، فإنه بدأ الاعداد كذلك لوضع استراتيجية وطنية للنهوض بالحرف التقليدية على أسس علمية وبشكل يتسم

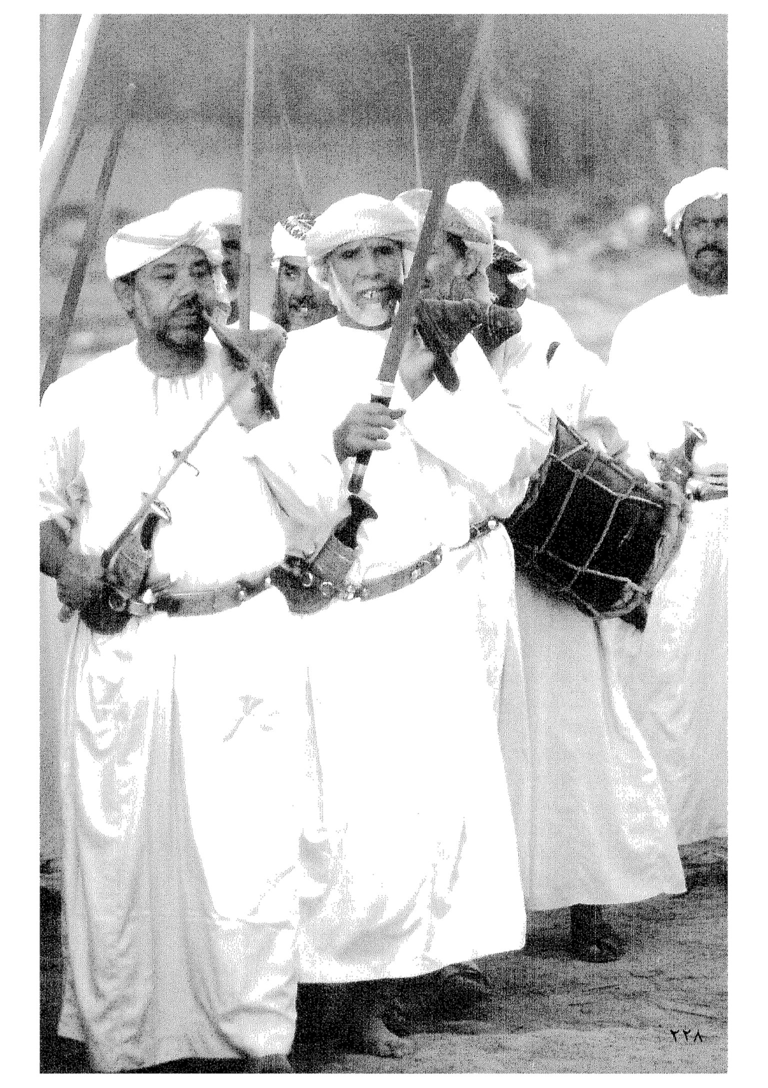




صناعات حرفية متوارثة ورعاية مستمرة للحفاظ عليها.

بالاستمرارية. كما تم اجراء أول مسابقة في مجال الصناعات الحرفية لتشجيع العاملين فيها.

وتجدر الاشارة إلى انه تم تدشين كتاب «التراث الحرفي في سلطنة عمان» في ٢٠٠٤/٣/١٤ في مجلدين وهو يؤرخ بالوثائق للحرف اليدوية التقليدية التي تم جمع العديد منها من مختلف مناطق السلطنة. وإلى جانب العمل بعدة وسائل من أجل تطوير الصناعات والحرف التقليدية العمانية، فإنه يتم الترويج لتلك الصناعات عبر تقديمها في المهرجانات والفعاليات التي يتم تنظيمها في الداخل أو المشاركة فيها في الخارج، وكذلك من خلال تشجيع تصدير هذه المنتجات واقامة منافذ عرض متطورة لها في مختلف المواقع السياحية. ومن أهم الصناعات والحرف التقليدية العمانية صناعات النسيج والفخار والخناجر والسيوف والمشغولات الفضية والنحاسية، والحلوى العمانية، والبخور، والصناعات الخشبية وغيرها، وتتجه الكثير من منتجات هذه الصناعات إلى اسواق الدول الشقيقة وكذلك الدول الأوروبية والآسيوية والولايات المتحدة الأمريكية، وتتعاون السلطنة مع منظمة اليونسكو في مجال تطوير الحرف التقليدية للحفاظ عليها وتدريب الكوادر العمانية في مراكز التدريب في صور وبهلاء وسمائل خاصة بعد تحديثها.



مركز عمان للموسيقى التقليدية

امتد الاهتمام بالتراث والموروث الشعبي العماني ليشمل الجانب غير المادي المتمثل في الفنون والموروثات الثقافية ذات الصلة بالهوية والشخصية العمانية واسهامها في الحضارة الإنسانية. وفي هذا الإطار يقوم مركز عمان للموسيقى التقليدية الذي انشئ في عام ١٩٨٤ بوزارة الإعلام بدور حيوي للحفاظ على الفنون الشعبية والموسيقى التقليدية العمانية بشكل علمي من خلال جمع وتسجيل وتوثيق وتصنيف مختلف انماط الموسيقى التقليدية العمانية وفنون الاداء الحركي من غناء وفولكلور وغيره وتقديم ذلك كموروث ثقافي يعكس اصالة الشعب العماني على مر العصور.

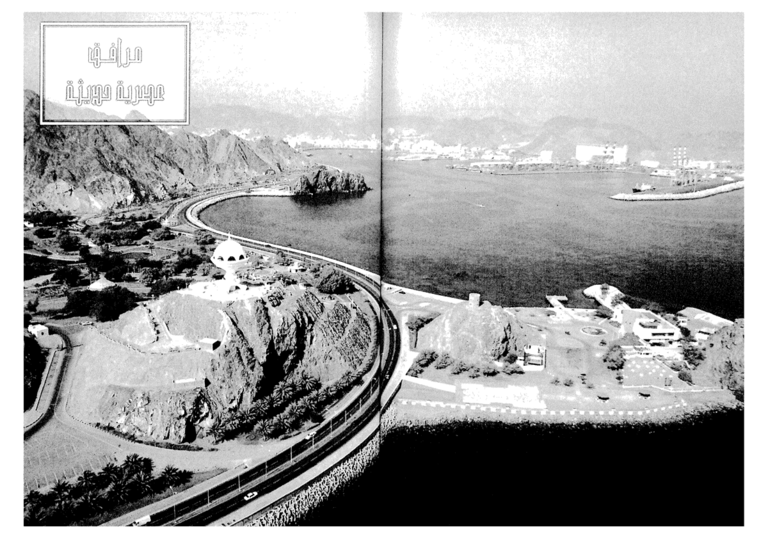
يضم مركز عمان للموسيقى التقليدية ارشيفاً ضخماً يجمع في نظام متكامل بين الصور الفوتوغرافية والشرائح الملونة واشرطة سمعية وبصرية ووثائق ميدانية تم ادخالها جميعاً ضمن قاعدة بيانات خاصة اعدت لهذا الغرض على جهاز الحاسب الآلي مما يسهل امكانية استرجاعها والتعامل معها لاغراض البحث وغيرها.

وفي حين يواصل المركز دراساته الميدانية لجمع المزيد من المعلومات حول بعض الفنون، بما في ذلك الفنون النسائية، وارشفتها، فإنه يسعى إلى التعريف بالموروث الموسيقي العماني من خلال مطبوعاته التي تصدر باللغتين العربية والانجليزية، ومنها على سبيل المثال كتاب الموسيقى العمانية التقليدية والتراث العربي، وكتاب دور المرأة في الحياة الموسيقية العمانية. كما يقدم مركز عمان للموسيقى التقليدية كل ما يمكنه من مساعدة للباحثين العمانيين وغير العمانيين وللهيئات الراغبة في الاطلاع أو دراسة الموسيقى التقليدية العمانية، كما يتعاون في هذا المجال مع عدد من الجامعات الاوروبية التي تقوم بتدريس الموسيقى العمانية.

جدير بالذكر انه إلى جانب قيام مركز عمان للموسيقى التقليدية بتقديم الموسيقى العمانية والتعريف بها من خلال وسائل الاعلام العمانية المسموعة والمرئية والمقرؤة، وتقديم جانب منها ضمن مادة التربية الموسيقية لمرحلة التعليم الأساسي، فإنه اشرف على مشاركة الفرق التقليدية العمانية في مهرجان «جونجو العالمي للموسيقى» في كوريا الجنوبية في الفترة من ٩/٢٧ حتى ٢٠٠٣/١٠/٥، كما شارك في المؤتمر الثلاثين للجمعية العمومية للمجلس الدولي للموسيقى والندوة الدولية في مونتفيديو بالاوروجواي في الفترة من ١٠/١٢ إلى ٢٠٠٣/١٠/١٩ حيث تم الاعلان عن عضوية مركز عمان للموسيقى التقليدية في المجلس الدولي للموسيقى التابع لليونسكو. وكان المركز قد حصل على جائزة المجلس الدولي للموسيقى في عام ٢٠٠٢. وعلى المستوى العربي حصل مركز عمان للموسيقى التقليدية على شهادة تقدير في مهرجان الاغنية العربية السادس في العاصمة الاردنية عمّان.

فن العازي وتعبير عن اصالة التقاليد العمانية وهو ضمن محفوظات (مركز عُمان للموسيقى التقليدية بوزارة الإعلام).

مرافق
عصرية حديثة



شهدت المدن والقرى والتجمعات السكانية على اختلاف احجامها، وعلى امتداد هذه الأرض الطيبة نقلة نوعية وكمية ضخمة في مرافقها وخدماتها وفي كل جوانب الحياة لتتواكب مع التطور الاجتماعي والاقتصادي الذي تحققه مسيرة النهضة المباركة ولتتجاوب كذلك مع تطلعات المواطن العماني. جدير بالذكر ان ما يتوفر من خدمات ومرافق حديثة ومتطورة يعد ثمرة للجهود المتواصلة التي بذلت على امتداد السنوات الماضية وللمشاركة الفعالة للمواطن في صياغة وتوجيه التنمية الوطنية لصالح هذا الجيل والاجيال القادمة.

بيئة جميلة ونظيفة

بدأ الاهتمام بالبيئة العمانية منذ السبعينات من القرن الماضي. ومع ان الجهود تركزت في السنوات الأولى على الحفاظ على البيئة والحد من مخاطر التلوث، الا ان اتساع هذه الجهود والتطور الاقتصادي والاجتماعي الضخم سرعان ما جعل من برامج وخطط الحفاظ على البيئة عنصراً من عناصر التنمية المستدامة يرتبط بقوة مع الجهود في مختلف الميادين الأخرى من خلال الاستراتيجية الوطنية للبيئة والادراك العميق لحقيقة ان الحفاظ على البيئة هي مسؤولية مشتركة للحكومة والمجتمع من ناحية وجهداً يسهم في توفير حياة أفضل للمواطن من ناحية ثانية.

وفي حين تسعى الاستراتيجية الوطنية للبيئة وخطة عمل التنوع الاحيائي إلى الحفاظ على سلامة النظم البيئية الطبيعية وتطوير اساليب صون التنوع الاحيائي وتحقيق التناغم بين التخطيط التنموي ومتطلبات الحفاظ على البيئة واستخدام الموارد الاحيائية بصورة مستدامة، فإن تخصيص عامي ٢٠٠١ و٢٠٠٢ كعامين وطنيين للبيئة العمانية اسهم إلى حد كبير في انتشار الوعي البيئي بين شرائح المجتمع المختلفة كما عزز من التعاون مع مختلف الهيئات الخليجية والعربية والدولية المعنية بالبيئة حيث تتمتع السلطنة بمكانة وتقدير اقليمي ودولي لجهودها المخلصة والمتواصلة في هذا المجال. وفي هذا الاطار استضافت السلطنة في فبراير ٢٠٠٤ أول مؤتمر دولي للسلامة الاحيائية يعقد في منطقة الخليج بمشاركة اقليمية ودولية واسعة للحد من مخاطر الاستخدام المتزايد للتقنية الحيوية في الصناعات الغذائية وغيرها.

جدير بالذكر ان وزارة البلديات الاقليمية والبيئة وموارد المياه تقوم بمراجعة اللوائح الخاصة بتنظيم الانشطة الانمائية ذات التأثير على البيئة، وإنشاء محطات رصد ابتعاث الغاز والغبار من المصانع وتركيب

(صفحة ٢٣٠، ٢٣١)
ميناء السلطان قابوس بمطرح أحد المنافذ البحرية الهامة الذي افتتح عام ١٩٧٤م.

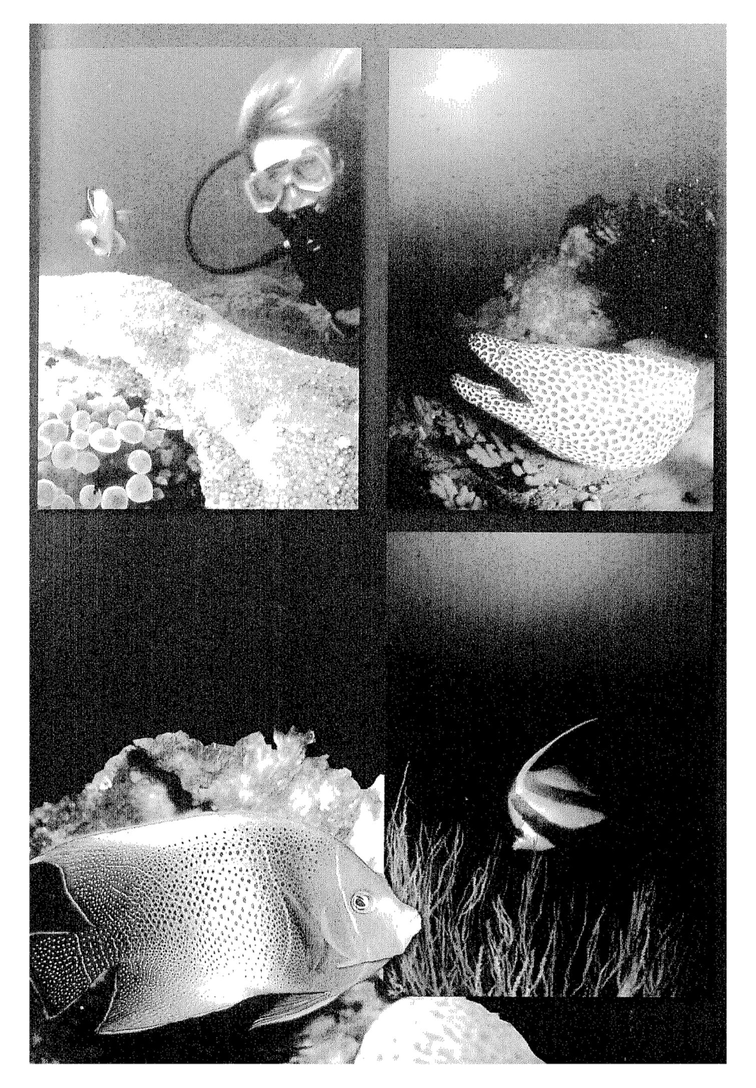


محمية خور المغسيل بمحافظة ظفار التي تعتبر موقعاً هاماً لتكاثر بعض الطيور النادرة.

اجهزة قياس الملوثات في المنشآت التي يتطلب عملها ذلك، واصدار التصاريح البيئية للمنشآت، وتوسيع قاعدة البيانات البيئية التي تغطي مختلف المجالات وربطها بشبكة واحدة وكذلك ربط مكاتب شؤون البيئة في المناطق بالوزارة لتسهيل العمل وسرعة انجازه.

وبينما تم انشاء الوحدة الوطنية للاوزون لتحقيق التخلص التدريجي من المواد المستنفذة لطبقة الاوزون وفقاً للجدول الملحق بمعاهدة مونتريال، فإنه تم الاعلان دولياً عن تصنيف المنطقة الممتدة من رأس الحد إلى الحدود الجنوبية العمانية «منطقة بحرية خاصة» وذلك للحفاظ على البيئة البحرية والمصادر الطبيعية فيها والزام السفن العابرة لهذه المنطقة بالتقيد بالضوابط البيئية خاصة المتعلقة بتصريف المخلفات في البيئة البحرية حسب اتفاقية ماربول ٧٨/٧٣. ومعروف ان السلطنة لعبت دوراً رائداً بالنسبة لمشروع استقبال مخلفات السفن ومعالجة النفايات البحرية الذي تم تنفيذه في اطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

من جانب آخر تم الانتهاء هذا العام ٢٠٠٤ من اعداد الخطة الرئيسية لتأهيل وصون وإدارة اشجار القرم في السلطنة بالتعاون مع الوكالة اليابانية للتعاون الدولي – جايكا– وذلك في اطار مشروع اعادة استزراع اشجار القرم وتأهيل الاخوار والذي يتم في اطاره انتاج ١٥ ألف شجرة قرم سنوياً في الحضانة الدائمة بمحمية القرم في مسقط. وحفاظاً على التنوع النباتي في السلطنة تم



انشاء مشتل لاكثار النباتات البرية الموجودة في البيئة المحلية بمحمية حديقة السليل الطبيعية في المنطقة الشرقية، ومشتل آخر في قيرون حيرتي بمحافظة ظفار لاكثار النباتات المهددة بالانقراض والتي تم ادراجها في القائمة الحمراء بالاتحاد الدولي للصون. وكذلك استكمال تصنيف القوائم النباتية العمانية وفقاً للنظم العالمية.

وبينما تم استكمال عملية مسح الشعاب المرجانية في السلطنة ونشر كتل مرجانية اصطناعية في جزيرة الفحل، فإنه يتم نشر نحو ٢٥٠ كتلة مرجانية في جزر الديمانيات ومراقبة الشعاب المرجانية بها، هذا فضلا عن مشروعات بيئية حيوية أخرى خاصة في مجال مكافحة التلوث بالزيت، ومكافحة التصحر، ويشكل شهر البلديات والبيئة الذي يتم تنظيمه سنوياً للتنافس بين البلديات للنهوض بالبيئة تجربة ناجحة ومفيدة في هذا المجال وتنشيط الجهود التطوعية للعناية بالمجتمع المحلي كذلك واشراك المواطنين في ذلك على نطاق واسع.

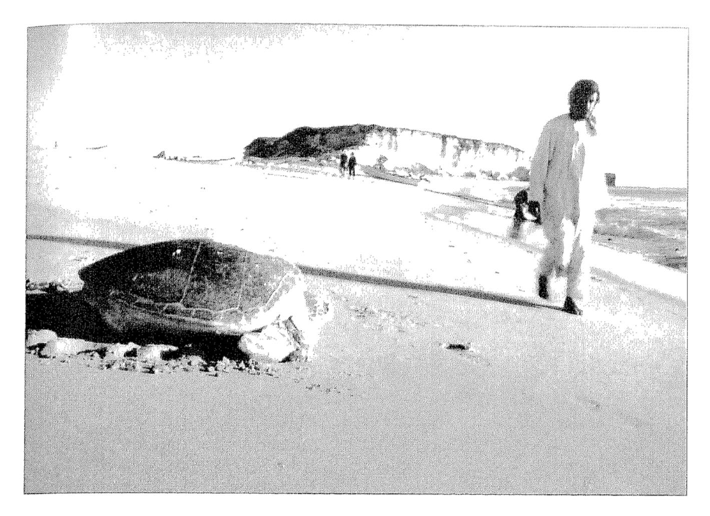
المحميات الطبيعية والحياة الفطرية

يتميز موقع السلطنة الجغرافي وامتداد شواطئها على الخليج وبحر العرب والمحيط الهندي واختلاف تضاريسها وتنوع مناخها بتعدد البيئات في السلطنة وعلى نحو يسمح بامكان استثماره بشكل كبير اقتصادياً وسياحياً خاصة وان هناك اعداد كبيرة من الحيوانات والطيور والاحياء المائية النادرة التي تتواجد في السلطنة وداخل مياهها واجوائها كذلك.

ونتيجة لذلك تتعدد وتتنوع المحميات الطبيعية في السلطنة حيث تم ادراج ست محميات طبيعية ضمن قائمة الاتحاد الدولي للصون لاهميتها وقيمتها العالمية وهذه المحميات هي محمية



جهود كبيرة تبذلها السلطنة للحفاظ على البيئة وتحظى بتقدير عالمي.



المها العربية بجدة الحراسيس التي تضم اعداداً من حيوان المها العربية، ومحمية السلاحف البحرية برأس الحد، ومحمية جزر الديمانيات، ومحمية القرم الطبيعية، ومحمية وادي السرين لاعادة توطين حيوان الطهر – الوعل العربي – ومناطق الخيران في محافظة ظفار.

ومن أجل الحفاظ على هذه المحميات وتوفير الأسس الواضحة لادارتها وتنميتها وحمايتها كذلك فقد صدر قانون المحميات الطبيعية وصون الاحياء الفطرية بموجب المرسوم السلطاني رقم ٦/٢٠٠٣. وإلى جانب المحميات المشار إليها من قبل هناك عدد آخر من المحميات الطبيعية من أهمها محمية جبل سمحان بمحافظة ظفار، ومحمية اخوار ساحل محافظة ظفار (تسعة اخوار)، ومحمية حديقة السليل الطبيعية بالمنطقة الشرقية. وقد تم زيادة عدد وحدات مراقبة الحياة الفطرية وكذلك اعداد المشرفين والحراس في المحميات المختلفة.

جدير بالذكر ان المحميات الطبيعية

محمية السلاحف في رأس الحد ومحمية المها العربية بجدة الحراسيس شواهد بارزة لدور السلطنة لصون وحماية البيئة.

في السلطنة تجتذب اعداداً متزايدة من السائحين سنوياً وهو ما يترافق مع تطوير مواقع المحميات الطبيعية لتكون أكثر جذباً وقدرة على استيعاب المزيد من الزائرين من داخل السلطنة وخارجها. وفي حين يجري العمل في مشروع ترقيم الغزلان. فإنه تم انشاء مركزين للبحث البيئي في محمية حديقة السليل الطبيعية بالكامل والوافي ومحمية جبل سمحان بمحافظة ظفار بالاضافة إلى مركز لتأهيل الحياة الفطرية في ولاية بركاء.

جائزة السلطان قابوس لصون البيئة :

لم ينحصر اهتمام السلطنة بالحفاظ على البيئة في نطاق البيئة العمانية فقط، ولكنه امتد إلى البيئة على المستويين الاقليمي والدولي وذلك يقينا منها بأن الحفاظ على البيئة مسؤولية مشتركة وعمل جماعي يتطلب تضافر كل الجهود محلياً واقليمياً ودولياً من أجل أن يكون العالم مكاناً أفضل لحياة الجنس البشري.

ومن هذا المنطلق تضطلع السلطنة بدور نشط سواء على صعيد مجلس التعاون لدول الخليج العربية أو على المستويين العربي والدولي للحفاظ على البيئة والعمل على حل مشكلاتها خليجياً وعربياً ودولياً وهو ما يتجسد في العديد من المبادرات والمشروعات التي تشارك فيها السلطنة مثل انشاء محطة استقبال السفن للتخلص من مياه التوازن ومن مخلفات السفن للحفاظ على مياه الخليج، وكذلك المشاركة النشطة في مختلف الفعاليات من ندوات ومؤتمرات وحلقات عمل وهو ما يحظى بتقدير واسع النطاق على كل المستويات.

وتعد «جائزة السلطان قابوس لصون البيئة» وهي أول جائزة عربية تمنحها منظمة اليونسكو في مجال العناية بالبيئة على المستوى العالمي نموذجاً بالغ الأهمية والدلالة في التعبير عن الرؤية الحضارية لجلالة السلطان المعظم في هذا المجال. إذ من المعروف ان «جائزة السلطان قابوس لصون البيئة» انشئت بمبادرة كريمة من جلالته في عام ١٩٨٩. وبدأت منظمة اليونسكو في منحها كل عامين اعتباراً من عام ١٩٩١م. وبشكل منتظم لافضل الجهود المبذولة للعناية بالبيئة على المستوى العالمي. وقد منحت الجائزة في اعوام ١٩٩١، ١٩٩٣، ١٩٩٥، ١٩٩٧، ١٩٩٩، ٢٠٠١، ٢٠٠٣ لشخصيات ومؤسسات ومراكز ابحاث بيئية ومشروعات في المكسيك وتشيكيا، ومالاوي، وجمهورية مصر العربية، وتشاد. وقد فاز بالجائزة في عام ٢٠٠٣ كل من العالم النرويجي «بيتر جوهان شي» وهو عالم في مجال التنوع الحيوي، ومركز علم البيئة الفنزويلي. وقد تم تسليم الجائزة في ١٠ نوفمبر ٢٠٠٣ في العاصمة المجرية بودابست خلال الاحتفال باليوم العالمي للعلوم. ويقوم مكتب التنسيق الدولي لبرنامج الانسان والمحيط الحيوي - الماب - التابع لليونسكو بدور لجنة التحكيم وتحديد الفائز أو الفائزين بجائزة السلطان قابوس لصون البيئة من بين المتنافسين على مستوى العالم.

البلديات الاقليمية :

في الوقت الذي تقوم فيه البلديات التابعة لوزارة البلديات الاقليمية والبيئة وموارد المياه -٤٣ بلدية- بالاضافة إلى بلديتي مسقط وظفار بدور حيوي في مجال تعزيز وتطوير البنية الأساسية في الولايات وكذلك العمل على تطوير المدن والحواضر العمانية والارتفاع بمستوى الخدمات المتاحة في مجالات الانارة ورصف الطرق وتطوير الاسواق والحدائق العامة والمواقع السياحية وغيرها، فإن العمل البلدي يجتذب اعداداً متزايدة من الشباب والكوادر العمانية لانه يكسب العاملين فيه خبرات عديدة ومفيدة لهم على أكثر من صعيد.

وبينما تم اعتماد ١٩٣ اتفاقية خلال العام الماضي ٢٠٠٣ لاقامة مشروعات مختلفة، فإنه تم تنفيذ ٦١١ مشروعاً متنوعاً في مجالات رصف الطرق والانارة وتأهيل الاسواق والحدائق العامة وغيرها من الاعمال. ففي مجال رصف الطرق بلغ اجمالي الطرق التي تم رصفها عام ٢٠٠٣ والجاري العمل بها كذلك ١٢٠٦,٨ كيلومتراً، من الطرق الداخلية وترافق معها تركيب نحو ٣٠٢٨ عمود انارة منها ١٠٨٣ عموداً بمنطقة الباطنة، و١٠٢١ عموداً بمنطقة الظاهرة، و٥٣٥ عموداً بالمنطقة الداخلية، و٢٠٥ عموداً بالمنطقة الشرقية، و٢٠٠ عمود بمحافظة مسندم و١٧٣ عموداً بالمنطقة الوسطى. وتجدر الاشارة إلى أنه تم الانتهاء من انارة الطريق الذي يربط بين السلطنة ودولة الإمارات العربية المتحدة (طريق الباطنة) باستخدام ٣٣٠٠ عمود انارة، وكذلك انارة طريق ازكي – سناو وطريق وادي العق والطريق المزدوج بدبد – بياق وغيرها.

المساكن الاجتماعية التي توزع على ذوي الدخل المحدود في إطار توفير السكن الملائم للمواطن.

وإلى جانب العناية بتأمين السلامة الصحية للمواطنين والمقيمين من خلال دور البلديات في رقابة ومتابعة ما يتصل بذلك من فحص وتحليل لعينات الاغذية واعدام غير الصالح منها ومعالجة المخلفات الصلبة والسائلة والتخلص الآمن من النفايات، فإنه يتم انشاء شبكات ومحطات الصرف الصحي في ولايات المصنعة ولوى وينقل وبدية والرستاق ومنح وبهلاء وشناص والمضيبي والحمراء ووادي بني خالد والقابل والكامل والوافي، كما يجري دراسة انشاء شبكات ومحطات للصرف الصحي في عدد آخر من الولايات. كما تم خلال عام ٢٠٠٣ اصدار ٤٩٣٨ اباحة بناء كبرى و٢١٢٥ اباحة بناء صغرى في مختلف المناطق إلى جانب عمليات التشجير وانشاء المسطحات الخضراء وتطوير الحدائق في مختلف مناطق وولايات السلطنة. وتجدر الاشارة إلى ان عدداً كبيراً من المشروعات في البلديات يتم في اطار الجولة السنوية السامية لجلالة السلطان المعظم في الولايات وتوجيهات جلالته بتنفيذ المزيد من هذه المشروعات لصالح المواطنين. وبالنسبة لشهر البلديات الاقليمية والبيئية وموارد المياه التاسع عشر الذي تم تنفيذه تحت شعار «نحو مزيد من التكافل الاجتماعي» في عام ٢٠٠٣ فإنه شهد اقبالاً كبيراً من المواطنين حيث شكلت مساهمة القطاع الخاص والاهالي نسبة ٩٨٪ من تكلفة المشروعات التي تم انجازها وبلغت تلك المساهمة نحو ٧٦٤٤٢٨١ ريالاً عمانياً وهو ما يعزز التنمية الوطنية.



المنطقة	عدد المخططات	عدد قطع الاراضي
مسقط	٤٨	٣٤٩٨
الباطنة	٧١	٣٩٥١
مسندم	٢	٢٩
الظاهرة	٣٢	٤٥٠٨
الداخلية	٢٩	٣٩٢٥
الشرقية	٣٧	٢٠١٠
الوسطى	١	٨٧
ظفار	٣٧	٢١٢
الاجمالي	**٢٥٧**	**١٨٢٢٠**

الاسكان :

شهدت مختلف محافظات ومناطق السلطنة خلال السنوات الماضية نهضة معمارية ضخمة ليس فقط في المدن ولكن في القرى والتجمعات السكانية الأخرى وذلك نتيجة للتطور الاقتصادي والاجتماعي وارتفاع مستوى الخدمات التي يتمتع بها المواطنون على امتداد هذه الارض الطيبة. وبينما ازداد عدد المساكن في محافظة مسقط وفقاً لتعداد عام ٢٠٠٣ ليصل إلى ١١٣٨٨٢ مسكناً بزيادة قدرها ٢٥ ألف مسكن عما كان عليه عام ١٩٩٣، فإن ٣٨,٣٪ من المساكن في شكل شقق و٣٠,٣٪ فيلات وهو ما يسجل ارتفاعاً ملموساً في مستوى المساكن عما كان عليه عام ١٩٩٣. إذ يعيش أكثر من ٨٩٪ من الاسر العمانية في منزل تملكه.

وخلال عام ٢٠٠٣ نفذت وزارة الاسكان والكهرباء والمياه ٢٥٧ مخططاً وجيباً تخطيطياً وفرت من خلاله ١٨٢٢٠ قطعة أرض في مختلف محافظات ومناطق السلطنة وفقاً للجدول اعلاه.

وفي حين يتم الأخذ بنظام السجل العيني للعقار من أجل تسهيل تداول العقارات والحفاظ على الحقوق وتسجيل كل ما يطرأ من تغيرات بالنسبة لملكيات العقارات من خلال السجل العقاري بالمديريات والإدارات بما في ذلك عمليات البيع والرهن وفك الرهن حيث تسجل جميعها بأمانة السجل العقاري وبلغ عددها في عام ٢٠٠٣ (٨٣٠٤٢) عملية، فإن حكومة حضرة صاحب الجلالة تنفذ ايضاً عدة برامج في مجال الاسكان لتوفير المسكن الملائم لبعض الشرائح ومساعدة البعض الآخر في الحصول على المسكن المناسب ومن هذه البرامج مايلي:

برنامج المساكن الاجتماعية:

يهدف برنامج المساكن الاجتماعية إلى توفير المسكن الملائم لشريحة ذوي الدخل المحدود، وعادة يتم تصميم المسكن ليلبي احتياجات الاسرة العمانية في المناطق المختلفة، وقد بدأ هذا البرنامج منذ عام ١٩٧٦ ولا يزال مستمراً حتى الآن. وبينما تقوم بلدية مسقط بتشييد ١٢٠ منزلاً بمنطقة مدينة النهضة بولاية العامرات كجزء من المرحلة الأولى لبناء مساكن اجتماعية في العامرات – فإنه تم في ٢٠٠٤/٦/٨ تسليم الوحدات السكنية التي انشئت ضمن المرحلة الثانية بالجبل الابيض (منطقة جبل الحريم) بولاية دماء والطائيين. كما يتم العمل في انشاء ١٤٦ وحدة سكنية في ولاية هيماء بالمنطقة الوسطى. كما تم انجاز عدد من الوحدات السكنية ومسجد وسبلة وبعض المحلات التجارية ومركز لصناعات الحرف التقليدية في ولاية مدحاء بمحافظة مسندم وفي خلوف والنجدة بولاية محوت. وقد تم بأمر من جلالة السلطان المعظم اعفاء المنتفعين بالمساكن الاجتماعية من الاقساط المتبقية عليهم تيسيراً على المواطنين. ويتم تمليك المساكن الاجتماعية بتيسيرات كثيرة.

برنامج المساعدات السكنية:

تم تصميم برنامج المساعدات السكنية من أجل مساعدة الأسر من ذوي الدخل المحدود الذين لا يتجاوز دخلهم الشهري ١٢٩ ريالاً عمانياً. وكذلك الاسر المنضوية تحت المظلة الاجتماعية التي لا تنتفع بنظام القروض أو المساكن الاجتماعية. ومنذ بدأ البرنامج عام ١٩٨١ فإن المساعدة السكنية البالغة ٦٠٠٠ ريال عماني تصرف كهبة من الدولة للمواطن لا ترد. وتصرف المساعدة السكنية كذلك لبعض المواطنين المقيمين في بيوتهم التي تحتاج إلى ترميم أو اعادة بناء. وقد استفاد من هذا البرنامج ٦٠٠ أسرة عام ٢٠٠٣ وبلغت قيمة المساعدات المقدمة لهم ٣,٤٢٣,٣٩٥ ريالاً عمانياً.

برنامج القروض السكنية:

يخدم برنامج القروض السكنية الفئة التي لا يقل دخلها عن ١٣٠ ريالاً شهرياً ولا يتجاوز ٣٠٠ ريالاً عمانياً. وقد صمم هذا البرنامج لتحقيق مرونة أكبر في



خدمات إسكانية متكاملة يحظى بها المواطن في جميع مناطق السلطنة.

الاستجابة لاحتياجات المواطنين لتشييد مساكنهم في اماكن اقامتهم. ويستخدم القرض الذي يصل إلى نحو ١٥ ألف ريال عماني لبناء مسكن أو شراء مسكن جاهز أو لاكمال مسكن قائم. ويستفيد من هذا البرنامج ايضاً اصحاب الحرف وفق تقدير متوسط دخلهم الشهري وما إذا كان في الحدود المشار إليها للاستفادة من البرنامج. وقد بلغ عدد الاسر المستفيدة من هذا البرنامج خلال عام ٢٠٠٣م (١٣٢) أسرة بمبلغ ١,٦٤٨,٣٢٧ ريالاً عمانياً.

الكهرباء :

نظراً للأهمية الكبيرة للطاقة الكهربائية في الحياة الحديثة، فقد حرصت حكومة صاحب الجلالة السلطان قابوس المعظم على الوصول بالتيار الكهربائي إلى كل القرى والتجمعات السكانية بما في ذلك المناطق الجبلية والنائية وهو ما يجري على قدم وساق. وبالرغم من ان الطبيعة الجغرافية للسلطنة ومساحتها الكبيرة يزيد من تكلفة توصيل الكهرباء إلى التجمعات السكانية الصغيرة المتباعدة، الا ان ذلك لم يحل دون الوصول بالكهرباء إلى كل تجمع سكاني اينما كان.

جدير بالذكر ان قطاع الكهرباء حصد ثمار جهود كبيرة بذلت خلال الفترة الماضية حيث تم افتتاح ثلاث محطات كبيرة لتوليد الكهرباء فقد تم افتتاح محطة كهرباء وتحلية المياه ببركاء في ٢٠٠٣/١٢/١٧ التي تنتج ٤٢٧ ميجاوات



افتتاح عدد من مشاريع محطات الكهرباء في مختلف مناطق السلطنة لتوفير متطلبات الحياة العصرية.

من الطاقة الكهربائية و٢٠ مليون جالون من المياه المحلاة يومياً، وتصل تكلفة المشروع ١٦٠ مليون ريال عماني. وفي ٢٠٠٤/١/١١ تم افتتاح محطة كهرباء الكامل والوافي التي ستغذي ولايات جنوب الشرقية وتعمل بالغاز الطبيعي وتنتج ٢٨٥ ميجاوات من الطاقة الكهربائية وتكلفت ٤٥ مليون ريالاً عمانياً. وفي ٢٠٠٤/١/١٤ تم افتتاح محطة كهرباء صلالة وتعمل بالغاز الطبيعي العماني كذلك وتنتج ١٩٢ ميجاوات وتكلفت ١٠٤ ملايين ريال عماني. وبينما تم انشاء تلك المحطات بتمويل من القطاع الخاص العماني والدولي وهو ما يشير إلى نجاح السلطنة في مجال تخصيص مشروعات كهربائية هامة وكان مشروع محطة كهرباء منح في عام ١٩٩٦ هو الاول في هذا المجال، فإنه تم الانتهاء من مركز التحكم المركزي الكهربائي في مسقط لإدارة الشبكة الرئيسية للكهرباء في السلطنة بكفاءة عالية، كما تم تنفيذ محطات كهربائية صغيرة في كل من هيتام وثلبين والعجائز بولاية الدقم والنجدة وخلوف وصراب بولاية محوت بالمنطقة الوسطى، وتوسعة محطات كهرباء حجر بني حميد بولاية مدحاء بمحافظة مسندم، ومحطة كهرباء مصيرة بالمنطقة الشرقية، ومحطة كهرباء رأس مدركة بولاية الدقم بالمنطقة الوسطى، بالإضافة إلى مشروعات كهربائية في الخويمية بولاية جعلان بني بوعلي بالمنطقة الشرقية، والزاهية بولاية ادم بالمنطقة الداخلية، والكحل الجديدة بولاية الجازر بالمنطقة الوسطى. وتدعم هذه المشروعات وغيرها البنية الأساسية وتلبي الاحتياجات المتزايدة في هذا

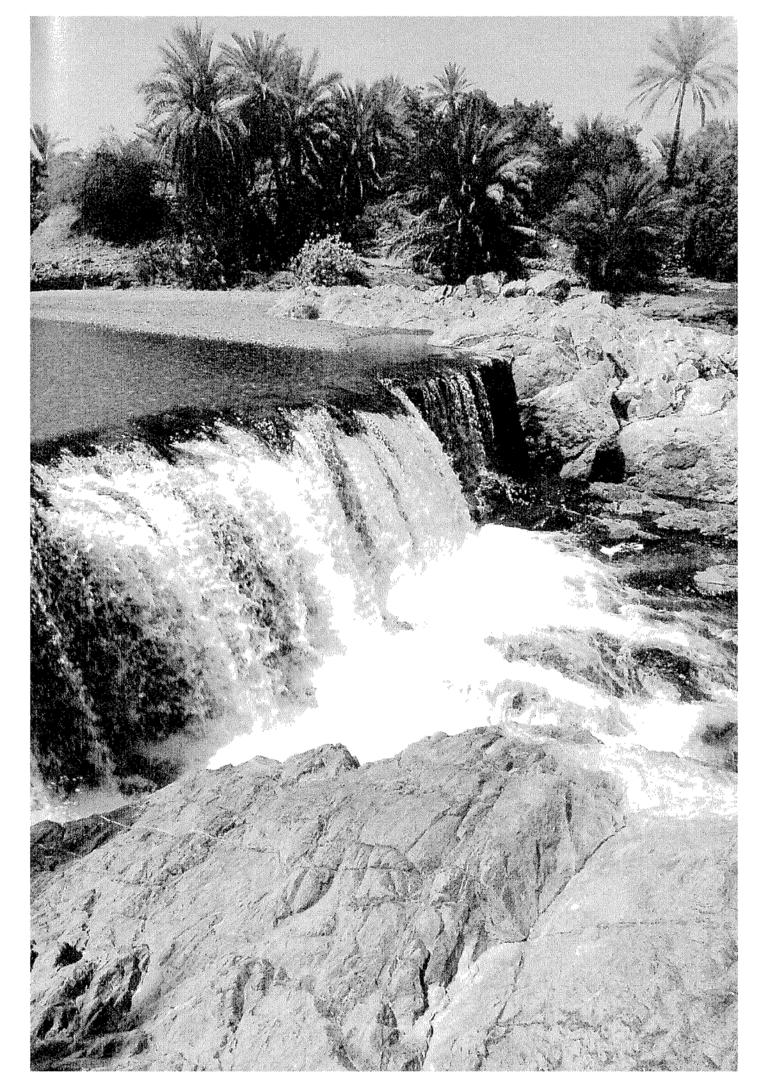
المجال. وفي نهاية عام ٢٠٠٣ بلغ الحجم الاجمالي لانتاج الكهرباء في السلطنة ٩٨٩٦,٤ جيجاوات/ساعة ولا يشمل ذلك إنتاج محطة صلالة المركزية التي تحولت إلى القطاع الخاص اعتباراً من ٢٠٠٣/٣/١٧. في حين بلغ اجمالي التوزيع ٩٧٩٢,٣ جيجاوات/ساعة وهو ما يعني وجود فائض من الطاقة الكهربائية. وقد بلغت نسبة الانارة في السلطنة نحو ٩٨٪. وفي ٢٠٠٤/٦/١٣ تم في أبوظبي التوقيع على اتفاقية الربط الكهربائي بين السلطنة ودولة الإمارات العربية المتحدة وذلك في اطار التكامل بين الدولتين الشقيقتين وخطط الربط الكهربائي بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية كذلك.

المياه :

تشكل الظروف المناخية والمعدل المنخفض لهطول الامطار -نحو ١٠٠ مليمتر/سنوياً- ودرجة الحرارة المرتفعة حقيقة فرضت نفسها بالنسبة لما يتصل بقطاع المياه الذي تزداد أهميته في مثل هذه الظروف، وبينما يتم الاعتماد على المياه الجوفية كمصدر اساسي لسد نحو ٦٥٪ من احتياجات المياه في السلطنة، فإن حكومة حضرة صاحب الجلالة تعمل ومنذ بداية مسيرة النهضة المباركة من أجل التعامل بشكل فعال لتوفير مصادر المياه الكافية، سواء من خلال الكشف عن مزيد من مخزونات المياه الجوفية واستغلال ما يتم اكتشافه منها بشكل مناسب، أو من خلال زيادة حجم عمليات تحلية المياه التي تسد نحو ٣٥٪ من الاحتياجات والبحث عن سبل الحد من تكلفة عمليات تحلية المياه واستخدام وحدات مختلفة تناسب حجم الاحتياجات خاصة في المناطق النائية مع الاستفادة من الجو المشمس للبلاد في هذا المجال بقدر الامكان.

ومع التأكيد على أهمية وضرورة ترشيد استهلاك المياه فقد أكد جلالة السلطان المعظم على أن «المياه ثروة وطنية وان المحافظة عليها واجب وطني مقدس يلتزم به كل فرد». وبالتوازي مع ذلك بذلت جهود عديدة للاستفادة الاكبر بمياه الامطار عندما تهطل من خلال سدود التغذية الجوفية، وكذلك صيانة الافلاج وحفر الآبار وتمديد شبكات المياه. ومما له أهمية خاصة انه تم في ٢٠٠٤/٤/٧ افتتاح مشروع امدادات حوض مياه رمال الشرقية الذي يستفيد منه نحو ٧٩ ألف نسمة من سكان ولايات الكامل والوافي وجعلان بني بوعلي وجعلان بني بوحسن والاشخرة. حيث تم بناء وتجهيز ٣ خزانات ارضية و١٧ برج مياه علوية و١١ محطة لتزويد ناقلات المياه ومحطة ضخ رئيسية وكذلك حفر ٣١ بئراً وانشاء شبكة انابيب للربط بين الآبار بالاضافة إلى حفر ١٩ بئراً لمراقبة منسوب المياه وتمديد خطين رئيسيين للمياه بطول ١٥٥ كيلومتر وشبكة داخلية تصل اطوالها إلى نحو ٥٠٠ كيلومتر باقطار تتراوح بين ١٠٠ مليمتر و٤٠٠ مليمتر.

وبالنسبة لحوض المسرات الذي تم افتتاحه عام ٢٠٠٣ ويزود ولايات عبري وضنك وينقل بالمياه فإنه تمت بالفعل عملية توصيل المياه إلى منازل المواطنين حيث يستفيد من المشروع نحو ١١٥ ألف نسمة. وإلى جانب ذلك تم خلال عام



٢٠٠٣ تنفيذ ١٦ مشروعاً للمياه بتكلفة ٢٧ مليون ريال عماني ويتم هذا العام ٢٠٠٤ تنفيذ ١٦ مشروعاً كذلك في مختلف مناطق السلطنة وبتكلفة تقدر بنحو ٣٦ مليون ريال عماني ومنها مشروعات في محافظة مسقط وفي المنطقة الداخلية - سمائل وبدبد - والمنطقة الوسطى ومنطقة الباطنة - مشروع شبكة نقل مياه صحار - بالاضافة إلى انشاء ١٨ محطة مراقبة مائية تعمل بنظام المراقبة عن بعد وتزويدها بتقنية متطورة. وبذلك يبلغ عدد محطات المراقبة بمختلف أنواعها إلى ٤٦٣٣ محطة مراقبة في مختلف مناطق السلطنة.

وبالنسبة لعمليات تحلية المياه فان هناك أكثر من ٣٠ محطة لتحلية المياه في السلطنة أكبرها محطة الغبرة في محافظة مسقط ويجري استخدام محطات ذات سعات مختلفة لتلبية احتياجات المواطنين حسب اعدادهم وكثافتهم السكانية. كما يتم زيادة إنتاج بعض المحطات القائمة مثل محطة الرويس بالمنطقة الشرقية على سبيل المثال بالاضافة إلى محطات تحلية المياه في رأس الحد بالمنطقة الشرقية وفي الرملة والسيل في المنطقة الوسطى وهي محطات يجري انشائها واستكمال التمديدات الخاصة بها بالإضافة إلى امدادات المياه في كل من بهلاء وسمائل وبدبد بالمنطقة الداخلية وفي محافظتي مسندم وظفار كذلك حيث تجري دراسة إدارة وتنمية المياه في سهل صلالة.

وتجدر الإشارة إلى أن كمية المياه التي تم إنتاجها في عام ٢٠٠٣ بلغت ٦, ٢٣٩٦٩ مليون جالون. ويتم في العادة فحص عينات من المياه للتأكد من سلامتها واكتشاف أي مصادر للتلوث والتعامل معها وذلك من خلال المختبر المركزي وكذلك المختبر المتنقل. ومع الدور المتنامي للقطاع الخاص فإن استثماراته ودوره يتزايد في قطاعي الكهرباء والمياه في اطار القواعد التي وضعتها حكومة حضرة صاحب الجلالة السلطان المعظم والتي تحرص على تحقيق مصلحة الوطن والمواطن وتقديم أفضل خدمات ممكنة له.

وادي الحوقين بولاية الرستاق من المواقع السياحية الجذابة.



أحد ابراج المياه العلوية التي شيدت ضمن مشروع امدادات حوض مياه الشرقية.

الموانيء :

في ظل الموقع الاستراتيجي الحيوي لعمان كانت الموانيء العمانية بمثابة اذرع ممدودة بالخير إلى الدول والشعوب الأخرى من شرق وجنوب اسيا إلى الولايات المتحدة الأمريكية حيث شكل المحيط الهندي بوابة ضخمة انطلق عبرها العمانيون للتجارة والتواصل الحضاري مع الشعوب الأخرى منذ قرون عديدة. ومن المعروف ان الاسطول العماني كان ثاني أكبر اسطول في المحيط الهندي خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر الميلادي.

وإدراكاً من حكومة حضرة صاحب الجلالة السلطان المعظم لحيوية الموقع والموانيء العمانية، وما يمكن ان تسهم به في تنشيط حركة التجارة بين المنطقة والعالم من ناحية وتعزيزاً لجهود تنويع مصادر الدخل خاصة في ظل الرؤية المستقبلية للاقتصاد العماني حتى عام ٢٠٢٠م وعضوية السلطنة لمنظمة التجارة العالمية من ناحية ثانية، فإن جهوداً عدة تبذل من أجل تطوير وتحديث الموانيء العمانية القائمة وانشاء موانيء جديدة لتتمكن من التوسع الكبير في حركة النقل والتجارة في المنطقة خلال السنوات القادمة خاصة في ظل منطقة التجارة الحرة لدول مجلس التعاون التي بدأت بالفعل اعتباراً من أول عام ٢٠٠٣م ومنطقة التجارة الحرة العربية التي ستتحقق اعتباراً من العام القادم ٢٠٠٥ وكذلك عضوية السلطنة في تجمع الدول المطلة على المحيط الهندي للتعاون الاقتصادي وهو ما يفتح آفاقاً عديدة للموانيء العمانية ومن أهمها ما يلي:

ميناء السلطان قابوس

يعتبر ميناء السلطان قابوس في مطرح الميناء الرئيسي بالسلطنة الذي يتم من خلاله الجزء الأكبر من تصدير واستيراد السلع وحركة التجارة بين السلطنة والدول الأخرى. وبينما بدأ الميناء في مناولة الحاويات في عام ١٩٨٤ كجزء من عمليات تطويره وتحديثه وزيادة طاقته الاستيعابية ومساحته التخزينية لتصل إلى نحو ٣٥٥ ألف متر مربع. فإن الميناء يتكون من ٨ مراسي بعمق يصل إلى ١٣ متراً بالاضافة إلى ٥ مراسي اخرى أقل عمقاً. وإلى جانب تحديث معدات الميناء خاصة بالنسبة لمناولة الحاويات، والاتصالات، وإدارة الحركة، فإنه يجري العمل لانشاء مبنى للمسافرين واستقبال السياح وانشاء بوابات رئيسية وورش للمعدات وميزان للشاحنات.

جدير بالذكر ان عدد السفن التي استقبلها ميناء السلطان قابوس في عام ٢٠٠٣ بلغ ١٧٦١ سفينة وبلغ اجمالي البضائع المفرغة والمشحونة منه ٢,٤٧١,٩٠٠ طن- ووصلت الزيادة في سفن الحاويات وحجم البضائع نحو ٤٪ مقارنة بعام ٢٠٠٢م.

ميناء صلالة

يكتسب ميناء صلالة ومحطة الحاويات الدولية به أهمية كبيرة بالنسبة



ميناء صلالة الذي افتتح عام ١٩٩٨م حيث يستقبل أكبر الحاويات.

لحركة التجارة في السلطنة وعلى المستوى الاقليمي كذلك سواء بحكم حيوية موقعه على خطوط الملاحة الدولية بين أسيا وأوروبا، أو بحكم ما يتوفر له من امكانيات تضعه بين افضل الموانيء في العالم. ويضم ميناء صلالة اربعة ارصفة لسفن الحاويات بطول ١٢٦٠ متراً. كما يصل عمق حوض الميناء إلى ١٦ متراً وعمق مجرى الاقتراب يصل إلى ١٦,٥ متراً كما يضم الميناء عدداً من المراسي الأخرى.

وفي اطار عمليات تطوير ميناء صلالة فانه يتم تحديث نظام خدمات الاطفاء وكذلك زيادة النقاط الكهربائية للحاويات المبردة إلى ٢٨٨ نقطة كهربائية، كما تجري دراسة تمديد كاسر الامواج الشرقي واضافة رصيفين آخرين (٥، ٦) إلى محطة الحاويات بالاضافة إلى إنشاء منطقة التجارة الحرة بمحاذاة الميناء.

وقد شهدت حركة البضائع في ميناء صلالة زيادة كبيرة خلال العام الماضي ٢٠٠٣ حيث بلغ اجمالي حجم البضائع المفرغة والمشحونة منه ١,٣٤٢,٤٠٠ طن. وعلى سبيل المثال زاد عدد سفن الحاويات بالميناء خلال الاشهر التسعة الأولى من عام ٢٠٠٣ بنسبة ٣٨٪ مقارنة بما كانت عليه في نفس الفترة من العام ٢٠٠٢، كما زاد عدد الحاويات النمطية بالميناء بنسبة ٥٧,٥٪ ليصل إلى ١,٣٥٦,٦٢٠ حاوية نمطية خلال نفس الفترة. ومما له دلالة أنه تم اعادة تصدير ٩٩٪ من اجمالي عدد الحاويات المتداولة بالميناء. وخلال الاشهر

الاربعة الأولى من عام ٢٠٠٤ بلغ عدد السفن التي استقبلها ميناء صلالة ٢٥٣ سفينة بزيادة ٢٢,٨٪ عما كانت عليه في نفس الفترة من عام ٢٠٠٣م.

ميناء صحار

يعتبر ميناء صحار -حوالي ٢٥٠ كيلومتراً إلى الشمال من مسقط- من أهم الموانيء العمانية سواء في تعزيز حركة التجارة مع الموانيء الأخرى أو في خدمة منطقة الصناعات الثقيلة في صحار إذ أن الميناء تم تصميمه بحيث يكون قادراً على خدمة حركة مستلزمات صناعات الحديد والالمونيوم، والبتروكيماويات، والنحاس، ومصفاة تكرير النفط وتصدير منتجاتها كذلك. وبينما تم افتتاح المرحلة الأولى من مشروع ميناء صحار بحيث يمكنه الآن استقبال السفن وهو ما تم بالفعل هذا العام، فإنه تم تعميق حوض الميناء إلى ١٦ متراً وقناة الدخول إلى ١٦,٥ متراً بالاضافة إلى كواسر الأمواج بطول ستة كيلومترات وكواسر امواج ميناء الصيد بطول ٩٠٠ متر. كما يجري ربط ميناء صحار بطريق الظاهرة وتصميم ارصفة الالمونيوم واليوريا والمواد السائلة بالاضافة إلى العمل في تنفيذ البنية التحتية لميناء صحار الصناعي وهو ما يشهد دفعة قوية بعد توصيل الغاز الطبيعي إلى المنطقة الصناعية في صحار والبدء في انشاء عدة صناعات من أهمها الميثانول واليوريا والالمونيوم والبولي بروبلين والفيروسيلكون - ومشروع مصفاة النفط وغير ذلك من المشروعات التي يسهم القطاع الخاص العماني والمستثمرين الأجانب بدور حيوي ومتزايد في تمويل تلك المشروعات.

ميناء خصب

يقع ميناء خصب في محافظة مسندم على مقربة من مضيق هرمز الاستراتيجي وهو ما يزيد من أهميته في تعزيز التجارة مع الدول المجاورة. وفي اطار تحديث وتطوير ميناء خصب وتوسيعه فإنه يجري العمل في انشاء كاسر امواج بطول ١٠٢٠ متراً، وانشاء ارصفة بطول ٣٠٠ متر وأرصفة للصيد بطول ١٠٠ متر وعمق خمسة أمتار، بالإضافة إلى استصلاح الاراضي التابعة للميناء. هذا فضلاً عن انشاء حوض الميناء بعمق ٨,٥ متراً. وقد سجلت حركة التجارة في الميناء زيادة ملموسة مع الجمهورية الاسلامية الايرانية حيث بلغ عدد القوارب التجارية الايرانية التي استخدمت ميناء خصب في الأشهر التسعة الأولى من عام ٢٠٠٣م (٥٨٨٠٢) قارباً مقارنة مع ٥٤٩٨١ قارباً في نفس الفترة من عام ٢٠٠٢ كما بلغ عدد السفن ٤١ سفينة خشبية مقارنة مع ٢٦ سفينة في نفس الفترة من عام ٢٠٠٢م.

ميناء شناص

تم في ابريل ٢٠٠١ تحويل ميناء الصيد بولاية شناص إلى ميناء تجاري لخدمة التجارة المحلية في شمال الباطنة والتي تتركز على صيد الاسماك



ميناء خصب في محافظة مسندم وحركة تجارية نشطة.

وتجارة المواشي والاحتياجات الاستهلاكية والخضروات والفواكه.. وتم تعميق حوض الميناء إلى عمق اربعة امتار ومدخل الميناء إلى عمق ٤,٥ متراً ويستطيع الميناء استقبال السفن التجارية التي يناسبها هذا العمق.

ميناء الدقم

يجري الاعداد لانشاء ميناء الدقم في المنطقة الوسطى وذلك لخدمة التجارة الداخلية والسياحة البحرية والاحواض الجافة واغراض الصيد. وسيضم الميناء حوضاً بعمق عشرة أمتار وارصفة بطول ٤٥٠ متراً وحوض جاف لاصلاح وصيانة السفن بما في ذلك سفن بحجم ١٠٠ ألف طن بالاضافة إلى مرسى للسفن السياحية. ومن شأن تنفيذ ذلك ان يعطي دفعة قوية لحركة التجارة في المنطقة الوسطى وتنشيط حركة السياحة فيها خاصة وانه يجري الاعداد لتمديد الرصيف البحري في قرية (شنة) لخدمة العبارات والسفن بين جزيرة مصيرة والمنطقة الوسطى، وكذلك انشاء رصيف بحري بطول ٥٤٥ متراً لخدمة العبارات في جزيرة مصيرة.

جدير بالذكر انه إلى جانب الموانيء المشار إليها هناك أكثر من عشرة موانيء صغيرة وهي موانيء للصيد لخدمة الصيادين على امتداد الساحل العماني. وهذه الموانيء مزودة بمراسي لاستقبال سفن الصيد وتفريغها وحفظ الاسماك في مخازن مجهزة وبعضها مزود بمصانع للثلج.

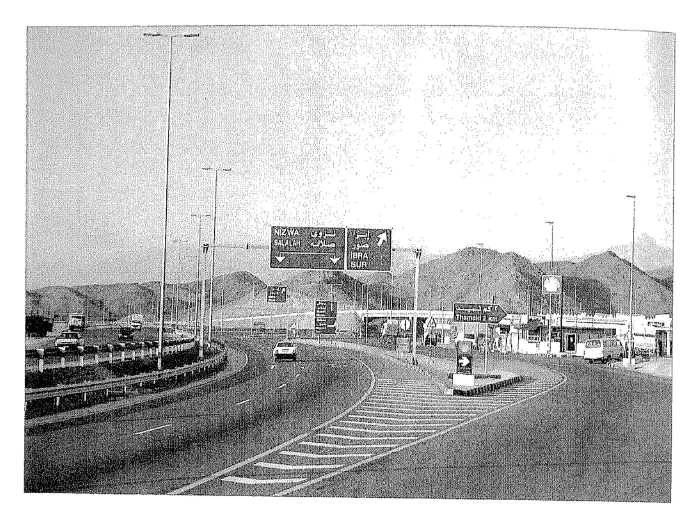
أما بالنسبة للنفط فإنه يتم تصديره عبر ميناء الفحل في محافظة مسقط، كما يتم تصدير الغاز الطبيعي المسال من ميناء قلهات بولاية صور في المنطقة الشرقية، وبذلك تغطي الموانيء العمانية كافة احتياجات السلطنة في مجال التجارة وتعزيز تجارة الترانزيت على المستوى الاقليمي كذلك.

وبينما يتم تحديث القانون البحري العماني بالتعاون مع المنظمة البحرية العالمية (IMO) فإنه يتم تنفيذ مشروع النظام العالمي لخدمات الاستغاثة والسلامة البحرية (GMDSS) وتعزيز عناصر السلامة البحرية في المياه العمانية.

الطرق

تتمتع السلطنة بشبكة واسعة ومتطورة من الطرق الحديثة المرصوفة والممهدة التي تمثل شرايين حيوية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والتي تمتد إلى كل مناطق وولايات السلطنة. ومن المعروف ان شبكة الطرق الحديثة التي تتجاوز اطوال الطرق المرصوفة فيها عشرة آلاف كيلومتر وتزيد الطرق الممهدة في نطاقها عن ٢٥ ألف كيلومتر انشئت جميعها في ظل مسيرة النهضة المباركة. وإلى جانب ما تنفذه وزارة النقل والاتصالات وفق برامجها وخططها في قطاع الطرق فإنه تمت الموافقة على إنشاء عدة مشروعات للطرق الداخلية في عدد من الولايات وذلك خلال الجولة السنوية لجلالة السلطان المعظم في الولايات، وعادة يتم تنفيذ هذه المشروعات بما لا يؤثر على خطط الحكومة في اطار الموازنة العامة للدولة.

جدير بالذكر انه تم خلال العام الماضي ٢٠٠٣ الانتهاء من عدة مشروعات طرق تزيد أطوالها على ٤٠٠ كيلومتر من أهمها طريق ريما/الكحل/اللكبي بالمنطقة الوسطى بطول ١١٦ كيلومتراً، وطريق هيما/الدقم بالمنطقة الوسطى أيضاً بطول ١٥٨ كيلومتراً وطريق اصيلة/رأس الحد في المنطقة الشرقية بطول ٧٩ كيلومتراً بالإضافة إلى طرق أخرى في منطقة الباطنة ومنطقة الظاهرة وغيرها، كما يجري العمل في العديد من مشروعات الطرق في مختلف مناطق وولايات السلطنة والتي تزيد اطوالها عن ٧٧٠ كيلومتراً وقد انتهى بعضها وسيكتمل الباقي خلال هذا العام ومنها طريق عبري/حفيت بطول ١١٤ كيلومتراً، وطريق تنعم/رملة خيله بطول ١٤٢ كيلومتراً وطريق تنعم/حمراء الدروع بطول ٨٨ كيلومتراً وطريق الرستاق/مسكن بطول ٧٦ كيلومتراً، وازدواج طريق الرسيل/نزوى المرحلة الثانية وطريق محضة الروضة بطول ٦٦ كيلومتراً. وطريق شيرشتي/امبروف/رخيوت بمحافظة ظفار بطول ٢٣,٥ كيلومتراً وطريق حدبين/حاسك بطول ٤٦ كيلومتراً وطريق مرباط/سدح/حدبين بطول ٨٦ كيلومتراً وطريق ثمريت/المزيونة بطول ١٨٠ كيلومترا في محافظة ظفار. هذا إلى جانب مجموعة كبيرة من الطرق الترابية في مختلف مناطق السلطنة. وتجدر الاشارة إلى أن القطاع الخاص دخل إلى مجال الاستثمار في قطاع الطرق حيث يدرس شق طرق محورية برسوم محددة ولكن لم يتم انجاز ذلك حتى الآن.



شبكة متكاملة وحديثة من الطرق تربط مختلف مدن ومناطق السلطنة.

النقل الوطني العماني

بالرغم من ان شركة النقل الوطنية العمانية انشئت في عام ١٩٧٢ من أجل نقل تلاميذ المدارس في محافظة مسقط، إلا أنها تحولت إلى شركة للنقل الوطني عام ١٩٨٤ حيث تقوم بتسيير الخطوط ذات المسافات الطويلة من محافظة مسقط إلى كل من محافظة ظفار ومناطق الداخلية والشرقية والظاهرة والباطنة والوسطى (مرمول) وفهود وتستخدم حافلات حديثة فاخرة ومكيفة. كما يتم تسيير خطوط إلى كل من امارة أبوظبي عن طريق البريمي وإلى امارة دبي عن طريق الوجاجة وامارة الشارقة بدولة الامارات العربية المتحدة، فضلا عن تسيير خطوط إلى المملكة العربية السعودية في مواسم الحج والعمرة وإلى الجمهورية العربية السورية عن طريق المملكة الاردنية الهاشمية خلال مواسم العطلات.

وتضم الشركة ٩٨ حافلة حديثة من مختلف الانواع الضخمة والفاخرة والمتوسطة والصغيرة وذلك تمهيداً لخصخصة الشركة في الفترة القادمة.

الطيران المدني

يواصل قطاع الطيران المدني تطوره ليواكب حركة التطور الاقتصادي والاجتماعي في السلطنة في مختلف المجالات. وفي هذا الاطار تسعى الشركة العمانية لخدمات الطيران -الطيران العماني- إلى تحديث وزيادة اسطولها



(الطيران العماني) نمو مستمر يعكس تطور الحركة الاقتصادية والسياحية في السلطنة.

الجوي وانشاء خطوط جديدة مع استيعاب الحركة المتزايدة في حركة الطيران من وإلى مطار السيب الدولي وزيادة عدد المسافرين من خلاله وتطوير خدماته.

جدير بالذكر انه في اطار الخطوة الرائدة التي اتخذتها حكومة حضرة صاحب الجلالة بتخصيص إدارة مطاري السيب الدولي وصلالة وهو ما تقوم به «الشركة العمانية لإدارة المطارات»، فإن السلطات العمانية تضطلع بدورها الأمني وكذلك فيما يتصل بتنظيم حركة الطيران في الأجواء العمانية والجمارك وحركة الدخول والمغادرة والترانزيت عبر المنافذ الجوية.

وفي اطار تحديث وزيادة كفاءة خدمات الطيران تم تطوير انظمة وتوصيلات الطاقة الكهربائية لمركز معلومات مسقط، وكذلك تحديث انظمة مركز المراقبة الجوية وتركيب وحدات الاتصالات الخاصة باختيار خطوط الاتصالات مع مراكز المراقبة الجوية بالدول المجاورة، وتركيب جهاز تسجيل اتصالات المراقبة الجوية وتشغيل ٨ أجهزة لفحص الحقائب لمطاري السيب الدولي وصلالة. كما تم خلال العام الماضي ٢٠٠٣ ايضاً العمل بنظام الحد الأدنى المخفض للفصل الرأسي بين الطائرات (RVSM) مع تطوير بنية المسارات الجوية في اجواء السلطنة لتعزيز السلامة الجوية لرحلات الطيران. وتجدر الاشارة إلى أنه تم تطوير محطات الرصد الجوي التقليدية في كل من صور وعبري ونزوى وسيق ومصيرة وخصب إلى محطات شبه آلية بتغيير أجهزة الحاسب الآلي وبرامجها وكذلك انشاء محطات رصيد آلية ذاتية الارسال بكل

من جبل شمس وولاية الدقم وولاية محوت. ويترافق مع ذلك تطوير متواصل لمطاري السيب الدولي وصلالة والاعداد لانشاء مبنى جديد للمسافرين في كل منهما.

وبينما زادت الحركة بمطار السيب الدولي بنسبة ١٨,٦٪ في عام ٢٠٠٣ حيث بلغ عدد الرحلات عبر مطار السيب الدولي إلى ٣٠٤٨٨ رحلة مقارنة مع ٢٥٧١٥ رحلة عام ٢٠٠٢ وتعود الزيادة في حركة الطيران إلى قيام شركات طيران الخليج، والعربية للطيران، والطيران العماني، وطيران الإمارات، والخطوط الجوية القطرية، والخطوط الهندية، والطيران الألماني لوفتهانزا بزيادة رحلاتها عبر مطار السيب الدولي، ونتيجة لذلك سجلت حركة المسافرين عبر مطار السيب الدولي زيادة قدرها ١٨٪ في عام ٢٠٠٣ حيث بلغ عدد الذين استخدموا المطار ٢,٨٨٦,٤٨٧ مسافراً مقارنة مع ٢,٤٤٦,٥٠٩ مسافراً في عام ٢٠٠٢م. وخلال هذا العام تشهد حركة المسافرين عبر مطار السيب الدولي زيادة ملموسة فخلال الاشهر الخمسة الأولى من عام ٢٠٠٤ زاد عدد الذين استخدموا المطار ١,٣٩٥,٧٠٠ مسافراً بزيادة نسبتها ٣٣,٢٪ عما كانت عليه في نفس الفترة من عام ٢٠٠٣. كما سجلت حركة الشحن الجوي بمطار السيب الدولي زيادة نسبتها ٤٩,٨٪ خلال الاشهر الخمسة الأولى من عام ٢٠٠٤ مقارنة مع نفس الفترة من عام ٢٠٠٣م. ويشهد مطار صلالة نمواً كذلك في حركة الطيران فيه حيث تم هذا العام ٢٠٠٤ ومع بداية موسم الخريف تسيير رحلات لشركة طيران الخليج والخطوط الجوية السعودية وعدد آخر من شركات الطيران الخليجية إلى مطار صلالة حيث تشجع السلطنة استخدامه بواسطة رحلات الطيران الدولية لتعزيز حركة التجارة والسياحة بمحافظة ظفار.

جدير بالذكر انه في حين يجري الاعداد لانشاء مطار مدني في صحار ودراسة انشاء مطار مدني آخر في رأس الحد بالمنطقة الشرقية، فإنه تم افتتاح صالة المسافرين بمطار خصب في ٢٠٠٣/١٢/٢٧ وتضم ثلاث صالات مجهزة.

البريد

بالرغم من تطور وتعدد وسائل الاتصال الحديثة الا ان البريد ما يزال قادراً على القيام بدور كبير ومتواصل لخدمة المواطنين خاصة مع تحديثه واصدار اللائحة التنفيذية الجديدة لقانون الخدمة البريدية التي تسعى إلى مزيد من تطوير الخدمات البريدية لتتواءم مع احتياجات المواطنين وتخفيض اجورها كذلك.

وفي حين يوفر البريد خدمات قبول معاملات السجل التجاري، وشهادات الانتساب إلى غرفة تجارة وصناعة عمان، والمعاملات الضريبية بوزارة المالية وهو ما يوفر الكثير من الوقت والجهد على المواطنين بتخليص تلك المعاملات عن طريق مكاتب البريد، فإنه تم ادخال خدمة بريد «اتبعني» على المستويين المحلي والدولي كما تم تخفيض أجور العديد من الخدمات البريدية مثل أجور البريد العاجل والطرود البريدية والحقائب البريدية. وتجدر الاشارة إلى ان هناك ٩٤ مكتباً بريدياً و٢٨ وكالة بريدية عامة و٤٨٨ وكالة بريدية لبيع الطوابع و٥٥٣ صندوق ايداع المراسلات

بالاضافة إلى ٥٨٣٩٤ صندوق بريدي خاص ومن المعروف انه يتم اصدار نحو ست اصدارات من الطوابع البريدية سنوياً وهي طوابع عادية وتذكارية.

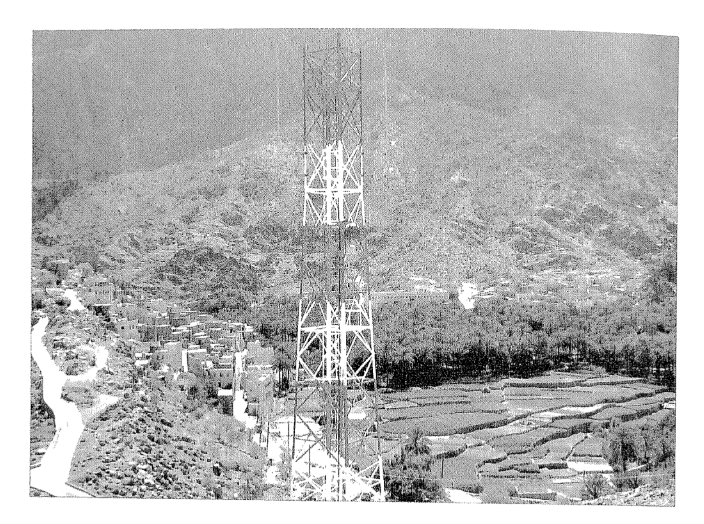
الاتصالات

يعتبر قطاع الاتصالات من أكثر القطاعات تطوراً وقدرة على مواكبة الخطوات المتسارعة في مجال تقنية الاتصالات والمعلوماتية على المستوى الدولي وبشكل أصبح يوفر كل الخدمات المتاحة والمعروفة في هذا المجال من خلال الخدمات والتسهيلات التي توفرها الشركة العمانية للاتصالات -عمانتل- وكذلك الشركة العمانية للاتصالات المتنقلة التي تم تأسيسها والمنبثقة من الشركة الام عمانتل لاعطاء دفعة في خدمات الاتصالات المتنقلة بما يتمشى مع فتح هذا المجال لمنافسين آخرين في اطار تخصيص قطاع الاتصالات تدريجيا ووفق خطة محددة يجري العمل في اطارها. والاستفادة في نفس الوقت من الموقع المتميز للسلطنة والذي يجعل منها مركزاً حيوياً للاتصالات الاقليمية وبين المنطقة والمراكز التجارية العالمية في الشرق والغرب وهو ما سيحققه مشروع انشاء محطة اسقاط مزدوجة لنظام كيبل فالكون الذي تم التوقيع على اتفاقية انشائه في مايو ٢٠٠٤ وسيجعل هذا المشروع السلطنة مركزا اقليمياً لخدمات النطاق العريض في الخليج والمنطقة العربية وذلك عبر مسار الكيبل الذي يؤمن اتصالاً مباشراً فائق السرعة ويسمح بالارتباط الدولي المباشر مع المراكز التجارية الرئيسية في العالم. ومعروف ان السلطنة بدأت منذ عام ١٩٩٧ في استخدام كيبل فلاج للالياف البصرية البحرية.

جدير بالذكر ان «هيئة تنظيم الاتصالات» التي انشئت بموجب المرسوم السلطاني رقم ٢٠٠٢/٣٠ هي الهيئة المسؤولة عن تنفيذ السياسة العامة لتطوير قطاع الاتصالات في السلطنة وفتحه امام المنافسة وادخال شركات جديدة إلى جانب دورها الرقابي والتنظيمي لتحقيق مصلحة المشترك والحفاظ على مصالح مختلف الاطراف العاملة في هذا المجال.

وفي اطار تخصيص قطاع الاتصالات وفتحه امام المنافسة فازت شركة «النورس» للاتصالات وهي شركة عمانية قطرية نرويجية -قطاع خاص- بالترخيص الثاني لتشغيل الهاتف المتنقل في السلطنة في ٢٠٠٤/٦/٢١ وبدأت العمل في نهاية هذا العام إلى جانب الشركة العمانية للاتصالات المتنقلة. ويجري الاعداد لاصدار ترخيص ثاني للعمل في خدمات الهاتف الثابت إلى جانب شركة عمانتل لتقديم أفضل خدمات ممكنة.

ومن أجل مواكبة هذا التطور وما سيصاحبه من زيادة ملموسة في خدمات الاتصالات من ناحية، واستنفاد الارقام من ناحية ثانية، تم اعتباراً من منتصف يونيو ٢٠٠٤ تطبيق خطة ترقيم جديدة بزيادة أرقام الهاتف الثابت من ٦ إلى ٨ أرقام وزيادة ارقام الهاتف المتنقل من ٧ إلى ٨ أرقام لتوحيد الارقام المستخدمة لكل خدمة. وسينتهي تطبيق خطة الترقيم في ابريل ٢٠٠٥ وستفي خطة اعادة الترقيم باحتياجات السلطنة على مدى عشرين عاماً.



شبكة متكاملة لتوفير خدمة الاتصال في جميع مناطق السلطنة.

الشبكة العامة

شهدت خدمات الهاتف الثابت في السلطنة تطويراً واسع النطاق حيث تم تحويل جميع المقاسم إلى النظام الرقمي وبنسبة ١٠٠٪، كما تم ربط هذه المقاسم بشبكة ارسال تعمل بنظام التسلسل الرقمي المتزامن (SDHL) وفي حين يجري العمل لاستكمال كيبل الالياف البصرية بين فرق بولاية نزوى وصلالة بمحافظة ظفار بطول ٩٣٠ كيلومتر لربط مناطق جديدة على مسار هذا الكيبل، فانه يجري تنفيذ شبكة رئيسية مكونة من ثلاث حلقات هي الحلقة الشمالية والحلقة الشرقية والحلقة الجنوبية لتوفير سعة أكبر بالاضافة إلى ربط السلطنة مع الجمهورية اليمنية عبر شبكة كوابل الياف بصرية واستخدام الشبكة المحلية اللاسلكية (WLL) والمحطات الطرفية ذات الفتحات الصغرى المعروفة باسم فيسات (VSAT) لخدمة المناطق البعيدة والنائية. وخلال العام الماضي ٢٠٠٣ بلغ عدد المشتركين في خدمة الهاتف الثابت ٢٣٦١٧٨ مشتركاً مقارنة مع ٢٣٣٨٩٧ مشتركاً في عام ٢٠٠٢ أي بنسبة زيادة مقدارها واحد في المائة.

جدير بالذكر انه في اطار العناية بالمشتركين وزيادة جودة خدماتها وتسهيل الحصول عليها قامت عمانتل بتحديث صالات خدمات المشتركين في كل من ولايات صور وابراء والرستاق والسويق وبركاء وقريات، كما تم افتتاح صالات ومنافذ للخدمات في جامعة السلطان قابوس وسيتي سنتر بمحافظة مسقط وولايتي مرباط وشناص، كما يجري تجهيز صالات في البريمي وعبري ونزوى وسمائل ونخل

والمنطقة الصناعية في صحار مع العناية بتدريب الكوادر الوطنية حيث تم تدريب ٢٥٤ متدرباً في فبراير ٢٠٠٤ لتتجاوز نسبة التعمين ٩٠٪ التي كانت عليها في عام ٢٠٠٣م وإلى جانب اشتراك عمانتل في عدد من المشروعات المتطورة في واحة المعرفة مسقط مع عدد من الشركات العالمية، قامت بتخفيض تعرفة الاتصال على شرائح معينة للهاتف الثابت، بالنسبة للمكالمات المحلية وتخفيض تعرفة المكالمات الدولية كذلك.

الهاتف المتنقل العالمي

مع فتح قطاع الاتصالات امام المنافسة ودخول مشغلين جدد تم تأسس الشركة العمانية للاتصالات المتنقلة في ١٣ مارس ٢٠٠٤ وهي أولى الشركات المرخص لها بممارسة وتشغيل وتقديم خدمات الاتصالات المتنقلة في السلطنة وهي منبثقة من الشركة الام عمانتل. وقد دخلت شركة النورس للاتصالات لتكون الشركة الثانية في السلطنة في هذا المجال. تجدر الاشارة إلى ان الشركة العمانية للاتصالات المتنقلة قامت بزيادة سعات المقاسم وتشغيل عدد من محطات الارسال ومقاسم جديدة في محافظة مسقط بسعة اجمالية ٢٠٠ ألف خط وفي ولايات نزوى وصور وابراء وعبري بطاقة استيعابية بلغت ٦٥٠ ألف خط. كما تم خلال عام ٢٠٠٣ توسعة نظام الرسائل القصيرة ليستوعب ٢٨٨ ألف رسالة في الساعة وانشاء نظام آخر بسعة ٨٨٠ ألف رسالة في الساعة مع تحديث مركز الرسائل القصيرة وتزويده بنظام الفوترة المباشرة. بالاضافة إلى توفير خدمة التجوال الدولي مع ٥٧ دولة في العالم كما تتوفر خدمة الاتصالات عبر الاقمار الصناعية - الثريا - لخدمة المشتركين في هذه الخدمة في السلطنة.

وخلال عام ٢٠٠٣ بلغ عدد المشتركين في خدمة الهاتف النقال ٢٣٥,٧ ألف مشترك مقارنة مع ٢٢٠,٤ ألف مشترك في عام ٢٠٠٢ أي بزيادة نسبتها ٦,٩٪ كما ارتفع عدد المشتركين في خدمة حياك بنسبة ٤٧٪ ليصل إلى ٣٥٧,٨ ألف مشترك عام ٢٠٠٣ مقارنة مع ٢٤٣,٥ ألف مشترك عام ٢٠٠٢م.

وإلى جانب توفير بطاقة «المميزة» لارسال الرسائل القصيرة لمستخدمي نظام حياك اعتباراً من ٢٠٠٤/٣/٤ تم طرح بطاقة «حياك الزائر» بمبلغ عشرة ريالات لخدمة الزائرين والسائحين في السلطنة، بالاضافة إلى بطاقة «حياك بلاس» لتمديد فترة صلاحية البطاقات لمدة سنة من تاريخ التعبئة وقد تزامن ذلك مع مهرجان مسقط ٢٠٠٤. وتجدر الاشارة إلى ان الشركة العمانية للاتصالات المتنقلة خفضت التعرفة على بطاقات حياك بنسبة ٢١٪ اعتبارا من أول يوليو ٢٠٠٤م.

الخدمات الالكترونية والمعلوماتية

توفر عمانتل خدمات متطورة على نطاق واسع على صعيد الخدمات الالكترونية وشبكة المعلومات الدولية الانترنت وذلك للدخول إلى مرحلة التعاملات الالكترونية في مجال التعاملات المصرفية والتجارية والخدمية والحكومية كذلك. ومع زيادة اعداد المشتركين في خدمة الانترنت لتصل إلى ٥١٧٦٩ مشتركاً في نهاية عام ٢٠٠٣ مقارنة

مع ٤٨٢٣٢ مشتركاً في عام ٢٠٠٢ بزيادة نسبتها ٣,٧٪ فانه تم توسيع خدمة الانترنت من خلال تنفيذ مشروع خطة استعادة الخدمة (DRS) لتوفير خدمة سريعة ومرنة تستوعب ١١٧٦٠ مشتركاً في وقت واحد. وتتوزع السعة الاستيعابية لهذا المشروع بنسب مختلفة على عدد من المقاسم حسب اعداد المشتركين والكثافة السكانية.

وإلى جانب استخدام بطاقات الانترنت مدفوعة القيمة مسبقا وهي بطاقات «الافق» بقيمة ٦ ريالات أو عشرة ريالات، يتم استخدام خدمة التجوال الدولي للانترنت من خلال اسم المستخدم وكلمة السر الخاصة بالمشتركين بالشركة العمانية للاتصالات «عمانتل» وباسعار تنافسية ويتم توفير هذه الخدمة عبر اكثر من ١١ ألف شبكة انترنت وشركات تزويد الخدمة في أكثر من ١١٠ بلد منها ٩٠٠ خارج الولايات المتحدة وكندا. تجدر الاشارة إلى ان موقع المركز العماني لمعلومات الشبكة هو http://www.omnic.om من الخدمات الجديدة عبر شبكة الانترنت التي تقدمها عمانتل منذ بداية ٢٠٠٣ لتوفير الادارة التقنية لعمليات تسجيل اسماء النطاقات والخدمات المرافقة كخدمات الاستضافة والبريد الالكتروني وتوزيع عناوين الانترنت الرقمية بشكل عادل وموثوق به في السلطنة.

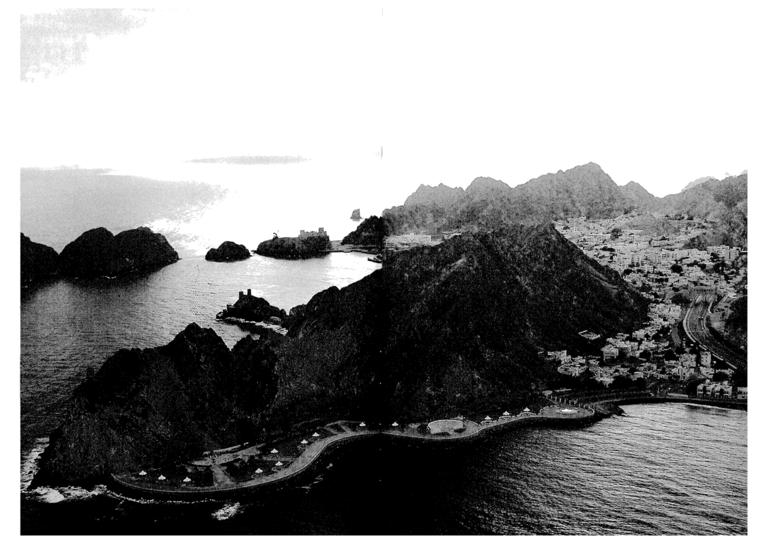
وإلى جانب ذلك وفرت عمانتل تقنيات جديدة لتسريع الانترنت ومنها على سبيل المثال خدمة التراسل اللامتزامن للبيانات وخدمة المشترك الرقمي اللامتماثل باعتبارها وسيلة لنقل البيانات باستخدام نطاق كبير من التطبيقات عبر شبكة واحدة وبما يتيح للشركات والمؤسسات انجاز الكثير من أعمالها في وقت قياسي جداً. وامكان ربط عدد كبير من أجهزة الحاسوب في المؤسسة بشبكة الانترنت. هذا بالاضافة إلى خدمة الشبكة الرقمية للخدمات المتكاملة والتي يمكن من خلالها اجراء كافة انواع الاتصالات الصوتي ونقل الصور الثابتة والفيديو والبيانات والوثائق من خلال الربط البيني لشبكة مفردة ذات اداء متطور وسرعة فائقة.

الهواتف العمومية

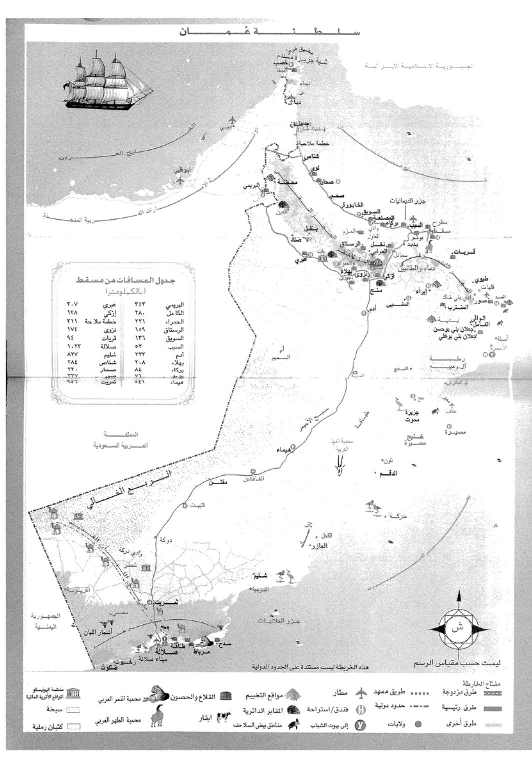
من أجل تيسير خدمات الاتصالات للمواطنين والمقيمين اينما وجدوا في المناطق التجارية أو في المدارس والمستشفيات وعلى الطرق السريعة وحافلات النقل العام وفي المناطق النائية تقوم عمانتل بنشر شبكة واسعة من الهواتف العمومية التي تعمل بالبطاقات المدفوعة مسبقا -البطاقات الذكية- وخلال عام ٢٠٠٣ بلغ عدد هذه الهواتف ٦٤٤٨ هاتفا وارتفع العدد إلى ٦٤٨٦ هاتفاً في نهاية ابريل ٢٠٠٤ كما توفر عمانتل هواتف عمودية على عربات متحركة لتستخدمها اثناء المهرجانات والمعارض لخدمة المواطنين والمقيمين والسائحين.

اما بالنسبة لخدمات النداء الآلي فقد بلغ عدد المشتركين فيه ١٤٣٣٦ مشتركاً في نهاية عام ٢٠٠٣ وانخفض العدد في ابريل ٢٠٠٤ إلى ١٢٨٢٨ مشتركاً أي بنسبة ١٠,٥٪ نظراً لتوفر خدمات الاتصالات الأخرى الاكثر تطوراً، كما بلغ عدد المشتركين في خدمة التلكس ٢٢٨ مشتركاً في نهاية عام ٢٠٠٣ وتجدر الاشارة إلى ان اللجنة المشتركة لتعمين الوظائف في قطاع الاتصالات والمشكلة ضمن برنامج سند تقوم بدور حيوي لتعمين هذا القطاع حيث بلغت نسبة التعمين ٩٠٪ في عام ٢٠٠٣م.

(صفحة ٢٥٨، ٢٥٩)
مسقط العامرة.



سلطنة عُمان



جدول المسافات من مسقط
(بالكيلومتر)

البريمي	٣٤٣	عبري	٣٠٧
الكامل	٢٨٠	إزكي	١٣٨
الحمراء	٢٢١	خطمة ملاحة	٣١١
الرستاق	١٥٩	نزوى	١٧٤
السويق	١٣٦	قريات	٩٤
السيب	٥٢	صلالة	١٠٢٣
أدم	٢٢٣	شليم	٨٢٧
بهلاء	٢٠٨	شناص	٢٨٤
بركاء	٨٤	صحار	٢٣٠
بدبد	٧١	صور	٣٣٧
هيماء	٥٤١	ثمريت	٩٤٦

معلومات أساسية

المساحة	٣٠٩,٥٠٠ كيلومتر مربع.
العاصمة	مسقط، عدد سكانها ٦٣٢,٠٧٣ ألف نسمة.
الديانة	الإسلام.
اللغة الرسمية	اللغة العربية (مع إنتشار واسع للإنجليزية في القطاعين الاقتصاد والتعليمي).
الوقت	متقدم بـ ٤ ساعات عن جرينتش.
العملة	الريال العماني = ٢,٦٠ دولار أمريكي (٣٨٧ بيسة من الريال = دولار أمريكي واحد).
عدد السكان الإجمالي	٢,٣٤٠,٨١٥ مليون نسمة (٢٠٠٣م). العمانيون ١,٧٨١,٥٥٨ مليون، والأجانب ٥٥٩,٢٥٧ ألف.
معدل النمو السكاني (١٩٩٣-٢٠٠٣)	٢٠,١٪ (٢٠٠٣).
العمر المتوقع	٧٣,٨ سنة.
الكثافة السكانية	٧,٦ نسمة لكل كيلومتر مربع.
معدل المواليد الخام (لكل ألف من السكان)	٢٥,٦ (٢٠٠٢م).
معدل وفيات الرضع (لكل ألف مولود حي)	١٦,٢ (٢٠٠٢م).
الطقس	حار ورطب صيفاً معتدل البرودة في الشتاء.
الاحتياطي النفطي	٥,٨٠٢ مليون برميل.
احتياطي الغاز الطبيعي	حوالي ٢٥,١ تريليون قدم مكعب.
احتياطي النحاس	حوالي ١٦,٢ مليون طن.
المخزون السمكي	١٨٥,٠٠٠ ألف طن.

مؤشرات اقتصادية

إجمالي الناتج المحلي	٨٣٤,٢٠٨ مليون ريال عماني (مبدئي ٢٠٠٣م).
نمو الناتج المحلي	٦,٩٪ (٢٠٠٣م).
إجمالي الدخل القومي	٧,٩٩٥,٨ مليون ريال عماني (٢٠٠٢).
نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي	٣,٢٢٠ ريال عماني (٢٠٠٣م).
إجمالي الانفاق الحكومي	٢,١٨٨,٩ مليون ريال عماني (٢٠٠٢م).
متوسط الإنتاج اليومي من النفط	٨١٩ ألف برميل (٢٠٠٣م).
متوسط سعر النفط	٢٧,٨٤ دولار للبرميل الواحد.
اجمالي الصادرات السلعية	٤,٤٨٦,٧ مليون ريال عماني (٢٠٠٣م).
اجمالي الواردات السلعية	٢,٦١٥,٠ مليون ريال عماني (٢٠٠٢م).

مؤشرات ٢٠٠٣م الاجتماعية

المستشفيات	٥٧ مستشفى
مراكز صحية مع اسرّة	٦٦ مركزاً.
مراكز صحية اضافية (دون اسرّة)	٥٣ مركزاً.
المدارس	١,١٨٧ ألف مدرسة.
الطلاب والطالبات	٦٢٨,١١٠ ألف طالب وطالبة.
طلاب وطالبات الجامعة	١٢,٤٣٧ ألف طالب وطالبة.
الطرق المسفلتة (المعبدة)	١٢,٣٦٥ ألف كيلومتر.
خطوط هاتف ثابتة	٢٣٦ ألف خط.
إنتاج الكهرباء (جيجاوات/ساعة)	١٠,٧١٤
توزيع الكهرباء (جيجاوات/ساعة)	١٠,٣٠٣
إنتاج المياه من محطات التحلية والآبار	٢٣,٩٧٨ مليون جالون
توزيع المياه	٢٣,٩٥١ مليون جالون.

مواقع البريد الالكترونية لأجهزة حكومية ومؤسسات على شبكة المعلومات العالمية (الانترنت)

ديوان البلاط السلطاني	www.diwan.gov.om:
مجلس الدولة	www.statemn.omantel.om.net:
مجلس الشورى	www.shura.om.net·
وزارة الزراعة والثروة السمكية	www.maf.gov.om:
وزارة الأوقاف والشؤون الدينية	www.mara.gov.com:
وزارة الخدمة المدنية	www.omanmocs.com:
وزارة التجارة والصناعة	www.mocioman,gov.om:
المديرية العامة للسياحة	www.omantourism.gov.om:
وزارة التربية والتعليم	www.edu.gov.om:
وزارة المالية	www.mof.gov.om:
وزارة الصحة	www.mohoman.org:
وزارة العدل	www.moj.gov.om:
وزارة الاقتصاد الوطني	www.moneoman.gov.om:
وزارة التراث والثقافة	www.mnhe.gov.om:
وزارة الاسكان والكهرباء والمياه	www.moew.net.om:
وزارة النفط والغاز	www.mog.gov.om:
وزارة البلديات الاقليمية والبيئة وموارد المياه	www.mrmewr.gov.om:
وزارة النقل والاتصالات	www.comm.gov.om:
وزارة الإعلام	www.omanet.om:
وزارة القوى العاملة	www.manpower.gov.om:
شرطة عمان السلطانية	www.rop.gov.om:
البنك المركزي العماني	www.cpo-oman.org:
بلدية مسقط	www.mctmnet.gov.om:
جامعة السلطان قابوس	www.squ.edu.om:
سوق مسقط للاوراق المالية	www.msm.gov.com:
مجلس المناقصات	www.tenderboard.gov.om:
المركز العماني لترويج الاستثمار وتنمية الصادرات	www.ociped.com:
غرفة تجارة وصناعة عمان	www.omanchamber.org:
الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية	www.pasioman.com:
وكالة الانباء العمانية	www.omanews.com:
إذاعة سلطنة عمان	www.oman-radio.gov.om:
تلفزيون سلطنة عمان	www.oman-tv.gov.om:
جريدة عمان	www.omandaily.com:
جريدة الوطن	www.alwatan.com:
جريدة الشبيبة	www.shabiba.com:
جريدة اوبزيرفر	www.omanobserver.com:
جريدة تايمز أوف عمان	www.timesofoman.com
مجلة نزوى	www.nizwa.com:
مركز عمان للموسيقى التقليدية	www.octm-folk.gov.om:
الشركة العمانية للإتصالات	www.omantel.net.om:
شركة تنمية نفط عمان	www.pdo.co.om:
الشركة العمانية للغاز المسال	www.omanlng.com:
مؤسسة خدمات الموانيء	www.pscoman.com:
المؤسسة العامة للمناطق الصناعية	www.peie.com:
ميناء صلالة	www.salalahport.com:
مهرجان خريف صلالة	www.khareefsal.com:
واحة المعرفة مسقط	www.kom.om:
الهيئة العمانية للأعمال الخيرية	www.oco.org.om:
شركة النقل الوطنية العمانية	www.ontcoman.com:

التصميم والإخراج

عباس بن غلام رسول الزدجالي

متابعة التنفيذ

صالح بن هلال الخليلي

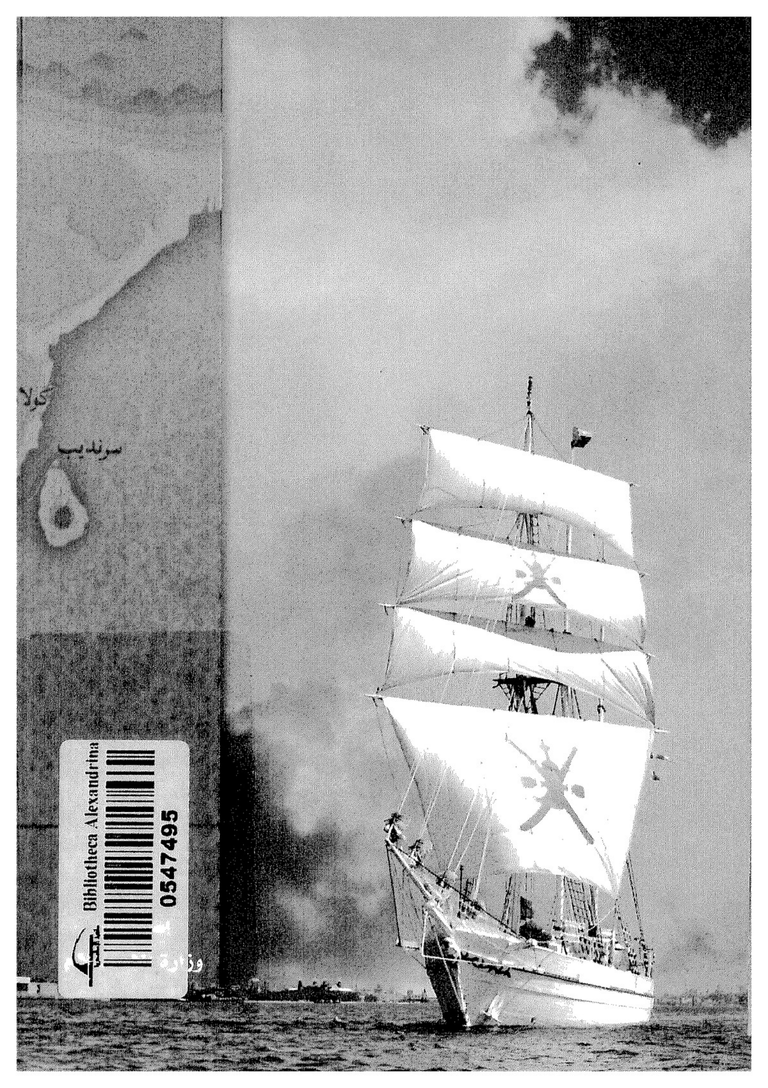
مسلم بن مسعود كشوب

أحمد بن سعود المعولي

الصور من

آر. تشاندرن: ص ٥٦-٥٧، ص ٧٢، ص ٧٤،
ص ١٠٤-١٠٥، ص ١٢٦-١٢٧، أنجيلا براتي: ص ٥٥ف،
أيبرهيردت: ص ١٦٧ت، الغلاف: كاترين نيوهاوزر، الهيئة العامة
للاتصالات: ص ٢٥٥، الهيئة العامة لأنشطة الشباب الرياضة والثقافية: ص
٢٠٨، ص ٢٠٩، ص ٢١٠، ص ٢١١، ص ٢١٣، الهيئة القومية للكشافة والمرشدات: ص
٢١٣، بلدية مسقط: ص ١٦٦، ص ١٦٧ت، ص ١٧٠، ص ٢٢٧ف، بنك ظفار: ص ١٣٩، بنك
مسقط: ص ١٣٧، تشارلز أو. سيل: ص ٤٧، ص ٢٢٢، ص ٢٢٧ف وت، ٢٤٥، جامعة السلطان
قابوس: ص ١٨٣، ١٨٥، جمعية المرأة العمانية: ص ٢٠٠، حسين شحادة: ص ٢٢٢، خميس المحاربي:
ص ٥١، ص ٩٤-٩٥، ص ١٧٣، ص ١٧٦-١٧٧، ص ٢٣٠-٢٣١، ٢٤١، ديتمر بلاث: ص ٢٥٢، روب
جاردنر: ص ١٦٤ت لليمين واليسار، رويرت هايدنجر: ص ٣٣ف، ص ٣٥، ص ٢٣٣، سالم الهاشلي: ص ٧،
ص ١٠-١١، ص ١٥، ص ١٦، ص ١٧، ص ١٨، ص ١٩، ص ٢٠، ص ٢٢، ص ٢٣، ص ٢٤، ص ٧١، ص ٩٦،
ص ١٠٨ ف وت، ص ١١٠، ص ١١١ ف وت، شرطة عمان السلطانية: ص٩١، ص ٩٢، ص ٩٣، ص ١٠٣، شركة
تنمية نفط عمان: ص٣٠ ، ص ١٤٣، ص ٢١٦، شركة عمان للغاز الطبيعي المسال: ص ١٤٤، شركة ميناء
صلالة: ص ٢٤٧، عباس غلام رسول الزدجالي: ص ٣٢-٣٣، ص ١٢٩، ص ١٣٤، ص ١٥٥، ص ١٦٩، ص ١٥٦
ف، ص ٢٤٤، عبدالله الشحي: ص ٢١٤-٢١٥، عبدالله الشيمي: ص ١٦٢، ص ١٦٣ف، ص ١٧٩، ص ١٨٠، ص
١٨٢، ص ١٨٧، ص ١٨٩، ص ١٩١، ص ١٩٤، ص ٢١٤-٢١٥، ص ٢٣٦ت، عمر الزدجالي: ص ١١٥، ص ١١٩،
ص ١٢٠، ص ١٢٤، ص ١٢٥، ص ٢٤٩، فندق شيدي مسقط: ص ١٦٥، كتاب عمان وتاريخها البحري: ص ٣٤،
كريستوف مايون: ص ١٦٣ت، ص ٢٣٤ف، ص ٢٣٦ف، مالكولم ماك جريجور: ص ٣٨-٣٩، ص ٤٠-٤١، ص
٤٢-٤٣، ص ٤٤، ص ٤٥، ص ١٦٧ الخلفية، مجلس الدولة: ص ٦٩، مجلس الشورى: ص ٦٨، معالي محمد
الزبير: ص ٢٨-٢٩، ص ٤٨-٤٩، ص ٥٢، ص ١٤٦، ص ١٦٠، ص١٧١ ، ص ١٧٤-١٧٥، ص ٢٥٨-٢٥٩،
محمد مصطفى: ص ١٠٧، واحة المعرفة: ص ١٤٩، ورنر ثيل: ص ٣٧، ص ٥٠، ص ٥٥ت، ص ٩٨-٩٩،
ص ١٥٦ف، ص ١٦٤ف، ص ١٦٨، ص ٢٢١، ص ٢٢٣، وزارة الاسكان والكهرباء والمياه: ص ٢٣٩،
ص ٢٤٢، وزارة الإعلام: ص ٢٢٨، ص ٢٢٩، وزارة التراث القومي والثقافة: ص ٢١٦، ص
٢١٧، ص ٢١٨، ص ٢١٩، وزارة التنمية الاجتماعية: ص ١٩٧، ص ١٩٨، ص ٢٠٠، وزارة
الدفاع: ص ٧٨-٧٩، ص ٨٠، ص ٨١، ص ٨٢، ص ٨٣، ص ٨٤، ص ٨٥، ص ٨٦،
ص ٨٧، ص ٨٨، وزارة الصحة: ص ٢٠٢، ص ٢٠٥، ص ٢٠٦، وزارة القوى
العاملة: ص ١٥١، ص ١٩٣، ص ١٩٥، وزارة النقل والاتصالات:
ص ٢٥٥، وكالة الانباء العمانية: ص ٢٧، ص ٦٠-٦١،
ص ٩٧، ص ٢٠٨.

الطباعة – مطبعة مزون ش.م.م هاتف ٧٧١٧٠٠٤ رقم الايداع ٢٠٠٤/٢٥٨


سرنديب